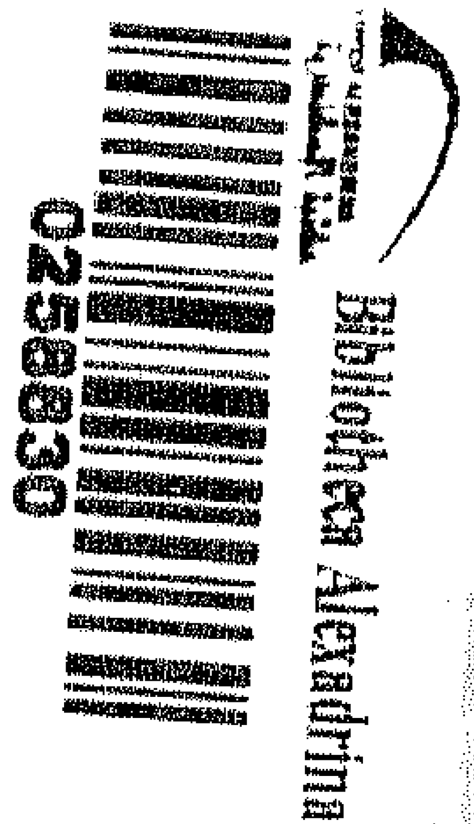
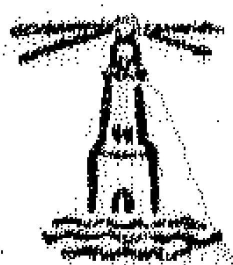
المكتبة الاجتماعية

مبادئ علم الاجتماع

دكتور
السيد محمد بدوى

١٩٦٨





دار المعارف بمصر

مبادئ علم الاجتماع

دكتور

السيد محمد بدوى

أستاذ علم الاجتماع ـ جامعة الاسكندرية

١٩٨



دار المعارف

تقـــديم

أصبح علم الإجتماع اليوم من العلوم الإنسانية التى تكون عنصرا هاما من عناصر الثقافة الأساسية لإنسان العصر الحديث. وذلك لأن حضارة هذا العصر الحديث . وذلك لأن حضارة هذا العصر تتميز بالتركيب وسرعة التطور فى فى آن واحد . وهى بملامحها المادية والمعنوية تطبع الإنسان وتشكل عقليته وتوجهه نحو « أيديولوجيات » لم يكن له بها عهد من قبل .

وليست هذه سمة تنفرد بها حضارتنا ، بل أنها كانت سمة كل حضارة فى فى كل زمان ومكان. حتى لقد قيل بحق إن الإنسان يعكس دائما طابع الحضارة فى المجتمع الذى يعيش فيه .

وعلم الإجتماع يهتم أساسا بدراسة التفاعل وأنواع التأثير المتبادل الذى يحدث بين الأفراد، فى تجمعهم، وبين مكونات الحضارة التى يصنعونها وتصنعهم، وهى التى نطلق عليها اسم الظواهر الإجتماعية .

ولما كان لكل علم تاريخ ، هو فى الحقيقة عرض لجهود الرواد فى تدعيم منهجه وتأكيد استقلاله ، فقد حاولنا ــ بعد المقدمات الأولى عن موضوع علم المجتمع ــ أن نكرس جزءا هاما من هذا الكتاب لتتبع أهم المراحل التى مر بها التفكير الاجتماعى من الفلسفة الإجتماعية ، حتى أصبح « علما » يبحث فى ظواهر المجتمع وفقا لأصول المنهج العلمى .

ثم وجهنا إهتمامنا بعد ذلك لتوضيح أسس المنهج الاجتماعى ، فعنينا أولا بتعريف الظواهر الاجتماعية، ثم تكلمنا عن تقسيم هذه الظواهر من حيث أنواع التجمعات الإنسانية، ومن حيث الوظائف الأساسية للنشاط الاجتماعى. ووضحنا بعد ذلك عناصر المنهج العام والمناهج الخاصة فى دراسة الظواهر الإجتماعية .

وكرسنا أحد أبواب الكتاب لدراسة « التغير الاجتماعى » بوصفه من

الموضوعات الأساسية في علم المجتمع، إذ أنه يهتم بتحليل العوامل المادية والثقافية التي تؤثر على حركة المجتمع، وتوجه سلوك الأفراد نحو إقتباس قيم جديدة .

أما الباب الأخير وهو الخاص بدراسة بعض المشكلات الإجتماعية فقد أردنا منه أن يكون مجالا لتطبيق أسس الدراسة العلمية أو النظرية على معالجة بعض المشكلات الأساسية في مجتمعنا . وإهتممنا إهتماما خاصا بمشكلة السكان فعالجناها أولا في إطارها العالمي ثم في نطاقها العربي مع التركيز على مشكلة السكان في مصر . وعالجنا بعد ذلك مشكلات الأسرة واضعين نصب أعيننا دائما فكرة الربط بين الأساس النظري لدراسة الأسرة وفكرة التوصل إلى المقترحات الإصلاحية . وإنتقلنا بعد ذلك إلى دراسة مشكلة وقت الفراغ مع الإهتمام بالنظريات العلمية عن وظيفة الترويح . ثم إلى دراسة الأسس الاجتماعية للتربية لنصل منها إلى معالجة مشكلات التعليم .

ونعتقد أن موضوعات الكتاب على هذا النحو يمكن أن تخدم أهداف الدارسين لعلم المجتمع في الكليات الجامعية المختلفة ، وفي المعاهد العليا كما أنها تقدم مادة سهلة ميسرة ، لا يعوزها العمق ولا دقة التحليل العلمي ، للراغبين في التزود بقسط من الثقافة الاجتماعية .

ولا يسعني إلا أن أتقدم بوافر الشكر لكل من ساعدوني في إخراج هذا الكتاب، وأخص بالذكر تلميذي بالدراسات العليا **محمود بسيوني مصطفى** و **محمد احمد بيومي** . فقد عاوناني كثيرا في مراجعة الأصول وملاحقة الطبع .

والله أسأل أن يوفقنا لخدمة العلم ، وللاسهام ، بالجهود العلمية في نهضة وطننا العربي .

الإسكندرية في نوفمبر ١٩٦٨ **السيد محمد بدوي**

الباب الاول

موضوع علم الاجتماع ومنهجه وتقسيماته

موضوع علم الاجتماع ومنهجه وتقسيماته

٨ ـ مكانة علم الاجتماع بين العلوم الانسانية :

يمكننا أن نذكر من بين التقسيمات المختلفة للعلوم ، العلوم **الطبيعية** وهى التى تدرس ظواهر الطبيعة الخارجية ، والعلوم **الانسانية** ، وهى التى تدرس الإنسان من حيث نشاطه الفكرى والاجتماعى . ومن هذه الأخيرة علم النفس Psychologie الذى يدرس السلوك الفردى للانسان ، وعلـــم الاجتماع Sociologie الذى يدرس الظواهر التى تنشأ عن وجود الإنسان فى المجتمع .

فمن صفات الإنسان الاساسية أنه يعيش فى جماعة . وهذه المعيشة تترتب عليها علاقات مختلفة . وعلم الاجتماع هو الذى يدرس هذه **العلاقات** ، كما يهتم بدراسة الظواهر التى تنشأ عن التفاعل بين نشاط الأفراد والجماعات . وهذه الظواهر اما أن تكون لغوية Linguistiques أو تشريعية Juridiques أو اخلاقية Moraux أودينية Religieux أوا قتصادية Economiques أو تربوية Pedagogiques أو جمالية Esthetiques وهذه كلها يطلق عليها اسم الظواهر الاجتماعية . Les Faits sociaux

ونلاحظ أن علم الاجتماع كان آخر العلوم الإنسانية من حيث النشأة ، وربما كان تعليل ذلك حقيقة قررتها الملاحظة النفسية . فقد لوحظ أنه كلما كان أى نوع من النشاط الذى نقوم به طبيعيا ، أو عاديا ، قـل شعورنا به وبالعمليات اللازمة لادائه فنحن نمشي ونتكلم ، ونفكر دون أن يخطر ببالنا أن ندرس كيف تتم عملية المشى أو الـكلام أو التفكير .

ولاشك أن من أنواع النشاط الاعتيادى الذى نمارسه كل يوم ، النشاط الاجتماعى . إذ أن العادات التى نمارسها ، والشعائر الدينية التى نتكلف أداءها ، كل هذه ظواهر اجتماعية نقوم بها دون أن نفكر فى البحث عن اصولها . فالمحيط الاجتماعى ضرورى لمعيشتنا كالمحيط الطبيعى من هواء ، وماء ، وغذاء . ونحن نستخدم فى كل لحظة كلمات مثل القانون — المسئولية — القرابة —

الملكية دون أن نفكر فى أن هذه الكلمات قد أخذت معانى شتى خلال العصور المختلفة ، ولم يكن لها فى الماضى دلالتها التى نعرفها اليوم .

لا يدهشنا إذن ـ وقد علمنا أن المحيط الاجتماعى يغمرنا دون أن نشعر به أن تظل الحقائق الإجتماعية مدة طويلة بعيدة عن البحث العلمى المنظم فلم تبدأ الدراسات الإجتماعية التى تخضع للطريقة العلمية الصحيحة إلا فى القرن التاسع عشر .

٢ ـ التفكير الذاتى والتفكير الموضوعى فى المسائل الاجتماعية :

وضع « أوجست كونت Auguste comte » الفيلسوف الفرنسى كلمة « اجتماع sociologie » حوالى سنة ١٨٣٠ لتدل على علم جديد أخذ هو على عاتقه أن يضع أسسه ومنهجه . وبين أن موضوع هذا العلم هو دراسة المجتمعات البشرية .

غير أننا إذا نظرنا خلال التاريخ ،وجدنا أن التفكير فى المسائل الاجتماعية لم يكن وليد القرن التاسع عشر ، بل أنه تفكير قديم قدم المجتمعات الانسانية نفسها . فوجود المجتمعات ـــ كما قدمنا ـــ معناه وجود علاقات متبادلة بين الأفراد . وهذه العلاقات لاتسير دائما فى طريق التفاهم والانسجام ، بل قد تشوبها فى أحيان كثيرة عوامل الأضطراب والتصادم والنزاع . وهذه العوامل تنشأ عن بذور الأنانية التى لايتجرد منها إنسان . وحينئذ ينبرى الحكماء والفلاسفة والمصلحون لعلاج هذا الاضطراب والقضاء على أسباب النزاع ، ويرسمون المثل العليا ، والسياسة الاجتماعية التى يعتقدون أنها تحقق العدالة وتقرر الأمن والنظام .

هذا التفكير الاجتماعى الذى ينبعث عن الحاجة لفض أنواع النزاع ، والذى ينصب على إيجاد خير الوسائل لتحقيق سعادة المجتمع ،هو ما نستطيع أن نطلق عليه اسم « الفلسفة الاجتماعية ». فلم يكن هذا التفكير يهتم بدراسة

المجتمعات من حيث نظمها الكائنة بالفعل ، أو من حيث ما كانت عليه هذه النظم فى الماضى . وإنما كان يتجه رأسا إلى البحث عما يجب أن يكون ، وإلى وضع أسس وقواعد عملية تهدف إلى تحقيق مجتمعات مثالية .

ومجمل القول أن التفكير الاجتماعى القديم كان تفكيرا ذاتيا Subjective ولم يكن تفكيرا موضوعيا Objective . والتفكير الذاتى هو الذى يعرض وجهة نظر المفكر وآراءه الذاتية . أما التفكير الموضوعى فانه **يبحث الظواهر بحثا علميا لمعرفة طبيعتها والوصول الى قوانينها .**

ومن أمثلة التفكير الذاتى فى المسائل الاجتماعية « جمهورية افلاطون » وكتاب السياسة لأرسطو فى العصور القديمة - ثم « اليوتوبيا » أو أرض الأحلام « لتوماس مور » فى القرن السادس عشر - ثم كتابات هوبز « Hobbes » « الفيلسوف الانجليزى فى القرن السابع عشر (نظام المدينة De cive ، والتنين Leviathan ثم كتاب « العقد الاجتماعى Le contrat social » لجان جاك رسو فى القرن الثامن عشر .

ولم يشذ عن هذا التفكير الذاتى الفلسفى إلا بعض المفكرين القلائل الذين ظهروا فى فترات متباعدة . ومن أشهرهم المؤرخ العربى « ابن خلدون » الذى وضع أسس المنهج الاجتماعى الصحيح فى القرن الرابع عشر الميلادى (الثامن الهجرى) أى قبل ظهور اوجست كونت بخمسمائة سنة تقريبا . واتجه فى بحث الظواهر الاجتماعية اتجاها يعتمد على الملاحظة ، والمقارنة ، وعلى تتبع الظواهر فى نشأتها وتطورها فحقق بذلك أسس البحث العلمى فى أدق صورة .

ثم تابع هذا المجهود العلمى ، بعد أربعة قرون ، العلامة الفرنسى « منتسكيو » حيث درس فى كتابه المشهور « روح القوانين

L'esprit des lois » (١٧٤٨) نشأة النظم والتشريعات الإنسانية ، وحاول أن يجد العلاقات بينها وبين طبيعة المجتمعات من حيث مناخها وأعمال السكان فيها وعقائدهم وتقاليدهم .

٣ ـ طبيعة علم الاجتماع الحديث :

افسحت الفلسفة الاجتماعية المجال إذن شيئا فشيئا أمام علم الاجتماع بمعناه الحديث . وأصبح مفهوم هذا العلم يدل على الدراسة العلمية للمجتمعات، تلك الدراسة التي تعتمد على **الملاحظة** ، وتقرير الواقع ، ثم **المقارنة والتفسير** . فالعالم الاجتماعي يصف أولا الظاهرة التي تقع تحت حسه ، ثم يقارنها بغيرها لإيجاد أوجه الشبه أو الاختلاف ، فيصل بذلك إلى تصنيف مواد بحثه أو « تكوين النماذج الاجتماعية Les types sociaux » ثم يحاول أخيرا أن يصل إلى التفسير والتعليل العلمي للظواهر التي يدرسها ، ويستخلص القوانين الثابتة ، التي تسير بمقتضاها تلك الظواهر .

وعلم الاجتماع لايختلف في ذلك عن العلوم الأخرى كالطبيعة والكيمياء وعلم الحياة . فكل من هذه العلوم يدرس ظواهر خاصة به ، وهو يبحث ليعرف طبيعة الظواهر ويكشف عن قوانينها . أما مرحلة التطبيق العلمي (العملي) فانها تأتي بعد مرحلة البحث العلمي والتفرغ له . ولم يفطن الناس إلى أن الظواهر الطبيعية والحيوية تخضع لقوانين إلا في وقت متأخر . فقد كان السائد قديما أن المادة لاتخضع لقوانين معينة ، وأن من الممكن تحويل شيء لا حياة فيه إلى شيء تدب فيه الحياة . وكذلك ساد الاعتقاد بأن من الممكن تحويل الانسان إلى حيوان والحيوان إلى إنسان تحت تأثير عمليات سحرية . ولما كانت هذه هي حالة الظواهر الطبيعية فمن البديهي أن المسائل الاجتماعية كانت تخضع كذلك لهذا النوع من الأوهام .

فلم يكن يدور بخلد أحد أن الحياة الاجتماعية لها قوانينها التى تسير عليها، وتتطور بمقتضاها . وكان الرأى السائد أن المجتمعات ونظمها وليدة الصدف، وأنهـا تتطور حسبما أتفق . وكان الناس يعتقدون أن المجتمعات مادامت تتكون منهم بوصفهم افرادا فانهم يستطيعون أن يغيروا ماشاءوا من النظم حسب اهوائهم وارادتهم .

وأما الحقيقة التى لا سبيل إلى التشكك فيها الآن ، فهى أن الظواهـر الاجتماعية حقائق لها طبيعتها الخاصة، وأنها لا يمكن التأثير فيها وتبديلها حسب رغبات الأفراد ، ونزعاتهم المتقلبة ، بل انها على العكس هى التى تؤثر فى الافراد وتطبعهم بطابعها الخاص . فالفرد لا يستطيع أن يبدل من لغة المجتمع الذى يعيش فيه ، ولا يستطيع أن يغير من عقائده وتقاليده الا بالقدر الذى تسمح به طبيعة المجتمع نفسه واتجاهاته نحو هـذا التطور أو ذاك. والفرد الذى يعيش فى مجتمع معين يجد نفسه خاضعا من تلقاء نفسه لما يسود فى هذا المجتمع من عقائد وتقاليد ونظم . وليست هـذه النظم الاجتماعية من صنع ارادات الأفراد ، بل انها مظهر ضرورى لعوامل حتمية ،أخذت تتفاعل فيما بينها ، ويؤثر بعضها فى بعض حتى انتهت إلى الحالة الراهنة . وهذه الحالة الراهنة نفسها سوف تتطور تبعا لتطور الظروف والمؤثرات التى أوجدتها .

٤ ـ علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية :

اذا سألنا شخصا لا يعرف الكثير عن علم الاجتماع وليس لدية عنه الا فكرة مبهمة عن موضوع هذا العلم وأغراضه ، أجاب بأنه العلم الذى يساعدنا على حل مشكلات المجتمع كالفقر والجريمة والرذيلة ومشكلات الاسرة الخ.. أى أنه العلم الذى يبحث فى الطريق العلمية التى تمكننا من القضاء على أسباب تعاسة الانسان وشقائه .

والاجابة على هذا النحو فيها شيء من الخلط بين علم الاجتماع وبرامج

الاصلاح الاجتماعى ، وأساليب علاج المشكلات التى نطلق عليهافى مجموعها أسم (الخدمة الاجتماعية Service social).

ولا غرابة فى أن يكون علاج المشكلات الاجتماعية أول ما يتطرق إلى ذهن المرء عندما يذكر علم الاجتماع . والواقع أن هناك فئة من العلماء ـ وعلى الأخص فى أمريكا حيث يتجه البحث وجهة عملية صرفة ـ توجه جل اهتمامها إلى هذه الناحية دون غيرها . ونحن لا ننكر أن دراسة الامراض والمشكلات الاجتماعية تدخل فى اختصاص علم الاجتماع من الناحية التطبيقية ولكن من الخطأ أن نقصر مدلول هذا العلم على تلك الدراسة وحدها .

كما أن الاهتمام بدراسة المشكلات ومحاولة علاجها، قبل وضع أسس العلم النظرية لما يتنافى مع الوضع المنطقى للاشياء . فالواجب اذن أن ننصرف أولا إلى بحث الظواهر بحثا موضوعيا لا دخل للعاطفة ولا للأهواء الشخصية فيه . فاذا ما استوفينا البحث وتكونت لدينا فكرة واضحة عن ظواهر المجتمع أو البيئة التى ندرسها، أمكننا بعد ذلك أن نخطو خطوة أخرى نحو الاصلاح، ونكون فى هذه الحالة واثقين من أن مشروعاتنا الاصلاحية قائمة على أساس متين ، وتدعمها دراسة موضوعية مستفيضة تلم بأطراف البحث من جميع نواحيه.

أن علم الاجتماع **بكشفه عن الحقائق الاجتماعية** ، يساعدنا بلاشك على توجيه الاصلاح وفق ما يقتضيه التطور الطبيعى للمجتمع ، ويجنبنا الهزات العنيفة ، والمشروعات القائمة على الارتجال . ولذا فاننا نستطيع أن نؤكد أن برامج الاصلاح الاجتماعى ، وأساليب الخدمة الاجتماعية تتقدم تبعا لتقدم علم الاجتماع ، وذلك كما أرتقى من قبل فن الطب والجراحة تبعا لإرتقاء كل من علمى التشريح ووظائف الاعضاء ، كما خطت الصناعة إلى الأمام تبعا للاكتشافات العلمية فى ميدان الميكانيكا والعلوم الطبيعية والكيميائية .

ويترتب على البحث العلمى فى الظواهر الاجتماعية كذلك ، القضاء على الاصلاحات العقيمة التى لا تقوم الا على محض الخيال ، وعلى الاعتقاد أن فى

مقدور الانسان أن يغير فى النظام الاجتماعى كما يهوى دون أن يقيم وزنا لعادات الناس وعرفهم وطرق تفكيرهم .

وما أحوجنا فى الظروف الحاضرة إلى تحقيق هذه الدراسة العلمية بالنسبة لمجتمعنا العربى حتى نتعرف على ظواهره واتجاهات تطوره وحاجاته الاساسية قبل اقتراح مشروعات الاصلاح . وقد جرى العرف حتى الآن على اقتباس المشروعات التى ثبت نجاحها فى مجتمعات آخرى . وتلك وسيلة خاطئة ، اذ أن مشكلاتنا ذات طبيعة خاصه ، وقد نشأت عن أسباب وعوامل بيئية خاصة تختلف عن الاسباب والعوامل التى أوجدت المشكلات فى البلاد التى تريد أن نقتبس عنها . فلا يكفى اذن أن نقول أن نظاما معينا قد صلح فى بلد معين حتى نتأكد من صلاحيته لمجتمعنا العربى .

وعلى ذلك يجب على من يهتم بأمر علاج المشكلات الاجتماعية فى المجتمع العربى ، أن ينصرف أولا إلى البحث وراء اصول هذه المشكلات ، والى معرفة طبيعتها ، أى أنه يجب أن يدرسها دراسة موضعية **ليتعرف على حقيقتها قبل ان يبدا فى اصلاحها**

٥ ـ علم الاجتماع والانثروبولوجيا والاثنولوجيا .

قلنا أن علم الإجتماع يهتم بدراسة المجتمعات دراسة موضوعية تعتمد على ملاحظة الظواهر الاجتماعية ، ومقارنتها ، واستنباط القوانين التى تخضع لها فى تطورها . ومنذ أن وضع « أوجست كونت » أسس هذا العلم فى مطلع الثلث الثانى من القرن التاسع عشر ، أخذ يتقدم بخطوات حثيثة ، وساعد على تحقيق هذا ماتم من كشوف علمية وجغرافية فى خلال القرن التاسع عشر ، ومطلع القرن الحالى ، اذ اهتم الرحالة والمستكشفون بدراسة أحوال المجتمعات والشعوب فى الأقطار النائية ، وعقدوا المقارنات بينها وبين النظم الأجتماعية فى المجتمعات الأوربية الحديثة ، فتجمعت لدينا مادة دسمة عكف عليها العلماء بالدراسة والبحث للوصول الى نتائج علمية عن المعتقدات والنظم السياسية ، واللهجات والمظاهر الثقافيه فى المجتمعات المختلفة .

ومن جهة أخرى فان التطور السريع فى مجتمعاتنا الحديثة قد أوجد الحاجة الملحة لدراسة وجوه هذا التطور وما ترتب عليه من مشاكل إجتماعية واقتصادية وسياسية ويكفى أن نذكر على سبيل المثال ، أن التطور فى محيط الصناعة وحدها قد وضع أمام علماء الإجتماع عددا من المسائل التى تستوجب الدراسة والبحث ، كمسائل الهجرة من الريف إلى الحضر ومستوى المعيشة ، والحالة الصحية والثقافية والإجتماعية بين طبقات العمال .

من ذلك نرى أن علم الإجتماع ، منذ أن بدأ يخرج عن الطوق ، قد أتجه فى اتجاهين واضحى المعالم ، الاتجاه «الانثروبولوجى» ، والاتجاه الاجتماعى العام. ولا يعنى ذلك أن الأنثروبولوجيا الإجتماعية وعلم الاجتماع العام يختلفان من حيث الغرض ، بل أن الأمر يتعلق فقط بتحديد مجال البحث بينهما .

فمجال البحث فى « الانثروبولوجيا الاجتماعية » يقتصر على الاهتمام بدراسة الشعوب والنظم التى أصطلح على تسميتها « بالبدائية » ويجب أن نوضح أن كلمة « بدائى » فى معناها العلمى لا تعنى الشعوب التى لا حضارة لها ، أو التى ليس لها تاريخ حضارى ، فهذه الشعوب قد مرت بأطوار تاريخية طويلة ، ولكنها لأسباب معينة قد وقفت عند حد معين من النمو والتطور ، وقد تفوق مجتمعاتنا فى بعض وجوه التنظيم الاجتماعى كالتنظيم الدينى وإقامة الشعائر .

وينظر علماء الأنثروبولوجيا إلى المجتمعات البدائية على أنها مجتمعات ضيقة المجال الاجتماعى من حيث عدد السكان ، ومساحة الأرض والعلاقات الاجتماعية . وهى إذا قورنت بالمجتمعات الأكثر تقدما وجدنا أنها تستعين فى حياتها بوسائل « تكنولوجية » بسيطة ، كما ينحصر نظامها الاقتصادى فى الاكتفاء الذاتى أو التبادل المحدود . ويترتب على ذلك ضيق نطاق تقسيم العمل والتخصص بين الأفراد . ويميل البعض إلى أضافة مميزات أخرى كعدم وجود أنتاج أدبى

أو مناهج فنية أو علمية واضحة .

مجال الانثروبولوجيا الاجتماعية :

وقد كان السير « جيمس فريزر » أول من حدد مجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، وذلك فى محاضرته التى القاها بمناسبة منحه الأستاذية الفخرية من جامعة ليفربول ، عام ١٩٠٨ . فقال بصدد تحديد هذا المجال . « اعتقد انه من الأوفق ان نميز بين علم الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية ، فنطلق التسمية الاولى على دراسة المجتمعات الانسانية بأوسع معانى هذه الكلمة ، ثم نقصر الانثروبولوجيا الاجتماعية ، على قطاع خاص من هذا الحقل الفسيح الأرجاء . وعلى ذلك يكون مجال الانثروبولوجيا الاجتماعية محصورا فى دراسة الاشكال الأولية البسيطة للمجتمعات الانسانية ، وفى المراحل البدائية من تطورها . فهى لاتشمل إذن دراسة المراحل الاكثر تطورا وتركيبا فى نمو هذه المجتمعات . ومن البديهى الا يكون لها شأن مطلقا بالمشاكل العلمية التى تتطلب علاجا من ساستنا ورجال القانون فى العصر الحاضر .

ودعم إيفانز بريتشارد Evans Pritchard هذا الراى ، وهو من اشهر علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية فى العصر الحاضر . فذكر فى كتابه بعنوان « الانثروبولوجيا الاجتماعية » ، انه « يمكن النظر إلى هذه الدراسة على انها فرع من الدراسة الاجتماعية يهدف ، على وجه الخصوص ، إلى دراسة الشعوب البدائية . » (١)

وقد يتساءل المرء عن سبب الاهتمام بدراسة القبائل البدائية ، فنجيبه على ذلك بأن الاسباب اختلفت باختلاف العصور . فى القرنين السابع عشر والثامن عشر اهتم الادباء والفلاسفة بهذه المجتمعات لأرضاء النزعة الى حب

(١) أنظر الترجمه العربيه للدكتور أحمد أبو زيد — منشأة المعارف بالاسكندريه .

الاستطلاع والتلهف نحو كل غريب غير مألوف، ووجدوا فى دراستها والإطلاع على أحوالها مجالا للمقارنة بين حالة الإنسان الذى عصفت به الحضارة، وضعضعت من صحته وخلقه، وبين حالة الإنسان الذى يعيش على الطبيعة ويتمتع بسلامة الجسم وصفاء الضمير. وقد كانت هذه المقارنة محور النظرات الفلسفية التى قدمها لنا « جان جاك روسو » والقصص التى كتبها « برناردان دى سان بيير » (مثل قصة بول وفرجينى)، وغيره من كتاب القرن الثامن عشر.

أما فى القرن التاسع عشر فقد أتسع نطاق الكشوف الجغرافية، وقامت على أثر ذلك الدراسات المنهجية فى مجال الأديان واللغات والحضارات بوجه عام. فأصبح الاهتمام بالشعوب البدائية يقوم على أسباب أكثر اتصالا بالعلم منها بالأدب أو الفلسفة، وأخذ العلماء يدرسون نظم هذه الشعوب لأنها تفتح أمامنا الطريق لمعرفة الأصول الأولى التى قامت عليها نظمنا الحالية. كما أنها تعرض أمام ناظرينا النظم الإنسانية فى أشكالها البسيطة. ولاشك أن دراسة الأشكال البسيطة تعين الباحث على التدرج منها إلى دراسة النظم الأكثر تركيبا. وذلك ما نلاحظه فى مجال العلوم البيولوجية. فعالم الحيوان أو النبات يهتم بمعرفة الأشكال البسيطة التى تتكون من خلية واحدة، أو من خلايا بسيطة متشابهة قبل أن يقبل على دراسة الأشكال العليا أو النماذج المتطورة للحيوان أو النبات. ولاشك أن عالم الإجتماع يجنى فائدة كبيرة إذا أستطاع بدوره أن يدرس المجتمعات التى تقوم على بناء إجتماعى بسيط، أو التى تقوم على التجانس بين الوحدات والوظائف، قبل أن يدرس المجتمعات التى تقوم على تعقد البناء الإجتماعى، وعلى إختلاف الوحدات وتنوع الوظائف.

ونستطيع أن نضيف إلى هذه الأسباب سببا آخر دفع العلماء إلى الاسراع باتمام أبحاثهم عن الشعوب البدائية، ذلك أن هذه الشعوب تتحول بسرعة

فائقة وتسير نحو نوع آخر من الحضارة والنظم بسبب إمتزاجهـا بالشعوب الأوربية ، فاذا لم نبادر إلى دراستها الآن فاتت الفرصة بل ربمـا ضاعت علينا إلى الأبد .

مجال الاثنولوجيا :

بعد أن وضحنا مجال « الانثروبولوجيا الإجتماعية » يجدربنا أن نذكر الفرق بينها وبين « الاثنولوجيا » إذ كثيرا ما لوحظ أن هنـاك شيئا من الخلط بينهما .

فالإثنولوجيا ، كما يدل عليهـا مصدرها اليونانى « Ethnos » تعنى بدراسة الاجناس البشرية . وغرضها « البحث فى الصفات المميزة ،طبيعية كانت أم خلقية ، للانواع المختلفة ببنى الإنسان الذين يسكنون أو كانوا يسكنون على ظهر الأرض » .

فمجال الاثنولوجيا هو إذن البحث فى توزيع الوحدات الجنسية (العنصرية) على سطح الأرض ، كما أنها تهتم بالدراسة المقارنة للميزات الطبيعية للأجناس البشرية وعمل تصنيف للشعوب يقوم على الصفات المميزة وعلى الظروف الثقافية لكل منها .

ومن الاسئلة التى تحاول «الاثنولوجيا» الإجابة عليها: من أين أتت الشعوب البولينزية ؟ أى طريق أو طرق سلكوا ؟ وفى أى زمن أو أزمنة أحتلوا الجزر التى يسكنونها الآن ؟ كيف ومتى ومن أى وجهة دخل أجداد الهنود الحاليين فى أمريكا هذه القارة ؟ كيف أنتشروا فيها ! واتسموا بهذه السمات الجنسية واللغوية والثقافية التى نشروها قبل اتصال الاوربيين بهم لأول مرة؟

ولاشك ان هذه المسائل تختلف عن مسائل الانثروبولوجيا الاجتماعية التى تهتم بدراسة النظم الاجتماعية فى اشكالها البدائية ، كنظام الأسرة ،والقرابة

والتنظيم السياسى والنظم التشريعيه ،والعقائد الدينية، وما يتصل بها من الإعتقاد فى السحر ووجود المحرمات المقدسة الخ . . .

أما إذا تكلم المرء عن علم الإجتماع بوجه عام ، فان ذلك يثير فى الاذهان جميع الدراسات التى تتصل بنظم المجتمعات المتحضرة ومشكلاتها. فالاختلاف بين الأنثربولوجيا وعلم الاجتماع إختلاف يتصل بتحديد مجال البحث لكل منهما، كما يتصل أيضا بمنهج الدراسة . فعالم الانثربولوجيا يلجأ عادة إلى الانصال المباشر بالمجتمعات التى يدرسها ولابد له من العيش والإقامة بينها مدة قد تصل إلى عدة سنوات ، وأن يلم بلغاتها ولهجاتها . على حين أن عالم الاجتماع يكتفى فى دراسته بالوثائق والبيانات التى يجمعها ، كما يعتمد على الدراسات الاحصائية فى بناء نظرياته وتفسيراته الاجتماعيــة . ويتعدى علم الاجتماع دراســة النظم الاجتماعية التى يقوم عليها بناء المجتمع إلى دراسة المشكلات الاجتماعية كالطلاق والجريمة ومشاكل العمال والبطالة ، ويحــاول أن يفسر نشأتها وأسبــابها ، ويزودنا ببيانات إحصائية عن مدى إنتشارها . ثم يرسم الحلول للتغلب عليها.

٦ ـ تقسيم علم الاجتماع الى علوم اجتماعية خاصة :

يدرس علم الاجتماع المجتمع كوحدة متكاملة . ومع ذلك يمكن النظر إليه على أنه يشمل أجزاء مختلفة . أى علوما متميزة يدرس كل منها وجها معينا من أوجه الحياة الاجتماعية .

١ ـ فهناك أولا « المورفولوجيا الاجتماعية Morphologie, Sociale » أو علم « بنية المجتمع » ويهتم هذا العلم بدراسة الشكل المادى الخارجى للمجتمع. فالمجتمع من الناحية المادية يتكون من مجموعة من السكان يتوزعون على سطح البيئة التى يعيشون فيها بشكل معين وبكثافة معينة حسب طبيعــة الأرض وإمكانيات الحياة فيها . ويدخل فى دراسة المورفولوجيــا كذلك ، دراسة الخصائص الطبيعية للمجتمع ، ومقدار ما يتمتع به من سبل المواصلات إذ أن

هذه المواصلات تؤثر فى علاقات السكان والروابط التى تربط بينهم. ولا شك أن من الأسباب التى دعت إلى تأخر الريف في البلاد العربية ، وإلى تخلفه عن المدن ، صعوبة المواصلات مما جعل الريف منعزلا في كثير من الأحيان عن التيارات الحضارية والثقافية التي تسود وتنتشر فى المدن . ويمكن القول أن دراسة البيئة هى الدعامة الأساسية لدراسة الحياة الاجتماعية . وتقترب دراسة المورفولوجيا بهذا المعنى من الجغرافيا البشرية التي تهتم بدراسة النشاط الانسانى وعلاقته بالبيئة الطبيعية .

٢ ـ وتأتى بعد دراسة الناحية المادية للمجتمع ، دراسة الحياة الاجتماعية نفسها أو النظم الاجتماعية . ويشبه هذا التقسيم ، تقسيم علم الحياة إلى قسمين: فهناك أولا التشريح Anatomie وهو يدرس تركيب الأعضاء ، وهناك بعد ذلك علم وظائف الأعضاء Physiologie وهو يدرس الكيفية التي تؤدى بها الأعضاء وظائفها .

على هذا النحو ينقسم علم الاجتماع إلى قسمين أساسيين: «علم بنية المجتمع» وهو يدرس أشكال المجتمع من حيث مظهرها الخارجى ، و « علم الوظائف الاجتماعية » الذى يدرس المظاهر المختلفة للحياة الاجتماعية ، كالدين واللغة والعادات والنظم الخ .. وهى ما نطلق عليها فى مجموعها إسم «الظواهر الاجتماعية» .

ويمكن تقسيم علم الوظائف الاجتماعية إلى أقسام ثانوية :

أ) فهناك أولا اللغة : فهى ظاهرة اجتماعية لأنها مظهر التعبير عن آراء الجماعة وفيها تتمثل ثقافتها وإنتاجها الفكرى . ودراسة اللغة فى تطورها ، وفيما تكتسبه من الاتصال بلغات الأقوام الأخرى يدخل فى « علم الاجتماع اللغوى Sociologie Linguistique .

ب) ولا شك أن النظم والتشريعات القانونية تتأثر باتجاه العرف والتقاليد

والمعتقدات ولذلك فان هذه النظم القانونية ذات صفة إجتماعية واضحة، ويقوم بدراستها من ناحية اتصالها بالحياة الإجتماعية ، علم الاجتماع القانونى : Sociologie Juridique

ج) وهناك بعد ذلك نوع آخر من الظواهر الاجتماعية هو الآراء ، والقواعد الأخلاقية والعادات وهى تدخل فى موضوع « علم الاجتماع الأخلاقى» Sociologie Morale.

د) والدين ظاهرة إجتماعية لأنه يوجد فى العقيدة بين أفراد مجتمع معين، كما أنه يؤثر على حياة الافراد ، وعلى نظمهم الإجتماعية . ودراسة النظم الدينية ، والمعتقدات Croyances والطقوس والشعائر Rites هى موضوع فرع هام فى علم الإجتماع هو « علم الاجتماع الدينى » : Socologie Religieus

هـ) وهناك بعد ذلك النظم الاقتصادية ، وهى أما خاصة بانتاج الثروة ، كالزراعة والصناعة وتقسيم العمل، أو بتوزيع الثروة ويدخل فيها نظام الاجور والربح ونظام الطبقات ومستوى المعيشة . كل هذه الموضوعات تدخل فى مجال « علم الاجتماع الاقتصادى : Sociologie Economique .

و) وأخيرا فان هناك المظاهر الفنية للمجتمع ، أو الظواهر الجمالية ، وما يدخل تحتها من شعر ونحت وتصوير وموسيقى . وإذا كان من المتفق عليه أن كل فنان يطبع إنتاجه بطابعه الخاص ، إلا أن مظاهر الأنتاج الفنى بوجه عام تتأثر فى بيئة معينة أو فى فترة معينة بالحياة الإجتماعية والسياسية السائدة ، فيغلب عليها طابع خاص يميزها وذلك هو ما يفسر وجود المدارس الفنية المختلفة. ودراسة هذه المؤثرات الإجتماعية والسياسية على الناحية الفنية من المسائل التى يهتم بها علم « الاجتماع الجمالى » Sociologie Esthetique .

وقد يقال أن هذه المسائل الإجتماعية أو أكثرها قد درستها علوم

تـكونت قبل علم الإجتماع ، وعلى الأخص المسائل الاقتصادية التى كانت ولا تزال موضوعا لعلم الإقتصاد السياسى . ولكن علماء الاقتصاد يدرسون المسائل الإقتصادية على أنها مستقلة بذاتها . أما علماء الإجتماع فانهم يدرسون النشاط الاقتصادى ، على أنه جزء من أجزاء النشاط الاجتماعى العام فهو يتأثر بالنواحى الاخرى أو المظاهر الاخرى للحياة الإجتماعية ويؤثر فيها.

وإذا كان علم الاجتماع ينقسم إلى هذه الفروع الخاصة التى يحتاج الباحث المتخصص لأن يتفرغ أحيانا لـكل منها على حدة ، إلا أن النظرة الشاملة للحياة الاجتماعية فى جملتها أمر ضرورى ، لانها تجمع شتات البحوث المختلفة وتنسق بين ماتصل اليه من نتائج جزئية . وهذه النظرة الشاملة للحياة الاجتماعية هى موضوع علم « الاجتماع العام Sociologie Generale » .

وقد كانت المدرسة « الفرنسية لعلم الاجتماع » التى تزعمها العلامة « أميل دور كايم Emile Durkheim » (١٨٥٨ - ١٩١٧) صاحبة الفضل فى جمع شتات البحوث الاجتماعية ، والربط بين نتائجها . فجمعت طائفة من العلماء المهتمين بدراسة المسائل الاجتماعية المختلفة كالاقتصاد والتشريع ، وتاريخ الاديان ، وعلم الاجناس الخ . . . وأتجه هؤلاء العلماء ، فى تعاون وثيق ، إلى دراسة الظواهر الاجتماعية كالدين والقانون واللغـة والاخلاق والنظم السياسية والإقتصادية وكان كل منهم يستعين بأبحاث زملائه فى توضيح بعض جوانب المسائل التى يدرسهـا . إذ أن المبدأ الذى ساروا عليه هو بحث الظواهر الاجتماعية فى ضوء العلاقات التى توجد بين بعضها والبعض الآخر .

٧ - تسمية عملية الاجتماع :

من المسائل التى وضعت على بساط البحث مسألة ما إذا كان من الملائم أن تسمى تلك الدراسة التى تبحث فى الإجتماع الإنسانى باسم آخر يكون أكثر انطباقا عليها من الاسم التقليدى . فان كلمة « اجتماع » Sociologie كانت مثارا لكثير من أنواع الخلط المؤسفة . وكثر إستعمالها فى موضعها وفى غير موضعها ، وقلما تستعمل الآن استعمالها الصحيح . فنحن نلصق كلمة « إجتماعى » بكل ما نقول وبكل ما نكتب عن السياسة والأخلاق . ونخلط فى ثنايا كلمة « اجتماع » بين العلم science والفن art ، أى بين التقرير والتقدير . فنحكم على بعض الأشياء ونحرم أخرى باسم علم الاجتماع ونلقب بالعالم الاجتماعى كل مثالى ، وكل مصلح :

ألا يحق لنا بعد كل ذلك أن نبحث عن تسمية أخرى نفصل بها ، عن هذه الآراء الخيالية ، دراسة « الظواهر » الاجتماعية التى يحاول العلماء وضع أسسها فى عصرنا الحاضر ؟ هذه الدراسة إنما هى دراسة تاريخية وجغرافية ، ودراسة للعلاقات بين الأفراد وللنظم الاجتماعية ، وليست مطلقا دراسة ميتافيزيقية أو لاهوتية . فالمسألة ليست بالأمر الهين .

لقد اقترحت أسماء وأسماء لتحل محل الاسم التقليدى . قال القدماء « علم السياسة » ، ولكنهم جمعوا تحت مدلولة بين التقرير والتقدير ، ولم يفصلوا بين علم الاجتماع والفلسفة . واستخدمت فى ألمانيا كلمة « علوم الدولة » ولكن معالجة العلماء لهذه العلوم لم تفلح بتاتا فى الفصل بين حدود العلم وحدود الفن . فأنت لا تستطيع أن تجد ما تبغيه من وصف المجتمعات ومقارنتها إلا بين خليط من الأخيلة والتأملات حول العالم .

ثم ظهرت فى العصر الحديث كلمة جديدة هى كلمة « الاقتصاد السياسى »

وقد رأى « آدم سميث » وأتباعه أن هذا العلم يجب أن يشتمل على أكبر قدر من الدراسات الوصفية للمجتمعات فى الزمان والمكان . ولكنه إلى جانب ذلك كان يضم بين جوانبه أيضا النظرات التقديرية والمحاولات الإصلاحية للمجتمعات .

ثم ظهرت بعد ذلك كلمة « إحصاء » la statistique . وظلت زمنا طويلا لا تقتصر على الدراسة العددية وحدها بل تشمل إلى جانب ذلك الدراسة الوصفية نفسها وتحليل حياة الشعوب . ثم انحصر علم الاحصاء فيما بعد فى نطاق ضيق وأصبح لا ينطبق إلا على أحد أشكال الوصف الاجتماعى أى الشكل الذى يدرس الظواهر من حيث هى أشياء يمكن حصرها وإعطاء بيانٍ عددى عنها .

وقد كان « كوندرسيه » أول من اهتدى ، فيما أعتقد ، إلى كلمة « العلم الاجتماعى » Science sociale . ثم اقتبس عنه هذا التعبير كل من سبنسر وكابرى . وكاد هذا التعبير أن يصبح أصلح تعبير ينطبق على دراستنا العلمية إلا أنه سرعان ما أستعير فى نواح أخرى . فاستعمله « فوربيه » وأتباعه وأساءوا استعماله رغبة منهم فى أن يضفوا الطابع العلمى على نظراتهم الخيالية وتنبؤاتهم الوهمية . ولم يكتب لهذا التعبير البقاء اذ اكتسحته كلمة Sociologie التى اقترحها أوجست كونت (١) .

(١) صاغ أوجست كونت هذه الكلمة من أصلين لاتينى ويونانى حوالى عام ١٨٣٠ فهى إذن كلمة نابية عن الأوضاع لأنها لم تشتق من الأصل اليونانى وحده كما هو الحال فى المصطلحات العلمية الأخرى مثل كلمة Biologie (علم الحياة) ، وكلمة Psychologie (علم النفس) . ولكن بالرغم من ذلك فقد شاع استعمال كلمة Sociologie التى تبتدىء باللاتينية وتنتهى باليونانية ، واعترف العلماء بها بعد أن وجدوا صعوبة فى الاستعاضة عنها بكلمة أكثر ملاءمة منها .

وذاعت هذه الكلمة وانتشرت لا فى فرنسا وحدها بل وأيضا فى البلاد الأجنبية . وعم استعمالها بين الألمان والإيطاليين والانجليز ، ثم أصبح استعمالها رسميا فى الولايات المتحدة بعد أن قبلها « باول Powell » ، ودروسى Dorsey » وقبل « جيدنجز Giddings » أن يستخدمها بحذر مع اضافة وصف آخر اليها بحيث تصبح Inductiv Sociologie أى علم الاجتماع الاستقرائى ، ولكنه الوحيد الذى ظل يتصرف هذا التصرف .

وقد اقترح البعض كلمة sociétologie أى « علم المجتمعات » (للدلالة على أنه العلم الذى يدرس المجتمعات دراسة علمية) . وفكر البعض فى إحياء التعبير القديم الذى ابتدعه سان سيمون وهو « الفسيولوجيا الاجتماعية . أو التعبير الذى نادى به عالم الاحصاء البلجيكى (كيتيلية Quetelet وهو الطبيعة الاجتماعية .

واخترع الانجليز أخير كلمة (الانثروبولوجيا الاجتماعية) ، وكان غرضهم من ذلك قطع دابر الخلط بين الدراسة الوضعيـة والدراسة المعيارية Mormative . وتهدف كلمة «أثنولوجيا» فى فرنسا الى ما يقرب من هذا المعنى .

ولكن يلوح لنا أنه فى مجال المنافسة تتفوق كلمة « اجتماع » Sociologie لأنها كلمة مختصرة ، على أن ندعمها بصفة مستترة جوازا ، فاذا قلنا إختصاراً Sociologie وجب على القـارىء أن يفهم من ذلك حرفيا ,Sociologie Compareé أى « علم الاجتماع المقارن » . ولنا فى ذلك أسوة بالتشريع المقارن . « فالمقارنة » هى العنصر الأساسى فى كل دراسة علمية . وهى تتبع « الوصف » وتسبق « التفسير » . ومهمة العلم ، قبل كل شىء هى أن يقرب ويقارن بين الظواهر التى تم وصفها من قبل على حدة ، حتى يستخلص أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بينها ، وأن يجمعها فى أنواع ومراتب. ثم تأتى بعد

ذلك مرحلة البحث عن أسباب هذا التشابه أو هذا الاختلاف .

بقى أو نناقش المصطلح العربى « علم الاجتماع » . هل يعتبر هذا المصطلح ترجمة دقيقة للمصطلح الأجنبي Sociologie ؟ إننا لا نعتقد ذلك . فهذا العلم لا يبحث فى «الاجتماع» من حيث هو نقيض للتشتت أو العزلة . ولكنه يبحث فى « ظواهر المجتمع » بعد أن يكون هذا المجتمع قد تكون نتيجة لاجتماع الأفراد وتبادل العلاقات فيما بينهم .

فالمصطلح العلمى الدقيق الذى ينطبق على المفهوم العلمى لهذه الدراسة هو « علم المجتمع » وقد تبنى هذا المصطلح فريق من العلماء وعلى الأخص فى كلية الزراعة بجامعة الأسكندرية . وهم يحاولون أن يحصلوا على إجماع من الهيئات العلمية العربية بخصوص استخدامه، بدلا من مصطلح «علم الاجتماع». وإنى أقر تماما بوجهة نظرهم ، وسميت كتابى هذا « مبادىء علم المجتمع » حتى تعم هذه التسمية شيئا فشيئا وتحل محل التسمية القديمة .

ولكن يبدو أن الكلمة العربية « علم الاجتماع »، بالرغم من خطئها وعدم دلالتها الدقيقة على موضوع الدراسة، ستظل شائعة ومتداولة على الألسن، كما شاعت من قبل كلمة Sociologie بالرغم من إشتقاقها النابى .

الباب الثاني

مراحل الانتقال من الفلسفة الاجتماعية

الى علم الاجتماع

الفصل الأول

التفكير الاجتماعى عند الفلاسفة

تمهيد :

بالرغم من أن التفكير العلمى بالنسبة للظواهر الاجتماعية لا يرجع إلى عهد بعيد فان المسائل التى تتعلق بحياة المجتمع ظلت تشغل عقول المفكرين منذ أزمنة بعيدة ، أى منذ بدأ الانسان يعيش بين أقرانه فى صعيد واحد ، ويتبادل وإياهم المعونة فى مختلف شئون الحياة . ولكن هذا التفكير الذى ينبعث عن حاجة الحياة الملحة لا يصح أن يسمى تفكيرا علميا . إذ أنه لا يتبع منهجا للبحث ، ولا يبحث عن الحقيقة فى ذاتها : بل كان الغرض منه تذليل بعض المصاعب التى تعترض سبيل الإنسان أو الجماعة ، وتوفير حظ أكبر وقسط أوفر من السعادة . أو بمعنى آخر لم يكن هذا التفكير موضوعيا Objective يبحث فى الظواهر الكائنة بالفعل ، بل كان تفكيرا ذاتيا Subjective يعبر عن المثال الأعلى الذى يتخيله المفكر أو الفيلسوف ويصح كذلك تسميته تفكيرا معياريا Normative (لأنه يضع معايير معينة يجب التزامها لتحقيق العدالة والرفاهية) أو تفكيرا غائيا Finaliste لأنه يضع نصب عينيه الوصول إلى غاية أو إلى هدف معين.

وبديهى أن الفلاسفة الذين شغلوا بالمسائل الاجتماعية لم يتجهوا الإتجاه العلمى الصحيح ، ولم يعنوا بالبحث فى الظواهر الاجتماعية لذاتها ، فان ذلك

كان يقتضى وجود موضوع ومنهج لعلم الاجتماع مصطلح عليهما . ولم يتوفر ذلك إلا فى أوائل القرن التاسع عشر .

على أن ذلك لم يمنع الفلاسفة منذ أقدم العصور من تلمس وجوه الاصلاح للمجتمع حسب معتقداتهم ومبادئهم الفلسفية . وإذا كانت هناك أبحاث ذات قيمة فى نظر الفلاسفة ، فلا شك أن أعظمها قيمة تلك التى تمت إلى الإنسان بصلة وتقرر مصيره . ولقد أدلى كل فيلسوف بدلوه فى هذا الميدان ، وتجمع لدينا تراث عظيم من المبادىء الاصلاحية والمثل العليا يختلف كل منها عن الآخر من حيث الوسائل ، ولكن الغاية التى يقصدها الجميع هى الوصول، أو محاولة الوصول الى الكمال .

فالتفكير فى شئون الجماعة الانسانية يرجع الى عهد بعيد ، ولكن هذا التفكير لم يكن منصبا على المسائل التاريخية كالبحث عن أصل الجماعة، وكيفية تكوينها ، ولم يكن منصبا على دراسة نظمها التشريعية والدينية والاقتصادية إلى غير ذلك من الأبحاث التى يعنى بها رجال الاجتماع بالمعنى العلمى لهذه الكلمة . ولكنه إتجه الى الناحية العملية أى الى البحث عن أحسن وسيلة تحقق سعادة الإنسان . وعلى هذا فالصفة التى تنطبق على من قاموا بهذه المحاولة من الفلاسفة هى صفة الفيلسوف الاجتماعى لا العالم الاجتماعى . فكل منهم كان يبحث عن الطريقة المثلى لتحقيق حكومة مثالية . وقد أتبعوا فى الوصول لهذا الغرض مناهج شتى : فعمد ذوو النزعة التجريبية Les Empiriques إلى مشاهدة النظم المختلفة أثناء رحلات قاموا بها فى بلاد عديدة ثم قارنوا بين هذه النظم ، واختاروا منها ما خيل لهم أنه الأصلح ، وأرادوا تطبيقه فى بلادهم . وقد فات هؤلاء أن ما يصلح لمجتمع معين من نظام إقتصادى أو سياسى قد يكون مصيرة الفشل التام فى مجتمع آخر . ذلك أن كل مجتمع

يعيش فى بيئة خاصة ومناخ خاص وتتكيف طبيعة أفراده ومزاجهم حسب تلك البيئة ، فيجب أن يكون نظامه التشريعى والسياسى ملائماً لظروفه الخاصة . وقد أصبحت هذه النظرية وتسمى فى علم الاجتماع نظرية النسبية Relativite محورا أساسيا للابحاث الاجتماعية،ونتج عن الاعتراف بها تغيير شامل فى النظريات السياسية والإقتصادية والأخلاقية ، كما سنبينه فيما بعد .

وهناك فريق آخر حاول أن يصل الى المثال الأعلى للمدينة الفاضلة بأتباع طريقة عقلية Rationnelle . فأتخذ مثله الأعلى « مدينة الآلهة » ، وحاول أفراد هذا الفريق أن يصلو الى معرفة كنه الإنسجام الأبدى للكون كى ينقلوا أسراره الي عالمنا هـذا ، فيحققوا بذلك السعادة لبنى الإنسان . وكانت هذه أول محاولة فيما نسميه الآن «الألية الاجتماعية La Mechanique Sociale » ويقوم أساسها على فكرة التدرج .

وعلى الاعتقاد بالقوة المنظمة لبعض الأعداد ، وخاصة العدد ١٢ . وكان شعارهم هذه الجملة « يحكم العالم نظام عددى» . وقد ظل هذا المبدأ الذى يستمد من قيمة دينية ضمن مبادىء المدارس الفيثاغورية (نسبة الى فيثاغورس) ، ومؤداه أن المدينة يجب أن يحكمها نظام عددى ذو قيمة دينية .

ولكن الأمر لم يقف عند هـذا الحد ، بل ظهرت مشكلة النظام المثالى فى شكل آخر وأخذ المفكرون يتساءلون ماهو النظام المثالى الذى إذا طبق يكون أكثر صلاحية وأكثر تحقيقا لسعادة الفرد؟ هل هو النظام الملكى؟ أم حكومة الأغنياء ! أم النظـام الدكتاتورى ؟ أم النظام الشعبي ؟ وقد قلنا أن التجربة وحدها هى الكفيلة باثبات اصلحها ذلك لأن الشعوب تختلف فى طبيعتها .

أولا : التفكير الاجتماعى :

افلاطون :

وقد أدلى افلاطون برأيه فى هذا الموضوع، فترك لنا فى كتابه «الجمهورية» نظريته فى المدينة المثالية .

كيف يجب أن تكون هذه المدينة المثالية ؟ لم يفكر أفلاطون فى أن تكون مدينته كالآله يجب لتسييرها ضبط اجزائها والتأكد من عدم وجود خلل فى حركاتها ، ولكنه جعلها على مثال إنسان يجب لكى يصل الى الكمال ان يعرف كيف يحقق الانسجام بين قواه المختلفة . وهكذا نرى ان مشكلة النظام الاجتماعى قد انتقلت من اختصاص الميكانيكا والصفات العددية إلى إختصاص علم النفس .

يقول أفلاطون أن النفس الانسانية تتألف من ثلاث قوى يجب تحقيق التوازن والانسجام بينها كى تتحقق السعادة الكاملة . هذه القوى الثلاث هى: الشهوة Le desir ، والقلب Le coeur ، والعقل La raison وهذه القوى تتصل بفضائل ثلاث يجب تحقيق التوازن بينها أيضا وهى: العفة TEPMERANCE والشجاعة Le courage ، والحكمة LA CAGESSK .

ولقد أراد افلاطون أن يحقق هذا الانسجام فى مدينته المثالية . فرأى أن يقوم الفلاسفة فيها مقام الرأس من جسم الانسان . إذ أن الصفة الأساسية التى تنسب اليهم هى الحكمة . ويقوم المحاربون مقام القلب وصفتهم الاساسية الشجاعة . أما الشهوات أو الرغبات المادية فيتوافر على ارضائها طبقة الزراع والصناع والتجار . ومما لاشك فيه أن هذه الطبقات يقوم بعضها فوق بعض ولكن كل واحدة منها تكرس نفسها لخدمة الطبقتين الآخريين . وقد عنى

أفلاطون باستئصال أسباب النزاع والمنافسة بينها، فاقترح «الشيوعية» بالنسبة للملكية والنساء . فكان هذا أول نظام شيوعي في صالح الدولة .

ارسطو :

وجاء بعد أفلاطون ارسطو ، وكان مسلكه مسلكا ارستقراطيا صرفا . فكل المدينة ومجهوداتها يجب أن تعبأ لتكفل الراحة والطمأنينة للمفكرين . وقد كان من نتائج هذا المبدأ اباحة الرقيق ، إذ أن وجود العبيد وقيامهم بجميع الأعمال المادية يسمح للحكماء والمفكرين بالاستمتاع بأوقات فراغهم والتفرغ لشئون العقل . وقد كان أرسطو يرى فوق ذلك أن العبد والمرأة من طبقة دنيا وأنه يجب أن يأتمرا بأمر غيرهما .

على أنه فيما عدا ذلك ، فقد كانت آراء ارسطو الاجتماعية تدل على تقديره للاعتبارات الواقعية . وقد جمع وثائق عدة ذات صلة بالنظم السياسية المختلفة، وكتب عبارته المشهورة ان « الانسان حيوان اجتماعي Zoon Politikon » وتصلح هذه العبارة لأن تكون عنوانا لعلم الاجتماع الحديث . وسوف نرى ـ فيما بعد ـ أن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها نظرية دوركيم زعيم المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع تقوم على أن الفرد لا تكون له صفة الانسانية الا بفضل المجتمع الذي يعيش فيه . وأنه لولا وجوده في المجتمع لما كان هناك مايميزه عن الحيوان . فهو لا يتميز عن الحيوان الا بالتفكير والنطق ، وهو لم يكتسب مبادىء التفكير Concepts وقدرة التعبير عنها باللغة الا باختلاطه بغيره وتمتعه بحياة الجماعة .

فالفرد بوجوده في المجتمع يكتسب ما يمكن أن نطلق عليه اسم «الشخصية الاجتماعية » ونعني بذلك « الوضع الذي يحتله كائن ما في المجتمع وعلاقاته

الاجتماعية المختلفة بالآخرين . فكل كائن حى يعيش فى المجتمع يتكون من عنصرين : فرد Individu وشخص Personne ونعنى بالفرد تكوينه كوحدة بيولوجية ، أى مجموعة الخلايا والأنسجة التى ينتج عنها أفعال واستجابات حسية وسيكولوجية . وهذه الناحية الفردية من الانسان تدخل فى دراسة علم الحياة وعلم النفس . أما دراسة الكائن الحى كشخص فهى دراسته فى علاقاته الاجتماعية المختلفة فهو مثلا مواطن ينتمى الى دولة كذا ، زوج ووالد ، موظف فى احدى الإدارات ، عضو فى جمعية كذا ، ناخب فى دائرة كذا ، ينتمى الى حزب كذا ، الخ ... فكل من هذه الصفات تمثل وجها خاص من أوجه علاقاته بالمجتمع الذى يعيش فيه .

وقد يعترض البعض فيقول أن التفرقة بين « الفرد » و « الشخص » تفرقة غير جوهرية ، وأن الكلمتين تعنيان شيئا واحدا ولاظهار هذا الفرق بوضوح نسوق كمثال العقيدة المسيحية الكاثوليكية التى تقوم على التثليث : يمكن أن نقول دون أن نخشى الخطأ أن الله عند المسيحيين يشمل ثلاثة أشخاص (وكلمة شخص هنا يقصد بها مجموعة صفات معنوية لاعلاقة لها بالاشياء المجسمة) ولكننا إذا قلنا أنه يشمل ثلاثة أفراد ، فان ذلك يكون معناه الشرك بالله بالنسبة لديانة تقوم على التوحيد .

فالمجتمع اذن هو الذى يكسب الانسان صفة الانسانية . وقد ردد « سنكا » "Séneque" المؤرخ الرومانى المشهور هذه الحقيقة فى صفحة خالده يخيل الينا أنها كتبت بقلم عالم اجتماعى حديث . إذ يقول : « أن الطبيعة منحت الانسان شيئين جعلا منه سيد المخلوقات كلها بعد أن كان اكثرها تعرضا لفتك الحيوانات الأخرى هذان الشيئان هما العقل والمجتمع . فالانسان بمفرده لاحول له ولا

قوة ولكنه بفضل حياة المجتمع يصبح سيد العالم . فبوجوده فى المجتمع اهتدى الى الوسيلة التى مكنته من السيطرة على عنصر غريب فاخضع البحر لسلطانه . كما أن المجتمع هو الذى يدفع عنا شر الأوبئة والأمراض الفتاكة. ويهىء لنا المعونة عند الشيخوخة ويقدم لنا العزاء والمواساة عند وقوع الكوارث. وحياة المجتمع تبعث فينا أيضا روح المغامره وتجعلنا نجابه الشدائد ، ونتغلب على الصعاب التى تعترضنا . فالقضاء على المجتمع معناه القضاء على السند الوحيد لحياة الفرد وعلى وحدة النوع الانسانى .

وبالاضافة الى تلك الفكرة الاساسية التى تربط أرسطو بعلم الاجتماع الحديث ، نجد أن هذا الفيلسوف يقارن المجتمع بالكائن الحى ، ويبين أن التغير شرط اساسى فى حياة المجتمعات . وهو لذلك يدفع بقوة محاولة افلاطون لانشاء نظام ثابت لايتغير . ونستطيع أن نقرأ فى كتابه « السياسة » هذه العبارة التى تعبر بوضوح عن وجهة النظر الحديثة فى دراسة المجتمعات: تختلف المجتمعات حسب الزمان والمكان ولايصلح دستور بعينه لأن يطبق على جميع الشعوب دون استثناء .

كما يبين أرسطو أن المجتمع يتكون من عناصر مختلفة أو غير متجانسة وهذا الاختلاف ــ فى نظره ــ هو الشرط الأساسى لتعاونها ، كما أنه الشرط الذى ينظم علاقات التبعية والسلطة . فالتدرج **La hierarchie** ونظام الحكم وتقسيم العمل كلها تنتج عن هذا الاختلاف أو عدم التجانس بين الأجزاء المكونة للمجتمع . وينشأ عن مجموع هذه العناصر المختلفة نوع من التوازن **équilibre** الذى يضمن مصالح الجميع .

لكل هذه الأسباب وغيرها ، يمكن أن نعد آراء أرسطو أول الحلقات العلمية التى ظهرت فى ميدان التفكير الإجتماعى . وغرضنا الأساسى هو أن نتتبع هذه الحلقات لنستخلص منها الحقائق العلمية التى اكتسبها علم الاجتماع على مر العصور .

ويمكن القول أن البحوث الإجتماعية لم تظفر بالنشاط العلمى الجدير بمتابعتها بعد أرسطو إلا على يد الفيلسوف والمؤرخ الاسلامى ابن خلدون .

الفصل الثانى

ابن خلدون وآراؤه الاجتماعية (١٣٣٢ - ١٤٠٦)

لم تجد الخطورة التى خطاها أرسطو فى سبيل البحث الاجتماعى النشاط فكرى الجديد بمتابعتها فى العصر الرومانى والعصر المسيحى الأول . إذ قصر فكر الرومانى جهوده على وضع الأنظمة العملية الكفيلة بتدعيم السلطان سياسى فى الامبراطورية الرومانية المترامية الأطراف . كما شغلت المسيحية فى د، ظهورها بالكفاح ضد الامبراطورية الرومانية ، ولم تظفر الابحاث لاجتماعية ـ حين نوطدت دعائم المسيحية ـ بنصيب يذكر من العناية، واقتصر جال الدين المسيحيون على تخيل عالم مثالى قائم على أسس دينية . مثال ذلك ا قام به « القديس أوغسطين saixt augustin من مقارنة » بين المجتمع لإنسانى الذى يفسده تحكم المادة ، وسيطرة الشهوات ، وعنف القوة الغاشمة ، سلطان الانسانية ، وبين « مدينة الله La cité de dieu » التى تصور المثال لأعلى لمجتمع تسود فيه العدالة والروحانية والبر» . ومن الطبيعى أن تكون لعقيدة الدينية المسيحية فى نظر آباء الكنيسة ، هى الطريق الوحيد للخلاص ن شرور المجتمع الأرضى ، والوصول إلى تحقيق مجتمع مثالى . ولكن هذه لآراء كانت أقرب إلى الأخلاق الاجتماعية منها إلى علم الاجتماع .

وقد ظلت هذه الآراء المثالية سائدة خلال العصور الوسطى حتى ظهر لاسلام وتناول بتعاليمه الحياة الاجتماعية ونظمها ، فافسح المجال أمام المفكرين اسلمين للاجتهاد الفكرى ، وظفرت الابحاث الاجتماعية حينئذ بكثير من العناية الالتفات ومما ساعد على ذلك قوة الصلة الروحية التى ربطت بين المجتمعات

الاسلامية بالرغم من إختلاف عاداتها ولغاتها . وقد تنقل كثير من مفكرى الاسلام بين إقليم وآخر فى انحاء العالم الاسلامى المترامى الاطراف. فاكتسبوا من التجارب والخبرة ما عاونهم على تفسير ما شاهدوا من ظواهر اجتماعية وطبائع إنسانية تفسيراً يتجلى فيه أثر الجهد الشخصى أكثر من التقيد بالقواعد والنظريات .

وقد انتهى البحث بأحد هؤلاء المفكرين المسلمين وهو العلامة عبدالرحمن ابن خلدون إلى وضع الأسس العلمية لعلم مستقل نادى به فى القرن الرابع عشر الميلادى (الثامن الهجرى) ، وسماه «علم العمران» . وإذا كان الغربيون قد لقبوا أوجست كونت فى القرن التاسع عشر بمؤسس علم الاجتماع فذلك لأنهم أغفلوا مجهودات ابن خلدون ، وما وصل إليه من أبحاث قيمة قبل ذلك بخمسة قرون تقريبا . وقد جعل ابن خلدون لهذا العلم موضوعا مستقلا هو العمران البشرى والاجتماع الانسانى ، وأظهر العلاقة بينه وبين علم التاريخ من حيث أنه يفيد فى إيضاح الوقائع التاريخية وتحقيقها .

والواجب العلمى يقضى علينا حقا أن نظهر فضل ابن خلدون على علم الاجتماع وأن نكشف للملأ عن النواحى العلمية التى خاضها علماء العرب حتى يعترف الغربيون بمجهوداتهم . ففى كثير من العلوم والفنون نجد أن العرب قد ضربوا بسهم وافر ، بل لا نغالى إذا قلنا أن كثيراً من الآراء والنظريات الحديثة يوجد ما يماثلها فى كتب العرب . فاذا كان مفكروا الغرب فى العصر الحديث يرجعون دائما إلى أسلافهم اليونان والرومان . فالواجب يقضى علينا أن نوجه بعض عنايتنا ــ ولا نقول كلها ــ إلى الكنوز العلمية المدفونة التى خلفها لنا أجدادنا العرب ، فننفض عنها التراب ونبعثها فى ثوب قشيب .

الاجتماع أساس لدراسة التاريخ :

كان ابن خلدون من طائفة العلماء الذين فهموا علم الاجتماع بأوسع معانيه فأدخل فيه بحث العمران البشرى بجميع أنواعه ، ما يتعلق منه بالبادية ويدخل فيه بحث القبائل والأمم البدائية ، وما يتعلق بالعمران الحضرى : وما يدخل فيه من بحث البلدان والأمصار ، وبحث الدول والخلافة والملك ، وبحث الصنائع ووسائل الكسب ، وبحث الحياة العقلية وما تستلزمه من اكتساب العلوم ـ أى أن ابن خلدون قد أدخل فى علم الاجتماع ابحاثا تتعلق بعلوم متعددة كالتاريخ الطبيعى والسياسة والاقتصاد بل والجغرافيا أيضا .

وقد اكتسبت كتاباته تلك القيمة العظيمة لأنها لم تكن صادرة عن وحى الخيال بل كانت نتيجة لمشاهداته وتجاربه الخاصة . فقد عاصر ابن خلدون أحداثا جساما واشترك فيها بالفعل : عناصر الحوادث التى أدت إلى اضمحلال وسقوط الولايات الإسلامية فى الاندلس ، واشترك فى الثورات التى كانت تسود شمال أفريقيا وبلاد البربر فى ذلك الوقت . كما عاصر كذلك غزوات التتار والمغول التى أخذت تكيل الضربات القاصمة للدولة الاسلامية من ناحية الشرق . ولذلك اتجه تفكيره إلى دراسه العوامل والظروف التى تصاحب الانحلال السياسى ، وتدهور الامبراطوريات وأفول نجم الدول . وأراد أن يكتب تاريخ الدولة الاسلامية كتابة تعتمد على الوثائق وعلى الدراسة الموضوعية .

فلم يكن ابن خلدون يطمع إذن أن يكون عالما اجتماعيا وإنما أراد أن يكون مؤرخا وقد رأى بثاقب نظره أن كتابة التاريخ لا تستقيم إلا إذا سبق ذلك دراسة للبيئة والحضارة والظروف الاجتماعية التى انبعثت منها حوادث

التـاريخ . وحين اقتنع بذلك شرع فى كتابة « مقدمة » لمؤلفه الكبير(١) وأصبحت هذه المقدمة فيما بعد من أشهر ما كتب ابن خلدون لأنها وضعت أسس « علم العمران » أو علم الاجتماع كما نسميه اليوم . ولم يشتهـر ابن خلدون بكتبه التاريخية بقدر ما اشتهر بهذه المقدمة التى كتبها ـ كما قلنـا ـ تمهيداً لدراسة التاريخ ، فإن هذه المقدمة قد وضعته على رأس المفكرين الذين مهدوا لعلم الاجتماع الحديث .

استعرض ابن خلدون التاريخ ساعيا وراء تحديد الغاية التى يحققها كعلم من العلوم أو فن من الفنون. فخلص الى أنه لاسبيل الى إمكان جعل التاريخ علما بالمعنى المفهوم له قواعده ومنهجه إلا إذا قام الى جانبه علم مستقل يصف طبيعة المجتمعات ويكشف قوانين العمران ليتسنى للمؤرخ أن يهتدى به ويستعين بخصائصه ، وقد سماه كما قلنا العمران البشرى .

ومن قوله فى بدء المقدمة « فالقانون فى تمييز الحق من الباطل فى الأخبار بالإمكان والاستحالة أن ننظر فى الاجتماع البشرى الذى هو العمران ، ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه ، وما يكون عارضا لا يعتـد به ، وما لا يمكن أن يعرض له » .

هذه العبارة تتضمن المنهج الذى أتبعه ابن خلدون لدراسة المجتمع حيث أراد أن يعرف .

---

(١) كان غرض ابن خلدون تأليف مؤلف ضخم عن «تاريخ العالم» ولكنه لم يتمه وظهرت منه أجزاء متفرقة عن تاريخ المغرب وشمال أفريقيا والأسر الحاكمة من البربر . وهذه الأجزاء تفيض بدقة الوصف الذى يصل الى حد الاطالة المملة .

١ ـ القوانين الثابتة للمجتمع .
٢ ـ العوارض الطارئة على المجتمع .
٣ ـ الظروف التى يستحيل سريانها على المجتمع .

وإذا استطاع للباحث فى علم الاجتماع أن يبت فى هذه المسائل الثلاثة أمـ للمؤرخ أن يسترشد به فى أبحاثه فيعرض التاريخ عرضا صحيحا قائما على قو علمية دقيقة : وعلى هذا الأساس نستطيع أن نقول أن ابن خلدون كان يـ من وراء أبحاثه الاجتماعية إلى إقامة التاريخ على دعائم علمية صحيحة .

وعلى ذلك لم يمنع ابن خـلدون من النظر الى « علم العمران » على مستقل بنفسه فانه ذو موضوع وهو العمران البشرى أو الاجتماع الإنسا وذو مسائل وهى بيان ما يلحقه من الأحوال لذاته واحدة بعد أخرى .

مسائل علم الاجتماع كما عرضها ابن خلدون :

إذا كان ابن خلدون قد بين أن الغرض الحقيقى للتاريخ هو أن يعر بالحالة الاجتماعية للانسان ، فان فهم التاريخ على هـذا النحو يتفق مع و النظر الحديثة .

فدراسة الحالة الإجتماعية للانسان معناها دراسة الحضارة . وتشتمل الدراسة عند ابن خلدون على معرفة الظواهر التى تتصل بالبيئة سواء أكـ بدوية أم حضرية وأثر حياة البداوة أو الحضارة فى طباع الناس وفى عقليا ثم دراسة نظام الأسرة والقبيلة ، ودراسة العوامل التى تسمح لبعض الشعـ بالتفوق على غيرها وتؤدى الى تكوين الامبراطوريات وقيام الأسر الحا ودراسة الاختلافات فى الطبقات وفى الحرف ، وتقسيم هذه الأخيرة الى حـ تدر الربح ، وحرف تكفل العيش لأصحابها ، وأخيرا دراسة العلوم والفـ

وجميع التغيرات التى تنتج عن طبيعة الظروف المحيطه بالمجتمع ، والتى تميز المجتمع بطابع خاص .

هذا البرنامج الكامل الذى يضم جميع المسائل التى تتصل بحياة المجتمع يدل على مقدار فهم ابن خلدون لحقيقة الدراسة الاجتماعية وموضوع علم الاجتماع.

١ ـ فدراسته للعمران البشرى بوجه عام تتناول تأثير البيئة ، وتتصل بما نعرفه اليوم باسم « المورفولوجيا الاجتماعية Morphologie Social » أو « الايكولوجيا الإنسانية Human Ecology » .

٢ ـ ودراسته للعمران البدوى والعمران الحضرى تتناول نشأة الظواهر الإجتماعية وتطور المجتمعات من الحالة الفطريه إن الحالة المدنية. وهذه الدراسة تقترب مما نعرفه اليوم باسم علم الاجتماع الريفى Rural Sociology وعلم الاجتماع الحضرى Urban Sociology .

٣ ـ ودراسته « للدول والخلافة والملك » تتناول النظم السياسيه للمجتمعات، وتتصل بما نعرفه اليوم باسم علم الاجتماع السياسى Socilogie Politiqne .

٤ ـ ودراسته « للصنائع والمعاش والحرف » تتناول النظم الإقتصادية وتتصل بفرع هام من علم الإجتماع الحديث هو علم الإجتماع الاقتصادى Sociologie economique .

٥ ـ ودراسته للعلوم والفنون تتناول النواحى الفكرية والثقافيه، وتدخل فيما يعرف اليوم باسم علم الاجتماع الثقافى Sociologie culturelle .

ملاحظة الواقع وتحليله :

ومما زاد فى قيمة آراء ابن خلدون أن دراسته للمجتمعات لم تتجه وجهة مثالية بل كانت دراسة واقعية تنظر الى الظواهر نظرة فاحصة بقصد تحليلها وإستخلاص أسباب حدوثها وتعليلها . ولم تكن مسألة قيام سلطة شرعية أو البحث عن نظام إجتماعى يكفى العدل والطمأنينة من المسائل التى تشغل باله . فلم يبد رأيا معينـا فى طريقة الحكم ، ولم يفضل نظاما على آخر ، وذلك لأن هذا التفضيل ـ على حد قوله ـ لا يغير من الواقع شيئا . وربما كانت هـذه النظرة راجعة كذلك إلى إيمانه بالقضاء والقدر شأنه فى ذلك شأن معظم أهل زمانه .

ونحن نسجل لإبن خـلدون تمييزه لبعض الظواهر الأساسية فى كيـان المجتمعات ومنها الحياة السياسية التى سماها (الدول والخلافة والملك) . وفيما يتصل بدراسة الحكم السياسى اهتم ابن خلدون اهتماما خاصا بدراسة «ظاهرة التعاقب الدائرى للهيئات الحاكمة » . وقد أعتبر هذا التعاقب خارجا عن نطاق الإرادة الانسانية فأراد أن يعرف أسباب حدوثه بطريقة منتظمة . فالحكم السياسى ـ كما لاحظه ـ تتعـاقب فيه أجيال تكون « نماذج سيكولوجية » ، فيأتى أولا حكم العادلين ثم الطموحين ، ثم أنصار طبقة الأغنياء ، ثم المبتذلين، ثم الطغاة . وهذه الفوارق النفسية هى التى تفسر فى نظر ابن خلدون زوال الأسر الحاكمة وإحلال غيرها محلها . وأعتقد ابن خلدون أن هذا «التعاقب الدائرى» يحدث فى خلال قرن من الزمان . وذلك لأن ممارسة الحكم تجعل الحكام يميلون إلى حياة اللهو والدعة . فتأتى بعد الأجيال القوية الأولى فئات تعتقد أن السلطان ليس ثمرة الجهود ، ولكن حق مكتسب بالوراثة ، وإذا تغلغلت هذه الفكرة فى نفوس الحكام كان ذلك إيذانا بالاضمحلال والزوال .

ومن الظواهر الأساسية التي درسها ابن خلدون واهتم بهـا بعد المسائل السياسية الظواهر الاقتصادية . إذ لاحظ أن الإضطرابات السياسية يصاحبها ازدياد الديون واختلال حركة التجارة وأرتفاع أثمان الحاجيات ومما لاحظه كذلك ازدياد عدد السكان زيادة فاحشة في عصور الانحلال السياسي ، وتلك ملاحظة لو صدقت في حالة المجتمعات الحاضرة ، وأكدتها الدراسة العلمية ، لدلت على ما لأبن خلدون من نظر ثاقب ومن الطبيعي أن تؤدي زيادة السكان إلى زيادة المصاعب الاقتصادية .

ضرورة الحياة الاجتماعية للانسان :

وأكد ابن خلدون كذلك أن الحياة الاجتماعية ظاهرة طبيعية ، أي أن الانسان لا يمكنه العيش بدون مجتمع ، كما بين أن الحيـاة الاجتماعيه تتأثر بظروف الوسط الجغرافي والمناخ . والإنسان في نظره هو الكائن الوحيد الذي لا يستطيع أن يعيش بدون سلطة تنظم حياته . فبدون السلطة يعم الإضطراب والفوضى ، لأن الغرائز الخبيثة تتفوق على النزعات الطيبة عند الانسان . والسلطة في المجتمع تنبعث في الأصل عن القوة ، وهذه القوة تكون لدى الجماعات التي تتصف بالشجاعة والترابط والوحدة والصبر على الشدائد . وتتحقق هذه الصفات عند الجماعات التي تعيش على البداوة والتقشف . وقد استشهد ابن خلدون على صدق رأيه هذا بأن الغزوات الكبرى في التاريخ قد حدثت على يد جمـاعات تعيش على البداوة أو شبه البداوة كالجرمان والهون والعرب والمغول والتتار والنورمانديين الخ ولكننا نستطيع اليوم أن نقول أن هذه الظاهرة ليست قاعدة ثابتة ، بل أن الأمر قد تغير بعد زمن ابن خلدون مباشرة ، فبمجرد أن ظهر اختراع البارود والأسلحة النارية لم يصبح التفوق السياسي للقوة والشجاعة ، بل أصبح في جانب القوة المادية والتفوق الآلي .

القوانين الاجتماعية :

إذا كنا نأخذ على ابن خلدون أنه لم يتبع فى بحث موضوعاته علميا خالصا يتلاءم مع طبيعة الظواهر الاجتماعية ، وإذا كنا نرى أن أوضح فكرته عن علم العمران ، وحدد أقسامه ، أخذ يعالج هذه بأسلوب خلط فيه بين مهمته كعالم اجتماع ، ومهمته كمؤرخ ـ إذا اليوم كل ذلك فمرده إلى تقدم وسائل البحث العلمى . ويجب أن العذر لأبن خلدون فقد شرح فى مؤلفاته فى وقت لم تكن تعرف فيه العلوم الحديثة .

ولكن بالرغم من بعض العيوب والمآخذ التى تؤخذ على ابن خ نرى من الواجب أن نسجل له توفيقه فى إظهار بعض القوانين الإج كان لها أثر كبير فى تقدم علم الإجماع ومنها .

أولا : مبدأ جبرية الظواهر الإجتماعية rainte des faits Sociaux أى أن الحوادث الإجتماعية ليست نتيجة الصدفة البحتة أو خاضعة الأفراد ولكنها نتيجة بواعث وقوانين ثابتة يتعين على عالم الاجتماع أ عنها . وهذا هو المبدأ الذى قام عليه علم الإجتماع الحديث .

ثانيا : مبدأ الترابط بين الظواهر الاجتماعية: أى أن المجتمع وحد تؤثر ظواهره المختلفة بعضها فى بعض . فيجب أن نعلل الحوادث تعليلا شاملا بالرجوع الى المؤثرات المختلفة من بيئية ودينية الخ .. وقد وضح دوركيم زعيم المدرسة الفرنسية لعلم الإجت المبدأ حين قال : « أن الظاهرة الاجتماعية لا تفسرها إلا ظاهرة

أخرى »[١] . وقد قضى دوركيم بذلك على الطريقة التحليلية التى كانت سائدة قبله ، وكانت تعتمد فى تفسير الظواهر الاجتماعية على تحليل الضمائر الفردية .

ويصح أن نسجل أيضا لأبن خلدون توفيقه فى إختيار كلمة «العمران» فانها تكاد تكون أصلح تسمية لهذا العلم الذى يبحث فى طبيعة الحياة الاجتماعية. فنحن نستخدم اليوم كلمة « علم الاجتماع » وهى ترجمة « Sociologie » ويظهر قصور هذه الترجمة عند محاولة تعريب الصفتين «Social» ،(Sociologique) فكل منهما تترجمه (اجتماعى) ، مع أن الصفة الأولى خاصة بالحياة الاجتماعية والثانية خاصة بالعـلم ذاته . وللتمييز بينهما يمكن أن نعرب الأولى بلفظ (إجتماعى) والثانية بلفظ (عمرانى) . وعلى ذلك يكون أنسب تعريب لكلمة Sociologie هو (علم العمران) .

هذا الفضل الذى سجلناه لأبن خلدون يتضاعف إذا لاحظنا ما حدث بعده من فراغ فى محيط علم الاجتماع . وقد ظل هذا الفراغ قائما منذ أربعه قرون لم يتقدم أثنـاءها مفكر لا فى الشرق ولا فى الغرب برأى أو نظرية لتدعيم الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية . وأقتصر الأمر على بعض آراء مثالية ومحاولات اصلاحية من جانب الفلاسفة سنذكرها إتماما للبحث . وظل الحال كذلك حتى ظهر « منتسكيو » فى القرن الثامن عشر ، فواصل بمؤلفه «روح القوانين » البحث فى طبيعة الظواهر الاجتماعية .

ومما هو جدير بالذكر أن ما وصل اليه ابن خلدون من حقائق ونظريات

---

(١) راجع كتابه : قواعـد المنهج فى علم الاجتماع الفصل الخامس (ترجمة الدكتور محمود قاسم ومراجعة الدكتور السيد محمد بدوى) .

اجتماعية ، لم يدفعه إلى الزهو والافتخار ، بل على العكس نراه يقول فى تواضع علمى جم بعد دعوته إلى تكوين علم العمران :

« ونحن الهمنا الله إلى ذلك الهاما ... فان كنت قد استوفيت مسائله (أى علم الاجتماع) ، وميزت عن سائر الصنائع أنظاره وإنحاءه فتوفيق من الله وهداية . وأن فاتنى شىء فى احصائه ، وأشبهت بغيره مسائله فللناظر المحقق إصلاحه . ولى بعض الفضل لأنى نهجت له السبيل وأوضحت له الطريق » .

الفصل الثالث

التفكير الاجتماعى فى القرنين

السابع عشر والثامن عشر

اقتصر التفكير فى المسائل الاجتماعية بعد ابن خلدون على تقديم بعض الآراء المثالية للمدينة الفاضلة . ومن أمثلة هذا التفكير كتاب « اليوتوبيا Utopia لتوماس مور (وكلمة يوتوبيا معناها البلد الذى لاوجود له الا فى الخيال). وقد قصد به نقد الحياة الإجتماعية فى عصره والدعوة من طريق خفى إلى الاصلاح ، كما بين فيه الفساد الاخلاقى فى المجتمع الذى عاش فيه (أى المجتمع الانجليزى فى القرن السادس عشر)، وذلك عن طريق المقارنة بين هذه الاخلاق والاخلاق السائدة فى مدينة أحلامه . ومما قاله هذا الكتاب « أن أهل اليوتوبيا يسخرون من الثورة ولا يعتقدون أنها تحقق السعادة . والسعى وراء الثورة هو الذى يدفع الناس الى التقاتل والى الحروب، ويجعل الملوك والحكام يبذلون من الجهود فى محاولة توسيع ملكهم أكثر مما ينفقونه فى محاولة حكم بلادهم حكما صالحا . وجاء فيه كذلك : ويعجب أهل اليوتوبيا أن يكون عقاب السارق فى بعض المجتمعات الاعدام . فما من عقوبة تنجح فى منع السرقة مادام السارقون لا يجدون أمامهم فرصة العمل الشريف . والحاكم الذى يقتل السارق دون أن يهىء له العمل يشبه المدرس الأحمق الذى يضرب تلميذه دون أن يعلمه شيئا .

ولم يستطع التفكير الاجتماعى فى القرن السابع عشر أن يتحرر من وجهة النظر الغائية finaliste . وقصد الفلاسفة من وراء بحثهم فى المسائل الاجتماعية

الى وضع نظريات فى السياسة وأصول الحكم . وبرزت فى هذا المجال مسألة هامة تدور حول البحث عما إذا كان الإنسان يميل بطبيعته الى حياة المجتمع أم أن حياة المجتمع على العكس ليست الا نظاما مصطنعا . أو بمعنى آخر هل الميل إلى حياة المجتمع فطرى أو مكتسب .

ومن أشهر النظريات فى هذا الموضوع نظرية الفيلسوف الانجليزى «هوبز Hobbes فقد قدم لنا نظريته عن نشأة المجتمع فى كتابين يعدان من أشهر ما كتب وهما « البحث فى نظام المدنية De cive » وكتاب«التنين Lovia than وكلمة « التنين » اسم لوحش بحرى جاء ذكره فى الكتاب المقدس فى « سفر أيوب » وقد وصف هذا الوحش الطاغى بأن الرعب يمشى فى ركابه،ولكنه مع ذلك ـ كما جاء فى الاسطورة ـ كان يخاف من دودة صغيرة تتعلق بزعانف نوع من الأسماك الكبيرة . وجاء ذكر هذا الوحش أيضا فى أساطير أخرى فى الكتب المقدسة العبرية على أنه رمز للشر .

ويقول هوبز فى مقدمة هذا الكتاب«أن دهاء الانسان وتحايله هو الذى خلق هذا الوحش الطاغى الذى نسميه الدولة . « فالدولة فى نظره تتمثل فى الحكم المطلق الذى يتمتع به الحاكم مما يجعل الافراد يرهبونه كذلك الوحش الطاغى الذى سمى الكتاب باسمه .ويكشف لنا عن هذا الكتاب عن آراء هوبز فى علم النفس والاخلاق والسياسة . أما فيما يتعلق بعلم النفس فهو من أنصار المذهب الحسى sensulisme أى أنه لا يعترف كثيرا بوظيفة العقل فى اكتساب المعرفة بل يقول بأن كل المعرفة تأتى عن طريق الحس . أما فى الاخلاق فهو من أنصار المادية أو النفعية Utilitarisme . ومن حيث السياسة من أنصار الحكم المطلق Despotisme وقد أشاد به فى كتابه المذكور .

وقد بنى هوبز نظريته فى نشأة المجتمع على أن الانسان أنانى بطبعه ، وأن هذه الانانية تجعله لايفكر الا فى نفسة ، وفى سعادته الفردية . إذيقول « أن أول خطأ يجب أن نتحرر منه هو الاعتقاد الذى كان سائدا منذ عهد أرسطو أن الانسان » اجتماعى بطبعه « وأن يحمل معه منذ ولادته غريزة العيش فى المجتمع . وهذا الاعتقاد فى نظر هوبز منشأة الجهل بطبيعة الانسان « فاننا إذا اختبرنا الاسباب التى تدفع الناس الى الاجتماع وجدنا أن المجتمع نظام خلقته الارادة الانسانية » .

ويدلل هوبر على رأيه هذا بقوله : « إذا كان النـاس بطبيعتهم يحبـون بعضهم بعضا ويميل بعضهم الى بعض ، فلماذا يتشكك المرء ويتوجس خيفـة حين يقابل انسان لايعرفه ؟ اننـا لانقبل من تلقاء أنفسنا على هـذا الشخص الغريب ، بل اننا نرهبه . وعندما يأتى الليل نغلق نوافذنا ونوصد ابوابنـا . فالانسان ـ من حيث هو إنسان ـ ليس هو الهدف الذى نسعى اليه ، ونحن لانرغب فى الاجتماع بأمثالنا الالبواعث مغرضة . وإذا كان أعضاء المهنة الواحدة يتعاونون فما ذلك الا لينمى كل منهم ثروته .

المجتمع إذا فى رأى هوبز ظاهرة مصطنعة . ولكن ما الغرض الذى دفـع الانسان الى اصطناع حياة المجتمع يقول هوبز « للاجابة على هذا السؤال يجب أن نحدد الحالة الطبيعية التى كان عليها الانسان فى بدء نشأته . فـاذا حددنا قانون الطبيعة سهل علينا بعد ذلك أن نعرف على أى الأسس يجب أن يقـوم القانون السياسى » .

وقانون الطبيعة ـ كما وصفه هوبز ـ هو قانون الغابة . وحياة الطبيعة كانت تنطوى على الغدر والتربص وقبل نشأة المجتمع كان الانسان ذئبا لأخيه

الإنسان Homo homini lupus ، وكانت أسنانه وأظافره تحمل دائما آثار إعتدائه على الآخرين .

وعلى ذلك فمن الخطأ فى رأى هوبز أن نعتقد أن غريزة المجتمع متأصلة فى نفس الانسان لأن هذه الغريزة تتعارض مع أنانيته الشخصية . فالحياة فى الأصل كانت تخضع للقوة الغاشمة . والقانون الذى كان يسود حياة الطبيعة هو « حرب الجميع عند الجميع Bellum omnium contra omnes » .

ولم يكن نداء الطبيعة يردد فى الاذهان الا عبارة واحدة . الاحتفاظ بالحياة بجميع الوسائل الممكنة . وكان الفرد هو المرجع الوحيد فى تقدير هذه الوسائل مادامت تتعلق بشخصه . وعلى ذلك فالمنفعة كانت القاعدة الأولى للقانون « L'Utilité est la règle du Droit » .

ولما كان لكل انسان الحق فى أن يهاجم غيره تذرعا بأن ذلك سبيل الدفاع عن حقه والاحتفاظ به ، فقد نتج عن ذلك أن استعبد القوى الضعيف . كما أن حالة الحرب المستمرة هذه لم تكن تسمح بالانتفاع بثمرة العمل ، ولا بتقدم العلوم والفنون فعاش الانسان فى الكهوف والمغارات خائفا وحيدا مهددا بالموت فى كل لحظة .

ذكاء الانسان هو الذى هداه الى تكوين المجتمع

على أن العقل وغريزة الانانية اللذين يدفعان المرء للاحتفاظ بكيانه مالبثا أن وجدا تناقضا بين حالة الحرب المستمرة هذه وبين رغبة المرء فى الاحتفاظ بسلامته وأمنه لذلك فكر الناس فى إيجاد طريقة لتفادى تلك الحرب المستمرة وإتفقوا فيما بينهم على وضع حد لتنازعهم الابدى . ومن هنا نشأت فكرة المجتمع .

وهكذا انتهى هوبز الى أن المجتمع فكرة اصطنعها عقل الانسان ليضمن لنفسه الحظ الأوفر من الطمأنينة وهذه الفكرة قائمة على الحساب المغرض . فلكى يضمن الفرد الاحتفاظ لنفسه بتسعة أعشار مايملك رأى أن يضع العشر الأخير بين يدى حاكم قوى تكون مهمته السهر على مصالح الأفراد، والتدخل بالقوة لمنع أى اعتداء يقع من احد الأفراد على ملك جاره .

ويستدعى ذلك أن يتمتع الحاكم بسلطان مطلق يجعل الناس يرهبونه كذلك الوحش الذى اتخذه «هوبز» عنوانا لكتابه ، وأن يمارس هذا السلطان على الأفراد بواسطة القوة العسكرية ، وعلى الأرواح بواسطة السلطة الدينية. ويجب ألا يدع مجالا للمناقشة بين الأفراد بل يعين لهم حدود العدل والظلم، وحدود الحق والباطل، أى أنه يجب أن يملك ناصية السلطات جميعا من تشريعية وتنفيذية وقضائية وروحية .

هذا التنازل من جانب الأفراد عن بعض الحقوق ووضعها فى يد شخص واحد إذا تم عن طيب خاطر بين الأفراد جميعا نتج عنه مايسمى « بالاتفاقية » وهذه الاتفاقية لتوطيد السلم بين الأفراد لاتحمل إلا بندا واحدا وهو التنازل عن استخدام الحق المطلق الذى يمتلكه كل شخص ووضع هذا الحق فى يد شخص قوى يستطيع عن طريق استخدام حقه المطلق فرض ارادته على الجميع وتوطيد اسباب العدالة والسلام بينهم. وإذا تم هذا التنازل فان الأفراد لا يستطيعون سحبه لأن محاولة تقييد سلطة الحاكم معناها ـ فى نظر هوبز ـ القضاء على السلطة والنفوذ فى المجتمع .

وهكذا نرى أن هذه النظرية تؤول فى النهاية إلى الغاء الحقوق الفردية . فليس للفرد أى حق فى مناقشة الأوامر . والرؤساء يقترفون خطأ كبيرا إذا حاولوا تبرير مايصدرون من قوانين . فالأمر يفرض ولا يبرر s'impose

il ne se justifie pas un ordre ومعنى ذلك تألية الدولة على نمط ماشاهدناه منذ وقت ليس ببعيد فى النظم الفاشية . فالدولة تأمر ويجب أن تطاع. ولكن هوبز على خلاف النظم الفاشيه يستثنى لحسن الحظ من وجوب الطاعة حالة واحدة وهى حين تسوق الدولة الفرد الى الموت لإرضاء مطامع الحاكم الذاتية. فالاصل أن اتفاقية الأفراد قامت على ضمان السلام لهم ، وهم ما اختاروا الحاكم المطلق الا ليحفظ عليهم حياتهم .

راى روسو فى حياة المجتمع:

وقد ردد جان جاك روسو فى القرن الثامن عشر رأى هوبز عن أن حياة المجتمع ليست من فطرة الانسان ، وإنما اضطر اليها بحكم حاجته الى الإستقرار والى تبادل المنافع . وردد كذلك ماذهب اليه هوبز من أن الأفراد نظموا حياة المجتمع عن طريق اتفاقية تنازلوا فيها عن بعض حقوقهم ، وهو ما أطلق عليه روسو « العقد الإجتماعى Le contrat Social » .

غير أن روسو يختلف عن هوبز فى نقطة هامة ، وهى أن هذا الأخير قد صور حالة الإنسانية الأولى على انها حالة شقاء للانسان كان يسود فيها النزاع والصراع وعدم الإستقرار . أما روسو فقد كان يعتقد أن الإنسان طيب بفطرته ، وأن حياة المجتمع قد غيرت فطرته وجعلته يميل من الخير الى الشر ومن التلقائية والصراحة الى الزيف والرياء والنفاق .

وهو يتصور الإنسان فى عهده الأول وحيدا يعيش بمفرده ، ولا يعرف اللغة ولا الكلام ولا يمتلك شيئا ، ولا يخضع لحكومة معينة ولا يفهم معنى الدين وليست له مثل عليا معينة يسعى وراءها. ولكنه رغم هذا الجهل بالنظم الإجتماعية كان سعيدا هانئا لأن « كل ماهو طبيعى حسن وكل ماهو من صنع الإنسان فاسد قبيح » .

وقد عارض روسو بهذه النظرية الإتجاه العام الذى ساد بين فلاسفة القرن الثامن عشر ، فبينما كان يمتدح حالة الفطرة كان غيره من الفلاسفة (أمثال فولتير وكوندورسيه ورجال الانسكلوبيديا) يعتبرونها حالة بربرية لا تليق بما إرتفع اليه الإنسان فى العلم والذكاء . وقد سخر فولتير من تلك الحالة فى خطاب أرسله إلى روسو وقال فيه : « لو عاد الناس الى تلك الحالة التى تتمناها لساروا على أربع ».

ومما جعل روسو يمتدح حالة الفطرة ماشاهده فى مجتمعه من روح الأنانية والرياء من الناحية الأخلاقية ، وعدم المساواة من الناحية الإجتماعية مما جعل الأقلية تتحكم فى الأغلبية. وقد بحث أسباب عدم المساواة هذه فى مقاله المشهور عن « أصل عدم المساواة بين الناس ». ووجد أن السبب الجوهرى هو نظام الملكية الفاسد . فعدم المساواة فى الثروة يجعل أغلبية الشعب فى ذل لأن القلة التى تتحكم فى الثروة تتحكم أيضا فى أرزاق الأغلبية . وتكون نتيجة ذلك أن تنعدم الحريات الأساسية لهذه الأغلبية . وليس عدم المساواة فى نظر روسو إلا مظهرا من المظاهر التى خلفتها المدنية ، ولذا فانه يحن وينادى بالرجوع إلى عهد الفطرة التى عاشت فيه الإنسانية فى رخاء وسعادة لأنه عهد تساوى فيه الناس ، ولم يعش فيه بعضهم عالة على بعض ، ولم يكدس فيه بعضهم المال والثروات على حساب الآخرين، فعاش الناس جميعا فى أحضان الطبيعة، وتمتعوا بخيراتها على قدم المساواة .

ويقول روسو فى عبارة مشهورة « أن أول انسان وضع يده على أرض معينة وقال أنها ملكى ، ووجد من حوله قوما بسطاء يصدقون إدعاءه ، كان هذا أول فرد أنشأ المجتمع المدنى ، وهو بهذا أو من خلق الجرائم والحروب والقتل والبؤس والفظائع بين أفراد الجنس البشرى . ويقول أيضا : « أنه

بمجرد أن عرف الأغنياء لذة للسيطرة لم يتوانوا بعد ذلك فى إحتقار كل من يقع عليه نظرهم ، وإستخدموا ما عندهم من الارقاء وسيلة لإخضاع غيرهم . وهكذا أى عدم المساواة فى الملكية إلى عـدم الإطمئنان وعدم الاستقرار الرهيب،لأن الغنى يريد أن يغتصب الفقير،والفقير يريد أن يسطو على الغنى».

وعندما رأى الأفراد ما تؤدى اليه الملكيةالمطلقة من أضرار ، فكروا فى إنشاء النظم التى تخفف من مساوئها.وبذلك أنشأت الدولةالقوانين لتصلح من الآثار المؤلمة لحق الملكية المطلق.وأطلق روسو على عهد التنظيم هذا عهد «التعاقد الإجتماعى» ، وقد صاغ بنوده على الشكل الآتى :

« يجب أن تكون الفكرة العامة فى مبدأ التعاقد الإجتماعى هى أن يأمن الضعيف جانب القوى ، وأن يكبح القوى أطماعه حتى يطمئن كل فرد إلى ما فى يده. ويجب بعدذلك أن نضع نظما للعدالة والوفاق يخضع لها جميع الناس بدون إستثناء ويلتزم بأتباعها كل من الغنى والفقير على السواء . أو بمعنى آخر بدلا من أن نوزع قوانا ضد أنفسنا فلنركزها فى هيئة عليـا تحكم حسب قوانين محكمة ، وتحمى أفراد المجتمع وتدفع عنهم إعتداءات العدو المشترك.

نقد راى هوبز وروسو عن حياة الطبيعة

حياة الجماعة ظاهرة طبيعية وعامة :

نستطيع أن ننتقد آراء كل من هوبز وروسو من وجوه عدة ، ولكننا سنقتصر فى هذا المجال على نقد ما ذهبا الية من أن حيـاة المجتمع ليست من فطرة الإنسان .

فلقد حارب علماء الإجتماع فى العصر الحديث هذه الفكرة وبينوا أن التجمع

هو القاعدة التى تسير عليها الكائنات جميعا سواء منها الحيوانية أو الإنسانية . وهذا التجمع هو العامل الهام الذى يعين الكائنات على التغلب على مصاعب الطبيعة ، وعلى التكيف بالبيئة والإستفادة منها الى أقصى حد ممكن .

ويبين « جيدنجز Giddings » فى كتابه « مبادىء علم الإجتماع Principles of Socilogy » هذه الحقيقة . فيقول أن درجة معينة من تجمع الكائنات وتجاورها شرط ضرورى لتطور الحياة الاجتماعية . فلكى يتم الاتصال والتعاون المتبادل وتنشأ الروابط المختلفة يجب أن يكون هناك أولا تقارب وتجاور .

ولا شك أن هوبز وروسو لم يعرفا الطبيعة على حقيقتها بل أن أراءهما ليست إلا من وحى الخيال إذا لم يتقرر قط عن طريق المشاهدة أن الكائنات التى من جنس واحد يكره بعضها بعض ، ويخاف بعضها من بعض ، ويتحين بعضها الفرص للايقاع بالبعض الآخر .

فى عالم الحقيقة نجد أن الحيوانات تعيش فى قطعان ، وفى جماعات . وقليل منها ما يعيش فى عزلة . ولا زلنا نرى حتى اليوم فى الغابات والسهول قطعانا من الفيلة أو الخيل أو الأبقار . كما الإنسان سواء أكان فى حالة البداوة أو الحضارة لا يعيش فى عزلة ونحن لا نعرف شيئا تقريبا عن الانسان الذى كان يهيم على وجهه وحيدا ، وليس لدينا وثائق تدل على أن الإنسان قد عاش فى وقت ما فى حاله عزلة تامة بعيدا عن الإختلاط بأقرانه وهناك جماعات من السكان الأصليين فى استراليا ، وجماعات من « البوشيمان » فى أفريقيا ، وعن «الفويجسيين» فى طرف أمريكا الجنوبية. وهؤلاء جميعا فى أحط حالات البدائية ، وهم فى ترحال دائم ، ولكنهم مع ذلك يحيون حياة جماعية ، وتتكون جماعاتهم الصغيرة من أسر وعشائر .

و حياة العزلة فى الواقع ليست ممكنة إلا بعد بلوغ درجة معينة من الحضارة إذ يستطيع الإنسان أن يستفيد فى عزلته من الخبرة ، ومن التجارب التى أحرزتها الإنسانية . وهذه العزلة على كل حال ليست إلا نسبية لأن الإنسان يحتاج من وقت إلى آخر الى الإتصال بغيره حتى ولو كان من أشد الناس ميلا إلى الإنزواء والإنطواء على نفسه .

وتجمع الأفراد بطريق طبيعى ينشأ عنه تبادل المنفعة ووجود علاقات بينهم . فمجرد التجاوز إذا لا يصح أن نطلق عليه إسم « مجتمع » إلا إذا نتج عن هذا التجاوز المعيشة المشتركة ووجود صلات بين الأفراد وعلاقات متبادلة .

ونستطيع حينئذ أن نعرف المجتمع بأنه « مجموعة من الأفراد يعيشون معا وتنشأ بينهم علاقات وصلات ويتبادلون المنفعة » . كما أنهم يتحدون وينظمون أنفسهم لتحقيق غرض أو أغراض مشتركة . وإذا تركنا جانبا تحقيق المصالح والمنافع المادية أمكننا أن نقول أن فكرة المجتمع المعنوية تنحصر فى معنى « الإتحاد وتنظيم العلاقات التى تربط بين الأفراد » .

فحياة الجماعة إذن صفة جوهرية من صفات الإنسان ، والفرد لا يتمتع بصفاته الإنسانية إلا تحت تأثير حياة المجتمع . ولا يتسنى ذلك بطبيعة الحال إلا إذا كان المجتمع وحدة حقيقية طبيعية لا تقتصر على إجتماع الأفراد إجتماعا عدديا بل تعبر عن تآلفهم وإندماجهم بحيث ينتج عن هـذا التآلف والإندماج قوة ذاتية .

وقد أهتم بعضهم بالتمييز بين المجتمع « الطبيعى » والمجتمع « السياسى » . ولتوضيح الفرق بينهما نورد ما قاله « بنتام Bentham » فى هـذا الشأن . فهو يقول « عندما تتكون عند عدد من الأفراد الذين يمكن أن نطلق عليهم إسم الرعايا Subjects » عادة الطاعة لشخص أو لهيئة معينة نسميها الحكام فان هؤلاء

مجتمعين ـ أى الرعايا والحكام ـ يكونون مجتمعا سياسيا . أما إذا إعتاد عدد من الناس أن يتصلوا بعضهم ببعض،وأن يتبادلوا شتى وسائل المنفعة دون أن تنشأ بينهم فكرة الطاعة التى حددناها فيما سبق ، فان هؤلاء الناس يكونون فى حالة مجتمع طبيعى . ومن البديهى أن المجتمع الطبيعى سابق على المجتمع السياسى .

وهـذا التمييز بين المجتمعين السياسى والطبيعى ليس إلا تمييزا من الدرجة . فكلا المجتمعين لا يتعارض مع الآخر ولا ينفى أحدهما وجود الآخر بل أن أن فكرة الواحد منهما توحى بفكرة الآخر، وليس هناك حد فاصل بينهما . فتجمع الأفراد تجمعا طبيعيا وإشتراكهم فى شئون الحياة المختلفة ينشأ عنه أن عاجلا أو آجلا وجود هيئات للحكم وأنواع من الخضوع للسلطة ، ويسير التجمع التلقائى (أو الطبيعى) بخطوات لا نشعر بها نحو المجتمع السياسى أى نحو العلاقات المحدودة والتنظيم الصارم . وهذا التنظيم من شأنه أن يجعل حياة المجتمع فى إستقرار كما أنه يحقق له التقدم والإزدهار .

وخلاصة القول أن المجتمع ظاهرة طبيعية نشأت عن حاجة الأفراد الغريزية للتجمع . وإذا كانت صلات الأفراد فى بادىء أمرها تلقائية، فانها لا تلبث أن تصبح علاقات محددة وتتحول الى مجموعة من النظم الثابتة institutions .

الفصل الرابع

التفكير الاجتماعى عند منتسكيو

علاقة النظم والقوانين بالبيئة الطبيعية والخلقية

ظهرت نواة الاتجاهات الحديثة فى علم الاجتماع خلال القرن الثامن عشر، وذلك حين طبق المنهج العلمى على مجموعة من العلوم ذات الصلة الوثيقة بعلم الاجتماع، كالتاريخ والاقتصاد والاحصاء والعلوم والسياسة(١) . فمهدت هذه الدراسات لبحث الظواهر الاجتماعية بطريقة علمية تقوم على الوصف والمقارنة والتفسير .

فكرة القوانين الاجتماعية فى القرن الثامن عشر :

كانت النظريات الإجتماعية حتى القرن الثامن عشر تتصف بوجهة النظر الغائية والمعيارية . ومعنى « غائية » أن الاعتبار الوحيد كان يتمثل فى الوصول إلى المثل الأعلى الذى ينبغى تحقيقه ، والبحث فقط عما ينبغى أن يكون عليه التنظيم الاجتماعى والسياسى الأفضل ، ومعنى « معيارية » أنهـا كانت تهتم إهتماما مباشرا بوضع « معايير » أى قواعد للعمل بمقتضاها فى الحياة الجماعية.

هذا الاهتمام بما يجب أن يكون بدلا من أن يقيم وزنا للحقائق الاجتماعية، كان يقوم فى أغلب الأحيان على آراء قبلية Apriori . وعلى تحليل يهدف إلى المثالية .

---

(١) أنظر كتاب (مقدمة فى علم الاجتماع) ترجمة الدكتور السيد محمد بدوى وعباس الشربينى . دار المعارف (ص ٨ الى ١٨) .

غير أن المسألة الأساسية ، التي ترتب على الاهتمام بها تقدم النظرية الاجتماعية، هى أن الظواهر الاجتماعية تكون حقيقة يجب أن نبحثها لأجل معرفتها و فهمها قبل أن نحاول تعديلها أو أصلاحها . وقد كتب دوركيم ،فى ذلك يقول: « لأجل أن نتوصل إلى دراسة الظواهر، ولأجل أن نعرف ماهيتها ، يجب أن نصل إلى إدراك أن هذه الظواهر من نوع محدد وليست من نوع آخر، أى أن لها طريقة لوجودها الدائم وطبيعة تصدر عنها روابط ضرورية ، وبعبارة أخرى يجب أن نصل إلى فكرة القوانين ، إذ أن الشعور بوجود قوانين هو العامل الحاسم فى التفكير العلمى ».

كان من الضرورى إذن ، لكى تقوم النظرية الإجتماعية على أسس علمية، ولكى ينظم علم الإجتماع فى حالة علم وضعى ، أن تبرز تلك الفكرة القائلة : بأن الظواهر الإجتماعية تخضع لقوانين بالرغم من أن العنصر الفعال فيها هو الإنسان .

وقد برزت هذه الفكرة ، خلال القرن الثامن عشر، فى عدة دراسات ذات صلة وثيقة بعلم الاجتماع ، ونذكر منها :

أ ـ فلسفة القانون :

إذ يعتبر كتاب « روح القوانين »(١٧٤٨) الذى كتبه منتسكيو فتحا جديدا فى دراسة الظواهر التشريعية ومعرفة أصولها التاريخية ومحاولة ربطها بعناصر البيئة التى تنشأ فيها . ويشير دوركيم إلى ذلك بقوله : «عندما أعلن منتسكيو أن القوانين هى العلاقات الضرورية التى تصدر عن طبيعة الأشياء ، فانه كان يدرك إدراكا تاما أن هذا التعريف يطبق فى المسائل الإجتماعية كما فى المسائل الأخرى . »

وموضوع كتاب « روح القوانين » هو بالتحديد بيان كيف أن النظم التشريعية تستمد أساسها من طبيعة الناس ومن بيئاتهم .

حاول منتسكيو أن يفهم روح القوانين أى أصلها ونشأتها وتطورها فى كل مجتمع . ولكى يصل إلى ذلك أراد أن يطبق على دراسة القوانين الطريقة التى تتبع فى دراسة الكائنات الحية . إذ يقول : « أن الشعوب كالأفراد كل له طابعة الخاص وطريقته الخاصة فى التفكير . ولكل شعب بداية ووسط ونهاية . ولما كان العالم الطبيعى يلاحظ تطورات الكائن الحى فى هذه الاطوار الثلاثة، فكذلك المشرع يجب أن يسير مع القوانين فى تطورها ليشرح لنا العوامل المختلفة التى تحدث هذا التطور .

وقد توصل منتسكيو بعد دراسة طويلة إلى أن النظم الإجتماعية والقوانين تنشأ وتتطور تحت تأثير قوى طبيعية . هذه القوى تنقسم إلى نوعين كبيرين: فهى أما مادية Physiques وأما معنوية أو خلقية Morales وهذه الفقرة التى نقتبسها من كتاب « روح القوانين » تفصل لنا هذه المؤثرات المختلفة أن تتناسب القوانين مع نوع الحكومة التى تشرع من أجلها ، كما أنها يجب أن تتناسب مع طبيعة البلد : أى مع مناخها سواء أكان حاراً أم معتدلا أم بارداً، ومع طبيعة الأرض وموقع البلد ومساحته ، ومع نوع الحياة التى يحياها السكان (مزارعين أو صيادين ، أو رعاة ... الخ) ويجب أن تتناسب أيضا مع مقدار الحرية التى يخولها الدستور ، ومع ديانة السكان وميولهم ودرجة ثرائهم وعددهم وتجارتهم وعاداتهم المكتسبة والموروثة ... يجب دراسة القوانين والنظم من جميع هذه النواحى . وهذا ما سأحاوله فى هذا المؤلف ، فسأختبر جميع هذه العلاقات، وهى تكون فى مجموعها ما نسميه بروح القوانين » (روح القوانين الكتاب الأول ص ٣) .

كان منتسكيو يدرك تماما الصفة المركبة للظواهر الاجتماعية ، وأنها نتيجة تفاعل عناصر مختلفة . غير أن ما يؤخذ عليه هو مغالاته فى تأثير المناخ ومحاولة تغيير بعض النظم الاجتماعية ـ كنظام تعددالزوجات ـ بالرجوع إلى تأثير عامل المناخ ، كما يؤخذ عليه تحامله فى بعض المواضع على الشعوب الإسلامية واتخاذها نموذجا للحكم الاستبدادى والتأخر الاجتماعى ، ويبدو أن ذهنه كان يتجه دائما إلى حكم التتار أو إلى البلاد التى إبتليت بالحكم العثمانى .

غير أن هذه المآخذ لا تحجب ما نجح فيه منتسكيو من تطبيق طريقة الملاحظة على الأنظمة والقوانين الاجتماعية ، واهتمامه بدراسة الظواهر بروح العالم لا بروح الفيلسوف المتعصب لفكرة سابقة . وقد لاحظ منتسكيو أن الكائنات كلها تسير وفق قوانين ثابتة ، حتى المادة نفسها لها قوانينها (كقوانين الحركة والجاذبية مثلا) ولكن القوانين التى تنظم حياة الإنسان تتميز باختلافها وشدة تعقدها . فالإنسان ككائن مادى أو حيوانى يخضع لقوانين المادة وقوانين الحياة الطبيعية . ولكن بجانب هذه القوانين توجد أخرى ذات أهمية أعظم وهى التى تصدر عن شخصيتها كمخلوقات عاقلة مفكرة .

ولاشك أن أهم ما يكسب دراسات منتسكيو صفة الجدة ، ويزيد من قيمتها فى نظرنا ، عنايته بتوضيح أثر النشاط الاجتماعى فى حياة الإنسان . فالإنسان لا يفعل ما يريد حسب ما يريد . والقوانين والنظم التى يخضع لها لا يجب أن تحقق الانسجام فيما بينها فحسب ، بل يجب أيضا أن تتفق مع الهيئة الطبيعية والخلقية التى يعيش فيها الإنسان .

ويكفى فى تقدير منتسكيو شهادة قطبين من أقطاب علم الاجتماع هما « أوجست كونت ودوركيم . فقد أشار أوجست كونت بأهمية ما قام به

منتسكيو من تحديد العلاقات بين النظم والبيئة . أما دوركيم فيرى أن علم الاجتماع الحقيقي يبدأ من منتسكيو فهو الذى حدد موضوعه الحقيقى، وفصل بين مبدأين أساسين ، نوع الدراسات الاجتماعية والغاية التى نتوخاها من تلك الدراسات .

ب ـ فلسفة التاريخ :

كان المؤرخون يمزجون أبحاثهم بنظرات عامة فى سير الأحداث البشرية. ولكن فى القرن الثامن عشر قطع هذا الاتجاه شوطا أبعد من ذلك كثيراً . فقد فكر المؤرخون أنه يمكن أن يستخلص من مجموع الوقائع التاريخية قانون عام للنمو البشرى . وكانت هذه هى فلسفة التاريخ .

فحاول « فولتير » فى كتابه « محاولة فى دراسة العادات »(١) أن يثبت أن التاريخ يصدر عن أسباب إنسانية خالصة ، وأوضح الفكرة الرئيسية التى أشار اليها منتسكيو من قبل والتى تتلخص فى أن كل مظاهر النشاط البشرى من سياسية ودينية وعقلية وفنية يرتبط بعضها ببعض ويؤثر بعضها فى بعض.

على أن حركة فلسفة التاريخ ترتبط باسم العالم الإيطالى « فيكو Vico »، حيث شرح نظريته فى كتابه « مبادىء علم جديد »(٢) . وإستند إلى نتائج دراسات فقه اللغة يثبت وحدة النمو البشرى ، ووحدة القانون الذى يسير بمقتضاه هذا النمو عند مختلف الشعوب التى يتحتم عليها أن تمر بنفس الاطوار المتعاقبة فى تطورها .

ثم جاء من بعده « هردر Herder » الالمانى الذى أكد فى كتابه « آراء

---

(١) Voltaire, Essai Sur Les Moeurs 1756

(٢) Vico, Principe D, Une Science Nouvelle

فى فلسفة تاريخ الإنسانية»[١] ، العلاقة الوثيقة التى تربط الإنسانية بالطبيعة كما تربط أيضا الأجيال والأفراد . وفى رأيه أن التقدم البشرى عبارة عن عملية طبيعية يسير فيها كل شيء ويتم طبقا لقوانين ثابتة مثل نمو الكائنات الطبيعية .

كما أن قوانين التقدم هذه هى التى شغلت ذهن « كوندرسيه Condorcet» الفيلسوف الفرنسى، فحاول أن يرسم خطوطها فى كتابه «لوحة تاريخية»[٢] .

وإذا كنا نرى أن إدعاء إكتشاف قانون عام للتقدم الاجتماعى لا يتفق مع المنهج الاجتماعى السليم ، ويناقض ما أخذ به المنهج من الحذر فى التعميم، فان الأمر الجوهرى فى هذه المحاولات إنها مهدت لإثبات فكرة التحول والصيرورة فى حياة المجتمعات وخضوعها لقوانين .

حـ - الاقتصاد السياسى :

وفى القرن الثامن عشر أيضا أتخذ الاقتصاد السياسى مظهراً علمياو بصفة خاصة عند أصحاب المذهب الطبيعى الذين عرفوا باسم « الفيزيوقراطيين » ومن أشهرهم كيزنية ، وديون دى نمور ، ومرسييه دلاريفيير .

ويقدم لنا كيزنيه فى كتابه « لوحة اقتصادية»[٣] فكرة نظام طبيعى قائم على تفوق الزراعة . وجمع ديون دى نمور مقالات كيزنيه تحت عنوان

---

(١) Herder, Idees sur la philosophie de l, 4 histoire de L'Humanite (1791).

(٢) Condorcet, Historique (1791)

(٣) Quesnay, Tableau economrique, (1758)

« المذهب الطبيعى »[(١)] . ليعبر تعبيراً دقيقاً عن فكرة القوانين الطبيعية ومدى تحكمها فى الظواهر . وهى تتعدى نطاق تلك الفكرة التى ذهب اليها عامة الناس من أن هذه المدرسة قد اهتمت فقط باظهار تفوق الانتاج الطبيعى أى الزراعة . فقد تحدث هذا المفكر عن القوانين الخاصة بالمجتمع وأعلن أن القوانين الطبيعية هى الشروط الجوهرية التى يتم كل شىء بمقتضاها فى نطاق النظام الذى أنشأه خالق الطبيعة .

أما مرسييه دى لارفيير فانه فى كتابه «النظام الطبيعى والجوهرى للمجتمعات السياسية»[(٢)] يرى أن تعبير «وضع القوانين» تعبير خاطىء كل الخطأ وينبغى ألا يفهم من هذا التعبير أن يكون للانسان الحق والقدرة على أن يتخيل وأن يكشف وأن يسن قوانين وضعية لم تكن موجودة من قبل . فكل ما يفعله المشرع هو استنباط هذه القوانين من البيئة على أعتبار أنها نتائج طبيعية للنظام الأساسى للمجتمع .

وهكذا نجد أن « الفيزيوقراطيين » أو أصحـاب المذهب الطبيعى قد أسهموا فى وضع الخطوط الأساسية لفكرة القوانين الطبيعية ، تلك الفكرة التى أصبح لها شأن عظيم لدى رجال الاقتصاد .

د ـ علم السياسة :

وأنتقلت فكرة « القوانين الطبيعية » من الميدان الاقتصادى إلى الميدان السياسى فنجد هذه الفكرة عند الفيكونت دى بونالد الذى كتب فى مقدمة

---

(١) Dupont de Nemours, Physiocratie.

(٢) Mercier De La Piviere L, Ordre Naturel Et Essentiel Des Societes Politiques (1767).

كتابه « نظرية السلطة [١] يقول « أن دستور المجتمع السياسى ودستور المجتمع الدينى هما النتيجة الضرورية لطبيعة الكائنات التى تؤلف كلا من هذين المجتمعين كما أن الثقل هو النتيجة الحتميه لطبيعة الأجسام . « فالمشرع اذن لا يقوم « بوضع القوانين » بل أن عمله لا يتعدى استخلاصها من البيئة ثم صياغتها .
ويقول بونالد ايضا : « أن الأمة التى تطلب الى المشرعين خلق دستور من العدم تشبه المريض الذى يطلب من الطبيب أن يخلق له صحة جيدة » .

هـ ـ علم الاحصاء:

فى القرن الثامن عشر لم يعد علم الاحصاء وصفيا خالصا بل صار دراسة عددية للظواهر الاجتماعية . وبذلك هيأ بدوره لقيام فكرة القوانين الاجتماعية .

وأول من أطلق على هذه الدراسة اسم « احصاء STATISTIQUE » هو العالم الالمانى « جوتفرد اخنفال » (١٧٥٩) . ولم يكن هذا العلم فى مبدأ امره الا عرضا لمجموع المعطيات الهامة عن جميع النظم التى تميز بلدا أو دولة سياسية ، السكان ، التنظيمات والتقسيمات السياسية ، الانتاج ، الثروة الخ . . . دون أن يكون لهذه المعطيات فى معظمها صورة عددية .

وأعطى العالمان الانجليزيان « جرولت » و « وليم بتى » أول نموذج للاحصاء العددى بدراستها عن (الوفيات) (١٦٦٢) ، والنموذج الثانى فى دراستها « للحساب السياسى » (١٦٨٢) ، وهو عبارة عن لمحات مختصرة عن الثروة المقارنة فى فرنسا وانجلترا .

وفى عام ١٧٤١ اصدر الألمانى « سوسلش » الذى كان يقوم بالمراسم الدينية فى جيوش فردريك الأكبر أول كتاب قيم فى أحصاء السكان . ثم إقتفى

---

(١) Visomte De Bonald, Theoric Du Pouvoir

أثره في فرنسا « ديبارسيو » و « موهو » اللذان قاما بأبحاث مماثلة . وكان لكتابها « أبحاث ونظرات عن سكان فرنسا »[1] (١٧٧٨) اهمية كبرى .
واستمر هذا التيار الاحصائي في النمو حتى انتهى الى ظهور « الاحصاء الاخلاقي » للعالم الرياضي البلجيكي « كيتيليه » .

وقد كتب هذا العالم مؤلفا بعنوان « عن الأنسان »[2] (١٨٣٥) وأعيد طبعه في عام ١٨٦٩ تحت عنوان « افريقيا الاجتماعية »[3]. ولم يقتصر فيه على دراسة ظواهر المواليد والوفيات بل تناول ايضا ظواهر الزواج والاجـــرام والانتحار ، ثم خلص من هذه الدراسة الي النتيجة التالية : « أن معظم الظواهر الإجتماعية التي تقوم على الإرادة البشرية تسير بنفس النظام وأحيانا بنظام اكثر دقة من النظام الذي يتحكم في الظواهر الطبيعية الخالصة » .

ولقد عقب هالفاكس على هذه الملاحظة بقوله : « لأول مرة بلاشك يوجد لدى كيتيلية ومعه جماعه من العلماء الذين كانوا يهتمون بملاحظة الظواهر الإجتماعية ، احساس عميق بأن هذه الظواهر تخضع لقوانين دقيقة مثل الظواهر الأخرى » .

وهكذا نرى أنه بالنسبة لجميع فروع الدراسات الاجتماعية مثـل فلسفـة القانون ، وفلسفة التاريخ ، والاقتصاد السياسي ، والسياسة، والاحصاء ظهرت شيئا فشيئا خلال القرن الثامن عشر تلك الفكرة القائلة : بأن الظواهر الإجتماعية تكون نظاما طبيعيا ، وأن هناك طبيعة اجتماعية خاضعة لقوانين .

وكان منتسكيو أول من شرح فكرة ارتباط القوانين والنظر بالبيئة وذلك

---

(١) Depaceux et Moheau Rechrches et Consideration sur la Population de la France.

(٢) (٣) Quetelet ; "sur l'homme" et "Physique Sociale".

فى كتابه المشهور « روح القوانين L'Esprit des Lois » الذى ظهر فى عام (١٧٤٨) فى جنيف دون أن يحمل اسم المؤلف . والعنوان الكامل للكتاب يعطينا فكرة مبدئية عن مايحتويه من أبحاث وهو : « بحث فى روح القوانين أو العلاقة بين القوانين ودستور كل دوله وعاداتها ومناخها ودينها وتجارتها . ويضاف الى ذلك ابحاث جديدة فى القوانين الرومانية فيما يتعلق بنظام الوراثة، وفى القوانين الفرنسية والقوانين الاقطاعية » .

وسنتكلم فيما بعد عن أهم الابحاث فى هذا الكتاب وخصوصا ما يتعلق منها بالدراسات الإجتماعية . وقد آثار ظهور عاصفة من الاعجاب وتلاقفته الايدى حتى نفدت منه اثنتان وعشرون طبعة متتالية . ولكنه مع ذلك لم يسلم ـ ككل كتاب يعبر عن اتجاه جديد ـ من نقد الناقدين وحقد الحاقدين . وأول هؤلاء طبقة رجال الدين . فقد عرف منتسكيو القوانين بأنها «العلاقات الضرورية التى تصدر عن طبيعة الاشياء Les Lois sont les rapports nécessaires qui dérivent de la nature des choses.

وقال أيضا أن الخلق ذاته لايكون الا حسب قواعد فعاب عليه رجال الدين هذه الجبرية كما انتقدوا نظرته الى الدين باعتباره ذا صلة وثيقة بنظم الدولة وعاداتها ومناخها . ووجدوا أن ذلك يتنافى مع الاعتراف بالدين كحقيقة علوية جامعة تتلاءم مع ظروف كل زمان ومكان. وعابوا عليه كذلك طريقته التحليلية التى أراد بها شرح الاديان الوثنية والمسيحية على السواء ، وكانوا ينتظرون منه أن يرفع من شأن المسيحية ويظهر سموها على الاديان الأخرى . وقد أدت هذه الحملة الى تطبيق قرار الحرمان على منتسكيو ومصادرة كتابه .

ولم تكن مقاومة منتسكيو لهذه الحملة جدية . فقد استنفد منه هذا المؤلف الخضم كل قواه فضلا عن ضعف بصره الذي انهكته القراءة المتواصلة .

فاكتفى بالصمت وتذرع بالصبر انتظارا لتقدير الأيام . وفعلا جاءه المجد يسعى قبل أن يموت فنعم بلذته عدة سنوات وتوفى في باريس عام ١٧٥٥ وعمره ٦٦ سنة .

اراء منتسكيو السياسية والاجتماعية:

استرعى إنتباه منتسكيو ماشاهده فى أسفاره ورحلاته من اختلاف الأنظمة والقوانين فى البلاد المختلفة . فاراد أن يعرف اسباب ذلك هو ماعبر عنه بفهم روح القوانين . وأدرك لأول وهلة أنه لايستطيع أن يصل ذلك الا باتباع طريقة البحث المنظم والتخلص من النظريات والأفكار السائدة فى عصره . فقد كان الاعتقاد سائدا بأن الملك هو ظل الآله على الأرض وأنه يستمد سلطته من السلطان الأعلى فلا سبيل الى التشكك فيا تفرضه ارادته أو محاولة تغييره لان القوانين التى يفرضها على الدولة مستمدة من القوانين السماوية وهو يفرضها لأنه يرى أنها تحقق السعادة لشعبه وهو وحده المسئول عن ذلك أمام الله .

كانت هذه هى الطريقة السائدة فى فهم القوانين وهى طريقة لاهوتية théologique أوميتافيزيقية تقتصر فى شرح القوانين والنظم الاجتماعية على معرفة الصلة بينها وبين فكرة العدالة السماوية ، ولكنها لاتمت بأى صلة الى طريقة البحث العلمى التى كان منتسكيو يتوق الى تطبيقها .

وقد وقع منتسكو حينا من الزمن تحت تأثير هذه النظريات . وهداه تفكيره إلا أنها لاتوصل الى شىء . فاتجه نحو آراء هوبز يدرسها ويبحثها لما توسمه فيها من الميل الى الطريقة التجريبية . وقد رأينا أن هوبز ينفى فكرة العدالة الأبدية والحق الطبيعى ولايعترف الا بقانون النفعية والقوة الغاشمة التى فرضها الحاكم لما يتمتع به من سلطان مطلق. فكأن القانون إذا في نظر هوبز

مظهر للقوة الغاشمة . فكر منتسكيو فى هذا المبدأ طويلا ولم يزده تفكيره إلا اقتناعا بفساده. لأن قبوله معنـاه قبول الظلم والطغيان والاعتراف بشرعية الحـكم المطلق ومما صرف منتسكيو عن هوبز أيضا ماوجده من عجز هذا الفيلسوف عن الوصول إلى اكتشاف الأصول المعقـــدة للقوانين ومعرفة أسباب إختلافها ومصدر تناقضها . وكان منتسكيو على العكس من ذلك شديد الاقتناع بأن هذا الاختلاف يرجع إلى أسباب طبيعيـة يستطيع العقل أن يصل اليها ويفهمها . أما تفسير القوانين بالرجوع إلى عامل القوة وحده فانه يتنافى مع العقل . وعلى ذلك لايمكن الأخذ بنظرية هوبز لأن خطأها واضح .

نسبية القوانين والنظم الاجتماعية :

عدل اذن منتسكيو عن النظريات اللاهوتية والفلسفية التى كانت سائدة فى عصره ووجه اهتمامه إلى تحقيق طريقة علمية لشرح النظم الاجتماعية تطابق النظرية التى اتبعها سنوات عديدة فى دراسة العلوم الطبيعيـة (١) . وكان أول ما كتب فى هذا الشأن « أن القوانين يجب أن تكون مطابقة لروح العصر الذى تنشأ فيه إذ كيف يتيسر لنا تطبيق قانون ما إذا لم نتوصل إلى معرفة حقيقة المجتمع الذى شرع له هذا القانون والظروف التى استدعت ذلك التشريع يجب أن تكشف عن روح القوانين وسط هذا التعقيد الشامل للحياة السياسية والاجتماعية » ولايكون ذلك إلا بالبحث عن العلاقة التى تربط بينهـا وبين الوسط الطبيعى والمناخ وحياة السكان ومزاجهم الخاص » . ومعنى ذلك أنه

---

(١) تأثر منتسكيو فى شبابه بآراء نيوتن الذى كان يعد إماما للعلم فى ذلك العصر وعكف على دراسة الطبيعة والتاريخ الطبيعى . وله فى هذه النـاحية دراسات وكتابات مختلفة .

للوصول إلى نتيجة علمية صحيحة يجب أولا وقبل كل شيء الاعتراف بمبدأ النسبية وتطبيقه . وقد كانت هذه فكرة جريئة إذ ترتب عليها محاربة الروح المطلقة والقضاء عليها ، وكانت هذه الروح ـ كما قلنا ـ متسلطة على العقول إلى حد كبير . ولذلك إعتبر منتسكيو رأس المفكرين الذين مهدوا لقيام الثورة الفرنسية .

تطبيق طريقة الملاحظة والتجربة على دراسة القوانين :

أراد منتسكيو أن يطبق طريقة الملاحظة على الأنظمة والقوانين الاجتماعية وأن يدرسها بروح العالم لا بروح الفيلسوف المتعصب لفكرة سابقة prèconcue idèe على أنه كان يرى أن الفلسفة فى ذاتها لا تتعارض مع تلك الرغبة ، أى مع روح البحث عن علاقات ثابتة توصلنا إلى فهم حقيقة ما . وقد لاحظ منتسكيو أن الكائنات كلها تسير وفق قوانين ثابتة حتى المادة نفسها لها قوانينها (كقوانين الحركة والجاذبية مثلا) ولكن القوانين التى تنظم حياة الانسان تتميز باختلافها وشدة تعقدها . فالانسان ككائن مادى أو حيوانى يخضع لقوانين المادة وقوانين الحياة الطبيعيه . ولكن بجانب هذه القوانين توجد أخرى ذات أهمية أعظم وهى التى تصدر عن شخصيتنا كمخلوقات عاقلة مفكرة . ويمكننا إدراك أهمية هذه القوانين إذا نظرنا إلى الانسان مجردا قبل نشأة المجتمع .

فلم يكن الانسان الأول كما تصوره هوبز « ذئبا لأخيه الانسان » بل أنه كان على العكس إنسانا مسالما وديعا يشعر بضعفه وقصوره . ولم يكن يحاول مهاجمة غيره وفرض سلطانه عليه بل كان يؤثر على ذلك الإنزواء والهروب . ويقول منتسكيو أن الملاحظة والتجربة أثبتت ذلك . فكثيرا ما عثر فى الغابات على أفراد فى حالة الوحشية يتملكهم الرعب ويحاولون الهرب

لأى محاولة للاقتراب منهم . ولا نستطيع أن نقول مع هوبز أن المجتمع قد وجد لتحقيق رغبات الفرد وضمان سلامته ، إذ أنه أى المجتمع ، ظاهرة طبيعية نشأت بوجود الأفراد ، وليس هناك مجال للسؤال عن السبب الذى دفع الأفراد لتكوينه لأن سؤالا مثل هذا فى نظر منتسكيو لا معنى له. وبنشأة المجتمع نشأت القوانين الوضعية لتنظم نطاق الحياة الاجتماعية . إذ أن حالة الحرب الدائمة التى قال هوبز أنها كانت توجد بين الأفراد منفصلين لم توجد فى الحقيقة إلا بعد تكوين المجتمعات . فالانسان – كما دلل على ذلك منتسكيو – كان ضعيفا فى حالة الفردية ، ولم يفقد هذا الشعور بالضعف إلا باتحاده مع غيره فى مجتمع واحد . وعندما شعر كل مجتمع خاص بقوته أخذ يفكر فى السطو والإغارة على المجتمعات المجاورة . كما أن الأفراد داخل نطاق مجتمع واحد أخذوا يتنازعون على المصالح فيما بينهم . وقد نشأ عن هذين النوعين من النزاع الخارجى والداخلى نوعان من القوانين : الأول يرتب علاقة الانسان بغيره والثانى يرتب علاقته بالدولة :

حاول منتسكيو أن يفهم روح هذه القوانين : أى أصلها ونشأتها وتطورها فى كدولة ولكى يصل إلى ذلك أراد أن يطبق على دراسة القوانين بالطريقة التى تتبع فى دراسة الكائنات الحية . إذ يقول : «إن الشعوب كالأفراد كل له طابعه الخاص وطريقته الخاصة فى التفكير . ولكل شعب بداية ووسط ونهايه ولما كان العالم الطبيعى يلاحظ تطورات الكائن الحى فى هذه الأطوار الثلاثة فكذلك المشرع يجب أن يسير مع القوانين فى تطورها ليشرح لنا العوامل المختلفة التى تحدث هذا التطور » .

وقد توصل منتسكيو بعد دراسة طويلة إلى أن النظم الاجتماعية والقوانين تنشأ وتتطور تحت تأثير قوى طبيعية . هذه القوى تنقسم إلى نوعين كبيرين

فهى إما مادية physiques وإما معنوية أو خلقية morales وهذه الفقرة التى نقتبسها من « روح القوانين » تفصل لنا هذه المؤثرات المختلفة : « يجب أن تتناسب القوانين مع نوع الحكومة التى تشرع من أجلها ، كما أنها يجب أن تتناسب مع طبيعة البلد : أى مع مناخها سواء أكان حارا أم معتدلا أم باردا ومع طبيعة الأرض وموقع البلد ومساحته ، ومع نوع الحياة التى يحياها السكان (مزارعين أو صيادين أو رعاة ... ألخ) ، ويجب أن تتناسب أيضا مع مقدار الحرية التى يخولها الدستور ، ومع ديانة السكان وميولهم ودرجة ثرائهم وعددهم وتجارتهم وعاداتهم المكتسبة والموروثة ... يجب دراسة القوانين والنظم من جميع هذه النواحى . وهذا ما سأحاوله فى هذا المؤلف فسأختبر جميع هذه العلاقات ، وهى تكون فى مجموعها ما نسميه بروح القوانين » . (روح القوانين الكتاب الأول ص ٣) .

وسنرى الآن أولا وكيف يحدد منتسكيو العلاقات بين القوانين وأنواع الحكومات وثانيا : العوامل الطبيعية التى تؤثر فى اختلاف القوانين ويدخل فى ذلك المناخ وطبيعة الأرض وأخيرا العوامل المعنوية من خلقية وعقيدية .

العلاقات بين القوانين وأنواع الحكومات .

تأثر منتسكيو عند تقسيمه لأنواع الحكومات بتصنيف أرسطو . ولكنه أدخل عليه كثيرا من التعديلات فقد ميز أرسطو ثلاثة أنواع من الحكومات : الملكية وتخضع لحكم الفرد والأرستقراطية وتخضع لحكم الأقلية والجمهورية وهى حكومة الأغلبية . وواجب هذه الحكومات على اختلاف أشكالها أن تعمل للصالح العام ، فاذا انصرفت عن هذا الغرض تطرق اليها الفساد فتتحول الملكية إلى حكومة الطغيان La tyrannie حين تنصرف عن الصالح العام التى تحقق مطامع الملك الشخصية . وتتحول الأرستقراطية إلى حكومة الأغنياء

حين يصبح همها الوحيد خدمة مصالح الأغنياء كما أن الجمهورية L'Oligarchie بانصرافها عن الصالح العام تصبح ديماجوجية La démagogie أو حكومة الفوضى وقد صادف تقسيم أرسطو هذا نجاحا عظيما واقتبسه كثير من الفلاسفة ومنهم جان جاك روسو .

أما منتسكيو فانه بالرغم من تأثره بهذا التقسيم فقد اهتم بالتمييز بين الملكية وحكم الطغيان . ولا شك أنه كان يرمى من وراء هذا التمييز إلى التحرر من كل قيد فى مهاجمة النظام المطلق . وعلى هذا نلاحظ أن تقسيمه ليس مبنيا على الاختلاف العددى للهيئة الحاكمة كما هو الحال عند أرسطو . فالملكية نظام يقوم على حكم فرد واحد كما أن حكومة الطغيان يحكمها فرد واحد . ولكن الفرق بين الحكومتين أن الأولى تخضع لقوانين ثابتة ونظم مرعية أما الثانية فان الحكم فيها لا يقوم على قانون أو قاعدة ، ولكنه يسير حسب إرادة الحاكم المطلقة وأهوائه المتقلبة .

وعلى ذلك فأنواع الحكومات الثلاثة عند منتسكيو هى :

الجمهورية	وتقوم على مبدأ	الفضيلة	La vertu
الملكية	وتقوم على مبدأ	الشرف	L'honneur
والحكم المطلق	وتقوم على مبدأ	الخوف	La peur

والنظام الجمهورى يغلب أن يكون ديموقراطيا . ومن أهم صفات الحكم الديموقراطى أن الشعب فيه حاكم ومحكوم فى آن واحد . فهو حاكم بما ينفذه من رغبة فى اختيار ممثليه الذين يضع ثقته فيهم . وهو محكوم لأنه يخضع لما تشرعه الهيئة التشريعية التى اختارها بنفسه : ولا يحتاج النظام الملكى أو الحكم المطلق إلى يقظة الضمير أو متانة الخلق ، إذ تيسر الأمور فى الأول بقوة

القانون ،وفى الثانى بقوة شكيمة الحاكم وتهديده .أما الجمهورية وهى حكومة الشعب فيجب أن يتوافر لقيامها عنصر آخر وهو الفضيلة . فاذا انعدمت الفضيلة دخل الطمع والغرور فى النفوس ، وتحولت الرغبات عن تحقيق غرضها الأساسى وهو رفاهية الشعب . ويتغير معنى الحرية : فبدلا من أن تسير جنبا إلى جنب مع احترام القوانين يفهمها الناس على أنها التحرر من كل قيد .

والفضيلة اللازمة للحكم الجمهورى تنحصر فى نظر منتسكيو فى أمر واحد هو حب الجمهورية . وهذه العاطفة يجب أن يشعر بها كل إنسان فى الدولة من أعظم عظيم إلى أحقر حقير . والواقع أن حب الوطن شرط لازم لتوافر الخلق القويم ، فمن أحب وطنه ترفع دائما عن الخسيس من الأمور . وكلما ابتعدنا عن إرضاء أهوائنا ومطامعنا الشخصية كلما زادنا ذلك إيمانا بالصالح العام ورغبة فى تحقيق العدالة بين الجميع .

وينشأ عن عاطفة حب الجمهورية المساواة والقناعة . والمساواة ليس معناها اشتراك الجميع فى كل شىء بحيث يناقش الشعب القوانين بدلا من ممثلية ،وينفذها بدلا من الحكومة ويراقب تطبيقها بدلا من القضاة . ولكن المساواة هى أن يكون الجميع سواء كمواطنين فى الحقوق والواجبات . وحب المساواة فى بلد ديمقراطى يوجه طموح الإنسان إلى ناحية سامية ، وهى التنافس فى أداء الخدمات للوطن . ولا نقول أن جميع المواطنين يجب أن يؤدوا للوطن خدمات تتساوى فى قيمتها ولكن يجب أن تتاح لهم فرص متكافئة لآداء هذه الخدمات . ولا تتحقق المساواة إذا كانت هناك فروق كبيرة فى توزيع الثروة لأن الفقر يورث الخضوع والمذلة . كما أن المساواة لا تتحقق إذا أعطى القانون لكل إنسان الحق فى أن ينمى ثروته إلى أقصى مايستطيع .

ومن هنا تأتى أهمية القناعة . فلكل إنسان الحق فى أن يتمتع بحد أدنى للسعادة ، وأن يتذوق الملذات المشروعة ، وأن يكون له أمل فى الحياة يستطيع تحقيقه . ولا يتيسر ذلك إلا إذا سار الجميع على مبدأ القناعة والبساطة . والإنسان الذى يوطن نفسه على الاكتفاء بالضرورى من الحاجات المادية يوجه حتما عزيمته ويشحذ همته لإكتساب المجد لوطنه ولنفسه . أما النفس التى تنقاد لملذاتها فانها لاتعرف معنى المجد وسرعان ما تنحرف عن القانون لأنه يقيدها ويحد من رغباتها .

وخلاصة القول أن الفضيلة فى نظر منتسكيو تتلخص فى إنصراف المرء عن الاهتمام بنفسه وتوجيه اهتمامه الدائم إلى الصالح العام . وإذا كانت الفضيلة هى المبدأ الذى يقوم عليه النظام الجمهورى الديموقراطى فلا شك أن الجمهورية فى نظر منتسكيو ترفع من القيم الاخلاقية . ولذلك فهو يرى أن الحكم الجمهورى لايمكن أن يتحقق إلا إذا أصبح الشعب أهلا له .

الحكومة الملكية :

هناك صفة مشتركة بين الملكية والحكم المطلق وهى أن الحاكم فى كل من الحكومتين شخص واحد . وقد كان ذلك مدعاة فى كثير من الأحيان وعند المفكرين إلى عدم التمييز بين النظامين حتى أن فولتير قال عنهما أنهما كأخوين بينهما كثير من الشبه حتى ليختلط الأمر على من يريد التفرقة بينهما . ولكن منتسيكو يقول أننا إذا أمعنا النظر وجدنا أن بين الحكومتين فرقا أساسيا واضحا . ففى الملكية يحكم الملك بواسطة قوانين ولوائح ثابته . أما الحكم المطلق فلا يتبع قانونا ، ولا قاعدة بل يسير حسب رغبة الحاكم المطلقة ونزعاته المتقلبة . وعلى ذلك يمكن أن تكون الملكية إذا صلحت معبدا للحرية ، على حين أن الحكم المطلق والمستبد لايكون إلا مسرحا للاستعباد والظلم .

ولضمان الحرية فى الملكية يجب توافر شروط : أولها وجود سلطات وسيطة بين الملك والشعب تتمتع باستقلال خاص فتكون بمثابة القنوات التى تندفع فيها سلطة الملك فتنكسر حدتها وتتهذب . هذه الهيئات الوسيطة بين الملك والشعب وأهمها البرلمان ، هى أهم عامل فى ضمان الحرية ، فقد أثبتت التجارب أن الإنسان يميل بطبعه إلى اساءة استعمال السلطة المخولة له ويظل يتمادى فى استغلال سلطته حتى يصطدم بقيود توقفه عند حده . ولتفادى ذلك يجب أن يكون للسلطات الوسيطة من القوة ماتستطيع أن توقف بـه الطغيان على أن يكون لكل منها نوع من الاستقلال كل فى دائرة اختصاصه . وهكذا نجد منتسيكو يصل شيئا فشيئا إلى أعلان مبدئه المشهور بمبدأ فصل السلطات » . فنراه يقول للتدليل على ضرورة هذا المبدأ .

« عندما تجتمع فى شخص ما أو فى هيئة ما السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية كان ذلك إيذانا بزوال الحرية . إذ ليس هناك فى هذه الحالة ما يمنع الملك ، أو الهيئة الحاكمة من تشريع قوانين ظالمة إذا كانوا يريدون تنفيذ أحكام ظالمة . وتنعدم الحرية أيضا إذا لم تنفصل سلطة القضاء عن السلطتين التنفيذية والتشريعية . وإذا ما باشر شخص واحد أو هيئة واحدة هذه السلطات الثلاث معا أدى ذلك حتما إلى ضياع كل حق ، وإلى حدوث الفوضى الشاملة » .

والمبدأ الذى تقوم عليه الملكية — كما قلنا — هو الشرف . والشرف معناه الاعتراف لكل شخص بمركز خاص فى الدولة ، ومكانة خاصة . فاذا تقرر عرف ما أصبح لزاما على الجميع أن يعترفوا به ويرتضوه عن طيب خاطر . وهناك الشرف الملكى ، وشرف الأجراء والنبلاء ، والشرف العسكرى ،

وشرف القضاء ، الخ .. وتعتز كل طبقة بمكانتها ومركزها وكرامتها وتدافع عن حقوقها بكل قوة .

وقد ينظر إلى هذا النوع من الكبرياء والطموح على أنه ضعف ، ولكنه فى الواقع العامل الوحيد الذى يضمن النظام والحياة للحكم الملكى ، إذ تنشأ وحدة الدولة عن التوازن بين هذه النوعات المتضاربة كما يعم الرخاء من تضافر هذه الجهود المختلفة . وعندما تعمل كل طبقة لتحقيق مصلحتها الخاصة تعمل فى الوقت نفسه لتحقيق المصلحة العامة . ومما يجعل الطموح ضارا فى البلاد ذات النظام الجمهورى أنه لا يوجد أمامه قوة تحده . أما هنا أى فى النظام الملكى فبالعكس توجد دائما قوى وتيارات مختلفة فيحد من طموح طبقة ما طموح طبقة أخرى وهكذا ..

وتحل القوانين فى الملكية محل الفضيلة ، إذ يوكل الناس امرهم إلى الدولة فى كل شىء . وليس معنى ذلك إنعدام المبادىء الفاضلة فى نظام ملكى ولكن كثيرا مايحدث أن ينصرف الشعب عن هذه المبادىء فى نوع من التواكل والاعتماد على ما للقانون من سلطان . وهنا يذكرنا منتسكيو على سبيل المثال بما حدث فى البلاطات الملكية من مخازى وفضائح ، وبما يكون عليه رجال البلاط من فساد خلقى وتحرر من كل فضيلة .

وقد رأى منتسكيو فى نظام انجلترا النظام المثالى للملكيه ، وهو يدين لدراسته لهذا النظام بما وصل اليه من تقرير مبدأ فصل السلطات . وقد وصف فى فصلين طويلين من كتابه (١١ ، ١٩) هذا النظام وطريقة سير الأداة السياسية ومراعاتها لروح الدستور وأثر ذلك فى الحياة العامة . وبالرغم من اعترافه بأن هذا النظام يحقق أعظم مقدار من الحرية فانه لم يفكر مطلقا فى فرضه على الشعوب الأخرى ولا على فرنسا بالذات . فقد كان شديد الاقتناع بنسبية

الحقائق الاجتماعية ،وبأن النظام الذى يحقق الرخاء لدولة مالا تتحتم صلاحيته لدولة أخرى .

حكومة الطغيان :

عندما نقرأ ما كـتبه منتسكيو من هذا النظام لا نلبث أن نلاحظ ما كان يشعر به من ألم ومرارة لما كانت ترزح تحته فرنسا من نير هذا الحكم على يد لويس الرابع عشر الطـاغية . فبعد أن يصف لنا هذا النظـام نراه يقول معبرا عن شعوره الذاتى . « يلوح لنا بعد ما قلنـاه أن الطبيعـة الانسانية لا بد لها أن تثـور باستمرار ضد حكومة الطغيـان » . ويقـول فى مكان آخر «لا نستطيع أن نتكلم عن هذا النوع من الحكم الوحشى دون أن تسرى الرعشة فى أجسامنا » .

ويحق لنا أن نتساءل : هل هذا هو موقف العـالم الذى يريد أن يلاحظ الأشياء من وجهة النظر الموضوعية ؟ كلا بلاشك . ولكننا نلتمس لمنتسكيو عذرا حين نعلم ماكان يقلقه من إنتشار هذا النظام فى أوروبا مما جعله يبحث بكل الوسائل لتنفـير معاصريه منه . وقد انتقد لويس الرابـع عشر مرارا فى « خطاباته الفارسية » ولكنه لم يذكر أسم الملك مرة واحدة فى روح القوانين. ومع ذلك إذا دققنا النظر نجد أن المؤلف يفكر دائما فيه حين يكتب ويحاول أخفاء نقده له بالتحدث عن الطغيان فى بلاد الشرق » .

ويستهل منتسكيو وصفه لنظام الطغيان بهذا التشبيه الساخر اللاذع . لـكى يحصل متوحشو لويزيانا على مايشتهونه من الثمار يجتثون الشجرة من جذورها ويجمعون الفاكهة التى عليها . وهذه هى حكومة الطغيان . ويتصف هذا النظام بعدم وجود الطبقات ، فالجميع فيه سواء ، لكنهم سواء فى العبودية . وإذا

كان الشعب فى النظام الجمهورى هو كل شىء ، فهو فى نظام الطغيان لاشىء. إذ يقبض الحاكم بيد من حديد على مقاليد الأمور ، ويدير شئون الدولة حسب ماتمليه عليه شهواته ونزعاته ، فلا يقاوم وزن لعرف أو لقانون. ولا يقوم كل إنسان بواجبه إلا تحت تأثير الرعب والخوف من غضب الحاكم ونقمته فترى الكل يطيعون طاعة عمياء ويصبح الإنسان مخلوقا يطيع لمخلوق يريد[1].

ولا يهتم الحاكم الطاغية باصلاح أو تحسين لحالةرعيته وتجرد الأرض من كل خيراتها دون أن يهتم باصلاحها أو إعادة الخصوبة إليها ويستدعى الخضوع المطلق الذى يريد الحاكم أن يحققه أن يعم الجهل بين أفرادالشعب لأن الشعب إذا تعلم أحس بالظلم الواقع عليه ويتفتح ذهنه للنقاش والجدل فيستحيل بعد ذلك الحصول منه على الطاعة العمياء . وإذا كان هناك تعليم فانه يقتصر على تربية الخوف فى النفوس وعلى تلقين بعض المبادىء الدينية لاستخدامها فى أرهاب الناس وإخضاعهم .

بينا فى هذا العرض العلاقات بين القوانين وبين أنواع الحكومات عند منتسكيو . ووضحنا كيف تتحدد هذه العلاقات حسب المبادىء التى يسير عليها كل نظام . فكل من الحكومات والجمهورية أو الملكية أوالمستبدة لها طريقتها الخاصة فى إدارة شئونها والعمل على استتباب الأمن والطمأنينة وأستقرار النظام والمشرع فى كل من هذه النظم الثلاثة يضع نصب عينيه مطابقة القوانين لروح المبدأ الذى تقوم عليه الحكومة (الفضيلة أوالشرف أوالخوف) . ويقوم جزء من هذه القوانين على تنظيم العلاقات المدنية ، أما الجزء الآخر فيكون الغرض

(1) Une créature qui obeit à une créature qui veut

منه تربية الشباب على حب المبـدأ المسيطر على الدولة . ونلاحظ من ناحـية القوانين الجنائية أن النظم التى تقوم على حب الفضيـلة أو الشرف لاتحتاج إلى الصرامة المتناهية فى الأحكام وتسود العقوبات روح التخفيف والرحمة . أما فى النظام الذى يقوم على الخوف والارهاب فأن أى هفوة بسيطة تجر على مقترفها أشد وأقصى أنواع القصاص . وكذلك نـرى عند تشريع قوانين الآداب العامة والتشريعات الخاصة بالمرأة أن النظام الجمهورى حريص على الفضيلة ، وأن النظام الملـكى يتساهل فيما يتعلق بالترف والملذات على حين أن النظام المستبد يقسو كثيرا على المرأة ويعاملها معاملة الرقيق .

ولا يسعنا إلا أن نقرر فى النهاية أن الثلاثة عشر جزءا الأولى من كـتاب روح القوانين التى شرح فيها منتسكيو العلاقات بين القوانين ونوع الحكومات تعتبر حدثا جديدا فى دراسة النظم الاجتماعية دراسة علمية، وهى أنتصار لطريقة الاستنتاج الديكارتية مدعمة بأساليب الملاحظة التجريبية.

علاقة القوانين بالبيئة الطبيعية والخلقية :

لاشك أن أهم ما يكسب دراسات منتسكيو صفة الجدة ويزيد من قيمتها فى نظرنا هو عنايته بتوضيح أثر النشاط الاجتماعى فى حياة الإنسان لا يفعل ما يريد حسب مايريد . والقوانين والنظـم التى يخضع لهـا لايجب أن تحقق الإنسجام فيما بينها فحسب ، بل يجب أيضا أن تتفق مع البيئة الطبيعية والخلقية التى يعيش فيها الإنسان . وقد قـرأ معظم الناس الأجـزاء التى تشرح هذه الفكرة وربما كانت هذه الأجزاء هى أكثر ما فى كـتاب روح القوانين شهرة وذيوعا . فلنحاول إذا أن نفهمها ونوضح مرماها الحقيقى .

حين عرف منتسكيو القوانين بأنها « العلاقات الضرورية التى تصدر عن طبيعة الأشياء » ، أراد أن يثبت أن هناك عددا من العلاقات بين النظم السياسية والتشريعية للشعوب المختلفة وبين ظروف البيئة التى تعيش فيها هذه الشعوب ، واهتم على وجه الخصوص بتأثير المناخ .

١ - المناخ :

خص منتسكيو لدراسة تأثير المناخ أربعة أجزاء من كتابه (من ١٤-١٧) وهو يقول أن كثيرا من الصفات الخلقية كالاعتماد على النفس والشجاعة والاعتدال والصراحة تتعلق بالمزاج الشخصى، وهذا المزاج يتأثر بدوره بالمناخ وكذلك فان المناخ يفرض على الناس تصرفات خاصة ويؤثر فى القيم الأخلاقية التى يخضعون لها . ويرى منتسكيو أن سكان المناطق الحارة يميلون بفعل الهواء الساخن الى حياة التراخى والخمول ، ولهذا سهل على غيرهم استعمارهم - وأن سكان المناطق الباردة بتأثير الهواء البارد المنشط يميلون الى الحركة والعمل ، فيزداد بذلك انتاجهم وتقدمهم المادى .

ويرى منتسكيو كذلك أن الجو الحار هو الذى أوجد فى المجتمعات الشرقية نظام تعدد الزوجات والحجر على النساء وفرض الحجاب عليهن وحبسهن داخل المنازل . ويفسر ذلك بأن سكان المناطق الحارة أشد حساسية من غيرهم فتكفى رؤية المرأة لاثارة غرائزهم الجنسية . وهم لذلك يحاولون ابعادها من طريقهم حتى لا يقعوا دائما فى المعصية. ولكنهم من جهة أخرى يميلون الى اقتناء كثير من النساء لاشباع هذه الغريزة . كما تأثر نظام تعدد الزوجات فى نظره بعامل آخر يمكن رده أيضا الى تأثير المناخ وهو ازدياد عدد المواليد من الاناث عن عدد الذكور فى البلاد الحارة فاستدعى ذلك أن يتزوج الرجل بعدة نساء حتى يحدث التكافؤ من الناحية العددية .

ونحن نبادر إلى القول بأن الإحصاءات الحديثة قد أثبتت خطأ هذه الملاحظة التى أوردها منتسكيو كعامل أساسى من عوامل تعدد الزوجات فى بعض المجتمعات الشرقية . اذ ثبت بطريقة قاطعة أن عدد المواليد من الذكور يفوق دائما عدد المواليد من الاناث ، وذلك فى جميع البيئات وفى جميع الأجواء.

ومن طريف مالاحظه منتسكيو أن الأفكار والمبادىء الفلسفية تتأثر هى الأخرى بطبيعة المناخ فيعتقد الهنود أن الخمود هو أساس كل شىء وأن عدم الحركة هى أتم حالات السعادة ويطلقون على الآله اسم الساكن L'immobile وهو يقول أن ظهور المبادىء الفلسفية مصطبغة بهذه الصبغة أمر طبيعى لأن الحرارة الشديدة تسبب الهبوط والاعياء وتجعل المرء يجد فى الراحة لذة وفى الحركة عناء .

طبيعة الارض :

إذا كانت الأرض قليلة الخصوبة ضئيلة الخيرات أدى ذلك الى ازدياد النشاط بين السكان والى الاكتفاء بالقليل وحب العمل والمثابرة عليه كما أنه يولد فيهم الروح الحربية إذ قد يحتاجون فى يوم من الأيام لغزو الأراضى المجاورة للبحث عن القوت . أما إذا كانت الأرض خصبة كثيرة الخيرات فان السكان يركنون الى الكسل والخمول ويميلون الى السلم وتجنب الحروب فيسهل على غيرهم إخضاعهم .

ومن جهة أخرى نجد أن النظام المطلق أو المستبد غالبا مايقوم فى البلاد السهلة المنبسطة أكثر من البلاد الجبلية . وذلك لأن السهول يسهل اخضاعها والسيطرة عليها على حين أن الجبال تكون معاقل طبيعية للمقاومة يحتمى فيها الثوار وأنصار الحرية ويسببون القلق الدائم للحاكم .

٣ ـ طرق معيشة السكان:

وقد رأى منتسكيو أن هناك فروقا عميقة من ناحية الوضع السياسى ، ومن ناحية العادات والتقاليد بين الشعوب التى تزرع الأرض التى تعيش على التجارة أو الصناعة أو الصيد .وهو يقدم لذلك مثالا فيقول أن سكان المناطق المكسوة بالغابات يبلغ من احتقارهم للزراعة أن الفرد منهم يتمنى لعدوه أن يساق يوما لحرث الأرض حتى يكون ذلك تحقيرا له وامتهانا لكرامته . وذلك لأنهم يعتبرون أن المهنة النبيلة التى تليق برجل شريف هى الصيد والقنص

كما أن البيئة إذا كانت قليلة الموارد بحيث يضطر السكان الى الارتحال للبحث عن العيش ، كان ذلك سببا فى وجود نظام القبائل المتفرقة وتأخير الاندماج تحت لواء دولة موحدة . أما إذا عم الرخاء فى بيئة ما وصاحب ذلك استتباب الأمن وقيام الحرية ، فان تلك الحالة من شأنها أن تسرع بالدولة نحو الوحدة والتقدم .

اثر العوامل الخلقية والروحية :

١ ـ العادات والتقاليد :

لكل شعب روح خاص يميزه عن غيره ، ويطبع عاداته وتقاليده بطابع خاص ، ويظهر أثر هذه العادات والتقاليد واضحا فى نظام الدولة وقوانينها. ولا تخرج العادات عن كونها طرق خاصة للسلوك أصطلح عليها الناس دون أن يفرضها عليهم قانون خاص . والفرق بين القوانين les lois والعادات les moeurs هو أن الأولى تضم سلوك الشخص كمواطن أى من حيث علاقته بالدولة والنظام العام ، أما الثانية فتنظم سلوكه كانسان أى من حيث علاقته الشخصية مع غيره .

ويجب أن تراعى القوانين مايختلج فى نفوس أفراد الشعب من آمال وأن تتمشى مع مقتضيات عاداتهم وتقاليدهم . وإذا كان الاستبداد الحقيقى يتمثل فى حكومة الطغيان فان هناك نوعا آخر هو الاستبداد بالرأى العام ، وذلك بأن يقوم المشرع بعمل قوانين تجرح شعور الرأى العام وتتعارض مع طرق تفكيره . فلو فرضنا أن هناك شعبا يتصف بطيبة القلب وصفاء الضمير والبعد عن المراوغة والمداهنة ويستقبل الحياة بنوع من التفاؤل والثقة ، ويحب المرح ، وجب على المشرع أن يراعى كل ذلك ولايحاول أن يفرض عليه من القوانين ما يقيد تلك الطبيعة المرحة ، والروح الطيبة بدعوى أن ذلك قد يجر الى بعض المساوىء . فاذا كان المظهر العام فى مجموعه طيبا ولا يتعارض مع المبدأ الذى يسير عليه نظام الحكم ، فلا بأس أن نتغاضى عن بعض المساوىء .

٢ ـ الدين :

اهتم منتسكيو ببحث تأثير العقيدة الدينية على حياة الناس ونظمهم وطرق تفكيرهم . فمما لاشك فيه أن الدين عنصر اساسى فى حياة المجتمعات، وكان له فى مرحلة من مراحل تطورها وظيفة أساسية فى تنظيم الحيـــاة الاخلاقية والتشريعية .

وقد ذكر منتسكيو أن من أسباب تدهور النظام الاجتماعى والتأخر المادى فى البلاد الاسلامية ، الفكرة التى تولدها التعاليم الاسلامية . وهى ـ وأن كانت فكرة فيها كثيرا من التجرد والروحانية الا انها تترك اثرا ضارا فى نفـوس العامة . هذه الفكرة هى أن الناس يعتبرون أنفسهم عابرى سبيل فى هذا العالم، ولذلك يجب أن يولوا وجوههم دائما شطر العالم الآخر. فلا داعى اذن للجهاد والكفاح المتصل من أجل الحياة المادية ، ولا داعى لتوطيـد اسباب الرخاء للأبناء وللأجيال المقبلة فإن الحياة قصيرة وعابرة ، ولا قيمة لأعمالنا الا فيما

يعود علينا بالنفع فى الدار الآخرة . وهكذا يصل الأمر بالشعوب الإسلامية ـ حسب رأى منتسكيو ـ إلى عدم الإهتمام بالحاضر وعدم القلق المستقبل، وإلى ترك كل شيء للعناية الآلهية تدبره كيف تشاء .

ولا شك أن إتهام الإسلام بأحداث هذا الأثر فى النفوس فيه تحيز واضح من منتسكيو أو على الأقل عدم فهم لروح التعاليم الإسلامية الحقيقية . فليس فى الإسلام ما يوحى بترك أمور الدنيا والإهتمام فقط بشئون الآخرة ، بل نرى فيه على العكس :

« أعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا وأعمل لآخرتك كأنك تموت غداً ». ويقول الله تعالى : لا تنس نصيبك فى الدنيـا » . ولم يعرف الاسلام نظام الرهبنة وإمتداح تعذيب الجسد لأحياء الروح كما عرفته المسيحية .

وإذا كانت الشعوب الاسلامية قد أصابها بعض التأخر المادى والاجتماعى فليس ذلك راجعا الى الدين بل الى الفهم الخاطىء لتعاليم الدين، والى الطريقة التى إستغل بها رجال السياسة والمستغلون من الحكام والمستعمرين تعاليم الدين للسيطرة على جموع الشعب وإخضاعهم وتسخيرهم لمصالحهم . فقـد كشف هؤلاء عن جانب واحد من جوانب الدين ، وهو الجانب الذى يضمن لهم النفوذ والسيطرة وأخذوا يضربون على هذا الوتر الواحد ، حتى فهم العامة أن الدين هو أن يرضى الإنسان بما قسم له ، وأن يقنع بما يصيبه من حظ ، ولا يحاول أن يعترض على النظم الفاسدة لأن فى ذلك إعتراضا على قضاء الله، وما قدر لكل مخلوق لا بد أن يكون بمثل هـذه التفسيرات الخاطئة لروح الدين ، بث المتجرون روح الخضوع والتواكل والخنوع فى نفوس الناس حتى أقعدوهم عن المطالبة بحقوقهم .

ولكن الدين إذا فهم على حقيقته ، فانه لا يمكن أن يتعارض بتاتا مع السعى المتواصل . وهو لا يرضى عن التواكل والكسل فضلا عن أن يحبذه . وهو يحث الإنسان على الإعتماد على نفسه ، وعلى إرادته الذاتية فى تحسين حاله وحال ذويه .

وقد حان الوقت لتثبت الشعوب الإسلامية خطأ رأى منتسكيو بطريقة عملية ، حان الوقت لكى يظهروا للملأ أن الدين لا يمكن أن يتخذ وسيلة لإقعادهم عن المطالبة بحقوقهم والمحاولة رفع مستواهم المادى ، وأن التدين — وهو صلة روحية بين الإنسان وخالقه — لا يمكن أن يستغل فى تحبيذ النظم الإجتماعية الفاسدة . ولا يمكن أن يتخذ سلاحا لتثبيت أقدام الرجعية والوقوف بالبلاد الاسلامية عن متابعة السير نحو العدالة الإجتماعية والمساواة الحقة بين الأفراد ، ورفع مستوى المعيشة للطبقات العاملة .

بعد أن شرحنا بالتفصيل فلسفة منتسكيو وآراءه الاجتماعية يظهر لنا بوضوح أن دراساته تعتبر خطوه موفقة فى سبيل تقدم البحث العلمى ، ودراسة الظواهر الاجتماعية دراسة تحقيقية تعتمد على الملاحظة والمقارنة دون أن تتأثر بفكرة سابقة . وقد أدى البحث بمنتسكيو الى تحديد عوامل مختلفة تؤثر فى النظم والقوانين : عوامل طبيعية وخلقية وروحية ، هذا إلى جانب العوامل المتصلة بالبيئة وتأثير المناخ . وقد أفرد لكل من هذه العوامل مكانا فى تفسيراته المختلفة لأصول القوانين دون أن يحاول إدماجها تحت لواء مبدأ واحد كما فعل من سبقه من الفلاسفة . فقد كان يدرك تماما تعقد الظواهر الاجتماعية وأنها نتيجة تفاعل عناصر مختلفة .

غير انه يؤخذ عليه مغالاته فى تأثير المناخ ومحاولة تفسير بعض النظم

الاجماعية ـ كنظام تعدد الزوجات ـ بالرجوع الى تأثير عامل المناخ ، كما يؤخذ عليه تحامله فى بعض المواضع على الشعوب الاسلامية وإتخاذها نموذجا للحكم الاستبدادى والتأخر الاجتماعى ، ويبدو أن ذهنه كان يتجه دائما إلى حكم التتار والى البلاد التى ابتلت بالحكم العثمانى .

ولم تخل دراسات منتسكيو من النزعة المثالية والرغبة فى الاصلاح . مثال ذلك ما نراه فى كتاباته من ثورة على نظام الرق . فقد كان أول من احتج علنا إحتجاجاً صريحا ضد نظام الرقيق وذلك بالرغم من إعتراف الجميع به فى القرن الثامن عشر ، كما أنه إستهجن الحروب التى يقصد منها إخضاع الغير وإستعباده وإستغلال الشعوب الضعيفة . وتظهر نزعتـه الاشتراكية فى هذه العبارة التى يحدد فيها واجب الدولة نحو الأفراد: « أن الاحسان الذى نتكرم به على رجل مار فى الطريق العام لا يخلى الدولة من تبعاتهـا ومسئولياتها ـ فواجب الدولة أن تضمن لجميع المواطنين ما يكفل لهم الحياة من غذاء وملبس ملائم ، وأن تضمن لهم نوعا من الحياة يتفق ومبادىء الصحة العامة .

بمثل هذه الأفكار والآراء السامية أضاف منتسكيو إلى مجده كعالم ومفكر عبقرى مجدا آخر باعتبـاره مصلحا سياسيا وإجتماعيا . والحقيقة أن مؤلفاته تعطينا صورة واضحة عن ترابط هذين العنصرين . البحث العلمى والرغبة فى الإصلاح . فما قام به منتسكيو من تحـديد العلاقات الضرورية بين العناصر التى تتكون منها الحقيقة الاجتماعية يجعله بحق فى مقدمة المؤسسين لعلم الاجتماع الحديث. وما عرضه من أفكار سامية ضد الطغيان والاستعباد والرق والحروب الغاشمة يجعـله فى مقدمة المصلحين الاجتماعيين والعاملين لبناء عالم جديد يقوم على إحترام الانسانية .

وبكفى فى تقدير منتسكيو شهادة قطبين من أقطاب علم الاجتماع هما أوجست كونت ، ودوركيم . فقد أشاد أوجست كونت بأهمية ما قام به منتسكيو من تحديد العلاقات بين النظم والبيئة . أما دوركيم فيرى أن علم الاجتماع الحقيق يبدأ من منتسكيو ، فهو الذى حدد موضوعه الحقيقى ، وفصل بين مبدأين أساسيين ، نوع الدراسات الاجتماعية والغاية التى نتوخاها من تلك الدراسات .

الفصل الخامس

أوجست كونت ونظرياته الاجتماعية

من الفلاسفة من يستطيع أن يدرس آرائهم ومبادئهم دون حاجة إلى دراسة تاريخ حياتهم بالتفصيل . ولكن كونت ليس من هؤلاء فان تاريخ حياته يلقي ضوءاً كبيراً على فلسفته . وما المذهب الوضعي الذى يدل على شغفه بالدراسة العلمية وكراهيته للجدل الميتافيزيقي إلا نتيجة لدراساته الرياضية فى مدرسة الهندسة الحربية . فقد أكسبته تلك الدراسات عقلية علمية لا تخضع إلا لما تثبته المشاهدة والتجربة . كما أن ولعه بالسياسة وإندماجه حينا من الزمن تحت لواء سان سيمون أكسب كتاباته ذلك الحماس وذلك الطابع الإصلاحي فقد كان كونت يبغى فى الواقع إصلاح ما خلفته الثورة وراءها من فساد وفوضى . أما عن علاقته « بكلوتيلد دوفو Clotilde de vaux » فقد كان لها تأثير كبير على مبادئه الإنسانية حتى أن فلسفته اصطبغت بذلك الطابع الدينى الذى يقوم على التضحية والإيثار vivre pour outrui .

وهناك ظاهرة كبرى سيطرت على العصر الذى ظهرت فيه آراء أوجست كونت وتعنى بها الثورة الفرنسية . وقد نص كونت على ذلك بعبارات صريحة فقال « لولاها لما أمكن أن توجد نظرية التقدم ، ولما أمكن تبعا لذلك أن يوجد العلم الاجتماعى » .

وقد اتفق كونت مع جميع المفكرين الذين عاشوا فى السنوات التى تلت الثورة على وجوب « وضع أسس ثابتة لمجتمع جديد » ، وأن يعقب عصر

الإضطراب المنصرم عصر استقرار . ودار على جميع الألسن هـذا السؤال «كيف يمكن تنظيم المجتمع من جديد على أساس أن النظام القديم قد إنهار»؟

التنظيم الاجتماعى يقوم على التنظيم العقلى :

كان المفكرون الذين عاصرهم أوجست كونت (ومنهم سان سيمون) يتجهون رأسا إلى الاهتمام بايجاد حلول للمشاكل الاجتماعية . ولكن كونت إقتنع بأن هذه الطريقة عقيمة إذ أن طبيعة المشكلات الاجتماعية وتعقيدها تحول دون حلهـا بهذه السهولة . فيجب إذن الإنصراف إلى البحث قبل الشروع فى وضع الافتراحات العملية،وإذا أغفلنا هذا المبدأ فاننا لانفعل سوى زيادة ما لدينا من الأحلام السياسية أو « اليوتوبيا » .

وقد لاحظ كونت أن « النظم الاجتماعية تتوقف على العادات والعرف، كما تتوقف العادات الخلقية بدورها على المعتقدات » فيجب إذن قبل الشروع فى وضع النظم الجديدة أن تنظم طريقة التفكير . وذلك لايمكن تحقيقه إلا بايجاد مجموعة من الآراء التى تتقبلها جميع العقول . فالتنظيم الاجتماعى يتوقف إذن فى النهاية فى نظر كونت ، على التنظيم العقلى .

ولكن مما يؤسف له أن كونت لم يخلص لطريقة البحث العلمى الصحيح الا فى المرحلة الأولى من حياته ، أما فى المرحلة الثانية وهى المرحلة التى بدأت بعلاقته بكلوتيلد دوفو ، فانه جعل من نفسه رسول الانسانية ، وكرس جهوده لوضع أسس ديانة الإنسانية . ورفض كثير من أتباعه أن يتبعوه فى أوهامه وأحلامه ، لأن آراء الذاتية كانت فى نظرهم معول الهدم للنتائج الثمينة التى حصل عليها حين استخدم المنهج الموضوعى فى النصف الأول من حياته .

وقد لخص كونت آراءه العلمية ومذهبه الفلسفى فى كتابه « دروس الفلسفة

الوضعية Cours de philosophie positive ». أما نظراته الذاتية ومذاهبه الإصلاحية فقد لخصها فى كتابه « السياسة الوضعية Système de Politique positive ولا ريب أن هذا الكتاب الذى ألفه « كونت » فى المرحلة الثانية من حياته يحتوى على عدد كبير من وجهات النظر الصادقة، ومع ذلك فاننا نرى أن هذا الجزء من إنتاجه ـ الذى كان يبدو فى نظر كونت الجزء الرئيسى ـ لم تعد له نفس القيمة العلمية التى احتفظ بها انتاجه الأول . فقد كان مذهب « كونت » فى الفلسفة الوضعية ذا أثر قوى لدى كثير من المفكرين، وتأثر به بعض فلاسفة انجلترا من أمثال « جون ستيوارت مل » و « هربرت سبنسر » ، ومازال يدافع عنه كثير من الكتاب الانجليز حتى الآن .

ويجب الا ننسى أن علم الإجتماع فى عصرنا الحاضر من انتاج «كونت» وأن طريقة التفكير الوضعى التى وضع « كونت » أسسها قد تغلغلت فى دراسة التاريخ والاخلاق وعلم النفس ، وهى لذلك تعبر عن الاتجاهات التى يتميز بها التفكير العلمى فى القرن الحالى .

بحث كونت عما يؤدى الى اختلاف وسائل العمل بين الأحزاب والهيئات المختلفة ، وتوصل الى أن ذلك يرجع الى اختلاف العواطف والشعور ، كما أن اختلاف العواطف وتنازعها يرجع الى تضارب الأفكار .

Divergence d'action (divergence des sentiments)divergence d'idées

فيجب إذن لكى نوحد وسائل العمل أن نحقق الانسجام بين العواطف وهذا لايكون إلا عن طريق توافق الأفكار والمبادى العقلية .

Convergence d'action (hermonie des sentiments) accord d'idées

فاذا كانت الآراء والعقائد والأفكار التى توصل بالإنسان والمجتمع فى حالة فوضى ، فان هذه الفوضى لاترجع فى نظر كونت إلى مجرد أسباب سياسية

بل إلى نوع من الإضطرابات العقلية ، أى إلى عدم وجود مبادىء مشتركة بين جميع العقول .

لننظر إذا إذا كان من الممكن أن نجد مجموعة من المبادىء والأفكار تتفق بصددها جميع العقول : يقول كونت أن هناك طائفة من العلوم لا يمكن أن تختلف العقول السليمة على مبادئها . هذه العلوم هى الرياضيات وعلوم الطبيعة. فان نوع المسائل التى تبحثها وطريقة البحث والقوانين الثابتة التى تصل اليها ، كل ذلك لا يستطيع أن يختلف فيه أثنان. يجب إذن أن تكون طريقتنا للوصول إلى تحقيق الوحدة بين الأفكار على نمط هذه العلوم. وللاسف فان كل مايتعلق بالمجتمع من حيث نظامه الخلقى والسياسى يحتاج إلى تنظيم جديد ، وليس هناك ما يمنع من التفكير فى هذا التنظيم فان عليه تتوقف سعادة الإنسانية .

نستطيع إذن أن نقول أن فلسفة كونت ترمى إلى غرضين أساسيين : الأول إكتشاف الحقائق الأساسية لتحقيق الوحدة بين العقول ، والثانى وضع القواعد العلمية الصحيحة لعلم الاجتماع على ضوء هذه الحقائق على أن يكون الغرض من هذا العلم الوصول إلى قواعد خلقية وسياسية ثابتة ونهائية تحقق سعادة الإنسانية .

قانون الحالات الثلاث Le loi des trois Etats:

عندما اقتنع كونت بأن « التنظيم العقلى » هو أساس تنظيم المجتمع أخذ يبحث عن مجموعة من المبادى التى تتفق بصددها جميع العقول . وتوصل فى تتبعه لتطور منهج التفكير الإنسانى إلى قانونه المشهور باسم « قانون الحالات الثلاث » . وقد حدد كونت صيغة هذا القانون فى هذه العبارة «بناءعلى طبيعة العقل الإنسانى نفسها لا بد لكل فرع من فروع معرفتنا من المرور فى تطوره

بثلاث حالات متعاقبة : الحالة اللاهوتية (أو الخرافية) والحالة الميتافيزيقية (أو التجريدية) ، والحالة الوضعية (أو العلمية) .

وطريقة التفكير الأولى (أى اللاهوتية) هى نقطة البدء للذكاء الإنسانى، والثالثة (أى الوضعية) ، هى حالته النهائية الثابتة. أما الثانية (أى الميتافيزيقية) فانها فقط مرحلة إنتقال بينهما .

١ ـ **الحالة اللاهوتية** (L'Etat theologique (ou fictif :

قصد كونت بالحالة اللاهوتية الطريقة التى تفسر الظواهر بالرجوع إلى إرادة الآلهة أو الأسباب الخارقة للطبيعة أو القوى الخفية . فكلمة (لاهوتى) لايقصد بها إذن التعرض للالهيات أو العقائد ، وإنما هى مرادفة لنوع من التفكير وتفسير الظواهر بالرجوع إلى أسباب «خرافية» أو « خيالية » أو « أسطورية » . وهذه الطريقة هى التى كانت سائدة فى مرحلة الطفولة عند الإنسانية .

ويجب أن نلاحظ كذلك أن كونت حين بين أن التفكير اللاهوتى قد أفسح المجال أمام التفكير الوضعى أو العلمى لم يقدر بتاتا أن تختفى العقيدة الدينية بتطور التفكير من الحالة اللاهوتية إلى الحالة العلمية . بل أنه كان على العكس شديد الاقتناع بوظيفة الدين فى المجتمع . وكان يرجو أن تتطور العقيدة حتى تنتهى إلى الديانة الوضعية (أو ديانة الإنسانية) وعلى ذلك فقانون الأحوال الثلاث لايعبر إلا عن تطور التفكير وتقدم الذكاء الإنسانى ولاشأن له بالتطور الدينى للانسانية .

وقف الإنسان فى طوره البدائى حائرا اما الظواهر الطبيعية وتساءل عن مصدرها ولكن عقله ظل قاصراً عن إدراك أسبابها الحقيقية فأخذ يعزوها

إلى إرادة الآلهة أو إلى نوع من القوى الخفية التى تسيطر على العالم . وفى هذه المرحلة اللاهوتية أضفى الإنسان على الآلهة عواطف وتصرفات إنسانية Anthropomorphisme فهى تغضب وتثور وتتنازع ويحارب بعضها بعضا . فاذا هبت العاصفة أو نزلت الصاعقة فان ذلك سببه ما يدور فى محيط الآلهة من أنواع الصراع أو هو تعبير عن غضبهم ونقمتهم .

هذه الطريقة فى تفسير الظواهر الطبيعية بالرجوع إلى تقلبات أهواء الآلهة بين الخير أحيانا والشر أحيانا ليست فى الواقع تفسيراً ولكنها كانت ترضى عقلية الإنسان الأول فى الوصول إلى تعليل الظواهر .

وقد لاحظ كونت أن مرحلة التفكير اللاهوتى قد مرت بثلاث أطوار . طور الرموز والطواطم Totemisme (Pétichisme) طور تعدد الآلهة Polythéisme وطور وحدة الآلهة Monothéisme .

٢ ـ الحالة الميتافيزيقية :

تعد مرحلة التفكير الميتافيزيقى مرحلة إنتقال بين الحالة الدينية والحالة الوضعية . والواقع أن العقل البشرى لم يغير فيها كثيراً من طرق تفكيره ولا من الوسائل التى تبحث بها عن ماهية الأشياء . فكل ما كان يشغله هو معرفة السبب أو العلة الأولى للظواهر التى تقع تحت حسه . ولكن إنتظام هذه الظواهر جعلته يتقدم خطوة فى سبيل المعرفة ، فبعد أن كان فى المرحلة اللاهوتية يرجع كل شىء إلى قوة خارجية تتمثل فى الآلهة أو الأرواح الخفية، أصبح فى المرحلة الميتافيزيقية يتخيل قوى وخواص أولية كامنة داخل الأشياء نفسها وجعل منها المحرك الأول أو السبب الأول للظواهر المختلفة . فالأجسام تتحد لأن بينها نوعا من « التآلف » والنبات ينمو لأنه يتمتع

«بروحاً نامية» والحيوان يحس لأنه وهب «روحاً حساسة» وآخر ما وصل اليه هذا النوع من التفكير هو الوصول إلى قوة وحيدة لتفسير الأشياء على نمط الآلة الواحد ، ولكن بدلا من أسم الآلة أطلق الفلاسفة على هذه القوة أسم الطبيعة ، فالطبيعة فى نظرهم تفسر كل ما فى الكون من ظواهر .

من ذلك نرى أن كونت لم يقصد بالميتافزيقية البحث فى الوجود أو فى المبادىء الأولى بل قصدبها طريقة التفكير التى تلجأ الى بعض الفروض المجردة فى تفسير الأشياء مثال ذلك فرض « الاثير » فى تفسير الظواهر الضوئية أو الكهربائية وفرض «المبدأ الحيوى» فى علم وظائف الأعضاء وفرض «الروح» فى علم النفس . وهذا النوع من التفسير لا يختلف عن سابقه إذ الغرض منه الوصول الى العلة الأولى للاشياء ولكنه بدلا من أن يجعل هذه العلل خارج الأشياء جعلها كامنة فى الأشياء .

الحالة الوضعية (او العلمية) :

تمثل هذه الحالة مرحلة النضج والاكتمال فى التفكير الإنسانى ، فقد رأى الإنسان أن انتظام الظواهر لا تفسره المعجزات ولا أهواء الآلهة . كما انه لم يعد يقنع بالتفسير الكلامى الذى كان يقدمه له رجال الفلسفة الميتافيزيقية .

وحين أدرك العقل البشرى استحالة الوصول الى حقائق مطلقة عدل من البحث عن أصل الاشياء وعن غايتها النهائية ، وأكتفى بأن يوجه همه الى اكتشاف القوانين التى تسير عليها الظواهر المختلفة مستعينا فى ذلك بوسائل تجمع بين الملاحظة والتعقل . والبحث عن القوانين معناه البحث عن العلاقات الثابتة التى تنظم الظواهر فى تعاقبها succession وفى توافقها coéxistence .

ولا يهتم التفكير الوضعى بالبحث عن سبب حدوث الظواهر بل يتجه أولا

الى معرفة كيف تحدث هذه الظواهر . هذه الخطوة هى الحاسمة فى تقدم العلم.
فبعد أن كان الإنسان يضيع وقته هباء فى التأملات التى لا تؤدى الى شىء
انصرف الى الاشياء التى تقع تحت حسه يلاحظها ويجرى عليه التجارب ويقوم
باحصاءات دقيقة تترتب عليها نتائج يقينيه لايستطيع أن يجادل فى
صحتها أحد .

ولتلخيص ماقدمنا عن قانون الحالات الثلاث نقول أن كونت كان شديد
الاقتناع بأن علم الإجتماع يجب أن يستخدم فى ابحاثه طريقة العلوم الطبيعية،
تلك الطريقةالتى تقوم على الملاحظة والاستقراء،ولكن لما كانت هذهالطريقة
غير متبعة فى العصور السالفة فقد دفع ذلك كونت الى أن يتتبع تطور التفكير
الانسانى فوصل الى نظريته التى عرفت « بقانون الحالات الثلاث » .

فالحالة الدينية أو اللاهوتية هى الحالةالبدائية التىيتصف بها العقل الإنسانى
عند بدء يقظته ، ويمكن ملاحظة هذه الحالة فى الطفل وفى المجتمعات البدائية.
فالطفل يبحث دائماعن العلة الأولى للاشياء ويكثر من تكرار كلمة «لماذا»؟
وهو يفسر الأشياء بأنها صادرة عن إرادة شخص قوى قد يكون فى الغالب
والده . وكذلك البدائى يفسرالظواهر الطبيعية كالمطر ونمو النبات بانها نتيجة
افعال سحرية يقوم بها رجال الدين لاسترضاء الآله . وفى هذا الطور من
التفكير الإنسانى يكتفى عادة فى تفسير الأشياء بالبحث عن علتها وعن غايتها .

ويمثل العصر الميتافيزيقى عهد الشباب بالنسبة للعقل الإنسانى . ففى عهد
الشباب يميل الإنسان عادة الى البحث عن قاعدة عامة أو فكرة مجردة يفسر بها
ما حوله من الظواهر وهو يتمسك بهذا المبدأ المجرد ويحاول أن يفسر به
جوهر الأشياء . ومن أمثلة ذلك فكرة التحول أو فكرة الصيرورة .

عند « هرقليطس » والإرادة عند « شوبنهور » والقوة عند « نيتشه »، كل هذه المبادىء مجردة يحاول الفلاسفة أن يفسروا بها مصدر الكون وغايته. ونلاحظ كذلك فى العصر الميتافيزيقى أن الجدال والنضال والنقاش اللفظى يحل محل الملاحظة والتجربة ، وهذا أيضا طابع يتميز به تفكير الشباب ، فتراه يتطرف فى تقدير الأشياء والحكم عليها . فالشباب حين يتحمس للحرية المطلقة مثلا أو للحقوق التى لا حد لها لايتقيد كثيرا بالواقع بل يسير دائما وراء فكرة مجردة .

أما العصر الوضعى فهو العصر الذى يبلغ فيه العقل الإنسانى نهاية نموه ونضوجه فيبحث . ويفسر الظواهر التى تقع تحت حسه معتمدا فى ذلك على الدرس والملاحظة . وهو لايضيع الوقت فى البحث عن العلل الأولى للاشياء بل يحاول أن يفهم هذه الأشياء كما هى ويستخلص قوانينها وهو لايندفع وراء التعميم المطلق بل يقتصد فى الحكم ولا يصدر حكمه إلا بعد الدراسة التحقيقية ، هذه الصفات التى تميز التفكير الوضعى هى الشروط الأساسية التى تمهد السبيل لنشأة علم الاجتماع .

تاسيس علم الاجتماع وتقسيمه الى دراسة الاستقرار ودراسة التطور :

قلنا أن كونت قد اقتنع بان وضع قواعد الاخلاق والسياسة لابد أن يسبقه وضع أسس علم الإجتماع الذى يشرح الظواهر الإجتماعية شرحا علميا. وهو وأن كان قد انحرف عن المنهج العلمى فى الشطر الثانى من حياته الا أنه حين فكر فى تأسيس علم الإجتماع كان مقتنعا بان ابحاث هذا العلم يجب الا تقل فى دقتها وقيمتها العلمية عن ابحاث علم الحياة (البيولوجيا) . ونلاحظ أن ابحاثه الأولى فى علم الإجتماع كانت متأثرة بالتيار البيولوجى ، كما كان الحال

عند سبنسر ــ ولابد أن ذاك راجع الى وفرة الدراسات البيولوجية فى أوائل القرن التاسع عشر، والى النظريات الجديدة التى اكتشفها أمثال داروين ولامارك عن تطور النوع الإنسانى .

والمجتمع كما عرفه كونت عبارة عن مجموعة من الأفراد ينشأ بينهم نظام تقسيم العمل ويتعاون الجميع فى سبيل تحقيق أهداف مشتركة دون اغفال السعى وراء بعض الأغراض الفردية. وهذا التعريف يجعل من المجتمع حقيقة خارجية يمكن دراستها عن طريق الملاحظة الخارجية كما يدرس أى نوع من الحيوان أو النبات .

وقد قسم كونت دراسة المجتمع الى قسمين كبيرين : الاستاتيكا الإجتماعية (أى دراسة المجتمع فى حالة الاستقرار) والديناميكا الإجتماعية (أى دراسة المجتمع فى حالة التطور) .

فكل مجتمع لا يقوم الا بواسطة نظم وقوانين تتعاون على حفظ كيانه ودراسة هذه النظم والقوانين من حيث هى أو بحالتها الراهنة ، هى مايسمى بالاستاتيكا الإجتماعية .

ومن جهة أخرى فان المجتمع لا يظل على حالة واحدة بل له تاريخ مثل الكائن الحى تماما. ونحن إذا درسنا هذا التطور فى المجتمع ومراحله واستخلصنا قوانينه فان دراستنا هذه تكون دراسة ديناميكية .

الاستاتيكا الاجتماعية :

بالرغم من أن كتابات كونت تبين لنا انه يريد من هذه الدراسة أن تكون على نمط دراسة عالم الطبيعة الذى يكتفى بتسجيل الظواهر التى تقع تحت حسه ومحاولة ترتيبها واستخلاص القوانين منها الا أننا نلاحظ فى بعض الأحيان

أنه ينقاد لعواطفه ويترك موقف العالم ليتكلم الينا بلغة الأخلاقى أو السياسى فيعرض آراءه الخاصة دون أن يسبقها بمايبررها من مقومات وأسس علمية. وقد يذهب فى ذلك الى حد بعيد فينسى العلم ويتقمص شخصية رسول الإنسانية ثم يحدثنا عن « ديانة المستقبل » ومع ذلك نستطيع أن نستخلص من كتاباته فى الاستاتيكا الحقائق الإجتماعية الآتية :

اولا :

المجتمع يتكون من أفراد . ولكن هؤلاء الأفراد لا تدعوهم الى الإجتماع غريزة الانانية كما يدعى هوبز . فالفرد يتمتع بجانب نزعاته الانانية بشيء كثير من عواطف الايثار وحب الغير،وهذه العواطف لها تأثير كبير فى تماسك المجتمع . فالدعامة الأساسية لقيام المجتمع هى مبدأ التعاون . ولكن مع ذلك يجب أن نعترف بأن المقدار الذى يتمتع به الأفراد من الذكاء والمعرفة وحب الغير ليس بكاف للحياة الإجتماعية الصحيحة . فمن واجب الحكومة إذن أن تعمل على زيادة حظ الأفراد من هذة العناصر الثلاثة .

ثانيا :

بالرغم من أن المجتمع يتكون من أفراد إلا أن الفـرد ليس هو الخلية الحقيقية للمجتمع بل أن خلية المجتمع الأولى هى الأسرة لأنها بطبيعة تكوينها ربما يسود فيها من مبدأ التعاون وتقسيم العمل عبارة عن مجتمع صغير . وهذه الحقيقة يجب أن تكون دائما نصب أعين رجال السياسة. فإذا أرادوا تقوية روابط المجتمع وجب عليهم أن يتجهوا أولا نحو تدعيم نظام الأسرة .

ثالثا :

تتألف المجتمعات المركبة Complex من مجموعة من الأسر تعيش على نظام تقسيم العمل وينشأ بينها نوع من التضامن كالذى ينشأ بين الأعضاء المختلفة فى

جسم الكائن الحى . فان كلا من هذه الأعضاء يعتمد على الآخر ويتعـاون الجميع لغرض واحد هو الوصول بالجسم كله إلى حالة التوازن والكمال وهذه الحقائق توصلنا إلى فهم أشياء كثيرة : إذ تفهم على ضوئها السبب فى قيـام الحكومات فى المجتمعات المركبة . فان تقسيم العمل يؤدى بالعنـاصر المختلفة للمجتمع إلى التخصص كل فى ناحية خاصة ، فاذا ما اتجـه كل فريق وجهته الخاصة دون مراعاة ظروف المجتمع وحاجاته المتعـددة نشأ عن ذلك تفكك وحدة المجتمع وانهيـاره . ومن هنا يكون واجب الحكومة حفظ النظم الاجتماعية وتقوية روح الوحدة وإحداث التكافؤ بين القوى المختلفـة بحيث لا يغطى فريق على آخر .

ويؤدى نظام تقسيم العمل إلى وجود الطبقات المختلفة . وهذه الطبقـات تقوم من المجتمع مقام الأنسجة فى جسم الإنسان ويميز كونت ثلاثة أنواع من الطبقات أو الانسجة الاجتماعية tissus sociaux .

١ ـ طبقة العمال ورؤساء الصناعة،وهؤلاء يكونون طبقة يسميها كونت طبقة العمل المادى .

٢ ـ طبقة العلماء ورجال الدين والفلاسفة،وهؤلاء جميعا يدخلون فى طبقة يسميها كونت طبقة العمل العقلى .

٣ ـ اما الطبقة الثالثة فهى طبقة النساء والامهات والزوجات ويعتبرها كونت طبقة العمل العاطفى والتأثير الخلقى .

ويجب ـ كما يقول كونت ـ الا تتجه السياسة الى محو هذه الطبقات والقضاء عليها وابعادها عن الميـدان الذى يلائم نشاطها الأساسى ، بل أن واجبها هـو تنظيم الأوضاع بحيث تحتفظ كل طبقة بوظيفتها فى المجتمع وتؤدى المهمة التي

خلقت لها . وقد أشار كونت بوجه خاص إلى أهمية الطبقة العقلية وكانت في العصور الدينية تتألف على الخصوص من الكهنة ورجال الدين . ويرى كونت أن وجود هذه الطبقة ضروري إلى وجود الحكومة الزمنية التي تصرف الأمور المادية ، فهي التي ترشدها وتنير لها السبيل وترسم لها المثل التي تحققها . على أن هذه القوة الروحية التي إقتصرت في الماضي على رجال الدين ، يجب أن يكون قوامها في العصر الوضعي العلماء والمفكرون .

ولم ينس كونت في نهاية أبحاثه في الإستاتيكا الاجتماعية أن يشير إلى حقيقة أشار إليها منتسكيو من قبل وهي أن النظم الاجتماعية والسياسية لمجتمع ما تستمد في الأصل من عاداته وتقاليده والأفكار السائدة فيه . وعلى ذلك فان أول شرط للوجود الاجتماعي هو تحقيق نوع من الوحدة في العقائد والآمال . ويجب أن تنشأ هذه الوحدة أولا داخل نطاق الأسرة ولا يتم ذلك إلا إذا إعترفت المرأة بأنها أقل من الرجل قوة ويجب أن تخضع له . والواقع – كما يقول كونت – أن ضعف المرأة حقيقة أثبتتها الأبحاث البيولوجية ومن العبث أن تحاول الثورة ضد قوانين الطبيعة .

الديناميكا الاجتماعية :

عندما تكلم كونت عن التطور نظر الى تطور البشرية بأجمعها أو ما أطلق عليه إسم « الكائن الأعظم Le Grand Etrs » ولا يعترف علم الاجتماع الحديث بمنهج دراسة تطور البشرية في مجموعها ، ولذا فان دراسات كونت في « الديناميكا الاجتماعية » أقرب الى فلسفة التاريخ منها الى علم الاجتماع .

رأى كونت أن الإنسانية مرت في تطورها بمراحل في تطابق المراحل التي وصفها في « قانون الحالات الثلاث » وقد قلنا عن العصر اللاهوتي أنه ينقسم

ثلاثة أطوار . الطور الخرافى وطور تعدد الآلهة وطور وحدة الآلهة :

أما الطور الخرافى فقد ساد فيه الإعتقاد بأن بعض الأشياء أو الحيوانات أو الأجرام السماوية لها روح ولها إرادة تتسلط بها على ما يحدث فى حياة الإنسان وقد رأى كونت أن هذه العقيدة هى الأصل فى نشأة الحضارات لأن الانسان إذا قدس شيئا احتفظ به وإحاطه بما يحميه من التلف. والاحتفاظ بالأشياء شرط أساسى لكى يستفيد الخلف من السلف فيترك كل جيل من تجاربه ما يستفيد به الجيل الجديد. وقد ترتب على هذه العبادة أيضا استئناس الحيوان والنزوع إلى حياة الاستقرار .

وابتدأ ديانة تعدد الآلهة حين عدل الانسان عن عبادة الأشياء ذاتها وإستبدلها بأرواح خارجة عن الأشياء بحيث تستطيع أن تتحكم فيها . وقد ترتب على تقيده تعدد الآلهة نشأة الروح الحربية فقد كانت الميثولوجيا اليونانية تزخر بالحروب والملاحم بين الآلهة المختلفة وكان الناس طبعا ينقسمون تبعا لذلك شيعا وأحزابا كل يتعصب لآلهته . ولكن إلى جانب هذه الروح الحربية نشأت الروح الفنية رغبة فى تمجيد انتصارات الآلهة ووصف معاركهم تارة بالشعر وتارة بالنحت . وقد نشأت طبقة الكهنة ورجال الدين فى ذلك العهد وكانت المعابد التى أقاموها النواة التى نشأت حولها المدن. أما عهد وحدة الآله فيتميز بفصل السلطة الروحية عن السلطة الزمنية وفيه تحولت الروح الحربية الى نوع من الاستقرار . وكان من نتيجة ذلك الاستقرار ما خلفته لنا العصور الوسطى من آثار فنية كلها تقوم على تمجيد الدين والكنيسة .

أما العصر الميتافيزيقى ، فيرى كونت أنه يبدأ بعصر النهضة وفيه بدأ تحطيم الروح الحربية لبناء الروح الصناعية على أنقاضها وظهرت أول بوادر

هذا التحطيم فى النزاع الدائم بين البابا والإشراف، أى بين ممثل السلطة الروحية وممثلى السلطة الروحية وممثلى السلطة الزمنية . ثم ما لبث أن ظهر التصدع داخل نطاق الدين فظهرت الحركة البروتستنتينية ، وهى فى معناها الأصلى تدل على الإحتجاج على سلطة الكنيسة وتطالب بما للعقل من حق فى الإقتناع بالعقيدة قبل التسليم بها . وقد ظلت هذه الروح تنمو ويغذيها المفكرون من أمثال فولتير وروسو ورجال الانسكلوبيديا ذوى التفكير الحر حتى إنفجرت تحت ضغطها مراجل الثورة الفرنسية. فطوى العهد القديم ، عهد الحق المقدس الذى كان يتمتع به الملوك والأباطرة ، وبدأ عصر إعلان حقوق الإنسان .

فالعصر الوضعى يبدأ إذن ــ حسب ما يرى كونت ــ بالثورة الفرنسية ، وهو يتميز باستقلال التفكير الإنسانى مما أدى به سريعا إلى التقدم فى الصناعة والفن والعلم . وقد قضت الثورة على النظم القديمة التى كانت تعوق تقدم الإنسانية فأصبح من الواجب أن تستبــــدل بنظم جديدة تتفق وروح العصر الوضعى .

تظهر لنا فسلفة كونت الوضعية على ضوء ما قدمنا من خليطا من الآراء الصائبة والأحكام الساذجة فيها كثير من الحقائق العلمية وأن تكون تشوبها بعض النظريات التصوفية .

ولا شك أننا إذا أسقطنـا من كتابات كونت التفاصيل الساذجة عن ديانة الإنسانية والتى كان يخلط فيها عادة عاطفته الشخصية بحبه للانسانية ، فان مذهبه يظهر لنا فى صورته الحقيقية على أنه مجهود جبـار لتقدم الفكر . ويتلخص هذا المذهب فيما يأتى :

١) من العبث أن نصرف جهودنا ونضيع وقتنا لمعرفة ما لا يمكن معرفته.

فهناك أشياء قد يحكم على العقل البشرى بأن يجهلها فلا داعى لبذل الجهد فيها .

٢) يجب أن نحول أنظارنا الى ما حولنا من ظواهر الكون . فهذه يمكن دراستها والإستفادة منهـا على أن نتبع فى دراستنا النظام الذى تفرضه طبيعة الأشياء فتنتقل تدريجيا من دراسة البسيط إلى دراسة المركب .

٣) يجب أن ننزع عن أفكارنا أننـا نستطيع الوصول إلى حقيقة مطلقة فجميع الحقائق التى نصل إليها نسبية .

٤) يدين الفرد للمجتمع بمـا يتمتع به من صفة الإنسانية . فلكى يسود النظام فى المجتمع يجب أن يعيش الفرد للاخرين ويغرس المحبـــة فى نفسه وينشرها حوله بقدر ما يستطيع . إذ أن المبدأ الأساسى الذى يقوم عليه المجتمع هو مبدأ التعاون .

البَابُ الثّالِث

تقدم الدراسات الاجتماعية نحو المنهج العلمى

خلال القرن التاسع عشر

تمهيد :

تتبعنا حتى الآن الخطوات التى سارت فيها الأبحاث الاجتماعية ، ورأينا كيف أن هذه الأبحاث اصطبغت فى بادىء الأمر بوجهة النظر normatif أو الغائية finalist ، حيث كان الفلاسفة والمفكرون لايهتمون بدراسة المسائل الاجتماعية إلا لتحقيق حكومة مثالية تتفق مع مبادئهم الفلسفية ومثلهم العليا ثم تدرجت هذه الأبحاث شيئا فشيئا نحو الاعتراف بنسبية القوانين والنظم الاجتماعية ، وحدث هذا التحول تحت تأثير المدارس التجريبية . وازدياد حركة الاتصال بين الشعوب والأمم المختلفة نتيجة لحركة الكشف التى قام بها الرحالة والمستعمرون فى أواخر القرن الثامن عشر ، وأوائل القرن التاسع عشر. وقد أدى هذا الاتصال إلى الإعتراف بحقيقة كبرى ، وهى اختلاف الأنظمة والعقليات بين الأمم المختلفة نتيجة لإختلاف البيئة والعوامل الطبيعية والاقتصادية التى تؤثر فى كل منها .

وكانت دراسات «منتسكيو» خطوة موفقة فى دراسة الظواهر الاجتماعية وخاصة الناحية التشريعية منها على ضوء هذه الحقيقة ، مما أدى الى تقدم الدراسات الاجتماعية نحو الروح العلمية الصحيحة . واتضح لنا من هذه الدراسات أن كلمة « عمل القوانين » لاتعبر عن الواقع ، فلا يصح أن نفهم أن لنا الحق أو أننا نستطيع خلق قوانين جديدة ، بل ان هذه القوانين فى الحقيقة ليست إلا صدى طبيعيا لشعور المجتمع واتجاهاته. وهو ليست إلا قواعد السلوك والعادات أفرغها المشرع فى صيغة القانونية بعد أن استمدها من الجماعة .

وقد إمتاز القرن الثامن عشر بتعزيز روح البحث العلمى فى جميع أنواع

العلوم المختلفة . ففى التاريخ نجد دراسات « فولتير » المدعمة بالوثائق ومجهوداته للوصول إلى القوانين العامة التى تنظم تطور البشرية ، وكذلك دراسات العالم الإيطالى Vico الذى يعتبر مؤسس فلسفة التاريخ . وفى الاقتصاد السياسى نجد دراسات « كيزنيه Quensnay » والفيزوقراطيين لمعرفة القوانين الطبيعية التى تسير عليها الظواهر الاقتصادية . وفى الإحصاء ظهرت لأول مرة الدراسات العلمية التى قام بهـا (كيتيليـه Quételet) عن المواليد والوفيـات والزواج والاجرام والانتحار . وقد وصل من دراساته إلى نتيجة على جانب عظيم من الأهمية وهى أن معظم الظواهر الإجتماعية تتبع فى سيرها نظاما دقيقا ، وأن هذا النظام الذى تسير عليه الظواهر المادية ، بل أنه قد يكون أحيانـا أكثر دقة من نظام الطبيعـة المادية . ولم يعد هناك مجال للشك بعد دراسات « كيتيليه » فى أن الظواهر الاجتماعية تسير وفق قوانين دقيقة مثل الظواهر الأخرى تماما .

وإذا كان علم الاجتماع لم يظهر كعلم مستقل إلا على يد « أوجست كونت » خلال القرن التاسع عشر ، إلا أننا نلاحظ أن معالم ذلك العلم وحدوده أخذت تظهر وتتخذ شكلا واضحا من أواخر القرن الثامن عشر .

ويمكننا أن نلخص الأفكار التى أفادت الدراسات الاجتماعية وساعدت على وضوح معالم المنهج الاجتماعى فيما يأتى :

(١) الظواهر الاجتماعية حقيقة يجب بحثها ومعرفتها وفهمها قبل أن أحاول الحكم عليها والشروع فى تعديلها ، أو بمعنى آخر يجب الوصول الى معرفـة القوانين التى تتحكم فى نشأة الظواهر الاجتماعية وتطورها قبل محاولة اصلاحها فان ذلك هو الطريق الصحيح للتفكير العلمى . وكما أن الطبيب لا يستطيـع علاج المريض قبل أن يشخص مرضه ويعرف أسبـابه ، فكذلك البـاحث

الاجتماعى لا يستطيع أن ينظر فى إصلاح المجتمع قبل تجمع الحقائق الاجتماعية ويحللها تحليلا علميا .

(٢) الظواهر الاجتماعية كالقوانين واللغة وقواعد السلوك الخ ... ليست من صنع الأفراد بل هى مستمدة من روح الجماعة ، وهى لذلك تشكل سلوك الفرد وتطبعه بطابعها الخاص .

(٣) الظواهر الاجتماعية تتصف « بالنسبية » فما نراه طبيعيا أى ملائما لظروف مجتمع معين قد لا نراه كذلك بالنسبة لمجتمع آخر .

وضوح فكرة النسبية خلال القرن التاسع عشر :

وقد ظهرت خلال القرن التاسع عشر عدة عوامل أدت إلى وضوح فكرة النسبية . وأول هذه العوامل تقدم الدراسات الخاصة بالأجناس البشرية L'Ethnographie فان المعلومات والوثائق التى جمعها الرحالة المستكشفون أظهرت بوضوح اختلاف النظم والتشريعات الإنسانية ، واختلاف الطبيعة الإنسانية نفسها باختلاف الزمان والمكان. فأعاد ذلك إلى الأذهان فقرة كتبها ديكارت فى « المقال فى المنهج Discours de la méthode وهى :

« ما أعظم الأختلاف الذى يحدث فى طبيعة الإنسان إذا ما قدر له بدلا من أن ينشأ ويترعرع منذ حداثته بين فرنسيين أو انجليز أن يعيش طول حياته فى كنف الصينيين أو المتوحشين :

وكان العامل الثانى هو إتجاه علم الحياة « البيولوجيا » نحو النظريات التطورية على يد « لامارك Lamarck » ومن بعده « داروين Darwin » الذى أعطى لهذه النظريات صيغتها النهائية . فقد أظهرت هذه النظريات أن الأنواع الحيوانية والنباتية ليست ثابتة كما كان يعتقد الكثيرون من قبل، ولم تكن فى العصور الغابرة على الشكل الذى نراها عليه اليوم . فان هذه الأنواع كانت

ولا تزال حتى الآن فى تطور مستمر من البسيط إلى المركب . إذ ظهرت فى الأصل أنواع بسيطة ، ونتج عنها بعد ذلك أنواع أكثر تركيبا حتى وصلنا إلى جميع الأنواع التى نراها اليوم . وهنالك من الأنواع ما إنقرض إما لضعف تكوينه أو لعدم ملائمة أعضائه لظروف البيئة التى وجد فيها أما الأنواع التى استمرت حتى الآن فهى التى قاومت جميع المؤثرات ، وتكيفت بحسب البيئة التى تعيش فيها . فسنة الطبيعة كما يقول داروين هى « البقاء للاصلح Suvival of the fittest,

هذه العوامل والمؤثرات أدت بعلماء الاجتماع إلى الاقتناع بما وصل إليه علماء الطبيعة من قبل وهو أن القانون لايعنى إلا علاقة بين عناصر قابلة للتحول . فاذا ماتغيرت هذه العناصر فان القانون يتغير حتما . فالقانون صحيح مادامت العناصر التى أدت إليه ثابتة على حالتها . ولكن فكرة القانون فى ذاتها لاتعنى أن هذه العناصر ثابتة على الدوام ولاتقبل التغيير .

المدرسة الانثروبولوجية الانجليزية :

قلنا أن من أسباب تقدم الدراسات الإجتماعية ما قام به الرحالة والعلماء من رحلات فى القارات المختلفة لدراسة الأجناس البشرية وخصوصا البدائية منها وقد تخصص فى هذا النوع من الدراسات عدد من علماء الإنجليز، وكونوا خلال القرن التاسع عشر مايسمى الآن «بالمدرسة الأنثربولوجية الانجليزية» وكانت شعوب الأقيانوس وجزر المحيط الهادى وإستراليا فى طليعة الشعوب التى اهتم علماء الانتربولوجيا بدراستها ومن أشهر هؤلاء « سبنسر Spencer » «جيلين Gillen » « هويت Howitt » ، ويجب ألا ننظر إلى هذه الأبحاث على أنها أبحاث وصفية تروى لنا الطرائف والعجائب عن حياة الشعوب البدائية ، بل يجب أن نوجه لها أهمية خاصة من حيث أنها تكشف لنا عن الحياة الاجتماعية

فى أبسط مظاهرها ، ودراسة النظم الأولية البسيطة ضرورة لعالم الاجتماع قبل دراسته للنظم المعقدة . فكما أن العالم الطبيعى لا يستطيع أن يدرس الأشكال العليا للكائنات الحية إلا إذا درس الاشكال البسيطة التى تتركب من خلية واحدة فكذلك عالم الإجتماع لا يفهم الأشكال العليا للمجتمع فهما صحيحا إلا إذا درس الاشكال البسيطة أى المجتمعات البدائية . ومن جهة أخرى فقد قضت الدراسات المختلفة التى أتخذت موضوعا لها شعوبا متباينة على الاعتقاد السائد بأن النظم الاجتماعية يجب أن تكون واحدة وكانت دراسة العقائد والنظم البدائية كافية على « فكرة الاطلاق » وتأكيد « فكرة النسبية » .

وقد تشبعت الدراسات الانتربولوجية حتى شملت جميع مظاهر الحياة بين الشعوب البدائية . ففى النظم العائلية نشر ماك لينان Mac Lenan (١٨٦٥) مؤلفة عن الزواج البدائى Primitive marriage « وتعرض فيه إلى وصف عقائد البدائيين عن زواج الاقارب Endogamy ، وزواج الأغراب Exogamy وقد صحح دوركيم بعد ذلك كثيرا من هذه النتائج فى دراساته عن الأسرة والزواج ، وعلى الأخص فى البحث الذى كتبه فى « النشرة السنوية لعلم الاجتماع « بعنوان «أصل تحريم زواج الاقارب[1]» وكتب لويس مورجان وكتب لويس مورجان « فى عام ١٨٧٧ كتابه عن المجتمع القديم Ancient Society وذاعت شهرة العلامة السير جيمس فريزر بعد أن نشر كتابه الضخم الغصن الذهبى The Golden Bougn الذى جمع فيه مادة غزيرة توافر على

---

(١) Darkheim : Origine de la prohibition de l'inceste. Année Sociologique, T. III

وأنظر فى هذا الموضوع أيضا :

Davy : Sociologues d'hier et d'Aujourd'hui.

دراستها وتحقيقها كثير من العلماء الذين أتوا بعده. أما وستر مارك Wester marck » وهو فنلندى الاصل فقد اهتم بالبحث عن أصـل ونمو الافكار الخلقية Origin and Development of Moral Ideas » كما قام بدراسة تاريخ الزواج البشرى History of Human Marriag » ومن الدراسات الهامة عن النظم السياسية والتشريعات البدائيه دراسات (سمنرمين Sumner Maine) ، وأهمها كتاب القانون القديم Ancient Law) وآخر بعنوان (النظم البدائية Primitive Iustitutions.

وبالرغم من القيمة العلمية المعلومات التى أمدتنا بها المدرسة الانجليزية إلا أنه يوجه إليها نقدان أساسيان من حيث الطريقة ومن حيث المبدأ ، فمن حيث الطريقة كانت تتبع طريقة تجريبية محضة قوامها جمع الحقائق دون أن تعنى كثيرا بما يتبع ذلك من عمليات فكرية لمحاولة تفسير هذه الظواهر وتعليلها لاستخلاص القوانين العامة منها . ومن ناحية المبدأ نجد أن بعض علماء هذه المدرسة قد قاموا بأبحاث طريفة أثبتوا فيها بعض نواحى التشابه من ناحيـة النشاط التكنولوجى بين سكان بعض جزر المحيط الهادى وبين الانسان الذى عاش قبل التاريخ ولكنهم فسروا هذا التشابه بالرجوع إلى النكرة القديمة عن وحدة الطبيعة الإنسانية، وكان الأجدر بهم أن يبحثوا عن أسباب هذا التشابه بين مظاهر الحياة الإجتماعية .

ويمكن القول بالإجمال أن الإتجاه الذى إتجهت اليه المدرسة الإنجليزية كان إتجاها عمليا يعنى بالواقع وبالأمور العملية أكثر من عنايته بالأمور النظرية . وقد أرادعلماء هذه المدرسةأن يستفيدوا من المادةالغزيرة التى جمعوها والمقارنات التى قاموا بهـا فى علاج مشكلات الأسرة والزواج والإجرام والفقر والتعليم والأخلاق علاجا علميا قائمـا على الحقائق المادية . وعلى العكس من ذلك

امتازت المدرسة الفرنسية التى أسسها أميل دوركيم Durkheim بدقة التفكير وروح البحث العلمى والاهتمام بوضع أسس نظرية ثابتة لمنهج البحث فى الظواهر الاجتماعية [١] . ولايعنى ذلك أنها أراد اغفال الناحية العملية ، ولكنها كانت ترى أن المسائل العلمية لاتحقق الفائدة المرجوة منها إلا إذا قامت على دعائم قوية من العلم النظرى . ولا يتقدم إلا إذا تحررنا مؤقتا من النزعة العلمية .

---

(١) من أبرز المجهود فى الناحية كتاب دوركيم « قواعد المنهج فى علم الاجتماع Les Régles de la méthode Sociologique» ترجمه الى العربية الدكتور محمود قاسم، وراجعه الدكتور السيد محمد بدوى .

الفصل الأول

هربرت سبنسر ونظرية التطور الاجتماعي

(١٨٢٠ - ١٩٠٣)

يعتبر هربرت سبنسر المشرع الأساسي لتعاليم المدرسة الانجليزية فقد اجتمعت في مؤلفاته خلاصة ماوصل اليه بحث العلماء عن حياة الشعوب البدائية ولكنه ولم يقتصر على سرد الحقائق بل أراد أن يستخلص منها مبادىء عامة عن تطور الإنسان والمجتمعات. وقد تأثر بمذهبه وفكرته عن التطور كثير من العلماء الانجليز. وتعتبر كتاباته من أعظم الجهود فى سبيل الوصول إلى مبادىء موحدة لتفسير النشاط الانسانى وقد استعان بالحقائق الانثروبولوجية والبيولوجية التى جمعها من سبقه ومن عاصره من العلماء فى استخلاص القوانين الاجتماعية.

وقد نشأ سبنسر واتجه فى مستهل حياته نشأة علمية محضة فلم يعن والده بتلقينه اللغة اللاتينية وآدابها كما كان متبعا فى ذلك العصر لما لاحظه من ضعف جسمه وعدم احتماله لذلك الإرهاق. فاستعاض الصبي عن ذلك بالخروج والتجوال فى الحقول، فنمت عنده ملكة الملاحظة والبحث الشخصى. وجمع كثيرمن المعلومات عن حياة النباتات والحشرات، وكان يهتم كثيرا بالبحث عن التفسير الطبيعى للظواهر التى تسترعى إنتباهه فكان ذلك سببا فى رفضه، فيما بعد، جميع المبادىء الميتافيزيقية التى لاتقوم على أساس علمى. وقد تركت هذه الثقافة العلمية أثرا عميقا فى تفكيره وآرائه الفلسفية.

ونشر سبنسر أبحاثا كثيرة عن « فن التعليم » The Art of Education وأعيد طبعها فيما بعد فى كتابه عن « التربيه العقلية والخلقية والطبيعية » . ثم شرع فى إعداد مؤلفة عن علم النفس فسافر لهذا الغرض إلى فرنسا للاتصال بعلمائها ، واتصل فى باريس بأوجست كونت . وعند عودته إلى انجلترا قام بنشر كتابه بعنوان : The principles of Psychology واستمر فى نشر كتاباته فى علم النفس والاجتماع حتى ظهر فى سنة ١٨٥٥ كتاب داروين عن أصل الأنواع ، فكان انتصارا للاراء والنظريات التى عرضها سبنسر من قبل .

وفى عام ١٨٧٦ ظهر أول جزء من كتابه « مبادىء علم الاجتماع » Principles of Sociology وقد أخذت صحته فى الإضمحلال بعد ذلك ، فقام برحلة زار فيها إيطاليا ومصر وأعجب كثيرا بما شاهده من آثار الحضارة المصريه القديمة . ولكن صحته لم تتحسن كثيرا إذ كان عمره ٧٣ سنة . وقد أنهكه العمل الفكرى المتواصل مدة ٤٠ سنة ضحى فيها بكل شىء فى سبيل انتصار آرائه الفلسفية فعاش سنين طويلة فى فقر مدقع ، وآثر أن يعيش أعزبا طول حياته حتى لا تشغله مطالب الأسرة المادية عن مواصلة عمله الفكرى . وقد اضطر فى آخر أيامه إلى الكف عن كل نشاط فكرى فكان يتألم لما وصلت اليه حالته ومن عدم استطاعته متابعة مجهوده العقلى لتحقيق ما كانت تصبو اليه نفسه وتوفى فى عام ١٩٠٣ ، وكان عمره ٨٢ سنة .

نشأة المذاهب التطورية :

تأثر علم الاجتماع بوجه عام والأنثروبولوجيا الاجتماعية بوجه خاص فى فى تقدمهما تأثرا كبيرا بنظرية التطور . إذ كانت النظرية السائدة فى العصور الوسطى عن الحياة العضوية أن الله قد خلق على حده كل نوع أو فصيلة من

النباتات أو الحيوان . فلما جاء القرن الثـامن عشر مهدت دراسات علمـاء البيولوجيـا من أمثـال « أدانسون Adanson » و « دى موبرتيوس De Maupertius » ، و« بوفون Buffon » ، و « ارازموس Erasmus » و « كبانى Cadanis» و « لاسبيد Lacépède » الطريق أمام نظرية التحول أو التطور العضوى فقام دى موبرتيوس مثلا بعدة تجارب عن التهجين أثبتت له ـ على خلاف ما كان سائدا من قبل من النظريات ـ أن صفات السلالة تنحدر حتما عن كلا الأبوين . كما أنه كون أيضـا فكرة عن نشأة بعض أنواع التغيرات التي تحدث تحت تأثير ما يسمى « بالانتقاء الطبيعي natural selection» ويعد «لامارك Lamarck» الفرنسي أول من عرض نظرية التطور العضوى فى كلمته الإفتتاحية التى مهد بها لسلسلة من المحاضرات عن علم الحيوان (١) . وقد ظهر قبل تشارلس داروين كثيرون ـ غير لامـــارك ـ ممن نادوا بفكرة التطور ، ولكن داروين بفضل ما كتب عن « أصل الأنواع Origin of Species » (١٨٥٩) ، وعن « سلالة الانسان Descene of Man » قد أضفى على نظرية التطور صيغتها النهـائية وجعلهـا من الوضوح والبداهة بحيث احتلت مكانتها الراسخة عند علماء البيولوجيا .

وتتلخص نظرية التطور العضوى فى أن جميع الأنواع المختلفة من حيوان ونبات ما عاش منها وما اندثر ، قد نتجت بفعل أسباب طبيعية عن عدد صغير من الأشكال الأولية البسيطة للمادة الحية ، وكتب « جوليان هكسلى » (٢) أن فكرة التطور فى البيولوجيا تقوم على أن الأشكال العليـا للكائنات قد

---

(١) كان ذلك فى ٢١ فلوريال من السنة الثامنة من الثورة الفرنسية (أى سنة ١٨٠٠م)

(٢) Evolution , The Modern Synthesis 1942 .

استمدت أصولها من الأشكال السفلى فالحيوانات الفقرية نشأت عن اللافقرية والحيوانات ذوات الدم الحار نشأت عن الحيوانات ذوات الدم البارد . فما حدث إذن يمكن أن نسميه بالتقدم التطورى وهو كما يعرفه جوليان هسكلى «عبارة عن ارتفاع فى الحد الأعلى للطاقة البيولوجية ومعناها الازدياد المتواصل فى السيطرة على البيئة والاستقلال عنها» .

صلة التطور الاجتماعى بالتطور العضوى :

وأول ما تعنيه نظرية التطور هذه بالنسبة للانثروبولوجيا وعلم الاجتماع أن الإنسان نفسه بأنواعه الباقية والمنقرضة قد نشأ عن هذه العملية الطويلة للتطور الحيوانى . وعلى ذلك فالحياة الاجتماعية عند بنى الانسان ليست هى الأخرى إلا نتيجة لهذا التطور . ولكن هناك اختلافا على درجة كبيرة من الأهمية بين الانسان والحيوانات الأخرى . فأشكال التجمع عند أى نوع من الحيوانات لا يختلف بالنسبة لأى مجموعة من أفراد هذا النوع . فالحياة الاجتماعية لخلية من النحل من نوع خاص لا تختلف عنها عند أى خلية أخرى من نفس النوع .

أما النوع الإنسانى فانه لا يتميز فقط بهذا الفرق الشاسع من حيث الرقى فى حياته الاجتماعية بالنسبة للحيوانات الأخرى ، بل إننا نجد أيضا داخل نطاق النوع الواحد تنوعا كبيرا فى أشكال الحياة الاجتماعية بين الأجزاء المختلفة من النوع الإنسانى . والتطور الاجتماعى عند النوع الانسانى بالرغم مما قد ينظر اليه من ناحية على أنه امتداد للتطور العضوى ، إلا أنه يتضمن عملية من نوع آخر ، وهناك حلقة كبيرة مفقودة فيما نعرفه عن تطور النوع الانسانى ، ويظهر ان هذا الفراغ سيظل شاغرا إلى الأبد .

فنحن لا نعرف شيئا البتة عن أشكال الحيـاة الاجتماعية عند الكائنات الإنسانية الأولى ولا عند الاسلاف المباشرة لهذه الكائنات .

التطور الاجتماعى عند سبنسر :

كان سبنسر يؤمن بالتطور الكونى ، وبأن التطور العضوى والتطـــور الاجتمـاعى ، أما ما « فوق العضوى Super - Orgainc » – كما يسميه أحيانا – ليسا إلا جزأين من عملية التطور العام التى يخضع لها الكون بأسره. وكتب سبنسر نظريته عن التطور العضوى قبل أن تظهر مؤلفات داروين ، وكانت هذه النظرية متأثرة إلى حد كبير بكتابات لامارك .

أما نظريته عن التطور الاجتماعى فانه تكلم عنها لأول مرة فى سنة ١٨٦٠ فى مقـال له عن « الكائن الاجتماعى The secial organism » ثم زاد فى توضيحهـا بعد ذلك فى كتابه « مبادىء علم الاجتماع » الذى بدأ فى طبعه فى سنة ١٨٧٤ . وقليل جداً مما كتب سبنسر يحتفظ اليوم بقيمته العلمية. ومع ذلك فان سبنسر له أهمية خاصة بالنسبة للانثروبولوجيا الاجتماعية لأنه أول من وضع نظرية متناسقة محكمة الحلقات عن التطور الاجتماعى . وقد أحدث بنظريته هذه أثراً عظيما فى الأوساط العلمية فى العالم أجمع .

ويرى سبنسر أن التطور الاجتماعى للانسـان استمرار للتطور الذى يسميه « ما فوق العضوى » للحيوان ، وهذا الأخير بدوره ليس إلا استمراراً لعملية التطـور العضوى . وهو يقول فى ذلك : « إذا كان ثمة تطور فلا بد من أن يكون أحد أشكال هذا التطور ، وهو ما نميزه هنا باسم التطور فوق العضوى قد نشأ بخطوات غير محسوسة عن التطور العضوى . ونحن نستطيع أن نعين حدوده بقولنا أنه يشمل جميع العمليات والنتائج التى تتطلب التعاون

الوثيق بين مجهودات أفراد عديدين . وهذا التعاون من شأنه أن يضمن الوصول إلى نتائج تفوق فى مداها ودرجة تعقدها النتائج التى تتم بواسطة مجهود الفرد وحده » .

وكما أن التطور العضوى يتوقف على حدوث تغيرات جوهرية فى المادة الحية ، فكذلك التطور الاجتماعى يتوقف على حدوث تغيرات جوهرية فى أشكال التجمع عند بنى الإنسان . وليست عملية التطور فى جوهرها إلا تنوعا متلاحقا بحيث يتفرع عن نوع عام واحد من الكائنات عدد من النماذج المختلفة. ومثل هذا التنوع الذى يحدث فى أشكال الحياة الاجتماعية وهو المظهر الدائم للتطور الاجتماعى . ولكن فكرة التطور تتضمن أيضا ـ لدى سبنسر ـ فكرة السير المتواصل فى إتجاه واضح المعالم . ولذا فان الغرض من وضع نظريته عن التطور هو وصف المظاهر الأساسية لهذا الاتجاه .

ويرى سبنسر أن المظهر الأساسى للتطور بكلا نوعيه العضوى والاجتماعى ينحصر فى « التقدم نحو كمال التنظيم Advance of Organization »ويدخل تحت معنى التنظيم فكرتان : فكرة البناء Structure « أو تركيب الاعضاء، وفكرة الوظيفة » Function أن الوظيفة التى تؤديها هذه الأعضاء . فالفرق بين الحيوانات الدنيا والحيوانات العليا هو أن هذه الأخيرة منظمة تنظيما أعلى بمعنى أن بناءها أكثر تركيبا كما أن الوظائف التى تقوم بها أجزاء هذا البناء أو الأعضاء المختلفة تتبع فى توزيعها نظاما أكثر تعقيداً. فاذا إنتقلنا إلى الناحية الاجتماعية وجدنا الأمر يتكرر بحذافيره . فالفرق بين النظامين الاجتماعيين احدهما ما زال فى حلقة متأخرة من التطور ، والآخر فى مرحلة متقدمة، هو أن الأخير يتضمن بناء أكثر تركيبا من حيث أجزاؤه ، كما أن الوظائف الاجتماعية فى تسير وفق نظام أشد تعقيداً وأكثر تركيبا .

الانتقال من حالة المتجانس الى حالة اللامتجانس :

فالتطور نحو كمال التنظيم يستلزم فى حالة الكائن الحى كما يستلزم فى حالة المجتمع النمو المتواصل . ومن ناحية أخرى يتبع هـذا النمو تميز فى وظائف الاعضاء المختلفة . ويطلق سبنسر على هذه العملية : الانتقال من حالة المتجانس homogeneous إلى حالة اللامتجانس heterogeneous .

فمن علامات أرتقـاء الكائن الحى أن تتوزع وظائفه المختلفة على عدة أعضاء حتى إذا وصل إلى أقصى حالات التطور أصبح من الدقة والنظام بحيث يقتصر كل عضو على أداء وظيفة معينة ، وتنشأ حالة أرتباط وثيق بين جميع الأعضاء بحيث لايستطيع الجسم أن يستغنى بأحدها عن الآخر ويظهر عجزه واضحا إذا شل أحد هذه الأعضاء عن أداء وظيفته .

ولا يحدث ذلك فى الحيوانات الدنيئة التى تتكون من خلايا متشابهة تؤدى وظائف متشابهة . فقد ينفصل جزء من جسم هذه الحيوانات إنفصالا تلقائيا أو بسبب حادث ما دون أن يؤثر ذلك فى حياة المجموع . فاذا قسمنا البروتوبلازما التى يتكون منها نوع من الاميبا إلى أجزاء وجدنا أن كل جزء يستطيع أن يستقل بذاته ويبدأ حياة جديدة . وعندما يظهر بعض التنوع من الوظائف قد يحدث بعض الخلل من جراء إنفصال بعض الأجزاء ولكن المجموع لا يلبث أن يتغلب على هـذا النقص فى وقت قصير ، وذلك ما نلاحظه عندما نقطع ذنب بعض الزواحف فانها تواصل حياتها ولا تلبث أن تستكمل هذا النقص . أما عند الحيوانات العليا (أى الحيوانات الثديية والفقرية) فان تباين الأعضاء يؤدى إلى استقلال كل عضو بوظيفته الخاصة ، بحيث يتأثر الجسم كلـه إذا بتر منه أحد الأعضاء الهامة .

ويتكرر هذا النظام بحذافيره فيما يتعلق بالمجتمعات . ففى المجتمعات البدائية

البسيطة حيث يعيش الأفراد فى حالة ترحال دائم ، لا يؤثر أن ينفصل جزء عن المجموع لأن كل فرد يعمل فى الوقت نفسه محاربا وصيادا وصانعا للاسلحة التى يحتاج إليها ، وبناء للكوخ الذى يأوى إليه. فاذا تخلف عن القبيلة لسبب ما أمكنه أن يعيش دون عناء ، كما يمكن للقبيلة أيضا أن تستغنى عنه دون أن يؤثر ذلك فى حياتها . أما إذا أرتقى المجتمع ، أى تطور ، فان هـذا التطور يتبعه تعدد فى الوظائف وتتوزع هذه الوظائف بين الأعضاء بحيث يختص كل منها بوظيفة معينة . ويرتبط كل من الاعضاء ارتباطا وثيقا بالآخر وبالمجموع بحيث يظهر التخلل فى كيان المجتمع إذا تعطلت إحدى القوى المسيرة له والتى تقـوم على سد حاجاته المتعددة . وكما أننا لانستطيع أن نشطر أى نوع من الحيوانات التى اجتازت مراحل التطور إلى شطرين ، أو نبتر عضوا أساسيا من أعضائه بدون أن نعرض حياته للخطر ـ فكذلك الحال فى المجتمعات التى بلغت حداً كبيراً من النطور والتركيب . فنحن إذا فصلنا سكان المنطقة التى تشتغل باستخراج الفحم عن سكان المناطق المجاورة الذين يشتغلون بالتعدين وصناعة الآلات حكمنا بالموت على كل فريق . لأن استخراج الفحم لا يمكن بغير وجود الآلات ، كما أن صناعة الآلات لاتقوم بغير وجود الفحم. وهكذا نرى أنه كلما ارتقى المجتمع وتوزعت فيه الوظائف المختلفة ارتبطت عناصره ارتباطا وثيقا : وهناك ظاهرة أخرى تتعلق بهذه الظاهرة وهى أنه متى تشعبت الوظائف وتعددت داخل نطاق المجتمع ، أدى ذلك إلى أزدياد التخصص بحيث يتعذر على عضو ما أو هيئة ما أن تؤدى عمل الأخرى . فاذا توقف الزراع مثلا عن العمل تعذر على غيرهم من الطوائف أن يقوموا بعملهم، وتختل الصناعة حتما فى المصانع إذا توقف عن العمل فريق من العمال تخصص فى صنع جزء هام من الآلات المعقدة ، وهكذ ...

كيف يحدث التطور داخل نطاق المجتمع :

يقول سبنسر أن المعلومات التى جمعت عن القبائل البدائية أثبتت أن المجتمع فى طوره البدائى كان يتكون من مجموعة متجانسة من الأفراد. ويقوم الجميع بوظائف متشابهة من حرب إلى صيد إلى صناعة أسلحة إلى بناء أكواخ. وتظهر أولى مراحل التطور حيث يظهر وسط هذه المجموعة المتجانسة حاكم يتولى الرئاسة ويطيعه الجميع لما له من قوة تفوق قوتهم. على أن قيام هذا الحاكم لا يؤثر كثيراً فى بادىء الأمر فى نظام معيشة القبيلة إذ يتولى هو بنفسه كسائر الأفراد اقتناص وصنع أسلحته وبناء مسكنه. ولا يمتاز من الناحية الاقتصادية على أحد من أفراد القبيلة. فاذا سارت القبيلة خطوة أخرى نحو التطور ظهر الفرق واضحا بين الحاكم والمحكومين. ولا تلبث القوة العليا أن تصبح وراثية فى أسرة الحاكم ويترفع هذا الحاكم عن أداء حاجاته الخاصة فيقوم بعض أفراد القبيلة على خدمته حتى يتفرغ هو لمهام الحكم. ومما يساعد على هذا الانتقال ارتباط الحكومة المدنية عادة فى طورها البدائى بالحكومة الدينية. فقد أثبتت جميع المشاهدات أن رؤساء القبائل البدائية كانت لهم سلطة روحية بجانب سلطتهم السياسية. فاذا مات الحاكم وجب أن يعقبه فى الحكم فرد آخر من عائلته المقدسة. وقد ظلت السلطة المدنية مرتبطة بالسلطة الدينية طوال أجيال عديدة. وكانت القوانين واللوائح تستمد رأسا من القانون الدينى. وقد اتخذت التحية فى بادىء أمرها شكلا دينيا فكانت تقتصر على الخشوع والانحناء أمام الحاكم، وفى ذلك ما يشبه الخضوع والخشوع أمام الآلهة.

وهكذا نرى أول خطوة للخروج بالمجتمع من الوحدة المتجانسة إلى حالة اللاتجانس واختلاف العناصر تتصف بطابع دينى. فهناك رجال الدين فى

ناحية ، ومن عداهم من سائر الناس فى ناحية أخرى . ولكن لاتلبث الكنيسة أن تنفصل عن الدولة شيئا فشيئا ويصبح لكل منها حدود وتقاليد خاصة تضمن لها الاستقلال داخل نطاق نفوذها .

ثم تتعقد الدولة فتتوزع مصالحها بين السلطات المختلفة من تشريعية وتنفيذية وقضائية ، وتتوزع السلطة التنفيذية بين الوزراء والمديرين ورؤساء الإدارات والمصالح الخ ... كما يتعقد أيضا نظام الكنيسه ويشمل طبقات ودرجات مختلفة، ويظهر بجانب هذا التدرج انفصال آخر من ناحية المذاهب المختلفة وما يتبعها من إختلاف فى الطقوس والشعائر . ويلاحظ أن هذا الإختلاف والتباين يزداد كلما تقدم المجتمع فى مدارج الرقى ولكن التطور يتخذ أشكالا مختلفة حسب طبيعة المجتمعات فتختلف كل دولة عن الأخرى فى نظامها السياسى والتشريعى ، وفى عقائدها وتقاليدها وعاداتها .ويصحب هذا التباين فى وظائف الطبقة الحاكمة تباين آخر أكثر أهمية،وهو تقسيم المجتمع أو مجموعة المحكومين إلى طبقات وطوائف اجتماعية وتوزيع العمل بينها. وقد أصبح هذا التقسيم اليوم من التعقيد بحيث لايستطيع الفرد أن يقوم بعمل غيره إلا بصعوبة بل ربما استحال عليه ذلك فى معظم الحالات .

وهكذا نرى أن نظرية التطور كانت محاولة لتفسير بعض الاتجاهات فى تقدم الحياة العضوية والاجتماعية.واحد هذه الاتجاهات هو التنوع المتواصل diversification أى انتاج أشكال متنوعة من الحياة العضوية أو الاجتماعية عن طريق عملية النمو الطبيعى ، أما ثانى هذه الاتجاهات ، فهو انبثاق ما نسميه بالأشكال (العليا) للحياة العضوية والاجتماعية من الأشكال (السفلى) ولا يصح أن تحمل كلمتا (عليا) أو (سفلى) إلى الأذهان أى فكرة تقديرية أو أى معنى عن شىء أحسن وشىء أخس . فان الأحكام

التقديرية لا مكان لها فى العلم . وقد اتفق الجميع تقريبا على أن أهم ما يحدد الفرق بين الكلمتين هو أن الحياة العضوية أو الاجتماعية فى الأشكال السفلى أو الأقل تطوراً تكون أقل تركيبا فى بنائها وتنظيمها ، على حين أنها أكثر تركيبا فى الأشكال العليا أو الأكثر تطوراً .

كذلك نرى ـ مما تقدم ـ أن سبنسر قد اعتمد على علم الحياة لإستخلاص القوانين التى تسير عليها المجتمعات فى تطورها . فهو ينظر إلى الإنسان على أنه خلية فى جسم المجتمع . ومادام المجتمع يتكون من مجموعة من الخلايا الإنسانية، فلا مانع ـ حسب رأيه ـ من النظر إلى علم الاجتماع على أنه نوع من البيولوجيا فى صورة مكبرة .

ولا يستطيع العالم الاجتماعى ـ فى نظر سبنسر ـ أن يقوم بدراسة حقيقية عن المجتمع الا إذا مهد لتلك الدراسة بمعرفة القوانين العامة لعلم الحياة. كما انه لا يغفل ما لعلم للنفس من فائدة بالنسبة للعالم الاجتماعى لأن القوى التى تسير المجتمع ترجع فى الأصل ـ حسب اعتقاده ـ الى بواعث شخصية يجب الوصول الى معرفتها .

هذه النظرة الى علم الإجتماع على أنه نوع من البيولوجيا أو فرع منها ، لم تلبث أن لقيت معارضة شديده من علماء الاجتماع الذين أتوا بعد سبنسر وعلى الأخص علماء المدرسة الاجتماعية الفرنسية بزعامة دوركيم. فالظواهر الاجتماعية ـ كما سيأتى بيانه فى حينه ـ تختلف بطبيعتها عن الظواهر الفسيولوجية ولا يكفى لدراستها تحليل الضمائر الفردية لأن اندماج هذه الضمائر واتحادها داخل نطاق المجتمع يؤدى الى مانسميه « بالضمير الجمعى » وهو ليس نتيجة عددية لمجموع ضمائر الأفراد بل يختلف عنها اختلافا ذاتيا .

وتطور المجتمعات يخضع لقوانين غير التى يخضع لهـا تطور الأفـراد . والدراسة العلمية التى يحققها علم الاجتماع ، حين يستقل بمنهجه الخاص، هى التى تطلعنا على القوانين الخاصة بتطور كل مجتمع على حدة .

وعلى هذا الأساس لا يسعنا الا أن نقرر أن كثيرا مما كتب عن التطور الإجتماعى بوجه عام ، لا يتفق مع الاتجاه الحديث فى الدراسة الاجتماعية. وكل ما نستطيع أن نسجله لسبنسر عنايته بدرس الحقائق وبحثها بروح العالم وبطريقة موضوعية بعيدة عن روح التعصب وكتابه « مبادىء علم الاجتماع » ملىء بالملاحظات القيمة الدقيقة التى استقاها عن أصول موثوق بها . وقد ترك لنا تحليلات قيمة عن أصول التشريعات العائلية والسياسية والدينية والمهنية تبين بوضوح ما حاوله من ربط المعلومات التاريخية بما وصلت اليه أبحاث الرحالة والمستكشفين .

الفصل الثانى

التيار السيكولوجى فى علم الاجتماع

نظرية تارد (١٨٤٣ - ١٩٠٤)

ظهر فى أواخر القرن الماضى فى فرنسا عالمان اجتماعيان اتجه كل منهما وجهة مضادة للاخر فى دراسة الظواهر الاجتماعية ودراسة الحياة العقلية للانسان داخل نطاق المجتمع . هذان العالمان هما « جبريل تارد »،« واميل دوركيم ». وقد ذاعت شهرتهما فى الأوساط العلمية وتابع الناس باهتمام كبير المساجلات والجدل الذى كان ينشب بينهما فى شرح بعض المسائل أو تعليلها. والتف حول كل منهما أنصار يتحمسون لرأى صاحبهم. ولكن مالبث دوركيم أن ظهر على خصمه بتكوينه المدرسة السسيولوجية لعلم الاجتماع . وصارت هذه المدرسة تنشر آراءها وابحاثها فى النشرة السنوية لعلم الاجتماع L'annee Sociologique ، وهى تعد أكبر مجهود علمى فى الدراسات الإجتماعية ظهر حتى الآن .

يفسر تارد كل الظواهر الاجتماعية بالرجوع الى الفرد والى الحالات السيكولوجية الفردية ، ويفسر دوركيم هذه الظواهر عن طريق المجتمع والتصورات الجماعية أو مايسميه أحيانا الشعور الجمعى La conscience collective طريقان مختلفان قد يخيل لنا لأول وهلة الا سبيل لتقابلهما . وكلا النظريتين لاتخلو من طرافة خصوصا حين نعلم أن كلا العالمين قداستخدم فى الدفاع عن وجهة نظره خير ماعنده من وسائل التفكير وقوة الحجة . ولاشك أن مما يزيد فى طرافة هاتين النظريتين أن نحاول أن نجد بابا نلج منه لكى

نقرب بينهما أو على الأقل نبين أن هذا التضاد الظاهرى فى التفاصيل يؤول فى النهاية الى نوع من التقارب حول المبادىء الأساسية التى تكون شخصية الإنسان .

ولعله من الطريف أن نلاحظ أن الاختلاف بين تارد ودوركيم لا يقتصر فقط على النظريات والأسس الوضعية للحياة الاجتماعية التى نادى بها كل منهما بل ان هذا الاختلاف يظهر واضحا جليا فى التكوين العقلى وفى أطوار حياة كل منهما . فمن المعروف أن حياة دوركيم ـ كما سنرى فيما بعد ـ كانت مثالا للحياة المنتظمة التى يمكن استنتاج نهايتها إذا نظرنا فى بدايتها .

اما تارد فقد ابتدأ حياته بالتحضير لمدرسة الهندسة الحربية Pohlytechnique ثم تغير فجأة مجرى حياته وقطع شوطا طويلا فى السلك القضائى حيث أصبح مستشارا فى أحد أقاليم فرنسا ، وعاد بعد ذلك ليختم حياته كأستاذ فى الكوليج دى فرانس . ويمكن القول أنه قد عرك الحياة العملية وخبرها ، ولم يقض عمره بين الكتب أو فى عالم الكلمات والأفكار المجردة . عرف الحياة وخبرها حين اشتغل قاضيا للتحقيق ، وحين اضطلع بادارة احدى الدوائر القضائية فى وزارة العدل . فكان يقضى سنوات بأكملها فى التحقيقات وفى الأتصال بالمجرمين وأخذ أقوالهم وفهم نفسيتهم . واتصل اتصالا مباشرا بالأحداث الهامة فى عصره ، وبمختلف الشخصيات والرجال . وكان يتعين عليه فى كثير من الأحيان أن يتخذ قرارات حاسمة وأن يضطلع بمسئوليات ضخمة .

أما من حيث نشاطه العقلى فلم يقتصر ايضا على ناحية واحدة . فقد عالج الشعر والكوميديا عن طريق الهواية . وحتى فى نظرياته العلمية نلاحظ أحيانا ذلك الشرود البوهيمى وعدم التقيد بحصر الفكرة فى نطاق واحد. فنراه أحيانا

يترك موضوعه الأساسى ليطرق موضوعا آخر ، كما أنه يتسرع فى التعميم المطلق مما يقلل كثيرا من قيمة نتائجه العلمية . ولم يكن يتقيد كثيرا بالنظام ولا بالمنطق . (وهاتان الصفتان هما سر تفوق دوركيم ، وقد اعتمد عليهما فى التغلب على خصومه وفى اكساب كتاباته تلك القوة وذلك العمق فى التفكير فقد كان تارد يكتب احيانا مذكرات عابرة ، أو بعض مقالات للنشر ثم يجمع ذلك كله وينشره فى كتاب دون أن يدخل عليه التعديل اللازم لايجاد نوع من الرابطة بين تلك الآراء المتنوعة .

وهكذا نرى أن الاختلاف بين تارد ودوركيم اختلاف فى المزاج وفى طبيعة التفكير . وقد أدى ذلك الى اتساع شقة الخلاف بينهما على المبادىء والنظريات العلمية .

ومما يلاحظ أن اهتمامهما بالمسائل الاجتماعية وببحث التأثير المتبادل بين الفرد والمجتمع قد بدأ تقريبا فى وقت واحد . فساعد الخلاف الطبيعى بينهما على ايجاد نوع من التنافس وصل فى بعض الأحيان الى حد الخصومة والى تبادل العبارات الجارحة. فكان تارد يتهم دوركيم بالنزعة المدرسية Scolastique (والفلسفة المدرسية تتلخص فى الجدل الكلامى ، وفى حصر الفكر داخل نطاق معين ، وعدم اتساع أفق البحث) وكان دوركيم يتهم تارد بالنزعة الادبية Littérature أى الابتعاد عن منهج التفكير العلمى .

فاذا تيسر لنا بعد كل ذلك ، وبالرغم مما بين الرجلين من تناقض ، أن نقارن بين مذهبيهما مقارنة توصلنا الى نوع من التقريب بينهما ، وأن نبين أن الاختلاف فى المنهج وفى النتائج الفرعية لا يمنع من إيجاد أرض مشتركة بينهما حول المسألة الاساسية وهى علاقة الفرد بالمجتمع ، إذا تيسر لنا ذلك فاننا لاشك نؤدى خدمة جليلة لعلم الاجتماع .

الاساس السيكولوجى لدراسة الظاهرة الاجتماعية :

تقوم نظرية تارد فى علم الاجتماع على أساس سيكولوجى، أى أن الفرد وتحليل نفسية الفرد هى أساس كل أبحاثه. فتراه يقول : « الفرد هو الحقيقة الوحيدة و إذا ما تجاهلنا الفرد فاننا لا نستطيع أن نفسر كل ماهو اجتماعى . نحن لا نستطيع أن نفهم أو نشرح أى ظاهرة اجتماعية إذا أغفلنا وجهة النظر السيكولوجية ، أى تحليل العمليات العقلية الفردية » .

فأساس البحث الاجتماعى فى نظر تارد هو الفرد أو الضمائر الفردية ، وطرق التفكير والشعور والسلوك الفردية». وليس المجتمع والوسط الاجتماعى ومظاهر النشاط الجمعى فى نظره الا اشياء مجردة وهمية تظهر لنا خلال العقل كالسراب فاذا حاولنا الوقوف عليها كحقيقة ملموسة وجدنا أنها تنتهى الى لاشىء .

فعلم الاجتماع اذن فى نظر تارد ليس الا « سيكولوجية مابين العقول» psychologie inter-mentale أى دراسة الصلة بين عقول الأفراد المختلفين .

الظواهر الاجتماعية أساسها التقليد :

تنشأ الحياة الاجتماعية فى نظر تارد من تفاعل عاملين: الاختراع invention والتقليد (أو المحاكاة) imitation . أما الاختراع فهو الذى يضمن للمجتمع التجديد والتقدم ، وأما التقليد فهو الذى يضمن للحياة الاجتماعية الاستمرار والتركز .

والاختراع فى جوهره ظاهرة فردية . فأساسه أن يتجرد الفرد ـ ولو مؤقتا ـ من تأثير المجتمع ويرتفع عن مستوى الأفكار العامة التى يعيش عليها معاصروه. ويقول تارد: « لكى يستطيع الفرد أن يجدد و أن يكتشف، وأن يستقظ لحظه من حلمه العائلى أو الوطنى يجب عليه أن يتحرر بعض الوقت من تأثير مجتمعه».

ولكن إذا كان الاختراع فرديا من حيث اعتماده على عبقرية الفرد وقوة تخيله الابداعى الا أنه اجتماعى من حيث ظروف ظهوره. فكل اختراع لا يأتى الا فى حينه . وكل مخترع يستعير حتما من محيطة ومن وسطه الاجتماعى المواد الأولية اللازمة لاختراعه . وهو أيضا اجتماعى من حيث نتائجه : فالاختراع لا يصبح ذا قيمة اجتماعية الا إذ عم وانتشر عن طريق التقليد .

ويقول تارد فيما يختص بالتقليد : اننا إذا حللنا عقول الأفراد وجدنا أنها تتكون من مجموعة من الافكار والآراء التى تصدر عن التقليد والتكرار . ويندر أن تكون أفعال الناس مبتكرة ، كما أنه من المستحيل تقريبا أن نجد ابتكارا لا يعتمد فى بعض نواحيه على القديم . ومادة علم النفس الاجتماعى - كما يراه تارد - هى دراسة الظواهر العامة التى تنتج عن انتشار الآراء والأقوال والافعال وتكرارها عن طريق التقليد . فالتقليد هو العامل الأساسى فى حدوث الظواهر الاجتماعية وفى تكوين المجتمعات .

وقد كتب تارد فى كتابه «قوانين التقليد Les lois de l'imitation « أن المجتمع لا يستطيع أن يعيش ولا أن يتقدم إلى الامام ولا أن يتطور بدون أن يعتمد على ينبوع . الروتين » والتقليد الذى لا ينضب ، والذى يتزايد باستمرار على تعاقب الأجيال[1] . ويشبه تارد ميل الانسان التلقائى الى التقليد « بتقليد القرود « singerie ، كما أنه يشير بكلمة «moutonnerie» الى اسطورة «خراف بانورج» Les moutons de panurge التى تقول بأن أحد خراف الراعى المسمى بانورج تراءى له أن يقذف بنفسه فى الماء اثناء عبور النهر فى قارب ، فقلده فى ذلك باقى الخراف ، واحد بعد الآخر .

---

1) La société ne saurait vivre, faire un pas en avant, se mo ifier, sans un trésor de routine, de singerie, et de moutonnerie insondable, incessamment accru par les générations successives.

فالتقليد فى نظر تارد هو العنصر الأولى للحياة الاجتماعية . وهو يعرف المجتمع تبعا لذلك بأنه « مجموعة من الناس تربط بينهم روابط أما لأنهم يقلدون بعضهم بعضا ، وأما لأن بينهم نوعا من التشابه والصفات العامة وهى فى مجموعها لاتخرج عن كونها صور قديمة لنموذج واحد » .

والنواة الأولية فى بناء المجتمع - حسب مايرى تارد - تتكون من شخصين يؤثر أحدهما فى الآخر تأثيراً روحيا . والعلاقة التى تنشأ بين هذين الشخصين هى العنصر الضرورى الوحيد للحياة الاجتماعية . وهكذا نرى أن تارد يعود دائما إلى « الفرد » وإلى الطريقة القديمة فى علم النفس أى طريقة الاستبطان ويريد فرض هذه الطريقة على علم الاجتماع .

ويقارن تارد ظاهرة التقليد فى إنتشارها بحركة الموجات الضوئية أو الصوتية التى تبدأ من مركز معين وتنتشر على شكل دوائر فى محيط يزداد على الدوام اتساعا . ويميز تارد بين أنواع مختلفة من التقليد . فهناك التقليد المتورات وهو ما يسميه : imitation - tradition ومعناه انتقال الآراء والتقاليد والنظم من جيل إلى آخر وهناك التقليد المستحدث imitation - mode ، ومعناه تقليد الناس بما يستحدث من الأزياء والأوضاع الاجتماعية ، وهذا النوع من التقليد هو أنشط الأنواع وأكثرها عرضة للتقلب . وهناك التقليد الذى يلقن حتى يصبح عادة imitation - coustume وهو العامل الأساسى فى إنتقال المعرفة والخبرة إلى الجيل الناشىء . وقد بين تارد أن التقليد يتبع دائما طريقا واحداً من أعلى إلى أسفل du supèrieur a L'inférieur فالناس يقلدون دائما ذوى الحيثية والنفوذ الاجتماعى . والمرؤسون يقلدون رؤساءهم أو زعماءهم .

وقد وصل تارد فى تحليله السيكولوجى إلى تفسير ظاهرة المعارضة

opposition عن طريق التقليد . فمن المشاهد فى المجتمعات الإنسانية أن روح المعارضة تظهر فى كثير من الأحيان إلى جانب ظاهرة التقليد . وليس الأفراد سواء فى التقليد، وفى السير وفق التيار العام . بل أن منهم من يظهر روح التمرد والمعارضة. ويفسر تارد ذلك بأن كل فكرة أو عقيدة جديدة تحدث موجة من التقليد ولكن قد يحدث أن تصادف هذه الموجة فى إنتشارها موجة أو موجات أخرى آتية من مراكز أخرى . فيكون نتيجة ذلك أحد أمرين : أما أن تتحد الموجات جميعا وتسير فى اتجاه واحد ، وفى ذلك ما يعزز روح التيار الجديد ، ويدل دلالة واضحة على أن المجتمع يسير فى الطريق الصحيح . وأما أن تتعارض هذه الموجات وينشأ بينها صراع حاد يؤدى إلى تدمير أحدها أو بعضها . فالمعارضة إذن وسيلة يدافع بها المجتمع عن كيانه إذ يصل عن طريقها إلى تحديد الاتجاه الذى يتعين عليه أن يسلكه والذى يتفق مع رغباته وميوله الحقيقية .

ويشبه تارد انتقال الأفكار والافعال فى المجتمع من فرد الى آخر بظاهرة التنويم المغناطيسى L'hypnotisme . (وقد كانت حركة التنويم المغناطيسى فى أيام تارد موضع دراسة كثير من العلماء ومثار اهتمام الجمهور) . فالتنويم المغناطيسى أساسه أن يقوم شخصان وجها لوجه أحدهما يفرض أفكاره أو يوحى بها le suggestionneur، والآخر يتأثر بهذا الايحاء Le suggestionné وقد بلغ من تأثر تارد بما ذاع فى ايامه عن التنويم المغناطيسى أنه قال : أن التنويم المغناطيسى هو نقطة الاتصال التجريبية بين علم النفس وعلم الاجتماع فهو يقدم لنا نوعا من الحياة النفسية فى ابسط صورها حين تقع تحت تأثير شكل أولى من أشكال العلاقات الاجتماعية (١) .

(١) Il nous presente la vie psychique la plus simplifiee qui se puisse concevoir, sous la forme du rapport social le plus elementaire.

فالحالة الاجتماعية كحالة التنويم المغناطيسى فيها يقوم الانسان بأفعال ويستمسك بآراء وعقائد توحى اليه وهو يعتقد أنها صادرة عن ارادة ذاتيه.

هذا التشبيه بين انتقال الظاهرة الاجتماعية عن طريق التقليد وبين حالة التنويم المغناطيسى تشبيه تافه فى نظرنا . فقد ذهب اليوم عن التنويم المغناطيسى الهيئة والمظهر العلمى اللذان كانا يحيطان به . وعاد العلماء يتشككون فى قيمته العملية وينظرون اليه على أنه ضرب من الدجل والشعوذه . وأثبت بعض العلماء أن الانقياد التام فى حالة التنويم المغناطيسى اندر مما نتصور . إذ يحتاج الايحاء لتوافر شروط خاصة اهمها الخضوع التام، وضعف الوظائف الارادية فى الشخص المنوم . واثبتت بعض احصاءات قام بها الدكتور « برنهايم Bernheim » ان اقصى درجات التأثر بالايحاء توجد لدى موظفى المصالح الذين قدم بهم العهد فى الوظيفة ورجال الجيش القدامى، وكذلك لدى كل من أعتادوا فى حياتهم العملية على الطاعة العمياء . ومعنى ذلك أن هذا العامل السيكولوجى، الذى يريد تارد أن يشرح بواسطة ظاهرة التقليد فى المجتمع ، يخضع هو نفسه لأسباب وعوامل اجتماعية .

نقد نظرية تارد وتقريبها من وجهة النظر الاجتماعية :

أراد تارد أن يشرح جميع الظواهر الاجتماعية التى تنشأ فى المجتمع من دين ولغة ونظم وقوانين أخلاقية واقتصادية عن طريق عامل واحد هو عامل « التقليد » .

وهذا النزوع إلى شرح الظواهر الاجتماعية عن طريق عامل واحد ، والنظر اليها من زاوية منفردة هو أساس الخطأ فى نظريته ، كما أنه أساس الخطأ عند كل علماء الاجتماع الذين حاولوا ارجاع الظواهر الاجتماعية

ـ وهى على أشد ما تكون من التركيب والتشابك ـ الى عامل جزئى مبسط ينظرون اليه على أنه مفتاح كل شيء . والحقيقة أن هناك عوامل مختلفة تؤثر فى حياة المجتمع وفى إضطراد نموه وأن أهمية هذه العوامل ومقدار تأثيرها تتفاوت بحسب الظروف التى يجتازها المجتمع . ففى بعض الأوقات تكون الأهمية للعامل الاقتصادى فتتجه دفة الأمور فى المجتمع تبعا لما يقتضيه ذلك العامل (١) . وفى بعض الأحيان تكون الأهمية للعامل الدينى أو السياسى أو الجغرافى ومهمة العالم الإجتماعى أن يبحث كيف تتعاون هذه العوامل المختلفة، ولماذا يظهر أحدها على الآخر فى فترات متقطعة ، ولماذا يختفى تأثير أحدها ليحل محلها تأثير الآخر .

لا شك أن تارد على حق حين يبين أن الظواهر الاجتماعية ليست فى الواقع إلا تصورات عقلية تؤثر أحيانا فى الشعور وأحيانا فى اللاشعور . ولكن هذه التصورات الجماعية تختلف فى طبيعتها عن التصورات الفردية . فلا يمكن إذن أن ندرسها عن طريق علم النفس ، أى بالرجوع الى تحليل ضمائرنا الفردية.

ولنسلم جدلا مع تارد بأن الفرد هو الحقيقة، وبأن المجتمع ليس إلا فكرة مجردة ، ولنسلم له بأن كل ما هو إجتماعى يؤول فى آخر الأمر الى عناصر فردية. ونحن إذا سلمنا له بذلك فمعناه أن الفرد سابق للمجتمع من حيث الترتيب الوجودى ، أى أن الفرد والظواهر الفردية وجدت فى بادىء الأمر ثم جاءت بعد ذلك الجماعات والظواهر الاجتماعيـة . لنفرض أن كل ذلك صحيح إذ لم تعد مسألة سبق الفرد للمجتمع أو تلازم وجودهما من المسائل التى يهتم ببحثها

(١) وهذا ما نشاهده الآن فى الجمهورية العربية المتحدة حيث تتجه جميع الجهود لتحقيق خطة التنمية الاقتصادية ومضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات .

علماء الاجتماع لأنها لا تؤثر فى شىء على دراسة الظواهر الإجتماعية . ولكن الذى يهمنا هو هذا السؤال . هل وجود الفرد قبل المجتمع يحتم علينا أن نتبع نفس الترتيب فى دراستنا ، وأن ندرس الفرد أولا لنصل عن طريقه الى فهم المجتمع ؟

الواقع أن الفرد مثقل بتراث المجتمع . والفرد المجرد الذى لم يتأثر بالمجتمع لاوجود له ولا يمكن تصوره.وقد قال تارد نفسه فى تعريف الإنسان أنه « كائن عضوى مطعم بكائن إجتماعى un ètre social greffé sur un etre vital فالفرد ذاته لا يفهم على حقيقته إلا اذا درسناه فى ضوء المجتمع وعرفنا مدى تأثير المجتمع فيه . وسنرى أن طريقة تارد تعود به على الرغم منه الى السير فى الطريق الذى رسمه كونت والذى أتبعه دوركيم فيما بعد أى دراسة المجتمع أولا للوصول عن طريق هذه الدراسة إلى فهم حقيقة الفرد .

نادى تارد أولا بأن علم النفس هو الأساس ولكنه عاد ففرق بين علم النفس الفردى وعلم النفس الاجتماعى . وكان ذلك إعترافا منه بأن هناك وظائف عقلية فردية، ووظائف عقلية إجتماعية. وقدرأى تارد أن خلايا العقل الفردى حين تأتلف تؤدى الى ظهور عاطفتين هما : الارادة La volonté والحكم Le jugement وهما أساس الحياة العقلية الفردية ، وحين يجتمع الأفراد ينشأ عن إئتلاف إحساساتهم ونزوعهم وإرادتهم ظاهرتان هما : الدين La religion والحكومة Le gouvernement فالدين والحكومة يوازيان بالنسبة للمجتمع الحكم والإراردة بالنسبة للفرد . وهما والقوتان المسيطرتان على روح الجماعة .

ويعترف تارد كذلك بأن اجتماع الأفراد داخل نطاق المجتمع يؤدى الى ظهور نوعين من المدركات العامة لا يستطيع المجتمع أن يفهم أو يفسر الحقائق

الخارجية بدونها وهما : اللغة وفكرة الألوهية Le divinite . أما اللغة فانها الوسيلة التى يعبر بها المجتمع عن طريقة فهمه للحقائق الخارجية . فكل كلمة تعبر عن معنى خاص اصطلح عليه وأقره المجتمع . والإنسان بمفرده لايستطيع أن يصل إلى ابتداع المعانى العامة التى تعبر عنها اللغة . لأن المعانى العامة لايمكن أن توجد الا عن طريق التجربة الجمعية L'expérience Collective . وقدعبر تارد عن ذلك بصراحة فى تلك العبارة : « يجب أن ندخل فى حسابنا دائما ـ حين نريد تفسير أى نوع من التصميم ـ انتقال الآراء والمعتقدات عن طريق المجتمع وانى لأدهش كيف أعتقد البعض أنهم يستطيعون هذا التفسير عن طريق علم النفس وحده دون الرجوع الى الظواهر الإجتماعية » .

فالمعانى العامة أو المدركات الكلية إذن نتيجة لتجارب المجتمع ، وهى لاتفهم وتنتشر بين الأفراد الا عن طريق اللغة واللغة من ذاتها ظاهرة اجتماعية . فماذا يتبقى إذن من نظرية تارد التى تحاول تفسير كل شىء عن طريق الفرد وحده ؟

نحن لانريد أن نحمل نظرية تارد أكثر مما تحمل لكى نصل عن طريق العنف الى التوفيق بينها وبين نظرية دوركيم . ولكن ذلك لا يمنعنا من أن نقرر أن الاتفاق بينهما موجود بالفعل فيما يتعلق بالمدركات الكلية . فنظرية تارد فى هذه النقطة بالذات تثبت بوضوح تأثير الجماعة على عقلية الأفراد .

بل أن تأثير الجماعة يصل أحيانا الى حد التحكم فى نزوع الفرد ورغباته الطبيعية فمما لا شك فيه ـ حسب قول تارد نفسه ـ أن الإيحاء الجمعى يطبع ميولنا الطبيعية بطابعه الخاص الذى يختلف تبعا لاختلاف البيئه واختلاف الأزمنة . وأننا حين نحلل أى رغبة طبيعية نجد أنها تتأثر بالمجتمع الذى يحيط بنا » . وقد ضرب تارد لذلك أمثلة عديدة . فالعطش مثلا وهو أحد الرغبات الطبيعية للانسان يختلف مدلوله باختلاف الجماعات الإنسانية . فنحن حين نعطش نفكر

فى الماء . والفرنسى حين يعطش يفكر فى النبيذ . والالمانى حين يعطش يفكر فى الجعة (البيرة) . والصينى حين يعطش يفكر فى الشاى وهكذا . . . ففكرة العطش المجردة عن مادتها لا وجود لها تقريبا ومع اعترافنا بأن الفرد هو مصدر النزوع الا أن المجتمع هو الذى يهىء له الوسيلة لاشباع هذا النزوع، وهو الذى يحدد طرق التعبير عن النزعات والرغبات المختلفة .

والخلاصة التى نريد الوصول اليها هى أنه حتى حين نقتصر على دراسة الفرد ومظاهر نشاطه لابد لنا من الرجوع الى المجتمع . والإنسان الذى نعرفه اليوم يتكون من عنصرين : عنصر فردى (أى فسيولوجى) وعنصر نفسى أساسه الأراء ، والمعتقدات التى تأتيه من المجتمع وسنرى فيما يلى أن نظرية المدرسة السسيولوجية تقوم على هذه الحقيقة، وانها توجه ابحاثها الى بيان تأثير المجتمع على عقلية الفرد .

الفصل الثالث

المدرسة السسيولوجية الفرنسية

ومنهج بحث الظواهر الاجتماعية

تتبعنا حتى الآن الخطوات التى مر بها التفكير الاجتماعى للانتقال من وجهة النظر التقديرية (أو المعيارية normative) ـ أى البحث وراء تحقيق مثل ذاتية بحتة ـ إلى دراسة الظواهر الاجتماعية ومعرفتها بطريقة موضوعية objective أى بدراستها من الخارج عن طريق الملاحظة والمقارنة والتعليل دون أن يكون لعواطفنا الشخصية وأهوائنا الخاصة تأثير على ما نستخلصه من نتائج علمية . وقد تميزت هذه الخطوات فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بمحاولة إخضاع المنهج الاجتماعى لمنهج علم الحياة ثم لمنهج علم النفس . وها نحن نصل الآن إلى مرحلة حاسمة فى تكوين علم الاجتماع وهى تلك التى تتميز بايجاد منهج خاص لبحث الظواهر الاجتماعية وقد تم ذلك بفضل جهود المدرسة الاجتماعية الفرنسية بزعامة أميل دوركيم .

وتستدعى الدراسة الموضوعية الفصل بين البحث النظرى La theorie والبحث العلمى La pratique . ومعنى ذلك أنه يجب علينا معرفة الظواهر والالمام بتطورها قبل التأثير فيها بالتعديل أو الحذف . ولكن إذا كانت هذه التفرقة واجبة لتسهيل الوصول إلى الحقائق العلمية ، فليس معنى ذلك أن ننصرف تماما عن الاهتمام بالتطبيقات العملية. فليس علم الاجتماع إلا دراسة لمظاهر النشاط الإنسانى أو لحياة الإنسان داخل نطاق الجماعة . وهذه المظاهر

سواء أكانت إقتصادية أم سياسية أم دينية أم عائلية فهى لاتخرج عن كونها أنواع للسلوك الإنسانى ، وهذا السلوك يتضمن دائما الناحية العمليه للاشياء . وعلى ذلك فالإنسان أمام الظـواهر الاجتماعية لا يقتصر على موقف المتفرج أو المشاهد فقط . بل أنه متفرج وممثل فى الوقت نفسه ، وهو فىهذا الموقف يختلف عن موقفه إزاء الظواهر الطبيعية أو البيولوجية . والعالم الاجتماعى حين يقوم بدراسة نظام الأسرة أو بعض النظمالاقتصادية أو الدينية مثلافهو إنما يبغى من وراء ذلكالوصول إلى اظهار ما قد يشوب هذه النظم من عيوب ويسعى لإصلاحها . وقد رأينا أن فكرة تأسيس علم الاجتماع عند كونت كانت مرتبطة بفكرة القضاء على الفوضى التى خلفتها الثورة الفرنسية،وتوطيد دعائم السلام .

وإذا كانت المدرسة الفرنسية قد اتجهت على الخصوص إلىالناحيةالنظرية لتدعيم قواعد العلم النـاشىء ، وتوافر علماءها على جمع مادة غزيرة عن طريق الدراسة العلمية ، فانها مع ذلك كانت تقصد من وراء أبحاثها إلى تحقيقغايات عملية . فاتجه اسبيناس Espinas ، وهو أحد العلماء الفرنسيين الذين مهدوا بأبحـاثهم للنظرية السسيولوجية ـ اتجه فى دراساته للمجتمعـات الحيوانية والإنسانية نحو معرفة القوانين التى تسيطر على حياة الإنسان رغبةفىالوصول إلى اصلاح الدولة من الناحيه الأخلاقية والسياسية .

ولم يشذ دوركيم زعيم تلك المدرسة عن هذه القاعدة . إذ يقول لنـا أن ابحاثه كانت نقطة البدء التى تمكنه « من أن يلعب دوراً فى بناء كيان فرنسا الاجتماعى بعد أن خرجت محطمة من الحرب السبعينية ضد بروسيا » . كما يقول لنا فى مقدمة رسالته التى نال بها الدكتوراه وموضوعها « تقسيم العمل

الاجتماعى » . « اننى أصرح أن ابحـاثى هذه لا تستحق ساعة واحدة من العناء إذا إقتصر الغرض منها على الناحية الجدلية (أو النظرية) » .

على أنه إذا كانت طبيعة الدراسات الاجتماعية تستدعى توطيد العلاقات بين الدراسة الموضوعية وبين ما يترتب عليها من نتائج عملية، فليس معنى ذلك أن اعترافنا بتلك الحقيقة يرجع بنا إلى الوراء أى إلى عهد الخلط بين التقديرى والموضوعى . فالدراسة التقديرية تبدأ بوضع مثـال يفرضه العقل دون أن يمحصه أو يعرف مدى مطابقته للظروف المحيطة بالمجتمع ، ولا تكتفى بذلك بل تفرض هذا المثال على أنه حقيقة مطلقة يصح تطبيقها فى جميع الأحوال بصرف النظر عن إختلاف الزمان والمكان. ويمكن تشبيه هذه الأبحاث التقديرية بابحاث مشعوذى الكيمياء alchimistes فى العصر الذى سبق ظهور الكيمياء الحديثة . فقد كان غرض هؤلاء المشعوذين من أبحاثهم هو إيجاد طريقة لإطالة العمر أو لتحويل بعض المعادن الرخيصة إلى ذهب . ولاشك أن الاجتماع الحديث حين يقرر الاعتراف بقيمة الناحية العملية لا يريد الرجوع إلى هذا المنهج الخـاطىء ، فهو لا يضع مثالا أعلى ويقرر تحقيقه مهما كلفه ذلك من مشقة وجهد . ولكنه يرى أن المثال الحقيقى لا يوجد إلا بعد الدراسة العلمية للظواهر أى لما هو كائن بالفعل . فاذا ثبت له أن الظواهر التى يدرسها تتفق مع طبيعة المجتمع فانها تكون المثال لهذا المجتمع بالرغم من وجودها بالفعل . وإذا كانت هناك بعض الظواهر الشاذة أو الدخيلة فانه يعمل على القضاء عليها حتى لا تعوق التطور الطبيعى للمجتمع . فالمثال الأعلى يكون فى هذه الحالة نتيجة للدراسة الموضوعية .

اميل دوركيم (١٨٥٨ - ١٩١٧)

ولد دوركيم عام ١٨٥٨ بمدينة ابينال Epinal بشرق فرنسا (بالقرب من الالزاس) . واهتم منذ السنوات الأولى لحياته الدراسية بتكوين مستقبله إذ كان شديد الشعور بالمسئولية . وأتم دراسته الثانوية فى مسقط رأسه، ثم تقدم لمسابقة مدرسة المعلمين العليا (النورمال) لما كان يشعر به من ميل طبيعى نحو مهنة التدريس . ولكنه عندما أصبح طالبا فى هذه المدرسة عام ١٨٧٩ ابتدأ يشعر بخيبة أمل لأنه لم يجد فيها نوع الثقافة التى كان ينشدها . فقد كانت المدرسة فى شبه عزلة عن التيارات العلمية الجديدة وكانت تتعلق بالقديم . ولكن دوركيم لم يكتف بما كان يتلقنه فيها بل أخذ يبحث عن غذاء فكرى آخر ليشبع نهمه الى العلم .

فقرأ رينان Renan ولم يستسغه ثم درس آراء « رنوفييه Renouvier » وتحمس لها وتأثر بها كثيرا ، ومن بين أساتذة «النورمال» الذين أحبهم وظل طول حياته يعترف بفضلهم « أميل بوترو Boutraux » استاذ الفلسفة الذى حبب اليه دراسة الفلاسفة القدماء ، وكذلك فوستيل دى كولانج Fustel de Coulanges الذى برع فى طريقة تدريسه للتاريخ وجمع الى الروح العلمية دقه التحليل وابراز الحقائق بطريقة سهلة شيقة .

وتخرج دوركيم فى مدرسة المعلمين عام ١٨٨٢ . وما لبث أن لفت اليه الأنظار لقيمة ابحاثه وطرافتها ، واصبح شخصية بارزة فى المحيط العلمى والجامعى . واشتغل بالتدريس فى المدارس الثانوية من ١٨٨٢-١٨٨٧ كان من بينها سنة قضاها فى أجازة علمية زار فيها المانيا للتعرف على نظمها العلمية . وكتب أثناء اقامته هناك مقالا عن « الفلسفة فى الجامعات الالمانية » نشر فى

مجلة التعليم الدولية ، ومقالا آخر بعنوان « علم الأخلاق الوضعى فى المانيا » نشر فى المجلة الفلسفية. ودرس على أقطاب علم الإجتماع فى المانيا مثل فاجنر، وشمولر، وفندت . ويعد هؤلاء أساتذته الحقيقيين وباعثى فكرة علم الاجتماع فى نفسه إذ أنه تأثر بهم أكثر مما تأثر بكونت واسبيناس ومنهم أخذ نظريته الواقعية فى علم الاجتماع Realisme Social وبعد أن عاد من المانيا فى عام ١٨٨٧ عين استاذا للتربية فى جامعة بورد وإذلم يكن علم الإجتماع يدرس فى ذلك الحين فى الجامعات الفرنسية . ثم انشىء كرسى للعلوم الإجتماعية خصيصا له فى تلك الجامعة . وصار دوركيم يوزع محاضراته بين التربية والإجتماع ولم ينقطع طول حياته عن تدريس التربية ، بل كان يكرس لها ثلث وقته تقريبا بالرغم من اتجاهه نحو تأسيس المدرسة الاجتماعية فيما بعد ،

ولا نستطيع أن نعرف بالضبط متى ابتدأ دوركيم دراسة أوجست كونت. ولكن من المؤكد أن نزعته نحو علم الاجتماع كانت واضحة أثناء حياته الدراسية حتى انه استطاع تحديد موضوع رسالته للدكتوراه على أثر تخرجه من مدرسة المعلمين . وقدم هذه الرسالة للسوربون فى عام ١٨٩٣ وموضوعها « تقسيم العمل الاجتماعى De la division du Travail social » .

وقد وطد دوركيم اقدامه بهذا الكتاب فى ميدان الدراسات الاجتماعية إذ ظهرت فيه بوضوح طريقته المبتكرة فى معالجة الموضوع كما وضح فيه أسس الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية . ثم طبع بعد ذلك كتابه عن «قواعد المنهج فى علم الاجتماع (١) وهو يعد المرجع الأول الذى يضع أسس هذا العلم ويحدد

---

(١) Les regles de la methode sociologique

ترجمة الى العربية الدكتور محمود قاسم وقمنا بمراجعة الترجمة بتكليف من وزارة التربية والتعليم.

منهج بحث الظواهر الإجتماعية وقد أعطى هذا الكتاب لدوركيم صفة الأستاذ وجعل منه صاحب مدرسة جديدة . إذ أنه نجح فى وضع قواعد العلم الجديد الذى بدأه كونت وأسبيناس . والتف حول دوركيم كثير من الفلاسفة والمؤرخين ورجال الأقتصاد اللغويين . وكانوا يشعرون بكثير من الفخار بالسير تحت لواء أستاذ كان يعد حجه فى ميدان أبحاثه .

وهكذا تألفت المدرسة السسيولوجية ووزعت بين أعضائها نواحى البحث المختلفة كل فى ميدان تخصصه ونتج عن هذا التعاون العلمى اثنى عشر مجلدا فى الدراسات الإجتماعية ومراجع علم الاجتماع ، وكان يظهر منها مجلد فى آخر كل عام باسم « النشرة السنوية لعلم الاجتماع L'Annee Sociologique ».

ولم تستقبل السوربون بحماس نظريات دوركيم فى بادىء الأمر بالرغم من أنها منحته الدكتوراه على رسالته القيمـة . فحمل عليه بعض اساتذتها حملة شعواء ، ولكنه صمد للعاصفة وظل يعمل فى هـدوء ويتحين الفـرص لنشر مبادئه حتى فتحت له السوربون أبوابهـا فدخلها ظافرا واحتـل فيها كرسى تدريس علمى التربية والإجتماع . وكان ذلك فى عام ١٩٠٢ . وقد أصبح فى وقت قصير من أبرز شخصيات الجامعة لما كان عليه من قوة العزم والصرامة فضلا عن كفاءته العلمية . فـكان رجال وزارة التربية يرجعون اليـه فى كل مايتعلق بالسوربون ، وبنظام التعليم الثانوى ، وأمتد تأثيره وسلطانه الى الاتجاه العام للعمل .

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى كرس دوركيم جهـوده للدفاع عن وطنه عن طريق العلم ، ووضع كل عبقريته وذكائه وحماسته الملتهبة فى خدمة الدعاية وتقوية الروح المعنوية للمحاربين ، وكانت كتاباته عن الحرب تحمل نفس الطابع العلمى والبحث الدقيق والاعـتماد على الوثائق ، واهمها فصلان

بعنوان « من الذى أراد الحرب ؟ » و « المانيا فوق الجميع » . وكتب أيضا سلسلة صغيرة من المقالات بعنوان « خطابات لجميع الفرنسيين » كان يذكرهم فيها بواجبهم الذى يتلخص فى كلمات ثلاثة . الصبر ، والجهد ، والثقة

Patience , effort , confiance

وكان لدوركيم ابن وحيد جند فى أوائل الحرب ثم قتل فى عام ١٩١٥ على أثر انسحاب القوات الفرنسية من الصرب . وقد جمع والده كل مالديه من صبر وجلد ليقاوم حزنه العميق على تلك الكارثة التى حلت به . وانصرف الى العلم والفلسفة لعله يجد فيهما الصبر والسلوى . ولكن الحزن الذى كمده فى نفسه ولم يمهله أكثر من سنتين فمات فى نوفمبر ١٩١٧ .

أهم مؤلفاته :

تقسيم العمل الاجتماعى ١٨٩٣	De lc division du travail social
قواعد المنهج فى علم الاجتماع ١٨٩٥	Les regles de la methode sociologique
الانتحار ١٨٩٧	Le sucide
الاشكال الأولية للحياة الدينيه	Les formes élémentaires de la vie religieuse

وطبع بعد وفاته :

التربية والإجتماع ١٩٢٢	Education et sociologie
الاجتماع والفلسفة ١٩٢٤	Sociologie et philosophie
التربية الخلاقية ١٩٢٥[1]	L'education morale
الاشتراكية ـ تعريفها ـ نشأتها ـ مذهب سان سيمون ١٩٢٨	Le socialisme

(١) وقد قمت بترجمة هذا الكتاب بتكليف من وزارة التربية والتعليم ـ وراجعه الدكتور على عبد الواحد وافى .

مقالات وابحاث اجتماعية :

التصورات الفردية والتصورات الجماعية

Représentations individuelles et Representations collectIve

تحريم زواج الأقارب وأصله Prohibition de L'inceste et ses origines

(مجلد ١ النشرة السنوية ١٨٩٨)

تعريف الظاهرة الدينية (مجلد ٢) Dèfinition du Fait Religieux

النظام الطوطمى (مجلد ٥) Sur Le Totemisme

تحديد الظاهرة الخلقية Definition du Fait moral

نشرة الجمعية الفلسفية الفرنسية ١٩٠٦)

المذهب الاجتماعى او (السيولوجى) :

لا يكاد يذكر علم الاجتماع بالمعنى الذى نعرفه اليوم ـ أى كعلم له قواعده ومنهجه ـ دون أن يذكر معه اسم دوركيم . والواقع أن دوركيم برسالته المشهورة عن تقسيم العمل الاجتماعى عام ١٨٩٣ قد فتح الطريق أمام مدرسة جديدة كان لها كبير الأثر فى الاتجاه الفلسفى فى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالي . وتعرف هذه المدرسة باسم المدرسة السسيولوجية . وليس معنى ذلك أن علم الاجتماع لم يوجد قبل دوركيم ، فقد قطع كونت شوطا بعيداً فى تأسيسه ، ولكن فكرة استقلال هذا العلم الناشىء عن العلوم الأخرى لم تكن قد تحددت بعد . فجاء دوركيم ووضع الأسس التى يقوم عليها العلم الجديد بحيث أصبح علم الاجتماع علما مستقلا يبحث فى الظواهر الاجتماعية بطريقته الخاصة . وقد أراد علماء الاجتماع الذين جاءوا قبل دوركيم أن يخضعوا ذلك العلم تارة لقوانين علم الحياة فشبهوا المجتمع بالكائن الحى وأرادوا

تفسير قوانينه على نسق القوانين التي تنظم حياة الكائن الحي . وتارة أخرى أرادوا أن يجعلوا من علم الاجتماع فرعا من علم النفس ، وكانت حجتهم في ذلك أن العناصر الأولية التي يتكون منها المجتمع هي الأفـراد ، وعلى ذلك فالأصول الأولى للظواهر الاجتماعية لابد أن تكون ذات صبغةسيكولوجية لأن علم النفس هو العلم الذي يدرس الظواهر المتعلقة بالفرد . ولم يخطر ببال هؤلاء ولا أولئك أن الظواهر الجمعية التي تنشأ عن حياة الأفراد داخل نطاق المجتمع لها صفاتها الخاصة ، وأن تفسيرها يتوقف أولا على الاقتناع بحقيقتها هذه ، وعلى النظر إلى المجتمع على أنه كائن له ذاتيته الخاصة "un etre sui generis" فالحياة الاجتماعية تنتج عن هذا التفاعل الخاص الذي تخضع له الضمائر الفردية بمجرد اجتماعها . وينتج عن هذا التفـاعل نوع جديد من الظواهر لم تكن تنشأ لولا وجود المجتمع .

وهكذا أثبت دوركيم بتمييزه الظاهرة الاجتماعية عن كل من الظـاهرة البيولوجية والظاهرة النفسية أن علم الاجتماع يستطيع أن يتكون دون أن تكون له أي تبعية لعـلم الحياة أو علم النفس . ثم كرس جهوده بعد ذلك لدراسة الظواهر الاجتماعية بطريقةتكفل الاحتفاظ بجوهرها وطابعها الخاص كما سيأتي بيـانه فيما بعد . وكان الشرط الأساسي لهذه الدراسة كما قلنا هو الفصل بين الناحية النظرية والناحية العملية . فعـالم الاجتماع يجب أن يوجه نشاطه قبل كل شيء إلى المعرفة الصرفة ، ولكي تكون لدراسته القيمة العلمية يجب أن يتجرد حين ينصرف إلى البحث من كل فكرة سابقة ، وأن ينزع عن نفسه كل تأثير فلسفي وبمعنى آخر ، فان علم الاجتماع ، إذا أراد أن يكون علما وصفيا يجب أن يفترض في البداية أنه يجهل كل شيء فيشاهد الظواهر ويدون الملاحظات ثم يستخرج منها القوانين .

أراد دوركيم أن يكون علم الاجتماع مجرداً عن كل فلسفة ، ولكن النظرية الفاحصة فى مذهبه تكشف لنا عن فلسفة تقوم على محاولته تفسير أصل الانسان وطبيعته ونشأة خلقه ودينه بالرجوع إلى المجتمع وتأثيره . ومن هنا سميت مدرسة دوركيم « بالمدرسة السسيولوجيه». ومحور المذهب السسيولوجى هو أن الإنسان مخلوق مزدوج un étre double مزيج من صفاته الفردية والصفات التى أوجدها فيه المجتمع . وكل ما يميزه عن الحيوانات الأخرى ويكسبه صفة الإنسانية (أى القدرة على الفهم والكلام والتعقل) إنما هو راجع إلى تأثير المجتمع . فالصفات الفردية فى الإنسان لا تخرج عن كونها صفات حيوانية وعضوية ، أما الصفات التى ترتفع به عن الحيوانية وعن الحياة المادية البحتة ، فانها ترجع إلى أصل اجتماعى . فالحياة الاجتماعية هى التى تشكل الفرد وتحوله نحو الحياة الإنسانية (أى الحياة الفكرية والروحية). ووجود الإنسان فى المجتمع هو الذى أكسبه الذكاء وكون ضميره الاخلاقى . كما أن المجتمع هو أصل العقيدة الدينية والمثل العليا .

تظهر هذه الفكرة مراراً عديدة ، وفى أشكال شتى فى جميع مؤلفات دوركيم ، وخصوصا فيما كتبه عن الأخلاق والتربية . فنراه يقول فى كتابه عن « التربية والاجتماع » « إذا جردنا الإنسان مما أكتسبه من المجتمع فانه يهبط إلى مصاف الحيوان » . ويقول فى موضع آخر من الكتاب نفسه « ليس الإنسان فى تكوينه العام إلا ثمرة للمجتمع . فمن المجتمع استمد كل صفاته العليا ، وكل ما يكسب نشاطه طابع المثالية » .

ما الذى أضفى على المجتمع هذه القوة العليا ؟ وما هو فى النهاية إلا مجموع الأفراد ؟ وما الذى جعله يستطيع ما لا يستطيع الأفراد ؟ يقول دوركيم: الكى

نستطيع أن نفهم قوة المجتمع يجب أن نعرف أن اجتماع الأفـراد ينتج عنه ما يسمى « بالضمير الجمعى La conscience collective . وهـذا الضمير الجمعى ولو أنه ينشأ عن اتحاد الضمائر الفردية إلا أن هـذا الاتحاد ينتج عنه حقيقة من نوع آخر تمتاز بصفات لاتوجد فى العناصر المكونة لهـا . فالذى يحدث عند تكوين المجتمع يمكن تشبيهه تماما بالتركيب الكيميائى . فصلابة البرونز لا توجد فى النحاس ولا فى القصدير ولا فى الرصاص،وهى العناصر التى تستخدم فى صنعه . هذه العناصر كلها أجسام رخوة ومرنة ولكن اتحادها أوجد فيها صفة الصلابة التى لاتوجد فى كل منها على انفراد .

وتعتبر فكرة الضمير الجمعى المحور الذى يقوم عليه تفسير دوركيم للظاهرة الأخلاقية والظاهرة الدينية . فالظاهرة الأخلاقية تتميز بعنصرين أساسيين : الواجب Le devoir والخير Le Bien . وما الواجب إلا مظهر لسلطة المجتمع العليا التى تتجسد فى ضمير الفرد . أما الخير فهو صدى لما نشعر به من خدمات يؤديها لنا المجتمع .

ويقول دوركيم أن الضمير الجمعى حقيقة لها كيانها الخاص . وقد تظل هذه الحقيقة أحيانا كامنة لا تشعر بهـا ، متركزة فى التشريعات المختلفة ، وفى المعتقدات وأنواع السلوك التى تعطى المجتمع صبغته الخـاصة . ولكن يكفى أن يحيق بالمجتمع خطر ما أو يجتمع الأفراد فى حفـل قومى حتى تظهر هذه الحقيقة فى أجلى معانيهـا تظهر فى الحماس الذى قد يبلغ حد التعصب ، وفى نكران الذات الثقافى . وليست هذه الصفات إلا تأكيداً لوحدة المجتمع .

خواص الظاهرة الاجتماعية :

تكون المظاهر الخـارجية المختلفة للضمير الجمعى ما نسميه بالظـواهر

الاجتماعية . وقبل أن نتكلم عن الطريقة التي تدرس بها هذه الظواهر، يجدر بنا أن نعرفها ونحدد صفاتها .

عرف دوركيم الظواهر الاجتماعية بأنها « طرق للسلوك والتفكير والشعور خارجة عن الفرد ولها من قوة التأثير ما تستطيع به أن تفرض نفسها على الفرد » . ونستطيع أن نستخلص من هذا التعريف صفتين أساسيتين للظاهرة الاجتماعية .

الأولى أنها خارجة عن الفرد ، ومعنى ذلك أنها ليست من صنع الفرد . فعندما أقوم بواجبي كزوج أو كمواطن أو أوفى بتعهدات التزمت بها أؤدى واجبات محددة خارجة عن نطاق فرديتي ، وقد لا تكون مما لا يتفق مع طبيعتي ومزاجي . وهذه الواجبات قد رسمت لي في حدود القانون وفي حدود العرف العام . وحتى إذا كانت هذه الواجبات مما يتفق وشعوري الشخصي ـ أي أنها تصدر عن إحساس داخلي بحقيقتها ، فان ذلك لا ينفي عنها صفة الموضوعية . وما ذلك إلا لأن هذه الواجبات ليست من صنعي كفرد . ولكنني تلقنتها بالتعليم . وكثيرا ما يؤدي الفرد واجبه ويقوم بتبعات لا يعرف تفاصيل أصولها ونشأتها . ويصدق ذلك بصفة خاصة فيما يتعلق بالمعتقدات والشعائر الدينية . فان المؤمن يعتنق مبادىء دينه ويقوم بتأدية فروضه دون أن يفكر في أصل عقيدته ، ويكتفي بأن يردد لنفسه : « هذا ما وجدنا عليه آبائنا » وما يصدق على الدين يصدق أيضا على العلامات والتعبيرات المختلفة التي نعبر بها عن أفكارنا ويكون مجموعها ما يسمى باللغة، وعلى النظم الاقتصادية ونظام النقد الذي نستخدمه في الحصول على حاجاتنا ، وعلى الوسائل العملية التي يتبعها رجال المهنة الواحدة في القيام بأعباء مهنتهم . كل هذه الظواهر والاصطلاحات وجدت قبل الفرد فهي إذا خارجة عن الفرد .

أما الصفة الثانية فهي صفة الجبرية التي تتميز بها الظاهرة الاجتماعية

La contrainte فالظاهرة الاجتماعية تفرض نفسهـا على الفرد سواء رغب أو لم يرغب . ونحن لانشعر بهذه الجبرية إذا لم يكن فى سلوكنا مايقاوم التيار الجمعى ، ولكنها تثبت وجودها عند أية محاولة للخروج على نظـام المجتمع . فاذا ما حاولت أن أخرج على قواعد القانون شعرت بقوة تصدنى قبل أن أقوم بفعلتى . فاذا قمت بها فعلا فان هناك من الوسائل ما يكفل به المجتمع لنفسه اصلاح الخطأ الذى اقترفته وأكون مجبراً على التفكير عما اقترفت يداى .

وحتى فى المسائل الأخلاقية التى لاتدخل فى نطاق القـانون فان الجبرية تظهر فى شكل التأنيب الذى استهدف له ممن يحيطون بى إذا خرجت على قواعد الأخلاق . وهناك حالات أخرى تظهر فيها الجبرية ولكن فى شكل مخفف ، فاذا لم أتبع العرف السائد والتقاليد المعترف بهـا فى المجتمع الذى أعيش فيه ، ولا اتقيد فى ملبسى مثلا بما هو مصطلح عليه بين أفراد الطبقة التى انتمى اليها فانى أجر على نفسى الهزء والسخرية وهما مظهران من مظاهر جبرية الظواهر الاجتماعية . وإذا كنت صانعا فليس هناك ما يمنعنى من مباشرة صناعتى بالطرق القديمة التى كانت متبعة فى القرن الماضى ، ولكنى إذا فعلت ذلك كسدت صناعتى وحل بى الإفلاس : فى كل هذه الحالات قد لا تظهر الجبرية بطريقة مباشرة ولكنها لابد أن تظهر على أى حال .

وقد توقع دوركيم أن تثار ضده أعتراضات فيما يتعلق بصفـة الجبرية وخصوصا من قبل أصحاب المذهب الفردى L'individualisme الذين ينادون بذاتية الفـرد autonomie وبحريته الكاملة ، وبأنه على حـد قول بعضهم « أمبراطورية داخل أمبراطورية » . وقد ظن هؤلاء أن ذاتية الفرد تنتقص كثيراً إذا قلنا أنها تعتمد على شىء آخر غير الفرد نفسه . وقد كان رد دوركيم

على اعتراضاتهم انها لاتغير من الواقع شيئا. فلا يستطيع أحد أن ينكر أن أفكارنا وميولنا ليست من صنعنا فنحن نفكر ونعمل ونحس متأثرين إلى حد كبير بما يسود فى المجتمع من آراء وأفكار . وما دامت هذه الأفكار تأتينا من الخارج ، فلابد لها لكى تتغلغل فى نفوسنا من فرض نفسها علينا . هذا هو المعنى الذى يقصد اليه دوركيم من كلامه عن جبرية الظواهر الاجتماعية وليس من الضرورى أن تنتقص هذه الجبرية من شخصية الفرد وتحد من حريته .

وقد أراد دوركيم أن يسوق مثالا هداه اليه اشتغاله بالتربية ليؤكد بصفة تجريبية صفات الظاهرة الاجتماعية . فقال أننا إذا لاحظنا الطريقة التى نربى أطفالنا نجد أن التربية فى مجموعها تتكون من مجهود متواصل من ناحية الوالدين ليفرضا على الطفل قواعد ينظر بها إلى الأشياء ويحكم عليها وقواعد للعمل بمقتضاها فيما يقوم به من أفعال . وما كان الطفل ليصل إلى هذه القواعد بمفرده . فالطفل بطبيعته أنانى مخرب ، كثير الحركة ، ميال إلى القسوة . ولكن التربية تحاول أن تغرس فيه حب الغير والنظام والمحافظة على الأشياء والشفقة بالغير . ومنذ اللحظة الأولى التى يرى فيها الطفل الحياة نجد أن من حوله يحاولون إخضاعه لنظم خاصة فى المأكل والمشرب ، ومواعيد خاصة للنوم . ويجبرونه على تعود النظافة والهدوء والطاعة . ثم إذا شب قليلا أجبروه على مراعاة الغير . وأحترام العادات المتبعة ، ثم يجبرونه بعد ذلك على العمل وهكذا ... وإذا كان هذا الطابع الجبرى فى التربية لايحس به الشخص حين يكبر فما ذلك إلا لأن مجموعة من العادات تكونت عنده ، وجعلته يشعر بأنه يقوم بواجبه بدافع داخلى . ولما كان غرض التربية الأساسى هو تكوين الإنسان الإجتماعى ، فانها تعتبر صورة مصغرة للطريقة التى تكون بها

الإنسان خلال عصور التاريخ . فهذا الضغط الذى يحيط بالطفل فى كل لحظة ليس إلا ضغط الوسط الاجتماعى الذي يحاول تكييفه وتشكيله على صورته. وما الآباء والمدرسون إلا ممثلون ومنفذون لرغبات المجتمع .

طريقة دراسة الظواهر الاجتماعية :

رأينا كيف أن الظواهر الإجتماعية لها صفات تعرف بها وتميزها عن الظواهر الأخرى بحيث تكون وحدها مجموعة من الحقائق الخارجية . وموضوع علم الاجتماع هو دراسة حقيقة هذه الظواهر كما نراها فى محيطنا الاجتماعى . فما هى الطريقة التى يجب أن نتبعها فى تلك الدراسة ؟

وضح دوركيم طريقة دراسة الظواهر الإجتماعية فى كتابه « قواعد المنهج فى علم الإجتماع » . ويقول فى مقدمة هذا الكتاب : « تهيمن على طريقتنا كلها فكرة واحدة وهى أن الظواهر الاجتماعية عبارة عن أشياء، ويجب أن تدرس على أنها أشياء » (١) .

فما معنى كلمة (أشياء) هذه فى عبارة دوركيم ؟

أثار أقتراح دوركيم هذا بدراسة الظواهر الإجتماعية على انها « اشياء » كثير من الاعتراضات ورأى معارضوه أن معنى ذلك الاقتراح هو تشبيه الظواهر الاجتماعية - وهى ليست الا تصورات فكرية - بالأشياء المادية التى نشاهدها ونلمسها فى العالم الخارجى . واتهموا لذلك دوركيم بالمادية . وقد رد دوركيم على هذا الاتهام بقوله : « اننا لم نقل أن الظواهر الاجتماعية

(١) Les faits sociaux sont des choses, et doivent etre etudies comme des choses.

أشياء مادية ، ولكنها أشيـاء كالأشياء المـادية سواء بسواء وإن كانت من طبيعة أخرى.

و « الشيء » La chose بالمعنى الذى قصد اليه دور كيم هو ضد «الفكرة» L'idee فهناك الفكرة وهى لاوجود لها الا فى رأس صاحبها ، وهناك الشيء أى كل مايمكن دراسته من الخارج وكل مايمكن مشاهدته وملاحظته. فالأمر إذا على غاية من البساطة : يريد دور كيم ألا تكون الدراسات الإجتماعية دراسات مصدرها الفكر وحده بحيث يجلس العالم الإجتماعى أمام مكتبه ويتخيل نظاما يحبك أطرافه فى عقله ثم يقدمه بعد ذلك على أنه خلاصة أبحاثه العلمية. كلا ليست هذه هى الطريقة التى تدرس بها العلوم ، وانما هى طريقة قد تدرس فى العلوم الآلهية وما وراء الطبيعة . أما علم الإجتماع فيجب أن تدرس ظواهره بطريقة العلوم الطبيعية الأخرى ، ولا يكون ذلك الا إذا نظرنا إلى الظاهرة الإجتماعية على أنها « شيء خارجى » ودرسناها بنفس الطريقة التى ندرس بها الظاهرة الطبيعية أو الكيميائية أو البيولوجية.

« فالشيء » إذا هو كل موضوع للمعرفة لا يصل اليه العقل إلا إذا خرج من انطوائه على نفسه وحاول فهمه عن طريق الملاحظة والتجربة وتستدعى هذه المعرفة أن يبدأ الباحث بالصفات الأكثر ظاهرية والتى تقع تحت حسه المباشر ، ليتـدرج منها شيئا فشيئا إلى الصفـات الأخرى الأقل ظهـورا والأكثر عمقا.

ومن خـواص الشيء أنه لايتغير بإردتنا وليس معنى ذلك أنه يأبى أن يتغير. ولكن لا يكفى لحدوث هذا التغيير أن نريده بل يتطلب ذلك مجهودا وعناء بسبب مقاومة الظاهـرة لنا . وهذه المقاومة لانستطيع دائما أن نتغلب

عليها، وقد رأينا أن الظواهر الإجتماعية لها هذه الخاصية فهى لا تنشأ نتيجة لارادتنا بل على العكس تفرض نفسها علينا من الخارج ، وعلى ذلك فاننا عندما نقوم بدراسة الظواهر الإجتماعية على أنها أشياء لا نفعل أكثر من أن نتمشى مع طبيعتها .

فدراسة الظواهر الإجتماعية على أنها اشياء لا يعنى أكثر من أن نقبل على دراستها ونحن مزودين بمبدأ أننا نجهل كل شيء عن حقيقتها، وأننا لا نستطيع أن نصل إلى كشف خواصها وأسبابها عن طريق التأمل introspection ، بل عن طريق الدراسة الخارجية الموضوعية .

وهكذا نرى أن اقتراح دوركيم بدراسة الظواهر الإجتماعية على أنها أشياء بعيدة كل البعد عن الشذوذ وعن المادية. بل أنه اقتراح بديهى يقول به كل من أراد أن تكون دراسته دراسة علمية. فموضوع كل علم انما هو « أشياء » اللهم إلا فيما يتعلق بالرياضيات فانها تقوم على قضايا عقلية بحتة. فالقاعدة التى يفرضها دوركيم تتطلب من العالم الإجتماعى أن يضع نفسه موضع العالم الطبيعى عندما يقبل على البحث فى نقطة لم تكتشف بعد فى محيطه العلمى. أنه يقبل على مجال بحثه وهو يتوقع اكتشاف حقائق قد تثير دهشته .

ويعترف دوركيم أن علم الإجتماع لم يصل بعد إلى هذه الدرجة من النضوج الفكرى وربما كان ذلك راجعا إلى طبيعة الظواهر التى يبحثها. فبينما يشعر العالم الطبيعى شعورا قويا واضحا بمقاومة الطبيعة المادية التى يدرسها ويجهد نفسه فى التغلب عليها، نجد أن العالم الاجتماعى يسبح فى الوسط الإجتماعى الذى يعيش فيه بحيث يصعب عليه التجرد منه لبحثه. ولكثرة اتصاله بالنواحى الإجتماعية المختلفة قد يخيل اليه أنه يستطيع بسهولة أن يصل إلى حل أعقد المسائل وأكثرها غموضا. أما الحقيقة فهى أن علم الإجتماع بحالته الراهنة لم يصل بعد إلى معرفة

حقيقة النظم الإجتماعية الأساسية : كالدولة والأسرة، وحق الملكية، والتعاقد، والعقوبة ، والمسئولية . فنحن مازلنا نجهل الأسباب التى قامت عليها هـذه النظم والوظائف التى تؤديها وقوانين تطورها . وقد بدأنا منذ وقت قريب نتبين بصيصا من الضوء فى بعض الكتب المتداولة فى علم الإجتماع لندرك مقدار عدم شعور من كتبوها بجهلهم وصعوبة المسائل التى يخوضون فيها . فنراهم يقننون ويشرعون ويضعون الحلول لجميع المسائل مرة واحدة معتقدين أنهم وصلوا إلى جوهر أعظم المسائل تعقيدا . وليس من المعقول أن يكونوا قد وصلوا إلى ذلك بهذه السرعة . ولكن الحقيقة أن ماعرضوه من النظريات لايخرج عن كونه أفكارا سابقة وآراء اقتنع بها أصحابها قبل أن يمحصوها بالبحث . ونحن لايهمنا أن نعرف رأى مفكر بالذات والفكرة التى يكونها عن نظام ما بقدر مايهمنا أن نعرف طريقة فهم الجماعة نفسها لهذا النظام . وعقلية الجماعة لاتتكشف لنا إلا إذا استعنا ببعض العلامات الخارجية التى تنير أمامنا السبيل . فاذا أردنا أن نعرف مثلا كيف يفهم الناس من مجتمع ما بالمثل الأعلى للأخلاق وجب علينا أن نبحث عن ذلك أولا خلال حكمهم وأمثالهم السائدة وطرق معاملتهم الخاصة وهكذا ...

ومع أن علم الإجتماع لم يكن قد قطع شوطا بعيدا فى زمن دوركيم ، فان هذا العالم كان يعتقد اعتقادا جازما بأن هذا العلم ـ الذى ظل حتى أوائل القرن العشرين يحبو ويتعثر فى خطاه ـ سوف يخطو بخطوات واسعة نحو الكمال إذا أتبع الطريقة التى بينها دوركيم وشرحناها فيما تقدم . وسوف يدرك التقدم الذى بلغه علم النفس ويتفوق عليه بالرغم من أن هذا الأخير سابق لعلم الإجتماع . وذلك لأن الظواهر النفسية بالرغم من تطبيق الدراسة العلمية الموضوعة عليها ، فانها على كل حال ظواهر لا وجود لها الا فى عقل الإنسان . أما الظواهر

الإجتماعية فمن السهل ادراك مظاهرها الخارجية . فالقانون يظهر لنا فى التشريعات واللوائح ، والحضارة تظهر لنا فى الآثار التاريخية ، والذوق الفنى يظهر لنا فى الأعمال الفنية المختلفة وفى طريقة اختيار الملبس والآثاث الخ...، ومظاهر الحياة الاقتصادية تظهر لنا فى الأرقام والاحصاءات المختلفة وهكذا ...

وإذا كان علم الاجتماع هو آخر العلوم تكوينا فانه ولاشك يستطيع أن ينتفع بما حققته العلوم الأخرى من نتائج . واستفادته من تجارب العلوم الأخرى ستكون من أهم العوامل التى تكفل له سرعة التقدم .

الباب الرابع

مناهج دراسة المجتمع

الفصل الأول

المجتمع والظواهر الاجتماعية

معنى كلمة مجتمع :

إذا كان علم الاجتماع يهتم بوجه عام بدراسة المجتمعات الإنسانية ، فماذا نعنى بكلمة مجتمع ؟

نظر القدامى من الفلاسفة والمفكرين إلى كلمة « مجتمع » على أنها مرادفة لكلمة « الانسانية » Humanity أو النوع الإنسانى Mankind . ومن الغريب أن أوجست كونت مؤسس علم الاجتماع فى العصر الحديث قد ظل على هذه النظرية الخاطئة ، وأعلن على أساسها قانونه المشهور باسم : « قانون الحالات الثلاثة » ، ذلك القانون الذى أراد أن يفسر على ضوءه تطور العقل البشرى من حالة التفكير اللاهوتى وهى الحالة البدائية الى حالة التفكير الوضعى أو العلمى وهى الحالة التى ينتهى اليها التفكير البشرى عند اكتمال نضوجه بعد أن يمر بمرحلة انتقال متوسطة هى حالة التفكير الميتافيزيقى [1] .

أما اليوم فيرى فريق من علماء الاجتماع أن كلمة « مجتمع » يجب أن تقصر على المجموعة التى تجمع بينها وحدة ثقافية coltural group . ثم أصبح من المعترف به أخيرا بعد تقدم الدراسات الاجتماعية وتشعب نواحى البحث فيها أن نطلق كلمة « مجتمع » على أى مجموعة من الناس تربط بينها صلات

---

(١) للالمام باراء « كونت » حول هذا الموضوع انظر كتاب « فلسفه أوجست كونت » ترجمه الدكتور محمود قاسم والدكتور السيد محمد بدوى . ص ٣٠-٤٨ ، وانظر ايضا الباب الثالث من هذا الكتاب .

ومصالح دائمة . فالأسرة مجتمع، والعشيرة مجتمع ، والقرية مجتمع ، والطائفة المهنية مجتمع ، والطائفة الدينية مجتمع ، وقد حدد « الوود Ellwood » هذه الصلات بأنها ذات طابع نفسى أو عقلى . فعرف المجتمع بأنه « أى جماعة من الأفراد تجمعهم روابط نفسية » ومعنى الصلات أو الروابط النفسية العلاقات المتبادلة interactions التى يتم عن طريقها تبادل المنفعة ، والوحدة فى المزاج والعقلية ، والتطلع نحو آمال مشتركة .

على أنه يجب أن نلاحظ أن علم الاجتماع لا يهتم بدراسة الأفراد بقدر ما يهتم بدراسة الظواهر التى تنتج عن اجتماعهم . وبما أن المجتمع عبارة عن علاقات بين الوحدات المكونة له (أى الأفراد) لذلك كان عدد هذه الوحدات من حيث القلة أو الكثرة ومايتبع ذلك من اختلاف مساحة الأرض التى يقيمون عليها ذا أهمية كبيرة بالنسبة للعالم الاجتماعى .

وقد أطلق على هذه الدراسة التى تنصب على الشكل المادى للمجتمع اسم « المورفولوجيا الاجتماعية » أو « علم بنية المجتمع » . فالمجتمع من الناحية المادية يتكون من مجموعة من السكان يتوزعون على البقعة التى يعيشون فيها بشكل معين ، وبكثافة معينة حسب طبيعة الأرض وامكانيات الحياة فيها ، وتهتم « المورفولوجيا الاجتماعية » بدراسة هذا التوزيع وعلاقته بالبيئة ، ويدخل فى موضوعها كذلك دراسة الخصائص الطبيعية للمجتمع ومقدار مايتمتع به من سبل المواصلات، إذ أن هذه المواصلات تؤثر فى علاقات السكان والروابط التى تربط بينهم . فقد ظهر مثلا أن من أسباب تخلف الريف المصرى عن المدن صعوبة المواصلات مما جعل الريف منعزلا فى كثير من الأحيان عن التيارات الحضارية والثقافية التى تسود وتنتشر فى المدن .

ويمكن القول إن دراسة البيئة هى الدعامة الأساسية لدراسة الحياة الإجتماعية. وتقترب « المورفولوجيا الإجتماعية » بهذا المعنى من الجغرافية البشرية التى تهتم بدراسة النشاط الإنسانى وعلاقته بالبيئة الطبيعية .

وأطلق علماء الإجتماع فى امريكا على هذه الدراسه اسم « الايكولوجيا الإنسانية Human Ecology » ، ويقول « ماك كنزى Mac Kenzie أحد زعماء المدرسة «الايكولوجية» أن «الايكولوجيا الإنسانية تدرس الظواهر المكانية التى تنتج عن العلاقات المتبادلة والاختلاط بين الناس وغرضها الكشف عن العوامل التى تفسر الاختلاف فى طريقة إستغلال الإنسان للبيئة، وفى توزيع السكان فى البقاع المختلفة ، وفى النظم التى يخضعون لها علاقاتهم[1] . وقد اهتم ماك كنزى ، على الخصوص ، ببيان الفارق بين ثلاثة أنواع من الدراسات يقترب بعضها من بعض ويتداخل بعضها فى بعض وهى : « الديموجرافيا » (أو دراسات السكان) والجغرافيا البشرية، والايكولوجيا الإنسانية. فذكر أن مجرد دراسة الجماعات الانسانية على انها تجمعات من السكان هو مانسميه بالديموجرافيا ، ودراسة جماعات السكان مع الاهتمام ببيئتها الطبيعية هى الجغرافيا البشرية . اما دراسة العلاقات التى تنتج عن تعاون الجماعات الانسانية باعتبارها وحدات حيوية ، فهذه هى الايكولوجيا فالجغرافيا تهتم على وجه الخصوص بدراسة « المكان » على حين أن « الايكولوجيا » تهتم بدراسة « النشاط ». والتحديد فى الجغرافيا يكون ببيان المواضع على سطح الأرض ، أما فى « الايكولوجيا » فيكون ببيان وضع جماعة فى مكان معين مع الاهتمام بما ينشأ بينهم من علاقات ونظم .

(١) أنظر كتاب :
20th Century Sociology edit-Gurvitch 8 Moore.

وأغفال عامل البيئة ومساحة الأرض وعدد السكان فى الدراسة الاجتماعية لما يؤدى إلى الوقوع فى اخطاء فاحشة إذا تخطينا دائرة البحث النظرى إلى الناحية العملية . فالنظام السياسى الذى يطبق على الجمهوريات الصغيرة لا يصلح لدولة شاسعة الأطراف ، ومن العبث أن نحاول تطبيق نظام المدن الأغريقية ـ بوصفه نظاما مثاليا ـ على مجتمعاتنا الحاضرة التى تضم بين جنباتها الملايين من الأفراد ، ذلك لأن الزيادة فى عدد الأفـراد وفى مساحة الأرض تستدعى حتما إزدياد الصلات بين الأفراد ، وتشابكها وتشعب نواحيها أى تعقد العلاقات الاجتماعية .

ومن المسائل الهامة أيضا فيما يتصل بكيان المجتمعات ، والتى يجدر بعالم الاجتماع أن يوليها اهتمامه ، مسألة إئتلاف العناصر المكونة للمجتمع ، أو اختلافها . فالعلاقات الاجتماعية تتأثر وتتخذ أشكالا مختلفة حسب ماإذاكان الأفراد المكونون للمجتمع من جنس واحد وينتمون إلى دولة واحدة ، أو على العكس ترجع أصولهم إلى أجناس لا أنسجام بينها أو دول تتعارض مصالحها . ويدخل تحت هذا النوع من الدراسة دراسة علاقات الأفراد من من حيث انتمائهم إلى مجتمع واحد بسيط أو تشعب التزاماتهم نحو هيئات مختلفة داخل نطاق المجتمع الواحد . فهناك البدائى الذى لا يتبع إلا نظام العشيرة clan أو القبيلة tribe وهناك المتحضر الذى تتوزع التزاماته نحو أسرته ، ونحو نقابته المهنية ، ونحو حزبه السياسى ، ونحو وطنه الأكبر .

يمكن القول إذن أن مهمة العالم الاجتماعى هى التعرف على الأشكال المختلفة التى تتخذها المجتمعات فى ضوء الاعتبارات السابقة ، وترتيب هذه الأشكال بحسب أنواعها كما يفعل العالم الطبيعى فى تصنيف الفصائل والأنواع المختلفة من الحيوان أو النبات وهذا التصنيف خطوة أساسية لابد من القيام بها

حتى يتكون العلم على أسس صحيحة فالمجتمعات الإنسانية تختلف بحسب حجمها وعدد الوحدات المكونة لها ، وبحسب كونها عابرة أو دائمة، مؤتلفة العناصر أو مختلفتها ، تتبع نظام الطبقات أو تتخذ المساواة قاعدة لها. ولا شك أننا نستطيع أن نجد أنواعا كثيرة من المجتمعات على هذه الاختلافات أو غيرها . وليس المجال الآن مجال الحصر ، ولكننا نريد أن نقرر فقط أن للمجتمعات أشكالا تختلف من حيث البساطة والتركيب ويمكن مقارنتها من هذه الناحية بالأشكال المختلفة بفصائل الحيوان أو النبات .

معنى الظواهر الاجتماعية :

هناك شروط يجب توافرها لتكوين المجتمع ، وهى أن يسير الأفراد وفق قواعد وقوانين تنظم معيشتهم وأن تربط بينهم عادات واصطلاحات خاصة ، وأن يخضعوا أخيراً لقوة روحية أو مدنية هى مظهر « السلطة » Authority فى المجتمع . فلا يوجد مجتمع مهما كان يعيش فى طور البداوة أو التوحش بدون قوانين وسلطة يخضع لها، ولا نعنى بالقوانين القوانين المكتوبة، إذ يكفى فى ذلك «العرف» ، وقد تتجلى السلطة فى بعض المجتمعات البدائية فى المكانة الخاصة التى يتمتع بها المسنون والشيوخ من أفراد العشائر دون أن تتخذ مظهراً رسميا كما هى الحال فى المجتمعات المتحضرة وحسبنا أن نقول أن وجود الإنسان فى المجتمع يفرض عليه نظاما خاصا ويحد من حريته المطلقة .

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن المجتمع طائفة من الناس يخضعون لسلطة واحدة وتجمع بينهم تقاليد وعادات ونظم واحدة. هذه التقاليد والعادات والنظم هى ما يطلق عليه اسم «الظواهر الاجتماعية» Social phenomena .

فالظواهر الاجتماعية هى « توافق Conformity » فى طـرق التفكير والشعور والعادات ، يؤدى إلى نظم وقواعد دينية وخلقية وتشريعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع . هذا التوافق فى السلوك العـام هو الذى دفع العالم الفرنسى جبرييل تارد Tarde إلى القول بأن «التكرار آساس كل ماهو اجتماعى» ، أى أن الظاهرةالاجتماعية تقوم فىالأصل على التقليد «أو المحاكاة imitation » فالحدث الاجتماعى أو السلوك الاجتماعى لايمكن أن يكون حدثا مبتكراً لم يسبق لأحد أن رآه ، وإنما هو حدث أو فعل مكرر وفى هذا ما يفسر لنا استهجان الناس ، أى استهجان المجتمع لكل ما هو جديد مبتكر غير مألوف . ولكن هذا الجديد متى تكرر ، اعتاده الناس وألفوه وزال ما كان يعلق به من السخرية والاستنكار .

فالظاهرة الاجتماعية إذن أهم ما يميزها أنها عامة بالنسبة لمجتمع معين سواء أكان هذا المجتمع صغيراً أو كبيراً . ومن السهل أن نلاحظ من مخالطتنا للطوائف المهنية المختلفة أن لكل طائفة مظهراً عاما تعرف به طريقتها فى إختيار ملبسها ، واللهجة الخاصة التى تتحدث بها ، واستعمالها لبعض الكلمات دون غيرها ، واتفاقها فى الذوق ونوع الإختيار ، كل ذلك يكاد يكون عاما بالنسبة لأفراد الطائفة المهنية لا يشذ عنه إلا القليل من أفرادها وكلما قدم العهد بالفرد داخل نطاق طائفته تشبع بجوها الخاص وظهرت عليه مسحة الطائفة فاصبح من السهل على غيره أن يميزه بحركاته وسكناته .

والتوافق فى الظـواهر الاجتماعية يخضع لعاملين : عامل الزمان وعامل المكان . أما التوافق فى الزمان فهو وحدة التقاليد . فالأجيال السابقة تورث الأجيال اللاحقة عاداتها وطرق تفكيرها وليست التربية فى مجموعها إلا الطريقة التى يلقن بهـا الكبار الذين عاشوا فى المجتمع وانطبعوا بطابعه ، إلى الصغار

الذين لم يألفوا بعد حياة المجتمع ـ نقول ليست التربية إلا الطريقة التى يلقن بها الكبار للصغار الوسائل التى تمكنهم من الاندماج فى حياة المجتمع على أن التلقين ليس معناه انتقال القديم بحذافيره من الجيل السابق إلى الجيل اللاحق إذ أن فى ذلك كان يوقف ويعرقل سير المجتمع واطراد تقدمه. كما أن تمسك المجتمع بتقاليده لا يعنى جموده وتخلفه عن ركب الحضارة . فسلطة التقاليد ليست سلطة مطلقة ، ومن صفات المجتمع أنه كالكائن الحى فى حيوية دائما إلى dynamic continuity ، وهذه الحيوية تدفع بالمجتمع دائما إلى الأمام فيسير نحو التطور . ولكنه فى الغالب تطور غير ملحوظ يحدث تدريجيا خلال الأجيال المتعاقبة . وهناك حالات نادرة يحدث فيها التطور طفرة واحدة . ويكون ذلك عند قيام الثورات أو بتأثير الحروب والفتوحات العسكرية . على أن التطور سواء أكان بطيئا أم سريعا فهو لا يذهب بمعالم الصفات المميزة للمجتمع إذ يظل المجتمع محتفظا بتقاليده الخاصة التى تميزه عن مجتمع آخر فالتقاليد لا تمنع التطور ، كما أن التطور لا يقضى على التقاليد .

محافظة على الطابع الخاص مع تحول مستمر نحو ما يلائم الأوضاع الجديدة للحياة : هذان هما العاملان الأساسيان فى حياة المجتمعات. وتحقيق الانسجام بين هذين العاملين هو الذى يحقق للمجتمع الاستقرار والنمو . فاذا ما طغى أحدهما على الآخر كان ذلك إيذانا بانحلال المجتمع وزواله. فلا بقاء لمجتمع ينبذ تقاليده ويندفع فى جنون نحو كل ما هو جديد . كما أن المجتمع الذى يتعلق بأهداب التقاليد دون أن يكون له من المرونة ما يجعله يساير روح العصر ويتمشى مع الأوضاع الجديدة للحياة ، مجتمع مقضى عليه بالتأخر والانحطاط .

أما عامل الاتفاق فى المكان فهو وحدة الاصطلاح usage فاللهجات وطريقة

إختيار الملبس ، والذوق فى تأثيث المسكن . وإتباع قواعد خاصة والتعلق بأفكار وآراء متسلطة ، كل ذلك يتحدد فى نطاق دوائر معينة أو مساحات معينة من الأرض .وكما أن الاتفاق فى الزمان أى وحدة التقاليد . غير مطلق، فكذلك الاتفاق فى المكان فهو دائما فى مد وجذر. فهنالك إصطلاحات لا يتعدى مداها نطاق القرية ، وإصطلاحات تعم أقليما بأكمله كما أن هنالك إصطلاحات يتفق فيها جميع سكان الأمة .

ويمكن القول بوجه عام عن الأفراد الذين تجمعهم تقاليد واحدة المتفقين فى الذوق والمزاج أن لهم ثقافة واحـدة cullute . والثقافة تتأثر كثيرا ويرتسم طابعهـا بحسب المكان الذى تنشأ فيه . وكم نسمع اليوم عن وجود دوائر ثقافية يميزها مزاج خاص وحضارة خاصة لا تفنى فى الحضارات الأخرى بالرغم من سهولة الإتصال بين الأقطار المختلفة ، فنسمع عن حضارة الشرق وحضارة الغرب،ونسمع بالنسبة لأوربا وحدها عن الحضارة النوردية والحضارة الجرمانية والحضارة السلافية،وحضارة شعوب البحر الأبيض المتوسط كل هذه الحضارات معناها إختلافات فى الأمزجة والطبع وإختلاف فى طريقة الحكم على الأشياء . فيتميز الفرد من سكان مناطق البحر الأبيض كالإيطالى أو الفرنسى بحدة المزاج وسرعة الغضب وتقلب العواطف والتأنق فى الملبس والمأكل. ويتميز الفرد من سكان شمال أوربا كالإنجليزى والنرويجى ببرود الطبع والتريث وعدم التسرع فى الحكم على الأشياء والبساطة فى المأكل والملبس وهكذا .

فالتوافق إذن سواء أكان فى الزمان أو المكان أو فيهما معـا ، معناه توافق بين أفراد المجتمع الواحد واختلاف من مجتمع الى آخر .

ويجب أن نلاحظ عند دراسة العلاقات الإجتماعية فى مجتمع معين :

١ - أن هذه العلاقات فى حركة ونشاط مستمرين ويمكن تشبيه المجتمع

فى حركته الدائمة بجسم الكائن الحى ، فمن علامات حيويته النشاط الدائم.

٢ ـ أن العلاقات الاجتماعية لها صفة الاستمرار والدوام ، وهى لذلك تطبع المجتمع بطابعه الخاص .

فاذا وجدت فى مجتمع ما كنت قد زرته منذ عشر سنوات مثلا ، فقد تلاحظ أن ـ العلاقة بين بعض الأفراد قد تغيرت فأصبح بعض الأصدقاء أعدا. أو بالعكس ، ومات بعض الأفراد وولد آخرون ورحل غيرهم إلى مكان آخر . ولكن هذه التغيرات الفردية لم تؤثر فى الطابع العام للمجتمع . فالأفراد يعيشون ويموتون ولكن المجتمع راسخ كالطود . مثل ذلك الجنود المكونة لجيش ما تتجدد وتتغير باستمرار ، ولكن ذلك لا يؤثر فى نظام الجيش كمجتمع ، وليس للفرد دخل فى تكوينها . وبينما يتعرض الأفراد للتغير المستمر تظل العلاقات الاجتماعية محتفظة بطابعها الخاص . وكما أننا نستطيع أن نصف مجموعة من التماثيل ونقارن بينها من الناحية الفنية بغض النظر عن المادة المصنوعة منها هذه التماثيل،سواء أكانت من الحجر أوالرخام أوالبرونز ، فكذلك نستطيع أن نصف الظواهر الاجتماعية وأشكال المجتمع ونقارن بينها ونرتب العلاقات التى تربطها دون أن تكون هناك ـ حاجة للتعرض للافراد وإختلافاتهم الشخصية .

الفصل الثاني

تقسيم الظواهر الاجتماعية

اولا ـ الجماعات الانسانية

بينا فيما تقدم أن علم الاجتماع إنما هو دراسة مقارنة للمجتمعات وبالتالى للظواهر الاجتماعية فموضوعه يتضمن وصف الأوضاع والاصطلاحات الجمعية. ومحاولة فهمها وتعليلها . وقد توصلنا حتى الآن إلى بيان ما للظواهر الإجتماعية من صفات عامة توحد بينها .واستطعنا أن نخلص من ذلك الى صفتين اساسيتين: صفة التكرار وصفة الالزام بدرجاته المختلفة .وما التكرار فى الواقع الا نتيجة للالزام . والتوافق بين الناس ثمرة من ثمار سلطة المجتمع . ويمكن القول أن الظواهر الإجتماعية آراء وأفعال تصاغ فى « أسلوب واحد » .ومع ذلك فقد بدأنا بالفعل نشعر أن هذه الظواهر تختلف فى طبيعتها ونتائجها . وعلى ذلك يجب علينا أن نحصى أجناسها وأنواعها وأن نقوم بعمل تصنيف لها .

فالوسائل التى أصطلح عليها الناس أو قبلوها ليعيشوا عيشة جمعية ـ وهى مانسميه بالظواهر الاجتماعية ـ ليست كلها من نوع واحد . فمن أنواع التجمع : الفرق الدينية Sectes والاحزاب السياسية والنقابات العمالية . ومن العمليات الاجتماعية : اداء الشعائر ، والتعاقد، والعمل. أليست هذه كلها ظواهر لها مميزاتها وطابعها الخاص ؟ فالواجب يقضى علينا إذن أن نحاول تنظيمها فى وحدات متجانسة .

ونحن نستطيع أن نستعين فى هذا المجال بنتائج البيولوجيا . وليس معنى ذلك أنه يجب علينا أن نطبق على المجتمعات كل مانعرفه أو نعتقد أننا نعرفه

عن الكائنات الحية كما هو الحال عند المتشيعين للمذهب العضوى Organicisme ولكن كل ما نريده هو تطبيق منهج مماثل وترتيب معلوماتنا داخل أطار مشابه .

فنحن نميز بالنسبة للكائنات الحية بين الاعضاء Organs والوظائف functions فلكل من أجزاء الجسم الحى شكله الخاص ونشاطه الخاص ومنفعته الخاصة. فتركيب الأجزاء يختلف وتختلف أيضا وظائفها .ولذلك فاننا نميز بين التشريح أو علم الأشكال morphology وهو دراسة الأعضاء ، وبين الفسيولوجيا أو علم وظائف الاعضاء وبالمثل بالنسبة للمجتمعات : هناك أعضاء أو عناصر أو أجزاء لجسم المجتمع وهى ما يطلق عليها الوحدات أو الطوائف الاجتماعية Social groups وهناك من ناحية أخرى أنواع من النشاط أو العمليات أو الوظائف تمارسها هذه الطوائف ونستطيع أن نسميها التصرفات الجمعية Social behaviour.

فهناك من ناحية الوحدات الاجتماعية ومن ناحية أخرى التصرفات الإجتماعية وهذان هما القسمان الكبيران لتصنيف الظواهر الاجتماعية. وقد تكلم المصلح سان سيمون وكذلك جان بابتيست سى J.B. Say عن « فسيولوجيا المجتمعات » كما أن وليم بتى Petty كان قد تكلم قبلهما بأكثر من قرن عن « التشريح السياسى Politicalanatomy » . ويمكن إذن تقسيم الدراسة الاجتماعية إلى قسمين كبيرين : المورفولوجيا الاجتماعية أو دراسة الاعضاء ، والفسيولوجيا الاجتماعية أو دراسة الوظائف . فلننصرف الآن إلى الكلام عن مضمون هذين النوعين من الدراسات وتحديد فروعهما. وسنبدأ هذا العمل أولا بالنسبة لأنواع الجماعات الانسانية ويعد ذلك بالنسبة لأنواع التصرفات الانسانية .

ما من مجتمع فى الحاضر أو فى الماضى - حتى المتوحش من المجتمعات - الا ويتألف من مجموعات groups أو تقسيمات فرعية sub-groups ومعنى ذلك أن المجتمع وحدة مركبة أو معقدة . وقد أطلق دوركيم اسم المجموعات الثانوية groups secondaires على هذه الأجزاء التى يتكون منها المجتمع . فليس هناك مجتمع بسيط وحتى القبائل التى نسميها « متوحشة » فانها - وحدات مركبة . أى انها تنقسم الى مجموعات صغيرة نسميها الأسر أو العشائر clans وهذه الكلمة الأخيرة مأخوذة من أصل اسكوتلندى . فالتركيب أو التعقيد قانون كل حياة والخلية نفسها عالم ذاخر . وهناك من الأمثال الموروثة عند بعض الشعوب ما ينهض دليلا على ذلك . فالبربر من سكان الجزائر يشبهون القبيلة بثمرة الخروب التى تحتوى على بذور كثيرة العدد ، هذه البذور هى الأسر . وقد شبه البدائيون مجتمعاتهم بالكائنات أو الأجسام الحية ومعنى ذلك أنها متعددة الأجزاء . وإذا كان الحال كذلك بالنسبة للمجتمعات الصغيرة فلابد أن تكون المجتمعات الكبيرة التى نعيش فيها الآن على درجة عظيمة من التعقيد ونحن نستطيع أن نشاهد فيها عددا كبيرا من المجموعات والتقسيمات الصغيرة مختلفة الأنواع : فالأسر والقرى ، والمناطق والمدن ، والأقاليم والدول ، والطوائف المهنية ، والفرق الدينية ، والجمعيات . كل هذه مجموعات أو أجزاء يختلط بعضها بالبعض ويتداخل بعضها فى البعض الآخر ، كأنها دوامة كبيرة تنبعث منها حركة دائمة .

من ذلك نرى أن هنالك أشكالا كثيرة لأنواع التجمع الإنسانى . وقد فطن إلى ذلك الفيلسوف العربى الفارابى الذى إستقر فى مدينة حلب فى القرن العاشر . فقد عدد فى مقالة له أنواع التجمع وميز بينها من الأسباب ومن حيث البواعث : فهنالك جماعات تنشأ عن الرغبة الحرة وجماعات أساسها الضغط . كما

أن الميلاد والزواج والإقامة والخطر والبهجة بل والسفر كل هذه الأسباب تنشأ عنها أنواع مختلفة من الجماعات ولا شك أننا نستطيع أن نجمع هذه الحالات الخاصة فى أقسام كبيرة . وأستطيع أن أميز ثلاثة من هذه الأقسام: الجماعات البيولوجية والجماعات الجغرافية والجماعات الإجتماعية.

١ ـ الجماعات البيولوجية

أعنى بالجماعة البيولوجية كل جماعة يشترك أفرادها فى صفة طبيعية تربط بينهم . من ذلك الأسرة التى تتألف من أقارب يربط بينهم دم واحد وتتكون بينهم وحدة تنشأ عن هذا الرباط. ويترتب على ذلك حقوق وواجبات خاصة لا تتعدى نطاق الأسرة فهذه المجموعة تقوم إذن على الإشتراك فى الدم والوحدة التى تجمعها صادرة عن ظاهرة طبيعية . ومن هنا نفهم سر التسمية التى أطلقناها عليها . وهناك تقسيمات داخل نطاق الجماعة البيولوجية أهمها ما يتعلق بالجنس وبالسن وبنوع القرابة .

ففى كل مجتمع يكون كل جنس مجموعة على حدة . ولا يتفق الرجال والنساء لا فى العادات ولا فى الآراء التى تسيطر على عقولهم Prejudice . وتختلف طباع وأمزجة كل فريق وغالبا ما تتعارض . فالمجموعة الجنسية لها إذن حياتها الخاصة ويظهر فى ذلك بوضوح فى المجتمعات البدائية إذ نلاحظ فيها الفصل التام بين نوع الحياة التى يحياها الذكور والآناث . فبين الجنسين تعارض تام بل هوة عميقة : فلكل جنس أعماله وشعائره كما أنه ينفرد بوسائل معيشته وطرق تفكيره . نحن لا ننكر أنه يجب أن يكون هناك نوع من التعاون بين الجنسين ما داما يكونان مجتمعا واحدا. ولكن بالرغم من ذلك

فالجنسان يكونان مجموعتين متميزتين مختلفتين بل ومتضادتين أحيانا ، وهذا خلاف ما بينهما عادة من فارق فى المرتبة .

وهناك بعد ذلك وحدة السن . فتقارب الأفراد فى السن وإنتاؤهم الى « جيل » واحد يجعل منهم مجموعة على حدة لها آراؤها ومصالحها وغالبا ما يصطدمون من أجل هذه الآراء والمصالح بالمجموعات التى تنتمى إلى أجيال أخرى ونلاحظ ذلك كثيرا فى مجتمعاتنا الحالية : ألا يوجد بين رجال الأدب حلقات خاصة « بالشبان الأدباء » ؟ على أن هذه التفرقة تظهر بوضوح فى المجتمعات البدائية ففى هذه المجتمعات يكون كل جيل وحدة مميزة لها قوانينها وتقاليدها وأسرارها . ولا يدخل المراهق فى مجتمع الرجال إلا بعد أن يمر بشعائر وطقوس معقدة تعرف باسم « شعائر الدخول فى مجتمع الرجال Rites of initiation وقد وجد عند قدماء اليونان نظام مماثل عن طريق التدريب العسكرى .

وينشأ عن اختلاف السن اختلاف فى الدرجة أو المرتبة: فالأطفال والشبان والشيوخ يؤلفون نوعا من التدرج hierarchy بحيث تزداد الحقوق ومظاهر السلطة كلما صعدنا درجات السلم من أسفل إلى أعلى. وليس الشبان المحاربون هم الزعماء بل إن الشيوخ هم الذين يتمتعون عادة بالنفوذ والسلطة : ويطلق علماء الاجتماع الانجليز على هذه الظاهرة اسم « حكومة الشيوخ السحرية gerontocracy magie » . فالسلطة فى مثل هذه الحكومات لا تقوم على القوة الجسمية بل على القوة الروحانية . وفى مجتمعاتنا الحالية من بقايا هذه النظم التى تتعلق بفروق السن ما يستحق الدراسة [1] .

---

(١) نلاحظ ذلك على الخصوص فى المجتمعات الريفية

وأخيرا فان أنواع القرابة ينشأ عنها بالمثل وحدات إنسانية تقوم على نظام طبيعى . وقد أطلق عليها « دوركيم » اسم « الوحدات التى تقوم على الصلة الدموية groupements consanguins . ودعامة هذه الوحدات الانحدار من سلالة واحدة وهناك أنواع مختلفة منها تختلف بحسب المجتمعات فالأسرة family والعشيرة clan والقبيلة tribe والاتحاد Phratry والأسرة الرومانية gens والأسرة الجرمانية sippe or sib كل هذه مجموعات تقوم على صلة الدم والطفل يدخل فى عداد أحداها منذ ولادته ولا يخرج منها إلا بالموت. وأعضاء هذه الوحدات ينحدرون أو على الأصح يعتقدون أنهم انحدروا عن جد واحد common an cestor وسواء أكان هذا الإنحدار مقرراً أو مفروضا أو كانت هذه السلالة حقيقية أو وهمية فان ذلك لا يؤثر فيما نحن بصدده من التقسيم . فاعتقاد الأفراد أو ادعاؤهم بأنهم انحدروا عن جد واحد يحملون اسمه على الدوام هو فى ذاته تعبير عن رغبتهم فى تكوين وحدة دموية . فالأسرة إذن ـ بما تتضمنه هذه الكلمة من اختلاف عظيم فى أشكالها[١] ـ تعد أهم الوحدات البيولوجية التى يقوم على دراستها علم الاجتماع . ويصبح أحيانا أن تضم إلى هذه الدراسة دراسة طبقات المجتمع وذلك فى الحالات التى يظن أو يعتقد فيها أن هذه الطبقات ناشئة عن أجناس races غريبة عن بعضها البعض كما كان الحال ـ حسب اعتقاد بعضهم ـ عند نشأة روما ـ فالطبقة فى هذه الحالة ويطلق عليها اسم caste تعد وحدة طبيعية ولكنها لا تحتفظ بنقائها مدة ـ طويلة إذ لا تلبث أن تتسرب إليها عناصر دخيلة ويصبح التشبث بالأصل نوعا من الوهم.

(١) وصف دوركيم تطور الأسرة أو على الأصح تطوراتها فى مجموعة من المحاضرات القيمة التى لم ينشر إلا أجزاء متفرقة . ويهم الجميع أن تطبع هذه المحاضرات كاملة وفى انتظار تحقيق هذه الأمنية يستطيع القارىء أن يقرأ :

Introductiou à la Sociologie de la famille, Annales Faculté Lettres de Bordeaux. 1888,

٢ ـ التجمعات الجغرافية

هناك غير التجمعات سالفة الذكر تجمعات من نوع آخر يصح تسميتها بالتجمعات الجغرافية أو « التجمعات الإقليمية territorial groups » حسب تسمية دوركيم لها . ولا يشترط فى هذه التجمعات أن تقوم على وحدة العنصر وإنما تقوم على وحدة الإقامة فى مكان واحد إذ يكفى أن يجتمع عدد من الناس جنبا إلى جنب فى صعيد واحد سواء عن طريق المصادفة أو نتيجة لظروف مرغمة حتى تتكون منهم نواة لنشأة المجتمع . والاستقرار والإقامة فى مكان واحد حتى ولو لم يكن بين الأقارب ينشأ عنه عدد من الصلات والعلاقات المتبادلة فلا تلبث أن تولد مجتمعات جديدة سداها الجوار ولحمتها التقارب . وحقوق الجوار وواجباته قد تقدم أحيانا على حقوق الأقارب وواجباتهم . ويتجلى ذلك بوضوح فى ريف فرنسا الجنوبى حيث ظلت الوحدة الإقليمية ذات طابع متميز . وفى هذه الحالة تحل رابطة الأرض jus soli محل رابطة الدم jus sangvinis . هذه التجمعات الإقليمية كثيرة ومتعددة فمنها القبائل، والقرى ، والمدن ، والدول ، والقبائل وما يتفرع عنها من تقسيمات مختلفة كانت فى الأصل تجمعات عائلية ولكنها ما لبثت أن أصبحت وحدات تقوم على وحدة السكن وهى تتميز بمجموعة مساكنها وما تملكه من أرض معينة واضحة الحدود .

والقرية هى أبسط هذه المجموعات التى تقوم على وحدة الاقليم . وهناك مظاهر كثيرة للعواطف المشتركة التى تنشأ عن حياة الجوار . فلكل قرية من قبائل البربر المستقرة فى الجزائر عرفها المتداول أو تشريعها المكتوب ولها دستورها وإدارتها بحيث تكون وحدة متكاملة . وهذه الاصطلاحات تختلف

من إقليم إلى آخر ، وهى بالنسبة للغريب على شيء كثير من الطرافة والجدة وعلى هذا يجب ألا ينظر إلى الوحدة الريفية أو الإقليم على أنه تقسيم مصطنع. فان هذه التقسيمات تكون وحدات حقيقية لها طابعها الخاص .

والمدن أو البلدان تعد أيضا مجتمعات إقليمية . المدينة بحدودها المعروفة لاتخرج عن كونها مجموعة محلية اتسع نطاقها أو قرية تضاعفت وتضخمت. وهى تمتاز بما لها وعلى الأخص بما كان لها فى الماضى من قوانين وعادات وشعور خاص كما تختلف بما لها من مصالح وحقوق . ولكل مدينة روحها وطابعها الخاص فهذه لها طابع البلدة الصغيرة وتلك لها طابع البلدة الدينية. وقد كتب لابروبير La Bruyere فصلا ممتعا بين هذا الاختلاف فى الطابع كما وصفه من قبله الكاتب الهزلى ل ، ب بيكار Picard فى لوحة نقدية طريفة . وقد اشتهر ما بين المدن من المنافسات والمساجلات لتؤكد كل مدينة خواصها الذاتية . وكانت هذه المساجلات تؤدى غالبا إلى شجار ينشب بين سكان بلدتين متجاورتين ولا زلنا نرى حتى اليوم المعارك التى تنشب بين أفراد حى وحى آخر من بلدة واحدة ومايصحب ذلك من التغنى بمزايا الحى الذى ينتمى اليه كل فريق .

ومما لاشك فيه أن المدن تختلف حسب ما تؤديه كل منها من الوظائف داخل نطاق المجتمع العام . فهناك مراكز الدفاع والحماية ضد الغارات التى تأتى من الخارج ، وهناك مراكز الإنتاج ، وهناك مراكز الاتصال بين أجزاء القطر المختلفه كما أن هناك مراكز العبادة وهذه كلها نماذج مختلفة . كما تختلف المدن أيضا من حيث أحجامها فمنها الصغير ومنها الكبير ومنها ما يتضاءل حجمه حتى يقرب من القرية وما يعظم حجمه حتى ليكاد يبتلع إقليما بأكمله. ومن المدن اليوم ما يربو عدد سكانه على عدد سكان قطر بأكمله فى العصور

الحالية. ولكنها ستظل دائما «وحدات مشتركة من السكان communaute's
d'habitants» على حد التعبير الصحيح المستعمل فى القانون الفرنسى القديم .
ولا نغالى إذا قلنا إن لكل مدينة مميزاتها الخلقية وشخصيتها العقلية . والمدن
الكبيرة على الخصوص لها لونهـا الخاص فى التفكير وفى طريقة الحياة. وقد
لاحظ جرونت Graunt عالم الإحصاء منذ أكثر من قرنين أن المدن الكبيرة
تتميز بقدر من «حب الاستطلاع» و «القلق» لا يوجد فى الأقاليم التى تعيش
على البساطة . كما وجد برناردان دى سان بيير B.de saint-Pierre وروسو
وغيرهمـا أن المدن الكبيرة مصدر لفساد الخلق ويرى سيمل simmel فى
عصرنا الحالى أنها تتميز بطابع الابتكار وروح الفردية وعدم المساواة وعدم
الاستقرار كذلك .

والدول شأنها فى ذلك شأن المدن إنما هى قبل كل شىء مجتمعات إقليمية
ولقد ظهرت محاولات عديدة قبل رينان Renan وبعده لتعريف « الدولة »
وهناك عدد لا يحصى من الصيغ[1] ويؤخذ من مجموعهـا أن الدولة أو الوطن
لا يقوم إلا باتحاد عناصر مختلفة : الاشتراك فى الأصل، ووحدة اللغة، ووحدة
الآمال والصالح ، ولكن إبتداع هذه الأسس فكرة حديثة . أما الأساس
القديم الثابت فهو امتلاك جزء معين «من الأرض» . والمدن والأقطار والممالك
والامبراطوريات لا يمكن تصورها أو تخيلها أو الرمز إليها إلا فى حدود المكان .
والدولة التى لا أرض لها تعين حدودها كما هو الحـال فى البابوية أو عصبة

---

(١) أنظر فى هذا الموضوع :

- Ernest Renan : Gu 'est-ce qu, une nation.
- Van Gennp, Traité Comparatif des nationalite's, 1922.

الأمم ليست بدولة حقيقية . وهكذا نرى أن الحدود أو التخوم ذات أهمية عظيمة إذ أنها تحدد معالم الدول . ومنذ عهد المدائن القديمة حيث كانت الحدود مقدسة إلى عهد الدول الكبيرة فى العصر الحاضر ينظر إلى الحدود دائما على أنها الرمز الأول للدولة . وقد عنى راتزل Ratzel وجييوم Guillaume ببيان ما للحدود من أهمية فى كيان الدولة وفى تكييف شخصية الشعوب[1]. فالمكان أو المظهر الإقليمى إذن عنصر عقلى كما أنه فى نفس الوقت عنصر مادى فى كيان الدولة . وهذا المظهر الإقليمى ندركه بالتصور وبالتخيل فهو فكرة ذات قوة ومعنى . والحدود حين تقدس وتحترم فليس ذلك لأنها تحدد بل لأنها تعرف وتميز وتؤكد شخصية كل دولة . وربما كان ذلك أحد الأسباب التى حدت بكثير من الساسة منذ عهد أرسطو للاشادة بالدول الصغيرة وذلك لأن الحدود فيها قريبة المنال تتمثل فى الذهن بدقة ووضوح مما لا يتيسر فى حالة الامبراطوريات الشاسعة الاطراف . وتعين الحدود فى أيامنا هذه على الخريطة بعلامات والوان مختلفة ترمز الي التميز والفصل بين الشعوب فى الأصقاع المختلفة . ومساحة الدول وعدد سكانها عامل كبير فى قياس قوتها . فامتلاك جزء من الأرض والسيطرة عليه هو أول عامل يخلق الدولة ، وقد عبر الفاتحون منذ اقدم العصور عن هذا المعنى بما كانوا يقومون به من شعائر رمزية. فقد كانوا عند الانتصار يؤدون أفعالا رمزية يمتلكون بها زمام الأراضى والمياه ، كأن يغرسون الصليب فى الأرض أو يشقون الهواء بالسيف أو يدفعون بجوادهم نحو اليم . ويقولون فى لغة الحرب « إخضاع الأراضى » أكثر من قولهم « غزو شعب ».

---

(١) أنظر : Ratzel, Anthropogeographie, 1909

ونحن لاننكر أن الفكرة العامة التي تظهر خلال الحكم والامثال تدل على أن التمييز بين الشعوب يقوم على أساس خلقي. فلكل شعب صفاته المميزة ومزاجه الخاص. ولا مانع من أن نقر بوتمى Boutmy على ما ارتآه من إنشاء «علم نفس سياسى» وأن نوافق لازاروس Lazarus وشنيتال Stinthal على فكرة إنشاء «علم نفس للشعوب». وقد نادى كذلك Savigny وغيره بأنه يجب أن يكون لكل دولة قانون خاص هو صدى لتاريخها وثمرة لعقليتها. كل هذه الآراء صحيحة لاغبار عليها. ولكن كيف كان من الممكن أن تظهر هذه الاتجاهات أو يكتب لها الدوام بدون وجود العامل الأساسى وهو الاتصال والتجاور الذى بدأ من أحقاب سحيقة وترك أثره على مر السنين؟ إن صلة الانسان بالأرض ربما ظلت من الوثوق والقوة فى يومنا هذا كما كانت دائما فى الأزمنة الأولى.

٣ ـ التجمعات الاجتماعية

نتكلم الآن عن نوع آخر من أشكال التجمع الانسانى يقوم على أساس آخر. فهناك من أنواع التجمع مايقوم على الاشتراك فى العمل أو الوظيفة. فهى تختلف عن الأنواع التى سبق ذكرها والتى كانت تقوم على الاشتراك فى الأصل أو الاشتراك فى مكان الإقامة. هذه التجمعات تتكون من أفراد يلعبون فى الحياة دورا واحدا أو يسعون وراء غايةواحدة دون أن يكونوا لذلك حتما أقارب او جيرانا وتقوم وحدتهم على عامل اجتماعى لا على عامل طبيعى. ولذلك اخترنا أن نسمى هذه التجمعات « بالاجتماعية » وهذه التجمعات أو الوحدات الاجتماعية تتخفف تماما من حدود المكان. مثل ذلك المذهب الدينى أو النقابة المهنية أو الهيئة الجامعية. فهذه كلها وحدات اجتماعية

لا تنحصر داخل نطاق معين بل قد يكون أفرادها متفرقين فى أنحاء مختلفة من العالم . . وتتنوع هـذه المجتمعات التى تقوم على الاشتراك فى العمل أو الوظيفة فى أشكال لا حصر لها . وتشهد بذلك المفردات الكثيرة التى تفيض بها اللغة فى بيان هذا النوع ومنها مجتمع Society ـ رابطة association ـ إتحاد unoin ـ إئتلاف confèdèration ـ عصبة ligve ـ تحالف coalition ـ مؤامرة conjuration ـ دائرة cercle ـ مجمع ماسونى loge ـ وفد أو هيئة مفوضة delegation الخ .. وهناك غير ذلك كثير من الكلمات المهنية والكلمات الأجنبية . ومن أمثلة الأولى : corporation طائفة مهنية (وقد كان هذا المعنى سائدا فى العصور الوسطى) ـ mutualité تعاون ـ enterprise مشروع ـ Syndicat نقـابة (بالمعنى الحديث) . ومن أمثـلة الثانية club نادى ـ carrell, trust, omnium وكلها تدل على إتحـاد الشركات لإستغلال موارد خاصة وتستعمل فى اللغة العربية كما هى . هذه الكثرة من المفردات والمصطلحات التى تدل على الطوائف الوظيفية تحتم علينا أن نقوم بتصنيف لهذه المجموعات العجيبة التى تنشأ من تلقاء ذاتها أو توجدها الظروف والتى لا صلة لها بالدم ولا بالأرض . ونحن نستطيع أن ندخل كثيرا من هذه الأشكال بطريقة قد يكون فيهـا شىء من التعسف فى واحد من قسمين كبيرين : وحدة المركز الاجتماعى ، ووحدة الوظيفة الاجتماعية .

أما وحدة المركز الاجتماعى فتظهر فيما يعرف بالطبقات الاجتماعية فلا يخلو مجتمع ما منها كان فى طور البداوة من نوع من التدرج بين أفراده hiererchy وهناك غير الفروق التى يستدعيها السن والجنس فروق أخرى بين الطوائف ناجمة عن التفرقة فى الحقوق والواجبات ، فى الثروة أو الامتيازات . كل هذه

الفروق تحدد لكل شخص حالته condition او مركزه situation . ويتخذ المجتمع فى العادة شكلا هرميا حين توضع طوائفه المختلفة بعضهـا فوق البعض ونحن نستطيع أن نتتبع الطريقة التى نشأت بها هذه الفوارق المميزة حتى تأصلت فى النفوس . وهناك فوارق ترجع إلى الرتبة والى الوظيفة والى ألقاب الشرف والى الحسب الخ..[١] وتتميز الطبقات حسب الواقع وقد يعترف بها القانون. فهناك الأطهار والمنبوذون والأحرار والعبيد ، والنبلاء والسوقة ، والمتدينون والعلمانيون ، ورؤساء العمـل والمساعدون ، وأصحاب الأعمـال والعمال ، والبورجوازيون والمعدمون Proletariat . هناك من أصحاب الامتيازات كثيرون وكثيرون أيضا ممن لا يتمتعون بشىء . وإكتساب الحقوق بالوراثة أو احتكارها عن طريق الوظيفة أو ضمانها عن طريق الامتلاك كل هذه الوسائل مختلفة للحصول على السلطان . ولكل طبقة قوانينها وعاداتها وإصطلاحاتها ولغتها . كما أنها تقوم بدور تختص به يفرض عليهـا أو على الأقل يخصص لها ويحرم عليها القيام بدور آخر . ففى عهد الملكية الفرنسية كان النبلاء إذا ـ أشتغلوا بالتجـارة يفقدون صفة النبل فى نظر الناس . وقد إستدعى الأمر كثيرا من المساجلات السياسية حتى إنصرفت أذهان الناس عن هـذه الفكرة السخيفة . وقد إشتد الإستمساك بهـذه القيود حين تطورت الفوارق فى المجتمعات الى نظام الطبقات المتزمتة أو الطوائف castes [٢] . فامتد التحريم

---

(١) لدراسة أصل الطبقات أنظر كتاب ،

طبقات المجتمع ، تأليف أندريه جوسان . ترجمة الدكتور السيد محمـد بدوى (مجموعة الألف كتاب) .

(٢) أنظر كتاب بوجليه .

C. Bouglé, Essai sur le régime des Castes, 1908.

والكتاب المذكور يتناول نظام الطوائف فى الهند والمحرمات الخاصة بالمنبوذين الخ..

والفصل بين الطبقات المختلفة الى الطعـام والملامسة ومنع الزواج بين طبقتين مختلفتين . فأصبحت القاعدة فى الزواج هى الزواج الداخلى Endogamy ، بحيث يحرم الزواج على الفرد من خارج الطبقة التى ينتمى إليها .

وقد يحدث حين يتوارث المجـد والنفوذ فى طبقة معينة أن يصور خيال الشعب هذه الصفات فى صورة مجسمة . فقد روى لنـا رينان فى ذكريات الطفولة Souvenirs d'enfance أن الرأى العـام فى مقاطعة بريتانيا بغرب فرنسا كان يعتقد أن الطبقة النبيلة تتمتع بقوى خفية ومقدرة سحرية وأنها كانت على الخصوص تستطيع أن تجلب الشفاء . وقد كان هذا الإعتقاد فى القدرة على شفـاء المرضى سائدا بالنسبة لملوك فرنسا الأقدمين . وفى الشرق يحاط النبلاء بهالة من القداسة [١] . ويلاحظ التدرج فى المراتب بدقة وعناية يظهران حتى فى التحية .

ومن المعروف أن الفوارق « والمسافات » التى تفصل بين الطبقات أكثر ظهورا ووضوحا من الفوارق بين الشعوب نفسها . وقد عنى كثير من الكتاب بدراسة « العقلية الطبقية Lésprit de classe فلكل طبقة آراؤها وطريقة تفكيرها التى تميزها وتدل عليها .

ولا يقتصر الأمر كما قلنا على التفرقة من حيث المركز ففى مجتمعاتنا الحالية على وجه الخصوص تتميز الطوائف بوحدة العمل أو الوظيفة ومن الطبيعى أن تكون لكل طبقة وظائفهـا . الوظيفة ذاتها من أنشط العوامل فى تعدد الطوائف واشكال التجمع . وكلما زادت الأعمال والغـايات والمصالح كلما تعددت الطوائف الخاصة التى يتميز بعضها عن بعض أو يتعارض بعضها مع البعض .

فمن هذه الطوائف ما يخدم الدين ــ أو السحر : جمعيات دينية، وجمعيات

(١) أنظر كتاب دوتيه . E. Doutté, Merrâkech, 1905.

سرية ، وكنائس، ومذاهب ، وفرق رهبنة . وهذه تكون فى الغالب طوائف عالية تنقسم إلى شعب محلية ثم تنقسم هذه بدورها الى شعب إقليمية وقروية وبنفس الطريقة كانت الجامعات الكبرى ولا تزال فى الشرق والغرب على السواء ، مجموعات من العناصر الدولية .،

ومن الطوائف ما يرجع الى نوع العمل occupation وتنطبق هذه الكلمة على الحرفة الثابتة profession التى يمارسها المرء على الدوام كما تطبق أيضا على كل عمل يخدم مصلحة أو حاجة . أى أنها تعنى العمل الثابت المنتظم والعمل المؤقت غير المنتظم . ومن أمثلة هذه الطوائف ، طوائف أصحاب الحرف المختلفة وطوائف مساعدى العمل ونقابات أصحاب الأعمال والعمال وهى ترجع فى قدمها الى أبعد مما نتصور فقد كان الكثير منها قائما فى العصور الوسطى وكان مصدر قلق فى بعض الأحيان . ويمكن أن ندخل فى عداد هذه الطوائف منظمات الطلبة فى البلاد الجرمانية وهى منظمات لها شعائرها الخاصة ورموزها الخاصة ، وأسرارها الخاصة ، كما أن لها تقاليد خاصة فى طعامها ولهوها وفى حياتها العامة ونستطيع أن نضع فى عداد هذا النوع من الطوائف الجماعات التى تتكون لأى غرض يقصد من ورائه النفع (كاتحاد الإشراف pariage أو التعاقد على إستغلال الأرض mètayaga أو الجماعات التعاونية مهما اختلف اسمها أو نوعها وأخيرا جميع الجمعيات التى تكون لأى غرض تجارى بأى شكل من الأشكال أو حجم من الأحجام . ولا يقتصر الأمر على العمل النافع فللأشرار عصاباتهم maffia, camorra وهى تخضع لإصطلاحات وقوانين خاصة . ولا ننسى أخيرا الأحزاب السياسية ولجان العمل وروابط الإصلاح... أو الثورة . كل هذه الطوائف والجماعات تدخل تحت نوع واحد ولا تختلف إلا من حيث أغراضها .

وهناك من الطوائف أو الجماعات أخـــيرا ما تتكون لغرض اللهو أو الاستجمام وهى عادة تنصرف إلى نوع من العمــل لا يرجى منه منفعة مادية : ومن هذه الجماعات جماعات الرقص أو لعب الورق أو جماعات قارضى الشعر أو الموسيقيين أومحبي الرماية بالقوس وجمعيات رواد الحانات وهواة الصيد. وتجتمع أمثال هذه الجمعيات فى « حلقات » cercles أو نوادى clubs تطلق عليها أسماء مختلفة . ويدخل فى عدادها بالجملة كل جمعيات الرياضة أو اللهو أو الرحلات . وكلمــا تطور المجتمع من الشكل البسيط الى الشكل المركب كلما زادت أمثال هذه الجمعيات وتشابكت . فالفرد فى مجتمعاتنا الحديثة لا ينتمى الى أسرته أو بلدته أو إقليمه فحسب بل انه يرتبط ايضا بمجتمعات اخرى كثيرة من شاكلة هذه المجتمعات يختارها برغبته المحضة، فهو الى جانب الجماعة التى يربطه بها مولده او محل اقامته يرتبط بجماعات اخرى بحسب عقائده او نوع عمله او هوايته. وهكذا تصبح الإرادة الحرة عاملا من عوامل التجمع وإذا كان النــاس يرتبطون إستجابة للضرورة الملحة فانهم يرتبطون ايضا برغبتهم المحضة .

الفصل الثالث

تقسيم الظواهر الاجتماعية (نهاية)

ثانيا ـ التصرفات الانسانية

كما أن الجسم الحى يتكون من أعضاء مختلفة فكذلك يمكن القول بأن الجماعات الإنسانية التى تكلمنا عنها فى الفصل السابق هى «الأعضاء» التى يتكون منها المجتمع . ويمكن تشبيه هذه الجماعات بالأوعية المغلقة التى تنبثق منها آراء الناس وحركاتهم أو بأنها لوحات «سينمائية» تعرض عليها حركة لا تنتهى من الآراء والأفعال التى لا حصر لها . إذ يميل الناس الذين تجمعهم طائفة واحدة إلى التصرف بطريقة متشابهة . فطرق شعورهم وتفكيرهم وأفعالهم إنما هى إصطلاحات مشتركة تطبق عليها أنواع من الجزاءات ويمكن إجمال كل ذلك فى كلمة «التصرف comportement » أو السلوك Conduite ويعبر الأمريكيون عن نفس المعنى بكلمة behaviour . ويتعين علينا الآن أن نحدد صفات التصرفات الجمعية ونوضح مظاهرها المختلفة .

لاشك أننا نعرف أن تصرفات أى كائن حى تنحصر دائما فى نوعين : أفكار notions وأفعال actions . وهذه الأخيرة هى التى تترجم عن الأولى وتخرجها إلى حيز الوجود : فهناك من ناحية العواطف والأفكار ومن ناحية أخرى الأفعال والحركات ، هناك الأحكام وهناك الحركات. هناك مايعتقده وما يشعر به الناس حين يعيشون فى جماعة ، وهناك ما يفعله وما يحاوله هؤلاء

الناس أنفسهم وهو يعبر دون شك عما يجول بخاطرهم وعما يرغبونه ويطمحون إليه كما يعبر أيضا عما يتصورون أنهم قادرون على القيام به. وغالبا ماتكشف لنا الأعمال عما تضمر السرائر .

فاذا كنا نريد أن نضع تصنيفا واضحا لهذه الأفكار والأفعال أفلا يحسن بنا أن نرتبها بحسب الغايات التى يظن أنها تهدف اليهـا ؟ ويكفينا فى ذلك أن نحدد الغايات الظاهرة دون حاجة إلي تعقب الغايات الحقيقية الباطنة. ومن المسلم به أن الناس إنما يتصرفون بغية الوصول إلى بعض الغايات ، وأن لهم حاجات يستعينون بالفكر وبالعمل على إرضائها وإشباعها. وليسمح لى علماء الاقتصاد الكلاسيكيون بأن أستعير لغتهم فأقول إن الأفكار والأفعال التى تظهر بين الناس مجتمعين تتصل بحاجات وتهدف فى النهاية إلى قضائهـا . وعلى ذلك نستطيـع أن نصف هذه الأفكار والأفعال تبعا لنوع الحـاجات التى تعمل على إشباعها .

وهذه الحاجات تنقسم إلى ثلاثة أنواع : إقتصـادية وسياسية وروحية . أما الحاجات الاقتصـادية فانها تتصل بالمـاديات وتعبر عن رغبات الناس نحو الأشياء . وكل ما نعمله لقضاء هذه الحاجات يسمى الصناعة والفن ونستطيع أن نطلق على هذا النشاط إسما شاملا فنسميه حياة الإنتاج Production . وأما الحاجات السياسية فانها تتصل بالحياة الجمعية وتعبر عن رغبات الناس نحو الناس . واللغة والقوانين هى وسائل إرضاء هذه الحاجات . ونستطيع أن نطلق على هذا النشاط اسم حياة الاتصال Relations ـ وأخيراً الحاجات الروحية وهى تتصل بالعاطفة الدينية وتعبر عن رغبات الناس نحو الآلهة . فالدين والسحر هما الوسيلتان اللتان يحاول بهما الكائن الإنسانى أن يشبع تلك الرغبة الملحة

فى كشف المجهول . فنى كل مجتمع نستطيع أن نجد آراء وأفعالا تتصل حقيقة بما « وراء الطبيعة » ، أى أنها تتعلق بكائنات غير منظورة : كائنات فى عالم آخر يتوسل اليها الناس بالتعبد . هذا النشاط الأخير إذن هو حياة العبادة . Adoration

نستطيع إذن بسهولة ووضوح أن نرتب كل ما يعتقده الناس وما يفعلونه فى المجتمع تحت هذه المعانى الثلاثة : الإنتاج ـ الاتصال ـ العبادة . وليس هذا الترتيب مصطنعا أو تعسفيا كما قد يتصور بعض النـاس . فانا حين نرجع تصرفات الناس إلى بعض « الحاجات » والغـايات لا ندعى لأنفسنا الحكم على البواعث الدفينة التى تحركهم إلى العمل ولا نريد أن نخاطر فى مجاهل اللاشعور الزلقة التى يعتقد فرويد أنه قد توصل إلى كشفها . كلا لا نريد أن نتوغل فى هذه الأراضى المجهولة terrae incognitae . ويكفينا أن نقرر أن حركات الناس وآراءهم يمكن ملاحظتها من الخارج، ما دمنا نستطيع أن نشاهد ونلمس الأشياء التى تنصب عليها هذه الحركات والآراء : وإذا تكلمنا بلغة القانون فاننا نقول إن هذه الأشياء تقع تحت الحس وأنها ليست غايات خفية .

تتصل إحساسات الناس وإنفعالاتهم وآرائهم وأفعالهم بأغراض ثلاثة : فهى إما أن تتعلق بأشياء أو بأناس أو بآلهة . هذه هى الأغراض التى تثير اهتمام الكائنات الإنسانية . والنشاط الاقتصادى أو الثروة يتصل بعالم الطبيعة . فانتاج الأشياء وصنعها يحتاج إلى أخذ المواد الأولية من الطبيعة وتحويلها ومعنى ذلك أن نتصرف فى الأشياء ونؤثر عليها . أما النشاط اللغوى والتشريعى فانه يتصل بالناس . والآراء والحركات التى تنبعث عن هـذا النشاط تمس العالم الإنسانى ، فغرضها دائما سياسى . فالمحادثة أو التعاقد عمليتان تعنيان أننا

تتصرف مع النـاس وتؤثر فيهم . أما النشاط الديني أو السحرى فانه يتصل بالآلهة والآراء والحركات التى تنبعث عن هذا النشاط تمس العالم الروحى ، فغرضها دائما روحانى . وليست الآلهة والأرواح والقوى السحرية حقائق مادية كالكائنات الحية والأشياء ، ولكنها حقائق روحية تنبعث عنها الأساطير والشعائر . فتقديم القرابين وأداء الصلوات معناه أننا نتصل بالآلهه .

الأشياء ، الناس ، الآلهة ، هذه هى العناصر التى تملأ عالم الإنسان الذى يعيش فى المجتمع . وحياة الإنتاج تتصل بالأشياء . وحياة الاتصال مقصدها الناس وحياة العبادة هدفهـا الآلهة : وما « التصرفات » إلا الوسـائل الفكرية أو العملية التى يتخذها الناس للاتصال بهذه العناصر إما لتأملها وإما للتأثير عليها .

١ ـ حياة الإنتـاج

تخضع الأشياء التى يتكون منها العالم الخارجى لعمليات ثلاث : التغير أو التحول ، والانتقال والفناء . ولنلاحظ أن هـذه الظواهر تصطحب دائما بعمليـات عقلية أو آراء فكرية أو بما نسميه عادة بالتطورات . فاذا أخذ المثال ـ كما ترويه الخرافـة ـ قطعة من الرخام ثم سأل نفسه هل يشكلها إلها أو مائدة أو وعاء فانه يثير مشكلة الإنتاج أو تكييف الأشياء حسب الحاجات.

ونحن نعتقد أننا عن طريق عملية تغيير أو تحـويل الأشياء نستطيع أن نجعلها « نافعة » . وهذه العملية معناها أننا نأخذ المادة الخام وتغير حالتها أو شكلها أو مكانها . فاذا صنعنا وعاء من الطين أو قربة من الجلد أو قمنا بصيد السمك فان هذه العمليـات كلها تسمى إنتاجا . فالإنتاج يستلزم إذن مادة

وقوة تؤثر على تلك المادة . ويطلق أسم الصناعة أو التكنولوجيا technology على مجموعة الوسائل التى نؤثر بها على المادة . أو بمعنى آخر مجموعة الاختراعات والتطبيقات التى تستخدم فى الإنتاج .

وقد نكتفى فى بعض الأحيان ، بلا شك باستخدام الأشياء كما هى: كأن نستخدم الحجارة لبناء الموقد، أو الحصى لتهذيب الأوانى الفخارية أو كاستخدام العصى والغاب أو استخدام غلاف بعض الثمار كآنية ، أو جلد الحيوان أو المثانة لحفظ الماء الخ ... هذه الأشياء تستخدم بحالتها تقريبا دون أن نجرى عليها كثيراً من التغيير .

ولكنا غالبا ما نحتاج إلى تغيير حالة الأشياء كأن نحاول عن طريق الصناعة تقليد الأشياء الطبيعية أو عمل نماذج مماثلة لها reproduction . وقد يكون التغيير أحيانا بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة فنشرع فى تكييف أو تشكيل المادة الخام بحيث نعطيها شكلا وقيمة . مثال ذلك أن نصنع «قفطا» من الخيزران أو عيدان الغاب المضفرة .

وتستمد القوة اللازمة لهذه العمليات أو لهذه الصناعات من مصادر مختلفة[١] وقد ظلت هذه القوة حينا من الزمن قاصرة على يد الإنسان ، كما استخدمت الأرجل أو الأسنان أحيانا . ثم استعانت اليد ببعض الأدوات التى تطورت من حالة البساطة إلى الأدوات الدقيقة التى نراها اليوم . واستخدمت كذلك قوة الحيوان وأخيراً قوة الآلات . والفرق بين الأدوات tools والآلات

---

(١) أنظر فيما يتعلق بما يلى فى هذا الموضوع :

A. Espinas, Les otigines de la technologie, 1897.

machines أن الأولى تحركها يد الإنسان أما الثانية فتحركها طاقة من القوى الطبيعية : كالهواء أو الماء أو الحرارة أو ضغط البخار أو انتشار الموجات. ومن علماء الاجتماع من كانوا على حق فى أفساح مكان فى مذاهبهم «لعصر الآلات » ومن هؤلاء Le play العالم الفرنسى والحق أن اختراع الآلات قد أحدث تأثيرات عميقة فى اتجاه الأفكار وفى محيط النشاط الإنسانى .

هذه الظواهر المتعلقة بالنشاط الاقتصادى ظواهر اجتماعية قبل أن تكون نتيجة للتفكير المنطقى وإعمال الفكر . فتردد الصناعة والفن أحيانا بين اتجاه وآخر إنما يرجع فى معظم الحالات إلى التقاليد ، وإلى الأفكار السائدة فى المجتمع . والسير فى اتجاه بالذات قد لا يكون مرجعه دائما إلى حكم العقل . وكثيراً ما يتعلق الناس بطريقة ما وهم يعملون أنهم يخضعون لتأثير «الخرافة Superstition » . وقد لوحظ أن كل جماعة من الجماعات الإنسانية تتمسك بما وصلت اليه من أدوات صناعية حتى أن البعض استطاع أن يرسم معالم جغرافيا اجتماعية قائمة على اختلاف أدوات الصناعة وكثيراً ما تعرف الحضارات المختلفة عن طريق الصناعات السائدة فيها . ومن علماء الاجتماع من يذهب إلى الإعتقاد بأن أدوات الصناعة تؤثر على العقلية . فقال «نواريه» بأن اللغة ثم العقل إن هما إلا ثمرتان للعمل الجمعى : وقال آخرون[1] بأن المبادىء العقلية Concepts كانت تعكس دائما فى تطورها تطور العمل الصناعى . ثم جاء

---

(١) اقرأ المقال الفياض الذى كتبه كوشينج :
F. H. Cushing, Manual Concepts, A Study of the influence of hand-usage on culture growth(American Anthropologist),1892.

مذهب « المادية التاريخية » (١) فردد هذه الآراء الإستقرائية إلى حد الافراط والمبالغة .

وإنتقال الأشياء أو دورتها وسيلة أخرى لدى الإنسان للانتفاع بها . فالشيء حين يوجد ويصنع ويقلد سرعان ما ينتقل إلي آخرين غير مخترعة وهؤلاء قد يدفعون فيه ثمنا أغلى . وهذه الفكرة شجعت الإنسان على أن يشتغل من أجل غيره كما يشتغل من أجل نفسه . ونشأت بين الأفرادوالجماعات حركة تبادل الأشياء « والسلع » واتخذ إنتقال الأشياء فى بعض الأحيان شكلا عنيفا وفى بعض الأحيان شكلا هادئا فكان السلب وكان العطاءأوالمنح . وكان تبادل الهدايا المظهر الأول للنشاط الاقتصادى الذى تحول فيما بعد إلى التجارة بمعناها الصحيح فأصبحت الأشياء والقيم تنتقل وتدور فى دوائر لا حصر لها .

وانتقال الأشياء هذا يتضمن مبادىء عقلية وخطوات عملية أى أفكارا وأفعالا . أفكار تتعلق بالقيمة والمصلحة والربح والخسارةوالمخاطرة . وأفعال تتصل بالبيع والإيجار والعطاء والسلفةوالاغتصاب أحيانا . وجميع هذه العمليات سواء أكانت فكرية أو عملية تخضع لقواعد واصطلاحات محددة يظهر فيها أثر المبادىء التى تقوم على القانون والعرف العام . وهكذا نرى أن التصرفات الإنسانية يتصل بعضها ببعض اتصالا وثيقا وإن اصطلح العلم على الفصل بينها لتسهيل دراستها .

أما فناء الأشياء أو استهلاكها فهو المرحلة التى تنتهى بها دورة حياة الانتاج

---

(١) المادية التاريخية هى التى قامت على النظرية الماركسية . وتحاول تفسير الظواهر الثقافية أو الحضارية بالرجوع الى علاقات الانتاج فى المجتمع .

فالناس يستهلكون الأشياء إن طوعا أو كرها ، بالمصادفة أو عمدا ، وقد يجدون فى ذلك خسارة أو كسبا ، أو يفرحون له أو يأسفون ،وفناءالأشياء يكون بطريقتين : الفناء المادى أو الحقيقى ، وهو الفناء الذى يسببه استخدام السلع والانتفاع بها مما يؤدى إلى استهلاكها توا « منذ أول استعمال لها » أو الى استهلاكها استهلاكا بطيئا . وقد يكون الفناء بالمعنى المجازى حيث تترك الأشياء وتهمل فى زوايا النسيان دون أن تفنى فى الحقيقة . من قبيل ذلك دفن المتاع والحلى مع الموتى حيث تبقى سليمة وتكتشف على حالها بعد آلاف السنين وكذلك إلقاء جزء من الثروة فى البحر للاحتفاظ بقيمة الباقى . وفى غالب الأحيان نستغنى عن استعمال الملابس أو الأمتعة لأنها لم تعد تلائم الابتكار الحديث (الموضة) . وهناك من الأشياء ماقد يدوم ويظل صالحا للاستعمال عدة أجيال لوان تيارات (الموضة) المتغيرة لم تقض عليه بالزوال ، حتى امتلأت المتاحف بأنواع كثيرة من الأثاث القديم والملابس التى بطل استعمالها .

هذه التيارات الفكرية والعملية التى يخضع لها النشاط الاقتصادى تظهر لنا بوضوح قد لا يتيسر فى مجال آخر كيف تدوم الاصطلاحات وكيف تتحول . ونستطيع بذلك أن ندرك جيدا أن التوافق conformity وهو العنصر الضرورى لكل حياة اجتماعية لاينفى التنوع diversity وأنه يسمح بالتغير . فالابتكار يغالب العادة المتوارثة وقد يغلبها أحيانا كثيرة .

٢ ـ حياة الاتصال

تتم الصلات بين الناس بوسيلة هي اللغة وتتبع قاعدة يحددها العرف والاخلاق والقانون . وتشمل حياة الاتصال التأثيرات والعواطف والأفكار والأفعال التي تهم المجتمع كوحدة . ومن شأن هذه الأفكار والأفعال أن تحدد بصفة خاصة الوسائل التي يتم بها الأتصال بين الناس والقواعد التي تنظم هذا الاتصال فاللغة والقانون والعرف الخلق هي إذن أهم مظاهر تأثير الإنسان على الإنسان .

واللغة كما قلنا هي وسيلة الاتصال[1] . وطرق التفاهم ليست في الحقيقة إلا اصطلاحات نظمت ووضعت قواعدها . ولابد من تبادل الاشارات والأصوات بين الناس حتى يستطيعوا أن يكونوا مجتمعا فيما بينهم . ولكل طائفة اجتماعية لغتها الخاصة ومن اللهجات ماهو محلي أو إقليمي أو وطني أو مهني . فهي تحدد إذن بالوسط الاجتماعي . ولكل مهنة أو مجتمع خاص لهجته الخاصة وأساليبه في التعبير ومصطلحاته الدارجة[2] ويمكن القول أن لكل اسرة وكل جنس كلماته الخاصة به . وقد أظهرت دراسات «مييه» Meillet القيمة هذا الطابع الجمعي للغات[3] وما أصدق ملاحظة دي بروس De Brosses

---

(١) أنظر : علي عبد الواحد وافي . واللغة والمجتمع .

وأيضا : J. W. Powell. On the evolution of Language. Annual Report Bureau of American Ethriology, 1896,

(٢) A.Van Gsnnep, Essai d'une théorie des langues spéciales, Revue des Etudes ethnographiques, 1908.

(٣) أنظر على الخصوص من مؤلفاته .

La méthode comparative en linguis tique historique, 1925.

فى مؤلفه عن «التكوين الآلى للغات «Traite de la formation mechaniquie des langues حين قال أن الناس قد حاكوا حول أصل مشترك من المبادىء المنطقية عددا لا نهاية له تقريبا من اللهجات واللغات . وسيأتى حتما ذالك اليوم الذى يتعين علينا فيه أن نقارن بينها جميعا. وقد عبر آدم سميث عن نفس الفكرة حين كتب «محاولة فى دراسة تكوين اللغات « Essai sur la formation du langage وقد ذهب إلى أن اللغة ليست إلا مظهرا ووسيلة لتبادل العلاقات بين الناس فى المجتمع . فهى ضرورة من ضرورات الحياة الجمعية .

ويظهر تأثير الإنسان على الإنسان بحالة أشد وضوحا فى العرف الخلقى والقانون . فمعيشة الإنسان فى المجتمع تستلزم التغير المستمر المتواصل فى علاقاته مع الآخرين : فهو اليوم يتزوج وغدا يتعاقد وبعد غد يرث ، وهو يعطى ويقرض ويستخدم غيره فى أعماله . وهذه كلها علاقات قانونية . والقانون والعرف الخلقى بضمان القواعد التى تنظم هذه العلاقات وهما لا يختلفان إلا فى درجة الجزاء الذى يترتب على مخالفة كل منها. فجزاءات القانون تحددها الأحكام القانونية المختلفة أما العرف الخلقى فجزاؤه يحدده الرأى العام. ويختلف الجزاء التشريعى اختلافا تاما عن الجزاء الخلقى أو التهكمى . على أن هذه الجزاءات على اختلافها تثبت دائما أن الظواهر الاجتماعية إنما هى مجموعة من الالتزامات والتحريمات . من الأوامر والنواهى أو على الأقل من الأفعال التى يستطيع المرء إثباتها ومن الأفعال التى يصد عنها . فالقانون إما أن يأمر أو ينهى ، إما أن ينصح أو يحذر ، وكذلك العرف الخلقى. وكما أن لكل جماعة فنها ولغتها فكذلك لها قانونها وعرفها الخلقى وعلى ذلك يمكن القول أن هناك قانونا وعرفا خلقيا وعائليا ، ووطنيا ، ومهنيا : ولكل طبقة اجتماعية وكل فئة خاصة قواعدها التى تتصل بتنظيم علاقاتها بالآخرين . فتختلف الأوضاع

الخلقية ودرجة الأرهاف الخلق فى المدينة بين الغوغاء عنها فى القصر بين رجال البلاط . وقد كان ولا يزال القراصنة والمتشردين وقطـاع الطرق قواعدهم وأسرارهم التى يحترمها ويخضع لها جميع رجال الطائفة والحقوق والواجبات تتصف بمظهر نسبي وما ذلك إلا لأنها تنطبع بالطابع الجمعى .

ولكننا عندما نتكلم عن القانون يجب أن نلاحظ أن الأفعال الإنسانية تتحدد وتنظم بطريقتين . ويدفعنا ذلك الى الكلام عن التفرقة الهامة التى ميز بها السير هنرى مين Henry Maine بين القانون أوالنظام Le statut والعقد le contrat فمن قواعد القانون مايفرض علي الأفراد دون أن يستطيعوا له تبديلا . ولذا يقال قانون الأحوال العينية« Statut reel أوقانونالأحوال الشخصية statut personnel . ومعنى ذلك أننا أمام « قوانين » بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة وأنه يتعين على الأفراد أن يسيروا وفق هـذه القوانين دون أن يستطيعوا أو يكون لهم الحق فى خرقها فالزواج والميراث يحددان بقانون ، وشروطهما والنتائج التى تترتب عليها لايمكن أن تسير حسبهوى الأفراد ، ومعظم الخطوات اللازمة لاتمامهما تفرض فرضا . وما القانونالعام والقانون الجنائى إلا اقسام من ذلك القانون الملزم .

أما العقد أو ما يدخل فى حكمة فيشتمل على نصوص تلعب فيها الإرادة والحرية دوراً كبيراً . فللطرفين المتعاقدين أن يحددا بشىء كبير من الحرية المواد والشروط التى يتعـاقدان عليها وتحديد سعر القرض أو ثمن البيع أو نسبة الأرباح كل ذلك يدع مجالا كبيراً للاختيار والحريةالشخصية ولا يقيد العقد إلا الملتزمين بابرامه وهو ، على حد قول بعضهم «قانون بالنسبة للطرفين المتعاقدين » . بل إن الفعل نفسه اى التعاقد حر فى ذاته إذ ان لنا الحق فى ان نتعاقد او لا نتعاقد ونستطيع ان نبيع او نرفض البيع ، ان نعطى او نمنع

العطاء وواضح أن ذلك يختلف عما هو معمول به فى بعض المجتمعات من فرض الزواج على الفرد متى بلغ سنا معينا .

على أن العقد نفسه محاط بقيود من القوانين المشرعة وينظم القانون والعرف الخلقى أسسه ومبادءه . فمن شروط التعاقد مالا يباح وذلك لتنافيه مع الأخلاق أو لإضراره بالغير ولذلك يمنع التعاقد عليها . ومع ذلك يمكن القول إن الإرادة تلعب فى حالة العقد دوراً أكبر مما تلعبه فى حالة القانون الحقيقى . وشروط الأحكام التشريعية ونتائجها تحدد فى حالة العقد بشكل يدع مجالا للحرية أكثر مما فى حالة القانون . وقد أدى ذلك بالكثيرين إلى الإعتقاد بأن العقد يعطى فكرة أصدق مما يعطيها القانون عن إتجاهات الرأى العام وذلك لما ينطبع به من طابع الحرية . ولكننا لانستطيع أن نجزم بهذه الفكرة وهى إن صحت فمعناها أن الاتفاق فى الظاهرة الاجتماعية يجب أن يتنحى عن الطريق أمام الاختلاف أو تعدد الأشكال multiformité . وقد رأينا أن التوافق يجب أن يسود وأن يكون الطابع المميز للظاهرة الاجتماعية. والأفعال الإنسانية يجب أن تنطبع بطابع واحد وتسير وفق مثال واحد ، هو المثال الذى يرسمه لها ذلك «الكائن الصلب الرأى العنيد» ألا وهو المجتمع . على أن هـذا المثال يجب هو أيضا أن يتطور من حين إلى آخر . وهكذا نتبين فى تصرفات الإنسان من الناحية القانونية كما تبينا فى تصرفاته من الناحية الصناعية المظهرين الأساسيين لكل حياة اجتماعية : الإستمرار والتغير .

٣ ـ حياة العبادة

لم أجد خيراً من هذا التعبير فى الدلالة على الأفكار والعواطف والأفعال التى لاتتعلق بالأشياء المادية ، ولابنى الإنسان ، بل بالآلهة والأرواح . وربما استطعنا أن نقول أيضا حياة التصوف أو حياة التبتل ، حيث أن هذه الحياة تنتهى إلى نوع من العبادة تظهر على شكل أفعال وحركات وشعائر. فمايشتمل عليه الدين وكذلك ما نسميه بالسحر هو مجموعة العقائد والأفعال التى تتصل بالكائنات المقدسة Les divinites[1] . وفى هذا المجال تقسم الظواهر بطبيعتها إلى مبادىء عقلية تتصل بأفكار وإلى حركات وأفعـال : فهناك من ناحيه ، المعتقدات والعواطف أو «التجارب» حسب اصطلاح الصوفية وهذه كلهـا تظهر فى الاساطير الدينية mythes. وهناك من ناحية أخرى الحركات والوسائل العملية وهذه تظهر فى الشعائر rttes. فالأسطورة والشعيرة أو العقيدة والعبادة هما المظهران الأساسيان لكل ظاهرة دينية وكل ظاهرة سحرية . وهذه الظواهر أو تلك إنما هى تصرفات جمعية فلكل جماعة عقيدتها وعبادتها الخاصة بها . وليس هناك بالرغم مما قد يقال ظاهرة تظهر فيهـا روح الجماعة أكثر من ظاهرة الدين . فالتوافق هنا على أكمله ويتحكم فى الجميع بكل قوة . وهناك الجزاء الدينى سيفا مصلتا على الرقاب كفيلا بأن يضمن لأحكام الدين النفاذ. والخوف من اقتراف الأثم يجبر الجميع على الخضوع للآلهة .

---

(١) فيما يختص بتعريف وتصنيف الظواهر الدينية والظواهر السحرية راجع .
Hubert et Mavss, mèlanges d,histoire des religions, 1908.
ولالقاء نظرة تاريخية على الموضوع اقرأ .
R. Duessaud introduction à l'hustoicre des Religcons, 1914.

يمكن القول إذن إن العقيدة تتخذ أشكال متعددة حسب الأحوال المختلفة للمجتمعات . فتتمثل هذه العقيدة أحيانا فى بعض «القوى» المجردة غير المنظورة أو قد يرمز لها برمز هو الطوطم حيث يعتقد الإنسان أن حياته مرتبطة به . ويطلق اسم «النظام الطوطمى» على النظم الدينية البدائية حيث يسود الإعتقاد بالقوة الخارقة التى تكمن فى بعض أنواع الحيوان أو النبات فيتخذها أفراد القبيلة طوطما لهم وقد تتمثل العقيدة فى بعض الأرواح المجسمة التى تتخذ صفات وأسماء وتكون موضع التقديس والعبادة (كما هو الحال فى ديانات الإغريق والرومان) . وعند بعض الشعوب الوثنية كانت هناك آلهة صغرى للجماعات والقبائل المحلية وآلهة كبرى للمجتمع بأكمله ، أما الديانات السماوية كالمسيحية والإسلام فان فكرة الإله فيها فكرة مطلقة لا يحدها زمان ولا مكان. وقد فرق كورنو cournot على هذا النحو بين الأديان التى تضم اتباعا فى جميع انحاء العالم prosélytique وبين الأديان ذات الطابع المحلى hieratiue أو الأديان الوطنية . ويمكن تقسيم الأديان أيضا من حيث تعدد الآلهة polythéisme أو وحدة الإله monotheisme . ولكل جماعة — كما قلنا — عقائدها فيما يتعلق بهذه المبادىء والتصورات . ويعد كافرا كل من ينبذ هذه المعتقدات أو يخرج عليها . فقوة الدين على حد قول منتسكيو هى «قوة العقيدة والإقتناع الذى لا يقبل الجدل». على أن المبادىء والتصورات الدينية تهدف أيضا من حيث نتائجها إلى غرض اجتماعى وهى تؤثر بصفة خاصة تأثيراً عظيما على الأخلاق والقانون (أى التشريع) . أليس احترام الملكية أثراً من آثار التحريم الدينى Tabou وقد وضع بنجامين كونستان

B. Constant[1] قبل فريزر[2] بمدة طويلة الدور الذى لعبه الدين فى تقدم التشريع وتطور الاخلاق . فالجزاء الدينى هو الذى فتح الطريق ورسم المثال للجزاء الخلقى والجزاء التشريعى . وقد قيل قديما « إن من لادين له لاقانون له » وكانت هاتان الفكرتان مرتبطة كل منها بالأخرى والإيمان بالأرواح والآلهة كان ولايزال إلى اليوم مصدراً من مصادر الفضيلة الخلقية .

وكما أن العقيدة La foi تختلف باختلاف الجماعات الإنسانية فكذلك العبادة Le culte التى تعبر عنها لها أيضا نواحيها المتعددة . فالعبادة تشمل أعمالا ومحظورات أى ما نسميه بالشعائر الايجابية والشعائر السلبية : هناك أشياء يجب عملها وأشياء يجب الامتناع عنها حتى نحصل على رضى الآلهة .

فالشعائر الإيجابية أو الشعائر النشطة هى أقوال وحركات : فهى إما «شعائر شفوية » أو « شعائر عملية » . ومن النوع الأول الصلوات ومن النوع الثانى تقديم القرابين . وفى كثير من المجتمعات تحيط هذه الشعائر الإيجابية بحياة الإنسان من المهد إلى اللحد . فالميلاد والتعميد وشعائر التلقين Rites d'initiation والزواج والتبنى والوفاة وجميع المناسبات التى ينتقل فيها الإنسان من حالة إلى حالة تستدعى حتما أنواعا مختلفة من الشعائر المفروضة .

كما أن من الشعائر ما يصحب أحداث المعيشة المختلفة : فهناك أدعية تقال

---

(١) اقرأ كتابه من ص ٢٧٥ ــ ٢٨١ .

De la religi considéra dans son developpement.

وتجد فى هذا أيضا (ص ٢٩٥ ــ ٢٩٦) النظرية التى وضعها تيلور Tylor فيما يتعلق عن النتائج الاجتماعية للأحلام .

(٢) اقرأ كتاب فريزر فى ترجمته الفرنسية : La tâche de Psyché, 1914.

ونذور تنذر عند الشروع فى البناء ، وفى الصناعة وعند السفر، وفى القتال وعند إبرام العقود . كل هذه الأحداث تشترك فيها الآلهة عن طريق بعض الشعائر المناسبة وقد أزدهر من جديد فى أيامنا هذا الشعور بالقوة الخفية وتعلق كل مغامر أو مقامر بأهداب «خرافة» اعتقد أنها تجلب له الحظ السعيد .

وفى أيام خاصة من السنة تقام الشعائر فى حفلات دينية واسعة النطاق وهذه الأيام هى الأعياد[1] . وهى تلعب دورا مهما فى حياة الجماعة حيث توقظ وتنمى الشعور بالروابط المشتركة. والغرض من العبادة بوجه عام هو الاتصال بالآلهة ، وطلب العون منهم واجتلاب رضاهم ومغفرتهم والحصول على البركة وإبعاد النقمة واللعنة . وكل الشعائر بلا استثناء ترمى إلى هذه الأغراض جميعا ولكن إذا كانت الآلهة تطلب منا العبادة عن طريق التقرب والزلفى، فهى تطلب منا أيضا احترام ماتنهى عنه : وهذا هو السر فى وجود الشعائر السلبية أو المحرمات . وقد عمم اليوم استعمال كلمة تابو Tabou فى علم الاجتماع للدلالة على هذا المعنى . وهى كلمة بولينيزية تتصل بعقائد الشعوب البدائية وتكتب احيانا tapu . وتعبر هذه الكلمة عن جميع الاشياء التى يجب الابتعاد عنها أو منع وقوعها ، وعن جميع الافعال التى يحرم إتيانها لدرء غضب الآلهة ونقمتهم . والمحظورات وإن كانت سلبية الا انها تدخل فى عداد التصرفات الانسانية . فهى فى كثير من المجتمعات تحتل مكانا كثيرا فى سلوك الانسان وتمتزج بجميع أفعاله وما علينا الا أن نرجع الى سلسلة المحرمات عند بعض الشعوب البدائية كسكان جزيرة مدغشقر لكى ندرك أهميتها. فمن المحرمات ما يتصل بالاشياء

---

(١) إقرأ كتاب كورتيه عن الأعياد الدينية .
E. Cortet, Essai sur le fetes religieuses, 1866.

ومنها ما يتصل بالاشخاص ومنها ما يتصل بالافعال : أشياء يجب ألا تلمس ؛ وأشخاص يجب الا يقع البصر عليهم وأفعال يجب ألا تؤتى .وهناك محرمات تتصل بالطعام وبالعمل وبالجنس وبالمهنة وبلحظات معينة من الزمان وبقاع معينة من المكان . مجموعة من القواعد التى يجب أن تراعى والنواهى التى يجب أن تجتنب وحدودهما تفصل بين الحلال والحرام . ولا يجب أن يختلط الطاهر بالنجس . واذا كنا نريد أن نجتلب رضا الآلهة والأرواح فيجب علينا أن نعرف كيف نلتزم حدودنا منها .

وهكذا نرى أن الدين له قواعده وهى قواعد أشد صرامة من قواعد القانون والأخلاق واللغة. هذه القواعد تنتهى إلى أفعال إيجابية ومحظورات. وإذا أمعنا النظر وجدنا أن تلك الصفات تميز كل تصرف اجتماعى . فالدين له أوامره ونواهيه . والقانون يبيح أشياء ويحرم أشياء . والعرف الخلقى يستحسن أشياء ويستهجن أشياء . واللغة لها تعبيراتها المستساغة وتعبيراتها النابية . حتى الذوق والابتكار فى الهندام يعرف ما يصح وما لا يصح وما يتناق مع الأوضاع السليمة وما يخرج عليها . فالتوافق بين أفراد المجتمع الواحد على القواعد والاصطلاحات يتميز بهذين المظهرين . والقاعدة تنظم ما يجب أن نؤمن به وما يجب ألا نؤمن به ، ما يجب أن يكون وما يجب ألا يكون، ما يجب أن يعمل وما يجب ألا يعمل ، ما يجب أن يقال وما يجب ألا يقال ، ما يجب أن يلبس وما يجب ألا يلبس . فالأفراد فى المجتمع مقيدون ملتزمون لحدود معينة فى أفعالهم وهم كذلك أيضا فيما يجب أن يتجنبوا من المحظورات. والسلطة ــ وهى أساس التوافق ــ يمتد مجالها إلى كل تصرف اجتماعى مشترك .

الفصل الرابع

مناهج البحث

١ — المبادىء الاساسية لبحث الظواهر الاجتماعية

عندما تكون علم الاجتماع لم يهتم فقط بتحديد مجال بحثه وبتمييز الظواهر الاجتماعية عن الظواهر الأخرى من بيولوجية وسيكولوجية ، ولكنه اهتم أيضا بتحديد المناهج والطرق العملية التى يستخدمها فى دراسة المسائل الاجتماعية المختلفة .

وقد كان فضل المدرسة الفرنسية على علم الاجتماع أنها وضعت الأسس النظرية لذلك العلم وهيأت له مكانا بين العلوم الموضوعية الأخرى بعد أن ظل مدة طويلة يقتصر على الآراء المثالية التى تقوم على الخيال أكثر من تقيدها بالواقع . وساهم « دوركيم » فى وضع هذه الأسس بأكبر نصيب وساعده فى ذلك زملاؤه من أمثال « موس Mauss وفوكونيه Fauconnet »وهالفكس Halbwachs » .

وبعد أن استقر علم الاجتماع على أساس متين من الناحية النظرية ، بدأ علماء الاجتماع وعلى الأخص فى أمريكا يوجهون أنظارهم إلى دراسة المشكلات الاجتماعية دراسة علمية منظمة . وقد أدركوا منذ البداية أن العلم لا يوطد أقدامه إلا إذا أثبت وجوده عن طريق ما يحققه من البحوث وما يقدمه من نتائج عملية .

ويجب إنصافا للحقيقة أن ننوه بأن هذه الغاية العملية من الدراسة الاجتماعية لم تغب عن ذهن «أوجست كونت» حين قام بتأسيس علم الاجتماع فى الثلث الثانى من القرن التاسع عشر . فقد كان الغرض العملى الذى يرمى إليه هو «القضاء على الفوضى التى خلفتها الثورة الفرنسية والوصول إلى قواعد عملية للسياسة والأخلاق تحقق سعادة الإنسانية . كما أن « دوركيم » صرح بأن « ابحاثه فى علم الاجتماع لا تستحق ساعة واحدة من العناء إذا كان الغرض منها يقتصر على الناحية النظرية البحتة » .

فالبحث العملى وعلاج مشكلات المجتمع هو الغاية القصوى التى يرمى اليها علم الاجتماع . وإذا كان علم الاجتماع قد بدأ باستكمال الناحية النظرية فذلك حتى لا يكون البحث ارتجاليا بل قائما على قواعد عملية تضمن الوصول إلى النتائج الصحيحة . فعلم الاجتماع النظرى هو الأساس الذى يقوم عليه علم الاجتماع التطبيقى ، كما أنه الدعامة الأولى للخدمة الاجتماعية . وقد أفادت التشريعات العمالية وحركة النقابات ومشروعات الانعاش الاجتماعى لرفع مستوى المعيشة من الدراسات الاجتماعية النظرية أجل فائدة ، واتجهت برامج الاصلاح وجهة مثمرة بعد أن اعتمدت على الدراسة العلمية المدعمة بالبيانات والإحصاءات الاجتماعية .

ولذلك يتعين علينا أن نتكلم عن بعض المبادىء الأساسية والقواعد المنهجية التى يجب مراعاتها قبل البدء فى دراسة وبحث أى مشكلة اجتماعية :

(١) مبدأ الملاحظة الحسية :

إذا كنا قد قلنا أن البحث الاجتماعى يجب أن يكون بحثا علميا موضوعيا للظواهر الاجتماعية لكى يكون مثمراً فان أول المبادىء التى يجب أن يقوم

عليها هو الملاحظة الحسية التى تنصب على أشياء معينة، ونذكر فى هذا المجال عبارة «دوركيم» وهى أن الظواهر الاجتماعية عبارة عن «أشياء» ، ويجب أن تدرس على أنها أشياء[1] وقد أثارت هذه العبارة كثيراً من الاعتراضات، واتهم بعضهم دوركيم بالمادية لأنه شبه الظواهر الاجتماعية بالأشياء المادية ، على حين أنها ليست إلا تصورات عقلية Représentations ولكن دوركيم رد على هذا الاتهام بقوله : « إننا لم نقل أن الظواهر الاجتماعية أشياء مادية، ولكنها أشياء كالأشياء المادية سواء بسواء وأن كانت من طبيعة أخرى » .

والشىء La chose بالمعنى الذى قصد إليه دوركيم هو ضد الفكرة L'ideé فهناك «الفكرة» وهى لا وجود لها إلا فى رأس صاحبها ، وهناك « الشىء » أى كل ما يمكن دراسته من الخارج ، وكل ما يمكن مشاهدته وملاحظته . فالأمر إذن على غاية من البساطة : يجب ألا تكون الدراسات الاجتماعية دراسات مصدرها الفكر وحده بحيث يجلس العالم الاجتماعى فى حجرة أو أمام مكتبه ، ويتخيل نظاما يكونه ويحبك أطرافه فى عقله ثم يقدمه بعد ذلك على أنه خلاصة أبحاثه العلمية . كلا ليست هذه هى الطريقة التى تدرس بها العلوم ، وإنما هى طريقة قد تنفع فى البحوث الإلهية وما وراء الطبيعة . أما علم الاجتماع فيجب أن ندرس ظواهره بطريقة العلوم الطبيعية الأخرى . ولا يكون ذلك إلا إذا نظرنا إلى الظاهرة الاجتماعية ودرسناها بنفس الطريقة التى ندرس بها الظاهرة الطبيعية أو الكيمائية أو البيولوجية .

«فالشىء» إذن هو كل موضوع للمعرفة لا يصل إليه العقل إلا إذا خرج من انطوائه على نفسه وحاول فهمه عن طريق الملاحظة والتجربة. وتستدعى

---

(١) قواعد المنهج فى علم الاجتماع (الترجمة العربية للدكتور محمود قاسم) ص ٤٨ .

هذه المعرفة أن يبدأ الباحث بالصفات الأكثر ظاهرية والتي تقع مباشرة تحت الحس ليتدرج منها شيئا فشيئا إلى الصفات الأخرى الأقل ظهورا أو الأكثر عمقا .

ومن خواص «الشيء» أنه لايتغير بارادتنا ، وليس معنى ذلك أنه يأبى أى تغيير ولكن لايكفى لحدوث هذا التغيير أن نريده بل يتطلب ذلك مجهودا وعناء بسبب مقاومة الظاهرة لنا ، وهذه المقاومة لانستطيع دائما أن نتغلب عليها . وقد رأينا أن الظواهر الاجتماعية لها هذه الخاصية فهى لاتنشأ نتيجة لإرادتنا ، بل على العكس تفرض نفسها علينا من الخارج . وعلى ذلك فإذا عندما نقوم بدراسة الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء لانفعل أكثر من أن نتمشى مع طبيعتها .

وملاحظة الظواهر الاجتماعية قد تكون مباشرة بحيث يتصل الباحث بالوسط الذى يريد أن يبحثه ، أو تكون غير مباشرة ، وذلك فى حالة تعذر الاتصال المباشر . وفى هذه الحالة الأخيرة يعتمد الباحث على المعلومات والبيانات التى جمعها غيره بعد أن يفحصها ويزن مقدار قيمتها .

وقد تصل الرغبة فى الاتصال المباشر بالهيئات الاجتماعية الى حد اشتراك الباحث بنفسه فى نشاطها . ومن أمثلة ذلك ماقامت به « بياتريس وب webb » عندما أرادت أن تكتب بالاشتراك مع زوجها مؤلفا عن « الديموقراطية الصناعية » فارتدت رداء العمال وتنقلت بين مصنع وآخر لتجرب بنفسها حياة العمال وتخبرها عن كثب . كما أن السياسى الفرنسى « اندريه فيليب » حين اراد أن يكتب عن « مشكلة العمال فى الولايات المتحدة تطوع للعمل فى المصانع الأمريكية .

٢ ـ الاقبال على البحث دون التقيد بفكرة سابقة :

أما المبدأ الثانى فهو أن يقبل الباحث على بحثه دون أن يتقيد بفكرة سابقة بحيث لا تؤثر آراؤه الشخصية فى توجيه البحث وجهة خاصة . يجب أن يقدم على بحثه ، وهو يتوقع فى كل لحظة اكتشاف حقائق جديدة قد تثير دهشته، شأنه فى ذلك شأن العالم الطبيعى الذى يصل عن طريق ابحاثه فى معمله الى حقائق ونتائج كان يجهلها .

ويجب كذلك أن يجرد الباحث نفسه من الاراء الشائعة التى قد تقف حجر عثرة فى سبيل الوصول الى المعلومات الصحيحة . فقد يشاع مثلا أن تفكك الأسرة مصدره استهتار الزوج ـ بواجباته . أو جهل الزوجة ، فاذا أخذنا على عاتقنا بحث هذه المسألة بحثا علميا يجب الا نتقيد بهذه الآراء ، إذ قد يوصلنا البحث فى النهاية إلى أن هذه المشكلة ترجع الى أسباب اقتصادية ونحن بطبيعة الحال لا نجزم بهذا الرأى ، وانما أوردنا هذا المثال لتوضيح ـ فكرة عدم التقيد بالآراء الشائعة .

وقد لاحظ العلامة « موس Mauss » أن الناس يتخيلون أنهم يعرفون كل شىء عن حياة المجتمعات ، وذلك لما يتراءى لهم من أن المجتمعات تتكون منهم ، وأن النظم الاجتماعية ناتجة عن ارادتهم . ومن الواضح جدا أنه لا يكفى أن تمارس نشاطا معينا حتى نزعم لإنفسنا بالضرورة ipso facto الاختصاص فى تفسير ظروف هذا النشاط تفسيرا علميا . « فلا يكفى أن تكون لنا معدة تهضم الغذاء جيدا حتى نزعم لانفسنا معرفة فسيولوجية الهضم، كما أنه لا يكفى أن تكون لنا ذكريات حتى ندعى معرفة قوانين التذكر . » وقد ذكر ليفى برول فى كتابه « الأخلاق وعلم العادات الخلقية » أن سكان استراليا الاصليين

يؤدون الشعائر ويقومون بالحفلات الدينية على أتم وجه، فهل معنى هذا أنهم يستطيعون تفسير هذه الشعائر والمراسم تفسيرا علميا ؟ .

أن عالم الاجتماع حين يقبل على بحثه يجب أن يتزود بمبدأ أنه يجهل كل شيء عن حقيقة الظاهرة التي يريد أن يصل الي معرفتها، وأن مهمته هي معرفة اسبابها الحقيقية والظروف التي أوجدتها .

٣ - مبدأ تحديد مجال البحث :

تحتم الدراسة العلمية أن نعين بالضبط حدود الموضوع الذي ندرسه فاذا كنا نريد مثلا أن ندرس حالة الطبقات الفقيرة، اين تبدأ حدود هذه الطبقات واين تنتهي ، وكذلك ماذا نقصد بصغار الموظفين . وإذا اغفلنا هذا التحديد اختلط علينا الأمر ، وقد تدخل في موضوع بحثنا فئات لاتمت اليه بصلة ، فيؤدى بنا الى نتائج خاطئة .

وتحديد موضوعات البحث يؤدى في علم الاجتماع الى تكوين النماذج الاجتماعية social types وهذا العمل هام بالنسبة للبحث الاجتماعي مادمنا قد بينا فيما سبق خطر الاعتماد على الآراء الشائعة . فاذا كان الرأى الشائع عن معنى « الدين » مثلا يختلف عن الرأى العلمى ، بحيث يحصر هـذا المعنى في أضيق الحدود ، ويقصر نظراته لهذه الظاهرة على ما يسود في محيطنا من أديان ـ فان عالم الاجتماع ، قبل أن يبحث في العقيدة الدينية ، يجب أن يحدد ماذا يقصد بهذه العبارة . وهذا التحديد من شأنه أن يزيل اللبس والغموض ، ويوضح الأسس الثابتة التي يقوم عليها البحث .

٤ ـ مبدأ ترابط الظواهر الاجتماعيه :

إذا كنا في القاعدة السابقة قد بينا أهمية الفصل والتحديد لسهولة الدراسة

وضمان عدم الخلط ، فان ذلك يجب ألا يصرفنا عن حقيقة هامة وهى أن الظواهر الاجتماعية يرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا . فنحن لا نستطيع كما قال «مارسيل موس » أن « نفهم ظاهرة فى المجتمع فهما حقيقيا الا بربطها بالظروف العامة التى يعيش فيها المجتمع . » والظواهر الاجتماعية علاقات متشابكة ومعقدة . فقد تؤثر الحالة الاقتصادية فى الحالة الخلقية (ويبدو ذلك جليا فى أوقات الحروب حين يتغاضى الضمير الخلقى عن إدانة من يشترى سلعة من السوق السوداء أو يحاول إيجاد مبرر لتصرفه) . كما تؤثر العقيدة الدينية فى النشاط الاقتصادى (مثال ذلك هبوط القيم الاقتصاديه للسلع التى يحرمها الدين كالخمر ولحم الخنزير فى الاسلام واقتصار التبادل الاقتصادى على سلع محدودة فى بلاد يسود فيها الزهد والتقشف) .

وقد أفاد مؤرخو الأديان وعلماء القانون والاقتصاد أكبر الفائدة من دراسة موضوعاتهم فى ضوء هذه الحقيقة الهامة . ونعنى بها ترابط الظواهر الاجتماعية ، ووصلوا الى نتائج أعظم مما كانوا قد يصلون اليه لو انهم اقتصروا على بحث الموضوع من زاوية تخصصهم . كما اهتم بعض علماء «الاثنولوجيا» (دراسة الأجناس البشرية) بتطبيق هذا المبدأ فى دراستهم لنظم وعادات الشعوب البدائية فخرجوا بنتائج باهرة . وأطلق اصحاب هذا الاتجاه على انفسهم اسم « المدرسة الوظيفية » (أى التى تدرس وظيفة كل ظاهرة فى علاقاتها المختلفة بالبناء الاجتماعى العام social structure ومن أشهر علماء هذه المدرسة « مالينوفسكى » و « راد كليف براون » .

٢ ـ المنهج العام والمناهج الخاصة لبحث الظواهر الاجتماعية :

المنهج العام : الوصف والمقارنة والتفسير .

(ا) قد تكون دراسة الجماعات وظواهر المجتمع دراسة وصفية بحتة أو يصحبها بعض احصائيات وبيانات عددية . وقد تهتم بوصف الحياة الاجتماعية من جميع نواحيها أو تقتصر على بعض مظاهرها كالمظهر السياسى أو الدينى أو الاقتصادى .

وأطلق العلامة الالمانى شتينمتز Steinmetz على الدراسة الوصفية للمجتمعات اسم Sociographie وكان يعنى بهذا التعبير الوصف ومايتبعه من بيان حالة وعلاقات جماعة بعينها فى حقبة معينة من الزمن . ولكن مواطنه طونيز Tonnies أعطى لهذه الكلمة فيما بعد ، معنى أعم واوسع فقصد بها علم الاجتماع التجريبي أى الذى يعنى بدراسة الظواهر بقصد اصلاحها أو اقتراح تعديلها مميزا له عن علم الاجتماع النظرى أو البحت ، وهو الذى يعنى بصياغة النظريات العامة .

(ب) ووصف الظواهر لاقيمة له الا إذا استعان بمنهج المقارنة . فالمقارنة هى التى تكمل الوصف وتوضحه وسرد الوقائع فى ذاته لا قيمـة له الا إذا استتبع ذلك مقارنة الظواهر التى جمعناها عن مكان وزمان معينين بظواهر أخرى مشابهة لها جمعت فى زمان ومكان آخرين فاذا كنا مثلا نريد أن ندرس حالة القرية المصرية فى ظل نظام الإقطاع الذى ساد قبل قيام ثورتنا التحريرية فان هذه الدراسة تزداد قيمتها إذا قارنا نظام الاقطاع فى مصر بنظم مماثلة ، معاصرة له أو غير معاصرة ، فى الشرق أو الغرب .

غير أن قيمة المقارنة تختلف بحسب المنهج الذى تسير عليه . فقد تقتصر على مجرد التقريب بين الظواهر ، وهو ذو قيمة محدودة ، أما المقارنة الحقيقية

فيجب أن تهدف الى المقابلة الدقيقة بين الظواهر لتحديد أوجه الشبه أو أوجه الإختلاف بينها ، حتى نستطيع أن نصل بعد ذلك الى بيان اسبابها . وتعتمد هذه المقارنة على تصنيف المجتمعات، وقد قام هذا التصنيف فترة طويلة من الزمن على طريقة المعيشة الاقتصادية للسكان فقسمت الشعوب بحسب ما يزاوله السواد الأعظم من أفرادها من مهنة لكسب العيش. فهى اما شعوب تعيش على الصيد أو الرعى أو الزراعة أو جماعات من البدو وجماعات من الحضر وجماعات تجمع بين حياة البدو وحياة الحضر . وقد قيل أن حياة البدو أو الحضارة تؤثر كثيرا فى اللغة والعادات والنظم التشريعية[1] .

أما اليوم فان تصنيف المجتمعات يسير وفق نظامها الاجتماعى وبنـــائها الداخلى ويميل بعض علماء الاجتماع المحدثين من أمثال طونيز و « جيدنجز إلى التفرقة بين لفظتى» طائفة Community « ومجتمع Society وهذه التفرقة راجعة إلى درجة الائتلاف بين العناصر المكونة للمجتمع أى إلى الفرق بين كلمتى « تركيب Compsition » واندماج constitution . فالكلمة الأولى لا تعنى أكثر من تجاور العناصر وإضافة بعضها إلى بعض اما الكلمة الثانيـة فتعنى اندماج هذه العناصر بعضها فى بعض بحيث يتكون منها وحدة قائمة بذاتها .

(ج) ومقارنة الظواهر الاجتماعية توصلنا إلى تفسيرها ، وعلى الأخص إلى تعليل التشابه أو الاختلاف فيما بينها . إذ لابد أن يخطر ببالنا أن نتساءل

(١) انظر ابن خلدون فى « مقدمته » فى بيان تأثير حياة البداوة وحياة الحضر فى طباع الجماعات وأمزجتهم ومقاييسهم الخلقية .

لماذا نجد فى أنحاء متفرقة عادات واصطلاحات متشابهة وأخرى متباينة ، وما السر فى وجود هذا التشابه أو التباين ؟

من المؤكد الذى لاجدال فيه أن الناس اقتبسوا كثيرا عن بعضهم بعضا، وأن الأفكار والعادات قد انتقلت عن طريق الهجرة مع التجارة والمحاصيل ، وأن اختلاط الأديان وامتزاجها قد حدث فى جميع الأزمنة ، وأن الأساطير والأقاصيص والقوانين قد انتقلت من قارة إلى قارة هذا الاقتباس إذا نظر إليه فى ذاته فانه لايعد تفسيرا للظواهر الإجتماعية ، إذ أن له شروطه وحدوده ، والعقبات التى تعترض سبيله ، فهو نفسه محتاج إلى التفسير وهو فى ذاته وبمفرده لايوضح لنا السر فى تشابه الحضارات .

لم يكتف علماء الاجتماع إذن بالقول بأن الشعوب والجماعات يقتبس بعضها من بعض، بل حاولوا أن يعرفوا لم تقتبس جماعة بعينها ظواهر أو نظما معينة وتترك أخرى فلاحظوا بوجه عام أن « ما نستعيره أو نقتبسه من النظم هو غالبا ما يتجه ميلنا الطبيعى إلى اختراعه» ففى ظروف متشابهة ، تتفق أذهان الناس عن إختراعات متشابهة واذا صادفتهم مشاكل متشابهة اتجهوا فى التغلب عليها إلى حلول متشابهة . والمعتقدات وطرائق العمل تفرض عليهم أو توحى اليهم عن طريق تشابه المناخ أو تشابه الوسط . ويمكن تلخيص هذا المبدأ ، الذى عرف باسم » نظرية التكوين » « بأن تشابه ظروف المعيشة ينتج عنه تشابه الآراء والعادات » . ويحضرنا فى هذا الصدد عبارة للعالم الاخلاقى « جوبير Joubert إذ يقول » : هناك اخلاق وعادات تتصل بالطبيعة الإنسانية وهذه توجد دائما فى كل مكان . فقد نقول أن هذا النظام يونانى أو رومانى أو بربرى . ولكنى أقول أنه إنسانى لأن الناس تشعر بضرورته وتخترعه حين تظهر الحاجة اليه » .

هذا هو الدرس الذى تلقاه عن طريق المقارنة . فالبحث عن تأثير المناخ وتأثير طبيعةالأرض ، وتأثير العقائد الدينية ، وتأثير الوسطالاجتماعى بوجه عام ، وما يترتب على ذلك من تنوع حاجات الجماعات كل ذلكهو البحثعن أسباب الظواهر الاجتماعية .

غير أن الأسباب المادية كانت أسبق من غيرها فى جذب إهتمام الباحثين . وكان تأثير المناخ وطبيعة الأرض أسبق هذه العوامل المادية إلى أذهانهم . فاعتقدوا أنهم اهتدوا إلى العوامل المتحكمة فى الإنسان حين أظهروا درجة خضوع الجماعات الإنسانية لتأثيرات المكان والوسط الطبيعى .

واقتصرت المسألة فى بادىء الأمر على تسجيل بعض الملاحظات البسيطة لتسجيل تأثير المناخ فى المزاج الفردى أو الجمعى ، أو تسجيل نتائجه فى عادات الشعوب وأخلاقها . وقد قام أرسطو فى العصور القديمة ، وابن خلدون فى العصور الوسطى بمحاولات من هذا القبيل .

ولكن « منتسكيو Montesquieu » يعد بحق أول من قام من علماء الاجتماع فى العصر الحديث، بمحاولة تفسيرالظواهر الاجتماعية بالرجوع إلى أسبابها المادية . وهذه الفقرة التى نقتبسها من كتابه المشهور « روح القوانين L'esprit des Lois » تفصل لنا المؤثرات المختلفة التى تؤثرفىالقوانين والنظم الاجتماعية ، فهو يرى أن هذه النظم الاجتماعية يجب أن تتناسب مع طبيعة البلد ، أى مع مناخها سواء أكان حارا أم باردا ، ومعطبيعة الأرض وموقع البلد ومساحته ، ومع نوع الحياة التى يحياها السكان (مزارعون أو صيادون أو رعاة الخ . .) . ويجب أن تتناسب أيضا مع مقدار الحرية التى يكفلها الدستور ، ومع عقائد السكانوميولهم ودرجة ثرائهم ، وعددهم ، وتجارتهم ،

وعاداتهم المكتسبة والموروثة . . يجب دراسة القوانين والنظم من جميع النواحي . وهذا ما سأحاوله في هذا المؤلف فسأختبر جميع هذه العلاقات وهي تكون في مجموعها ما نسميه بروح القوانين [١] .

ونستطيع أن نلاحظ في هذه العبارة أن منتسكيو قد أشـار إلى بعض المؤثرات الخلقية والروحية كالعقائد والعادات وفكرة الحرية الخ . . ويبدو أنه ، قد رسم لنفسه برنامجا ضخما حشد فيه جميع المؤثرات التي أمكنه تصورها ولكنه حين انتقل إلى مرحلة التنفيـذ اعتمد لسوء الحظ ، اعتمادا كليا على تأثير المناخ ، وهذا هو أكبر عيب يوجه إلى كتابه اليوم . فالرهبة وتحريم الخمر والميل إلى تعدد الزوجات وحتى اشكال الحكومات نفسها كلها في نظره نظم إجتماعية تتأثر بطبيعة المناخ .

وقد قامت بعد ذلك مناقشات حادة حول تأثير الأسباب الطبيعية والأسباب الخلقية وأيهما أكثر فاعلية ، ويلوح أن العقل البشري قد تأثر في بادىء الأمر وخضعت كبريائه أمام تأثير الظواهر المادية ، وبدت له أكثر ظهورا وأقوى فاعلية . وظهرت في هذا الموضوع كتابات كثيرة نذكر منها ما كتبه العالمان الالمانيان « فلكونر Falconer وبونشتتن Bonstghen عن النتـائج الاجتماعية التي تترتب على تغير المناخ وما كتبه « هنتنجتون Huntington عن الحضارة والمناخ [٢] .

---

(١) روح القوانين كتاب ١ ص ٣ .

(٢) هنتنجون : الحضارة والمناخ

Ellsworth Huntington, Civlisation & Climate 1910

ولا شك فى أن المذهب الاشتراكى ، الذى وضع أسسه « كارل ماكس » يعد فى العصر الحديث أشهر المذاهب التى تستند إلى أثر العوامل المادية فى حياة المجتمعات فبالرغم من أن « ماركس » كان يرمى من وراء فلسفته إلى غاية عملية ، وهى اصلاح المجتمع عن طريق النظم الاشتراكية إلا أنه رأى وجود تدعيم مبادئه الاصلاحية على قاعدة من النظريات العلمية . فاعلن أن التشريعات والأشكال السياسية لا يمكن أن تفهم فى ذاتها بل يجب مقارنتها دائما بالنظم السابقة والرجوع إلى التطور التاريخى لتوضيحها . كما أن الكائن الإنسانى بنظمه وقوانينه وتشريعاته لا يمكن تفسيره بطريقة تجريدية أى عن طريق دراسة الفرد الوحيد لأن الإنسان فى الحقيقة ليس إلا مجموعة من العلاقات الاجتماعية ، فيجب لفهمه الرجوع إلى هذه العلاقات ودراسة نشأتها وتطورها .

وهذه النظرة الاجتماعية الشاملة هى التى تميز « ماركس » عمن سبقوه من دعاة الإصلاح الاجتماعى . فهو بدلا من أن يتخذ الفرد عاملا أساسيا فى التقدم ، كان ينظر إلى المجموع بأكمله ، وعلى الخصوص إلى الطبقة الكادحة Le Proletariat التى كان ينسب اليها الدور الأساسى ، ويعدها العامل الفعال فى التطور الاجتماعى .

ويرى ماركس أن طريقة الإنتاج التى تكون النظام الإقتصادى للمجتمع ، هى الأساس الذى يحدد ويكيف النظم العليا للمجتمع من سياسية ودينية وعقلية (أى مثالية) أى أن الوسط الطبيعى يكسب المجتمع مظهراً اقتصاديا خاصا فى الإنتاج ، وهذا المظهر بما يحتويه من درجة السهولة فى الحصول على العيش وضمان الوسائل التى تكفل ذلك ـ يحدد بدوره مظاهر الحياة الإجتماعية

الأخرى ، كالاخلاق والقانون والفن والدين الخ . . فهذه كلها ليست إلا ظواهر إضافية épiphénomenes للظاهرة الأساسية وهي الظاهرة الاقتصادية [١] .

فالحاجات المادية هى التى تفسر ـ فى نظر ماركس ـ تاريخ البشرية باجمعه وتشرح المظاهر المختلفة للحياة الاجتماعية . وقد تعرضت هذه «المادية التاريخية» لكثير من النقد ، وكان أكبر مأخذ وجه إليها أنها تبرز معامل المادى وحده، وتجعل منه الأساس الوحيد للنظم الاجتماعية ، وتضع العوامل الأخرى كالعوامل النفسية والروحية والمثالية فى المقام الثانى . ووجد بعضهم فى هذه العبارة « خبرنى ماذا تأكل أخبرك من أنت Was et , der Mann »[٢] كثيراً من الغلو والشطط . وكان رد ماركس وأتباعه على هذا النقد أنهم لم يقولوا بأن العامل المادى هو العامل الوحيد فى بناء النظم الاجتماعية ولكنه أهم العوامل وأكثرها تأثيراً ومما يخفف من حدة هذا العامل المادى وتحكمه أن هناك تفاعلا وتأثيرا متبادلا بينه وبين العوامل الأخرى من نفسية وروحية فهذه الأخيرة قد تؤثر بدورها فى العامل المادى وتحوله إلى شكل آخر .

يدفعنا هذا إلى الاعتقاد بأن النظرية الماركسية ـ بالرغم من اهتمامها بدراسة الأساس المادى أو الاقتصادى للمتجمعات ـ قد اعترفت بقيمة جميع العوامل

---

(١) يطلق ماركس أحيانا على الأساس الاقتصادى اسم « القاعدة السفلى iufra-structure وعلى الظواهر الخلقية والعقلية اسم » البناء الأعلى Supra-structure ويرى أن الثانية تقوم على الاولى .

(٢) يعزو بعضهم هذه العبارات لكارل ماركس ، ويعزوها بعضهم الى زميله فردريك انجلز .

التى تحدد نظام المجتمع من مادية وغير مادية ، وبالأثر الذى تحدثه كل ظاهرة فى الظواهر الأخرى .

ولم يظهر الاهتمام ببحث ودراسة تأثير العـوامل الخلقية أو الاجتماعية البحتة إلا منذ وقت قريب جدا ، وذلك حين بدأ العلماء ينظرون إلى المجتمعات على أنها نظم شاملة ، يتفاعل كل منها مع الآخر ، وان هنـاك صلة وثيقة بين الأعضاء التى تتركب منها كل (وحدة اجتماعية) ، وكـذلك بين الوظائف التى تضمن حياة هذا الكائن الموحد .

هذه الرابطة أو التعاون الوثيق بين الأجزاء المختلفة للمجتمع ، وكـذلك بين وظائفه المتعددة ، تؤدى بنا إلى مبدأ هام : وهو أن الظواهر الاجتماعية تفسر كل منها الأخرى[١] أو على الأقل يمكن تفسير كل ظاهرة منها فى ضوء ظاهرة أخرى . فهـذا الاصطلاح أو تلك العادة تفترض وجود اصطلاح آخر أو عادة أخرى تكون لها سببا أو نتيجة .

ومجمل القول أن تحديد طبيعة الصلة الوثيقة بين الظواهر الاجتماعية وأثر كل منها فى الأخرى عمل يقوم به علم الاجتماع الحديث. ولايزال هذا العلم إلى يومنا هذا فى بدء تأسيسه . وهو يعتمد على المقارنة للوصول عن طريقها إلى التفسير ، مع مراعاة الدقة العلمية واتخاذ الاحتياطات الضرورية للوصول إلى النتائج الصحيحة .

(١) كان لدوركيم فضل السبق فى اعلان هذا المبدأ فى كتابه « قواعد المنهج فى علم الاجتماع » .

Charles

٣ ـ بعض طرق البحث الخاصة

١ ـ الاستفتاء الاجتماعى Social investigation :

قبل أن تستخدم هذه الطريقة فى الوصول إلى حقائق علمية عن الظواهر الاجتماعية استخدمت فى أغراض عملية وخصوصا من الناحية الاقتصادية ، حيث يستفتى الجمهور ليعرف رأيه فى النظام الاقتصادى القائم أو لمعرفة اتجاهاته فى بعض النواحى الاصلاحية وقد ظهر هذا الاتجاه العملى فى الاستفتاءات التى عملت بين طبقات العمال بين سنتى ١٨٣٠ ، ١٨٤٨ ، أى فى الوقت الذى ابتدأ فيه الرأى العام يتحرك ويثور للنتائج السيئة التى حلت بالعمال من جراء التصنيع الكامل .

وفى أيامنا هذه تقوم الإدارات والمصالح المختصة مثل (مكتب العمل) بعمل إستفتاءات عن مستوى الأجور وظروف العمل فى المصانع وتكاليف المعيشة والتعطل ومساكن العمال الخ . . .

وهذه الطريقة إذا استخدمت فى جمع الحقائق العملية البحتة فانها تعتمد أساسا على عمل (قوائم اسئلة questionnaire) وتوزيعها على عدد كبير من الأفراد ثم جمع النتائج وتحليلها . ومن مجموعات الأسئلة ما يضم الظواهر التى يمكن أن توجد فى مجتمع ما ، والتى يصح أن يتجه البحث اليها ، ومن هذا النوع فى فرنسا مجموعات (فوكار Foucart) ، وماران Marin[1] . أما النوع الآخر فيشمل قوائم من الاسئلة التى تتعلق ببعض المسائل الخاصة كقائمة

---

(١) وهناك أيضا القائمة التى أعدها العلامة (موس) والتى لم تطبع بعد وهى فى معهد فردريك الأثنوغرافية بجامعة باريس .

(تورجو Turgot) عن الحياة الاقتصادية فى الصين ، وقائمتى (بوست) و (كوهلر Kohler) عن الحياة التشريعية ، وقائمة سير جيمس فريزر عن الحياة الدينية والسحرية ، وقائمة (كيندل Kaindel عن الأساطير الشعبية أو (الفلولكلور Folklore) .

٢ – المسح الاجتماعى Social Survey :

المسح الاجتماعى شكل خاص من أشكال دراسة البيئة الاجتماعية يمارسه فى الغالب علماء الاجتماع الانجليز والأمريكان. وإذا قارنا هذه الطريقة بسابقتها وجدنا أن طريقة المسح الاجتماعى أعم وأوسع ، فهى تشمل دراسة جميع ظروف الحياة لبعض الطبقات الاجتماعية وخاصة الطبقات الفقيرة من السكان. ويحدد (كارادوج جونس Caradog Jones) أحد الذين قاموا بهذا النوع من الدراسة الاجتماعية مراحل هذا البحث بثلاث :

(أ) مرحلة تعريف البيئة وبيان حدودها .

(ب) مرحلة الوصف الدقيق .

(جـ) تحليل وإيجاد العلاقات السببية بين العوامل المختلفة .

ومن البديهى أن الإحصاء يلعب دوراً هاما فى مثل هذا النوع من الدراسات.

وأولى عمليات المسح الاجتماعى قام بها «تشارلس بوث Booth» حين شرع فى دراسة حياة وأعمال السكان فى لندن[1] وذلك بين سنتى ١٩٠٢، ١٩٠٣ . ثم قام العالم الاحصائى «باولى Bowley » بين سنتى ١٩١٢ ، ١٩١٤ بدراسة مقارنة من نفس النوع لبعض مدن انجلترا . وفى سنة ١٩٣٤ قام (جونس Jones) بعملية مسح اجتماعى لمنطقة ليفربول. وقد استخدمت فى هذه العمليات

---

(١) Charles Booth, Life and Labour of the People in London 1905

الاجتماعية جميع الوسائل العلمية الممكنة ، واتبعت أحيانا طريقة (التوسع فى البحث Extensive Method بحيث يدرس أكبر عدد ممكن من الوحدات، وأحيانا طريقة (التعمق فى البحث Intensive Method) ومعناها انتقاء بعض الحالات التى تمثل مادة البحث تمثيلا واضحا typical cases ودراستهـــا دراسة تفصيلية .

واحتوت هذه الدراسات على إحصـائيات هامة وعلى خرائط تفصيلية للمناطق المدروسة (مثال ذلك الخريطة الاجتماعية الهامة التى وردت فى بحث بوث ، وشملت جميع شوارع لندن) كما أنها احتوت على عرض لبعض الحالات الهامة وميزانيات أسر العمال ، ودراسات عن مستوى الأجور ، ونظام العمل، وحالة المساكن من الناحية الصحية ، ومشكلة ازدحام السكان . والحالة الخلقية للطبقات الفقيرة ووسيلة قضائهم لأوقات الفراغ .

وأدت هذه الابحاث إلى نتائج اجتماعية هامة مثل : معرفة مدى اتساع نطاق الفقر بين الطبقات العمالية ، والإيقان بأن البؤس لا يرجع إلى أسباب فردية كالكسل أو العناء أو ضعف الصحة ، وإنما يرجع فى غالب الأحيان إلى أسباب اقتصادية واجتماعية عامة ناتجة عن اختلال النظام العام فى المجتمع .

٣ - طريقة بحث حالة الاسر وميزانيتها :

أتبع (فردريك لوبلى Le Play) واتباعه فى فرنسا هذه الطريقة فى دراسة المسائل الاجتماعية. وتتلخص فى إختيار أسرة تمثل المجتمع أو الطبقة التى نريد دراستها. ثم تبحث حالة هذه الأسرة بحثا تفصيليا دقيقا من جميع النواحى وأهمها: تاريخ الأسرة - ديانتها وعاداتها الخلقية - وسائل معيشتهـا (ويدخل فى ذلك إحصاء ما تملك الأسرة ، والأعمال التى يقوم بها أفرادها ، والاعانات المختلفة

التى تتلقاها) ـ كيفية معيشتها (ويدخل فيها وصف الوجبات ونوع الطعام والمسكن والاثاث والملبس وقضاء وقت الفراغ) ـ ميزانيتها السنوية عن الدخل والمصروفات ، ويقسم الدخل إلى أربعة فروع (ايراد الاملاك ـ الاعانات ـ المرتبات ـ أجور الصناعة) كما تنقسم المصروفات الى خمسة فروع (الغذاء ـ المسكن ـ الملابس ـ النواحى الثقافية والترفيهية والعلاج ـ الديون والضرائب والتأمينات) .

وقد قامت « جمعية الدراسات العملية للاقتصاد الاجتماعى » فى فرنسا بتطبيق هذه الطريقة على ٣٧ أسرة اختيرت من جهات مختلفة من انحاء العالم ، وجمعت هذه الدراسات التى امتدت من سنة ١٩٥٨ الى سنة ١٨٦٣ فى مجلد كبير نستطيع أن نجد فيه وصفا لاسرة العامل فى باريس والمزارع فى كاليفورنيا ، والفلاح فى سهول الصين الشاسعة الخ...

كما أن جماعة « الاقتصاد والانسانية » استوحت طريقة «لوبلى» هذه فى القيام بدراسات مبتكرة ترمى إلى ربط العوامل الاقتصادية بالعوامل الخلقية والروحية. وقسمت لذلك دراسة الأسرة إلى أربعة أقسام رئيسية يحتوى كل قسم منها على عدد من التفاصيل الفرعية .

أ ـ تاريخ الاسرة وصفتها الفسيولوجية :

١ ـ جنسية الأب وعنصره .
٢ ـ جنسية الأم وعنصرها .
٣ ـ الصفات الوراثية من ناحية الأب .
٤ ـ الصفات الوراثية من ناحية الأم .
٥ ـ أعمار الجدود .

٦ ـ القوة الجسمية للرجل .
٧ ـ الحالة الصحية للمرأة.
٨ ـ صفات الأولاد من الناحية الصحية والعقلية .

ب ـ حالة السكن :

١ ـ الموقع .
٢ ـ عدد الحجرات بالنسبة لعدد الأشخاص .
٣ ـ مايحتله كل فرد من مساحة المسكن .
٤ ـ حالة المنزل الصحية (الشمس ودورات المياه والانارة والتدفئة .
٥ ـ الأثاث ونظافته .
٦ ـ مقدار مافى المنزل من وسائل الراحة .

جـ ـ الحرف :

١ ـ طبيعة الحرف التى يحترفها أفراد الأسرة .
٢ ـ هل هى حرف ثابتة أو مؤقتة .
٣ ـ ماتمتلكه الأسرة من مال أو عقار .
٤ ـ أهمية ماتستغله الأسرة من أعمال .
٥ ـ المستوى الاقتصادى .
٦ ـ كيفية موازنة الدخل والمنصرف .
٧ ـ أفراد الأسرة الذين يتعلمون فى المدارس .
٨ ـ أفراد الأسرة الذين يتمرنون على حرفة .

د ـ الحالة الخلقية والروحيه :

١ ـ قوة الرابط بين الزوجين .

٢ ـ الاهتمام بتربية الأطفال وتوجيههم .

٣ ـ شعور الأطفال نحو آبائهم .

٤ ـ المستوى الثقافى للاسرة .

٥ ـ كيفية قضاء أوقات الفراغ .

٦ ـ الجو العائلى .

٧ ـ العناية بالاجداد والمسنين .

٨ ـ مساهمة الأسرة فى أعمال البر والاحسان .

٩ ـ تقاليد الأسرة .

١٠ ـ فكرة الوطنية عند الأسرة .

٤ - دراسه الوحدات المهنيه أو الصناعيه :

تقترب هذه الدراسة من دراسة الوحدات العائلية وتمتزج بها فى بعض الأحيان . فالبحث الاجتماعى لأسرة معينة يستلزم البحث فى المهن المختلفة التى يقوم بها أفراد الأسرة . ولكن البحث قد ينصب على العمل فى ذاته كوجه من أوجه النشاط الاجتماعى . وفى هذه الحالة ينصرف الباحث إلى تحليل شروط العمل وارتباط المهنة بالتكوين الجسمى والعقلى للافراد الذين يحترفون هذه المهنة ، وتأثير المهنة فى حياتهم الاجتماعية من حيث انها تطبع عاداتهم وتقاليدهم وأذواقهم بطابع خاص وتصرفهم إلى أنواع خاصة من طرق التفكير والحكم على الأشياء وكيفية قضاء وقت الفراغ .

ومن الابحاث الهامة فى هذا المجال أبحاث مكتب العمل البلجيكى التى قام بها فى سنة ١٩٠٢ لدراسة الصناعة المنزلية . وقد استغرقت هذه الأبحاث خمس سنوات من ١٩٠٢ ـ ١٩٠٧ وجمعت فى خمس مجلدات وكذلك الأبحاث التى

بدأها جورج رنار Georges Renard فى عام ١٩٢٢ وجمعت فى اثنى عشر مجلدا تحت عنوان (المكتبة الاجتماعية للحرف) Bibliotheque sociale des metiers ونجد فيها دراسات علمية وتحليلات دقيقة عن مهنة المدرس وساعى البريد والخباز وعامل المنجم والبناء الخ ...

٥ ـ بحث المجتمع كوحدة متكاملة :

قد تتجه الدراسة الاجتماعية إلى الاحاطة بجميع أوجه النشاط داخل نطاق مجتمع معين بدلا من اقتصارها على مظهر خاص من مظاهر هذا النشاط وتنحصر أهمية هذا النوع من الابحاث فى أنه يحترم مبدأ ترابط الظواهر الاجتماعية، الذى تكلمنا عنه فيما سبق، كما يحاول الالمام بظروف حياة الجماعة فى نواحيها المختلفة، ويتجنب بذلك الفصل بين العناصر المختلفة التى يقوم عليها النشاط الاجتماعى بوجه عام . وبالرغم من أن مدرسة لوبلى قصرت ابحاثها على دراسة الوحدات العائلية أو المهنية فان لوبلى نفسه قد طبق طريقة البحث العام للمجتمع بأسره فى دراسته لدستور انجلترا فى سنة ١٨٧٥ .

ومن الأمثلة الهامة للبحث الاجتماعى العام الذى يهدف إلى دراسة الحالة الاجتماعية ومبلغ تطورها فى المجتمعات الحديثة ، البحث الذى تم فى الولايات المتحدة بين سنتى ١٩٣٢-١٩٣٣ بناء على طلب الرئيس هوفر وقد جمعت نتائجه فى تسع وعشرين فصلا تحت عنوان الاتجاهات الاجتماعية الحديثة فى الولايات المتحدة الأمريكية[١] .

وأشترك فيه أشهر علماء الاجتماع مثل اجبرن Ogburn وعالم الاقتصاد فولمان Wolmann وبعض علماء القانون والاحصاء وكذلك بعض الاخصائيين

---

(١) Recent Social Trends in U.S.A.

الاجتماعيين . ويشمل هذا البحث العام كل مظاهر الحياة الاجتماعية فى الولايات المتحدة ، ويبدأ ببحث موضوع السكان والمشاكل العنصرية حتى ينتهى إلى دراسة الوظائف الهامة فى الدولة من دينية وإدارية وسياسية وفنية . ولم يغفل دراسة البيئة الطبيعية فى الأقاليم المختلفه وتأثيرها على عادات السكان ومعتقداتهم.

وقد اهتم بعض العلماء فى الولايات المتحدة كذلك بدراسة البيئات الريفية وتأسس لذلك فرع خاص من علم الاجتماع يسمى الاجتماع الريفى Rural Sociology وتتلخص هذه الدراسة فى حصر نموذج من القرى داخل اقليم معين ، ودراسة هذا النموذج من جميع نواحيه ، أى من حيث الموقع وتوزيع السكان وأعمارهم ، ومايختص كل أسرة من زمام القرية ونسبة التعليم فيها ، ومشاكل الاسرة كالزواج والطلاق ، وعدد الأولاد ، وتأثير العقائد الدينية أو الأساطير فى عادات السكان .

٦ ـ بحث اتجاهات الرأى العام :

قد تتجه الدراسة الاجتماعية إلى دراسة الظواهر المتعلقة بنفسية الجماعات وإلى معرفة البواعث الرئيسية التى توجه نشاط الأفراد داخل نطاق المجتمع ، وإلى تحديد فكرة المسئولية عند الطوائف الاجتماعية المختلفة . ومعرفة اتجاهات الرأى العام بصدد مسألة من المسائل فرع هام من هذه الدراسة .

وقد عنى البحث الوطنى العام National Survey الذى تم فى الولايات المتحدة بدراسة التغيرات التى حدثت من ١٩٠٠ـ١٩٣٢ من حيث اهتمام الرأى العام بالمسائل الفلسفية أو الدينية أو معرفة رأيه فى مشكلة الطلاق أو حرية المرأة أو منع تداول الخمور .

واشتهر معهد جالوب Gallup بتحرى اتجاهات الرأى العام بصدد الاحداث

الجارية بين حين وآخر . ولكر لوحظ أن نتائجه كانت مضللة أحيانا . وأهتم العلماء بتحديد الأسباب التى تؤدى إلى الاخطاء فوجدوا أن تحرى الاتجاهات الرأى العام يعتمد :

١ ـ على شخصية الباحث الذى يقوم بتوجيه الأسئلة : فيجب الا يميل إلى تصديق أو إلى الآراء التى تتفق مع رأيه الخاص واغفال غيرها من الاراء .

٢ ـ على نظام وضع الاسئلة التى توجه الى الاشخاص .

٣ ـ على طريقة صياغة هذه الأسئلة .

ولوحظ أحيانا عدم وجود صلة بين رأى الأشخاص وتصرفهم الحقيقى فى مسألة من المسائل . وسبب ذلك أن آرائهم تتأثر بالآراء السائدة فى محيطهم ، فى حين أن تصرفاتهم تكون منبعثة عن تقاليد وعقائد متأصلة فى نفوسهم .

ويتبع فى معرفة اتجاهات الرأى العام طريقتان :

(١) فاما أن تجمع الآراء فى ظروف معينة وبيئات خاصة ، كمعرفة رأى طلبة الجامعات فى خروج المرأة إلى ميدان العمل أو فى برامج الأحزاب السياسية .

(٢) وإما أن يتجه البحث إلى معرفة رأى الشعب بأكمله . وفى هذه الحالة يجب أن نحدد الطبقات المختلفة التى يجرى فيها الاستفتاء : فنختار عينات من الشعب تمثل المناطق المختلفة من القطر وتمثل كلا من الجنسين وكذلك تمثل فئات السن المختلفة والحرف الخ ... ويصح إجراء الاستفتاء بطريق المراسلة . ولكن الطريقة المثلى هى الاتصال الشخصى المباشر (interview) .

وبعد جمع الآراء تلخص النتائج بالطرق الإحصائية (المنحنيات أو

الرسوم البيانية أو الجداول) . وقد توصلنا هذه النتائج إلى معلومات طريفة عن شخصية الأفراد الذين تختلف آراؤهم عن الرأى المتوسط فى الطبقة التى ينتمون اليها (١) ، أو قد توصلنا إلى إيجاد الفروق الرئيسية بين الآراء الخاصة لبعض الأوساط والرأى العام فى المجتمع بأسره .

٧ ــ دراسة وتحليل الحالات الخاصة : Case Studies

إذا كانت دراسة اتجاهات الرأى العام وميوله لها قيمتها فى النواحى السياسية والاقتصادية ، فان دراسة الحالات الفردية والوثائق الشخصية (كالمذكرات والخواطر ، أو تواريخ الحياة) لها فائدتها من الناحية الإجتماعية البحتة ، أى من ناحية إمدادنا بالبيانات والمعلومات الدقيقة عن النظم الاجتماعية والعادات والمعتقدات . وربما كان العلامة « جيد نجز Giddings أول من أشار إلى أهمية هذه الدراسة بوصفها طريقة من الطرق الفعالة فى الوصول إلى الحقائق الإجتماعية ، وأكد أن هذه الطريقة « تتغلغل فى أعماق النفس الإنسانية وفى أعماق التاريخ البشرى » .

ويكفى فى هذه الطريقة أن نضع فردا واحدا موضع التحليل والفحص الدقيق ، بل قد يكفى أحيانا أن نقتصر على تحليل حقبة معينة من حياته لها أهميتها من حيث دلالتها ــ الإجتماعية . وطبقت هذه الطريقة فى كتاب يعد من الناحية المنهجية حاسما فى تاريخ علم الإجتماع فى أمريكا ، ونعنى به الكتاب

(١) قد يكون الرأى الغالب فى طبقة من الطبقات هو تقييد الطلاق مثلا ، فاذا تحرينا أسباب خروج بعض أفراد هذه الطبقة على رأى الأغلبية وميلهم إلى اباحة الطلاق وتيسره نجد أن ذلك راجع مثلا الى ما يعانونه من قبح زوجاتهم أو شراسة طبـاعهن أو سوء سلوكهن الخ . .

الذى وضعه العالمان « توماس » و « زنانسكى » عن الفلاح البولندى فى أوربا وأمريكا (١) .

والجزء الأول من هذا الكتاب يحتوى على رسـائل متبادلة بين عائلات بولندية هاجرت إلى الولايات المتحدة وبين بعض الأقارب فى الريف البولندى ويبدو أن الغرض من عرض وتحليل هذه الرسائل هو دراسة تكوين الأسرة الريفية البولندية ، والروابط التى تربط بين أفرادها ، وتقاليدها الخ . . . ويهدف القسم الثانى إلى دراسة النظم الإجتماعية فى الريف البولندى . أما القسم الثالث فيصف مراحل إنفصال المهاجرين عن عاداتهم القديمة وإعادة تكيفهم بالبيئة الجديدة فى الولايات المتحدة . وربما كان أكثر أجزاء الكتاب طرافة الجزء الذى يسرد تاريخ أحد المهاجرين كما كتبه بنفسه . وقد قدم المؤلفان لهـذا الجزء بقولهم : اننـا حتى حين نرغب فى البحث عن القوانين العامة للحياة الإجتماعية فلن نجـد طريقة تفوق طريقـة سـرد تاريخ الحيـاة (Life Records) ، وفى اعتقادنا أن هذه الوثائق الحية ، إذا كانت كاملة ودقيقة ، تعطينا خير نموذج للمادة التى يجب أن يعكف عليها عالم الإجتماع .

ومن العلماء الذين اعتمدوا فى بحوثهم الإجتماعية على دراسة ما كتبه أو مايسرده الأفراد عن حياتهم autobiographie عالم الإجتماع الألمانى « ثورنفالد Thurnwald وعالم الاجتماع الأمريكى » بول رادن Radin. وقد كتب هذا عدة مؤلفات قيمة عن جماعات الهنود الحمـر ، والقبائل البدائية فى أمريكا

---

(١) W. I. Thomas & F. Znaniecki : The Polish Peasant in Europe and America, N·Y, 1918-26

والمكسيك (١) . وترجع أهمية هذه المؤلفات إلى أنها تتيح لنا دراسة نظم هذه الشعوب وحضارتها (من الداخل) أى بوصفها تجربة حية يسردها البدائى كما يحسها ، كما تسمح لنا بأن نعرف آراء البدائى عن نظام الأسرة فى مجتمعه ، وعن التدرج الاجتماعى بين الأفراد ، وعن مشاعره التى يحدثها فى نفسه الصراع بين تقاليده القديمة وحضارة البيض .

وما لبثت هذه الطريقة التى تعالج المسائل الاجتماعية بالرجوع إلى الوثائق الانسانية ، أن طبقت فى دراسة التشرد ، والاجرام ، والانتحار والبطالة والاثار التى تحدثها الحروب فى حياة الأفراد والجماعات ، وأثر الأزمات الاقتصادية فى حياة الأسرة ، ودرجة الانسجام فى الحياة الزوجية ، وأثر التيارات الثقافية المختلفة فى نزعة التدين الخ . .

غير أن هذه الطريقة لا تكون لها قيمتها الكاملة إلا إذا محصت الوثائق قبل الاعتماد عليها وإستخلاص النتائج العامية منها . كما يجب أن تستند دراسة هذه الوثائق وتحليلها إلي بعض الفروض العلمية التى يضعها الباحث والا كانت مجرد سرد للتسلية وقطع الوقت . واذا استطعنا أن نستعين بالاحصاء فى بيان أهمية بعض النظم أو العادات التى نستخلصها من دراسة الحالات الفردية فاننا نحقق الغرض الأوفى من هذه الدراسة .

---

(١) نذكر من هذه الكتب .

P, Radin : The Autobiography of Winnebgo Indian, 1920

وكتاب crashing Thunder, 1926 للمؤلف نفسه .

الباب الخامس

التغير الاجتماعى

الباب الخامس

التغير الاجتماعى

معنى التغير الاجتماعى :

إذا نظرنا فى تعجب إلى صورة تمثل اشخاصا يلبسون ملابس غريبة كانت من طراز عصر مضى ، وإذا قرأنا فى دهشة سيرة أو تاريخا يحكى لنا عادات وآراء غريبة كانت سائدة منذ عدة أجيال ، وإذا سمعنا تنبؤات عجيبة عن معجزات ستتحقق فى عالم الغد ـ فان ذلك كله معناه أننا نؤكد التغير المتواصل الذى يحدث فى كل مجتمع إنسانى. وقد يبذل الأفرادجهودا مضنية لتحقيق الاستقرار والضمان لأنفسهم ولذويهم ، ويستمر البحث عن الحقائق الثابتة ، ويظل الاعتقاد فى الثبات المستمر ، ولكن هناك بالرغم من ذلك أمرا واقعا،وحقيقة لا يمكن انكارها،وهى أن المجتمعات ـ مثلها مثل الظواهر الأخرى ـ تتغير على الدوام تغيرا لا يمكن ايقافه .

وقد شغلت حقيقة « التغير الاجتماعى » هذه عقول كثير من المفكرين، ولا تزال تثير عددا كبيرا من المسائل التى لم يجد لها علم الاجتماع حتى الآن إجابات شافية . ومن أمثلة هذه المسائل : ماهو الاتجاه الذى يسير فيه التغير الاجتماعى ؟ وهل يتجه إلى هدف معين ، أو إلى كارثة أو إلى مجرد الفناء ؟ وماهو الشكل أو الأشكال التى يتشكل بها التغير الاجتماعى؟ وهل هو فى عصرنا الحاضر أسرع مما كان عليه فى الماضى ، وهل سيكون فى المستقبل أكثر سرعة مما هو عليه الآن ؟ وما هو مصدر التغير الاجتماعى ؟ هل مصدره استعارة الشعوب بعضها من بعض ، واقتباس بعضها من بعض النظم والعادات وطرق العمل أو أنه يعتمد على القوة المبدعة فى العقل الإنسانى تبعا لحاجات كل شعب ؟ وما هو سبب التغير الإجتماعى ، هل هو العامل الأصلى الذى يفسر لنا كل تغير يحدث فى ميادين الحياة الأخرى ؟ أو أنه مرتبط بعدة عوامل أخرى

تعمل متضامنة ؟ ـ وأخيرا ما الذى يجب عمله لضبط عملية التغير الاجتماعى والتحكم فيها ؟ وهل فى استطاعتنا أن ننظم هذه العملية ونوجهها فى الاتجاه الذى يحقق رغباتنا وأمانينا ؟ .

هل هى الأسئلة المحيرة التى يثيرها موضوع التغير الاجتماعى . وهى محيرة ليس فقط لصعوبة الإجابة عليها بل لما لها من صلة وثيقة بمصير الإنسانية فما دام الإنسان مخلوقا إجتماعيا ، فان التغير الإجتماعى معناه التغير الإنسانى ، وكل تغير فى المجتمع ينعكس أثره على الإنسان بالضرورة .

ومن المعلوم أن موضوع « التغير الإجتماعى » لم يشغل العقول إلا بعد نشأة علم الإجتماع ووضع أسسه ونظرياته العلمية . إذ أن الفلاسفة والمفكرين الذين تكلموا عن المجتمع قبل تأسيس علم الإجتماع كانوا يهدفون إلى تحقيق مثل عليا ، وكانوا يضعون برامج ومشروعات للمدن الفاضلة أو « اليوتوبيا » ويأملون إذا تحققت هذه البرامج الفلسفية أن تسود العدالة بين أفراد المجتمع وتتحقق الرفاهية وينتفى الظلم والحرمان . وبالرغم من كثرة هذه المحاولات الفلسفية منذ عهد أفلاطون ، فان المجتمعات سارت فى طريق تطورها الطبيعى غير عابئة بأحلام الفلاسفة ولا بمثلهم العليا ، وما زال يعوزها الكثير فى ميادين العدالة والرفاهية وإبعاد الظلم والحرمان .

لقد فكر الفلاسفة إذن فى مجتمع مثالى أى مجتمع ثابت ـ وأرادوا أن « يغيروا بأنفسهم نظم المجتمعات الواقعية ليجعلوا منها مجتمعات مثالية . ولم يدركوا أن التغير الإجتماعى لايسير وفق إرادة إنسان بعينه ، مهما بلغت هذه الإرادة من القوة والتصميم والعزم ، بل إن المجتمعات لها طبيعتها الذاتية وتخضع فى تطورها وتغيرها لنواميس وقوانين معينة ـ شأنها فى ذلك شأن الظواهر الطبيعية سواء بسواء . وعملية « التغير الإجتماعى » كما سنرى فيما

بعد عملية معقدة تدخل فيها عدة عوامل متشابكة .

ولم يدرك الفلاسفة كذلك أن الوصول إلى مجتمع نهائى ، أى إلى مجتمع يظل على حالة واحدة أمر يستحيل تحقيقه ، إذ أن ذلك يتنافى مع الحقيقة التى قررها علم الإجتماع وهى أن المجتمعات فى حركة دائمة وتطور مستمر شأنها فى ذلك شأن الكائنات الحية تماما .

فالتغير الإجتماعى إذن صفة أساسية من صفات المجتمع ، ولا يمكن أن يخضع هذا التغير لإرادة معينة ، بل إنه نتيجة لتيارات إجتماعية وعوامل ثقافية واقتصادية وسياسية يتداخل بعضها فى بعض ويؤثر بعضها فى بعض .

ويهمنا الآن أن نعرف الحقائق التى وصل اليها علماء الإجتماع من دراستهم لظاهرة التغير الإجتماعى .

الفرق بين التغير الاجتماعى والتغير الثقافى :

يقصد « بالتغير الاجتماعى » أنواع التطور التى تحدث تأثيرا فى النظام الاجتماعى Social Organisation ، أى التى تؤثر فى بناء المجتمع ووظائفه . وعلى ذلك فليس التغير الاجتماعى إلا جزءا من عملية أكبر وأوسع من عمليات التطور فى المجتمع ، وهى تلك التى يطلق عليها اسم « التغير الثقافى » Cultural change . ويشمل التغير الثقافى كل تطور أو تحول فى عنصر من عناصر الثقافة ، سواء أكان ذلك فى الفن أو فى العلم أو فى الصناعة technology أو فى الفلسفة أو فى الأدب ، كما يشمل فوق ذلك كل التغيرات التى تحدث فى أشكال وقواعد النظام الاجتماعى .

واليكم مثالا لظاهرتين : الأولى من ظواهر « التغير الاجتماعى » (وهى الظواهر التى تهمنا دراستها لأنها تؤثر فى النظم الاجتماعية) والثانية من ظواهر « التغير الثقافى العام » ، فمن ظواهر التغير الاجتماعى حركة التصنيع

الشاملة ، ومن ظواهر التغير الثقافى ، التغير الذى طرأ على اللغات الأوربية بعد انفصالها عن الأصل الآرى . وإذا نظرنا فى الظاهرة الأولى وجدنا أنها قد أحدثت تغيرات فى نظم المجتمع من حيث علاقة العامل بصاحب رأس المال ، ومن حيث التنظيم الاقتصادى والسياسى للمجتمعات الحديثة . أما الظاهرة الثانية فانها لم تنبعث ولم تؤثر فى النظام الاجتماعى للشعوب التى تتكلم احدى اللغات التى تنتمى الى الشعبة الآرية « Indo-European languages » ولم تكن إلا مجرد ظاهرة لغوية تنتمى إلى «التغير الثقافى» أكثر من إنتمائها إلى التغير الاجتماعى .

ومجمل القول إن (التغير الثقافى) أوسع فى معناه من (التغير الاجتماعى) ونحن لا يهمنا البحث فى المجال الواسع الذى يشمل تطور اللغات واللهجات وتاريخ الفنون وتطور الأساليب الموسيقية ، وتطور النظريات العلمية الخ . . وإنما يهمنا فقط البحث فى ظواهر (التغير الاجتماعى) ، وهى الظواهر التى تحدث أثراً فى نظم المجتمع وتؤثر فى علاقات الأفراد وصلاتهم بالنظم الاجتماعية الأساسية .

الفرق بين النشاط الاجتماعى والتغير الاجتماعى :

من وجهة نظر الطبيعة الذريه لا تعد قطعة من المعدن ثابتة، بل إن البروتونات والالكترونات التى تتكون منها قطعة المعدن فى حركة مستمرة . ومع ذلك فالشكل الخارجى لقطعة المعدن يظل ثابتا ولا يتغير إلا بالصهر أو الطرق أو الالتواء أو الكسر . وبالمثل فان الأفراد فى المجتمع فى حركة دائمة (مثلهم مثل البروتونات والالكترونات) والصلات والعلاقات المتبادلة بينهم interactions لا تنقطع ، ولكن مع ذلك فان البناء الاجتماعى ، والنظام العام الذى يتحكم فى جميع أنواع النشاط هذه قد يظل فى حالة من الثبات والاستقرار

النسبي مدة قد تطول أو تقصر . فيجب إذن ألا نخلط بين نشاط الأفراد المستمر وحركتهم الدائبة وبين « التغير الاجتماعى » الذى يحدث من آن لآخر ، ويؤدى حينئذ إلى تغير فى النظم والعادات الاجتماعية .

فاذا نظرنا إلى نظام الزواج فى المجتمعات الأوربية وجدنا أنه يتميز بمبدأ أساسى وهو مبدأ وحدة الزوجة mogamy ، ولكن مع ثبات هذا المبدأ واستقراره إلا أن تصرفات الأفراد الفردية قد حاولت التخلص منه وذلك بالالتجاء إلى الطلاق وهذه التصرفات الفردية تعنى تغيرا فى حياة الأفراد ، ولكنها لا تعنى تغيرا فى النظام الاجتماعى الأساسى الخاص بالزواج وهو « وحدة الزوجة » .

ومن الأكيد أن هناك علاقة وثيقة بين التصرفات الاجتماعية للأفراد وبين التغير الاجتماعى ، إذ أن التغير الاجتماعى يحدث فى النهاية نتيجة لتغير اتجاهات عدد كبير من أفراد المجتمع . فلم تتغير النظم والقوانين العمالية إلا نتيجة لما حدث من توتر فى العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال فى ظل النظم القديمة[1].

وخلاصة القول إن العلاقات الفردية تحدث داخل اطار من النظام الاجتماعى وإن هذا النظام يتغير نتيجة لتغير تلك العلاقات بمضى الزمن . وعامل الزمن أساسى عند الكلام عن التغير الاجتماعى فلا يصح أن ندرس التغير الاجتماعى الذى يتم فى مجتمع معين فى خلال أسبوع أو شهر أو سنة ، بل يجب أن تمر على الأقل عدة أجيال أو مايقرب من ثلاثين سنة . والزمن وحده هو الكفيل ببيان القيمة الحقيقية لأى تغير اجتماعى .

منهج دراسة التغير الاجتماعى :

إن أبسط الطرق وأقلها قيمة فى فهم التغير الاجتماعى هى محاولة استعادة جميع التغيرات الماضية . ولا نكفى بطبيعة الحال فى استعادة الماضى وعرضه أمام نظر الباحث فى الوقت الحاضر – لا تكفى فى ذلك مجلدات ضخمة . كما أن المعلومات والبيانات مهما كانت تفصيلية لا تكون لها أية قيمة علمية إذا كانت عبارة عن (مفردات) مكدس بعضها فوق بعض بدون نظرية أو قانون يربط بينها . فدليل التليفون والقاموس، وكتاب الطهى (وكتالوج) أى نوع من أنواع السلع يجمع كل منها تفاصيل ويحوى معلومات (مفردة) ومنظمة فى تسلسل . ولكننا لا نستطيع أن نعتبر هذه المجموعات مؤلفات علمية . فالعلم يتطلب وضع فروض hypothesis وتحقيقها عن طريق نظريات thories وربط الحقائق بعضها ببعض بطريقة منطقية logical system بحيث تظهر علاقات التشابه أو الاختلاف فيما بينها .

لا بد إذن لفهم التغير الاجتماعى فى مجتمع معين أن تجمع أولا المعطيات data التى يمكن أن تلقى ضوءا على هذا التغير ، ثم تنظم وتدرس بطريقة علمية بحيث تكون النتائج التى تستخلص فى النهاية قابلة للتحقيق العلمى Susceptible of ferification كما هو الحال فى المسائل الرياضية . وباتباع طريقة التحليل العلمى هذه نستطيع أن نبين حقائق التغير الاجتماعى الأساسية وسط هذا الخليط الشامل من الأحداث والتصرفات وأوجه النشاط الاجتماعى :

(١) فهناك قوى وعوامل مختلفة تؤثر فى المجتمع . وهذه القوى قد يسير بعضها فى اتجاه مضاد للآخر : فبعضها يساعد على التغير الاجتماعى ، والبعض الآخر يعرقل هذا التغير .

فاذا كانت القوى الإيجابية (أى التى تساعد على التغير) تعـادل القوى السلبية (أى التى تعرقل التغير) كان لنا أن نتوقع حالة من الثبات . أما إذا كانت القوى الإيجابية غالبة فانه ينتج عن ذلك إتجاه نحو التغير يتعين علينـا أن نقيس نسبته وسرعته .

ونسبة التطور أو سرعته وهى ما يعبر عنـه بكلمة Rate of change يختلف مدلولها بالنسبة لحالتين :

١ ـ حالة دراسـة المجتمعات بأكملها as a whole .

٢ ـ وحالة دراسة النظم المختلفة أو عناصر الحياة الاجتماعية التى يتكون منها المجتمع. ففى الحالة الأولى ، وهى حالة دراسة المجتمعات بأكملها، يمكن مقارنة نسبة تغير مجتمع بتغير مجتمع آخر فى حقبة معينة من الزمن ، أو بدراسة التغير فى مجتمع واحد فى مراحل مختلفة من حياته مع مقارنة سرعة التغير فى هذه المراحل ، وباتبـاع هذا المنهج أمكن القول أن أوربا الحديثة قد تغيرت بأسرع مما تغيرت أوروبا فى العصر الوسيط ، وأن الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر قد تغيرت بأسرع مما تغيرت أمريكا اللاتينية .

أما فى الحالة الثانية فيقارن بين نسبة التغير فى كل من النظم الأساسية للمجتمع وذلك فى حقبة معينة من الزمن . وقد طبقت هذه الطريقة لمعرفة ما إذا كانت النظم الإقتصادية والسياسية فى المجتمعات الغربية خلال القرون الثلاثة الأخيرة قد تغيرت بأسرع مما تغيرت النظم العائلية والدينية . واختلفت الآراء من حيث النتائج التى وصل إليهـا الباحثون فى هذا الموضوع وهذا الاختلاف أساسه التشيع للفلسفة المادية أو الروحية .

(ب) وليس هناك من شك فى أن مقارنة نسبة التغير فى المجتمعات المختلفة أمر من الصعوبة بمكان . فلا توجد فى متناول أيدينا فى الوقت

الحالى إلا وسائل قليلة لقياس التغير الاجتماعى . ولا يسعنا إلا أن نتساءل مثلا عن الوسيلة العلمية التى يمكن بواسطتها أن نثبت بأدلة إحصائية أن المجتمع الرومانى فى القرن الأول لميلاد المسيح كان يتغير بسرعة أقل أو أكبر من تغير المجتمع اليونانى الذى عاش فى عصر الفلسفة ، أى فى القرن الخامس قبل الميلاد .

ونظرا لهذه الصعوبة فقد وجد أن من الأفضل تفتيت المشكلة إلى قطع أو أجزاء صغيرة (حسب ما ينصح به ديكارت فى « المقال فى المنهـج » فيمكن بذلك مقارنة تغير الدين فى المجتمعين ثم مقارنة وسائل الحكم فمقارنة نظـام الأسرة والقرابة ، فالنظام الاقتصادى الخ ... وميزه هذه الوسيلة أنها تعيننا على مقارنة الظواهر التى من نوع واحد ، فيتضح بذلك مقدار التغير أو الركود فيها . ونستطيع بعد ذلك أن نلجأ الى تجميع أنواع التغير التى حدثت فى كل من المجتمعين ، ونصل إلى تقدير نسبي لسرعة التغير فى كل منها ، وإن كانت وسائل القياس الصحيح أى الإحصاء الدقيق تعوزنا كما قدمنا .

وتصادفنا هذه الصعوبة نفسها إذا كنا بصدد مقارنة التغير وأثره الاجتماعى بين نظامين من نظم المجتمع الواحد . إذ كيف يتسنى لنا أن نثبت مثلا أن تأميم السكك الحديدية يعد تغيرا أكبر أو أقل أثرا من إلغاء المحاكم الشرعية ـ أو أن تقدم النقل الجوى يعد تغيرا أكبر أو أقل أثرا من انتشار التعليم العالى ؟ وقد يبدو من السخف أن نحاول الكلام عن السرعة النسبية للتغير فى مثل هذه الاشياء التى لايمكن مقارنتها ، وتشبه هذه المحاولة محاولة معرفة إذا كانت الزراعة أسرع فى حركتها من حركة أنقسام الخلية الحية .

ولكن بالرغم من هذه الصعوبة فان علماء الاجتماع قد يضطرون أحيانا

إلى القيام بمثل هذه المقارنات لأن المقارنة هي الوسيلة العلمية الوحيدة التي توقفنا على أنواع التغير الإجتماعي وأثر كل منها في بناء المجتمع وعلاقات الأفراد .

اتجاه التغير الاجتماعي :

أن النظر في اتجاه التغير الاجتماعي أو الهدف الذي يصبو إلى تحقيقه يعد من الوسائل التي تساعدنا على مقارنة التغير وأثره بين نظامين من نظم المجتمع، وهو الأمر الذي أشرنا إلى صعوبته في الفقرة السابقة .

فاذا كان يبدو لنا من الصعوبة بمكان أن نبين أن التغير من عقيدة تعدد الآلهة إلى عقيدة التوحيد كان أكبر أو أقل أثرا في حياة المجتمعات من تغير استخدام القوة الحيوانية إلى استخدام القوة البخارية -إذا كانت هذه المقارنة تبدو لنا صعبة فما علينا إلا أن ننظر في الاتجاه أو النتيجة التي حققها كل واحد من هذين التغيرين .

فلو كان الانتقال من تعدد الآلهة إلى عقيدة التوحيد لم يغير من وضع الطبقات، ولم يضع حدا لسيطرة إحداها على الطبقات الأخرى، وزاد من الاضطهاد والعنف والتعصب، فان هذا التغير لا يمكن أن ننظر اليه على أنه قد ترك أثرا كبيرا في حياة المجتمع بل على العكس يعد تقهقرا ونكوصا مادام لم يساهم في رفع المستوى الاجتماعي .

وإذا كنا من ناحية أخرى نجد أن التغير من النقل الحيواني إلى النقل الآلي قد اتجه إلى تخفيف أعباء الإنسان، وأنه في تقدمه يريد أن يصل إلى تسخير الطاقة الشمسية لإدارة المحركات وأن هذا التقدم يزيد من الرفاهيه الاجتماعيه ويرفع من مستوى المعيشة، إذا كنا نرى كل ذلك وجب أن نقول بأن التغير الثاني (أي تغير النقل الحيواني الى آلي) أسرع وأبعد أثرا في حياة المجتمعات

من التغير الأول (أى تغير عقيدة تعدد الآلهة الى عقيدة التوحيد) .

وتعيين الاتجاه أو الهدف فى كثير من أنواع التغير الاجتماعى يكون ميسورا . ولا نقصد بالهدف الهدف النهائى أى الحالة التى يصل اليها المجتمع فى نهاية تطوره ، إذ أن التطور لانهاية له ، وهو عملية دائمة مستمرة ، ولا يمكن أن نتوقع أن تقف المجتمعات عند مستوى معين أو عند حالة واحدة ، أو تستقر على مجموعة من النظم الثابتة . وعلى ذلك فان مانقصده من الكلام عن الهدف ، هو الهدف المباشر الذى يتبلور فى نتيجه يمكن أن نلمس أثرها فى حياة المجتمع فاتجاه الصناعة الحديثة modern technology أو هدفهاهو زيادة الإنتاج . ولكن هذا الاتجاه قد لايستمر . وقد تضطر المصانع فى كثير من الحالات ، وتحت تأثير ظروف إجتماعية أخرى منها البطالة والكساد وقلة الأسواق الخارجية إلى الأقلال من الانتاج ، وحينئذ يتجه التغير اتجاها مخالفا لهدفه الحقيقى ، ويصبح بذلك أقل أثرا فى حياة المجتمع مما كان فى حالة اتجاهه نحو الهدف الطبيعى .

وعلى ذلك يمكن القول إن النظر فى اتجاه أنواع التغـير الاجتماعى أمر هام يساعدنا على تنظيم الحقائق العلمية أولا ، وعلى الوصول إلى العلل أو الأسباب التى أدت إلى سرعة التغير أو تخلفه فى هذا النظام أو ذلك .

على أنه يجب عند النظر فى اتجاه التغير الاجتماعى أن نحذر من التعميم المطلق فلا نتسرع فى تحديد ظروف اتجاه معين قبل النظر فى ظروف المجتمع بوجه عام . مثال ذلك أننا إذا كنا نجد أن السكان فى مجتمع معين يتجهون نحو الزيادة المطردة فليس معنى ذلك أنهم سيظلون يزدادون بنفس السرعة التى يزيدون بها الآن ، بل من الممكن أن تنقص نسبة الزيادة أو ترتفع أو تقف عند حد معين .

ولا يتضح ذلك إلا عند تحليلنا للعوامل الجغرافية والبيئة الثقافية التى تؤثر فى زيادة السكان .

عوائق التغير الاجتماعى

كثيرا ما توجد عقبات أمام التغير الاجتماعى تقلل من سرعته الطبيعية التى يسير عليها فى مجتمع من المجتمعات ، أو توقف من سيره لفترة من الفترات ، ومعرفة هذه العقبات لها اهميتها خصوصا فى نظر أولئك الذين يرغبون فى أن يكون عالم الغد خيرا من عالم اليوم، ونعنى بهم رجال الاصلاح والإخصائيين الاجتماعيين . فهؤلاء غالبا مايحاولون الاستفادة من خاصية تغير المجتمعات لضبط اتجاهات هذا التغير وتوجيهها نحو الغاية الاصلاحية المنشودة ولكن إذا كان رجال الاصلاح يقلقون إذا أثيرت العقبات أمام برامجهم الإصلاحية ، فان هناك فئات كثيرة فى المجتمعات لا ترتاح لحركة التغير الاجتماعى ، وترى فيها إقلاقا وازعاجا لما جلبوا عليه من عادات وتصرفات وتقاليد ، ولذلك يفضلون حالة الاستقرار أو الركود status guo. وسواء أكانت دراستنا لعوائق التغير الاجتماعى لها قيمة نفعية أم لا ، فان هذه الدراسة تساعدنا على فهم عمليه التغير الاجتماعى نفسها .

وهناك عاملان أساسيان يعملان على تعويق النمو الثقافى وبالتالى على تعطيل التغير الاجتماعى ، والأول هو ركود حركة الاختراع أو النشاط الابداعى (ولا يقصد بالاختراع المادى منه فحسب بل كل تجديد أو اتجاه نحو الجديد فى ميادين العلوم والفنون والنظم الاجتماعية) . أما العامل الثانى، أو العائق الثانى فهو — كما قدمنا — وجود فئات فى المجتمع لا تتقبل الاختراعات الجديدة ولا تستسيغها لما ترى فيها من ازعاج لأنماط الحياة التى تسير عليها . وسنتكلم الآن عن هذين العاملين بشىء من التفصيل .

ركود حركة الاختراع :

إذا نظرنا فى أحوال قرية نائية أو جزيرة منعزلة نجد أن سكانها يعيشون بنفس الطريقة التى كان يعيش عليها أجدادهم منذ ثلاثة أو أربعة قرون. فنجد طريقة بناء المنازل لم تتغير وأنواع الأثاث لم يدخل عليها أى عنصر جديد ، وتمسك الناس باوضاع وتقاليد معينة ينم عن الجمود. وماذلك إلا لأن إمكانيات الاختراع فى قرية نائية أو جزيرة منعزلة قليلة جدا . زد على ذلك أن العزلة نفسها تحول دون وصول الاختراعات التى ظهرت فى جهات أخرى . وإذا وصل القليل منها فانه لايجد مجالا للانتشار بسهولة بين جماعات من الصيادين أو الرعاة الذين تنحصر جهودهم فى السعى وراء الحصول على القوت الضرورى، وليس لديهم متسع من الوقت للتفكير فى أهمية اختراع جديد أو فى طريقة اقتباسه وملاءمته لحاجاتهم وظروف معيشتهم .

والاختراع فى أى ميدان من الميادين يستلزم جهودا ويستلزم إمكانيات مادية وعلمية ، كما يستلزم تكريس وقت طويل لإتمامه وتحسينه وإمكان الاستفادة منه إلى أقصى درجة . فلم يصبح السفر بطريق الجو مأمونا إلا بعد مرور عشرات السنين وبعد إجراء سلسلة من التجارب الطويلة راح ضحيتها الكثيرون . ومن قبل مر ما يقرب من مائتى سنة قبل أن تستخدم قوة الآلة البخارية فى جميع الأغراض التى استخدمت فيها. ولم تزل هناك بعض الأمراض كالسرطان لم يصل العلماء بعد إلى إيجاد علاج ناجع له بالرغم من الجهود المضنية التى يبذلونها فى هذا السبيل .

وبتحليل جميع الظروف التى تتصل بالاختراع وصعوبته، وجد أن الاختراع يقوم على ثلاثة عوامل رئيسية :

١ ـ وجود المواد أو العناصر elements الضرورية لاختراع جديد . فما دام أى اختراع يعتمد على عناصر أو أجزاء موجودة من قبل فمن الواضح أن وجود هذه العناصر أمر ضرورى لإمكان الاختراع الجديد .

٢ ـ أما العامل الثانى فهو الحاجة. ويقول المثل العربى «الحاجة تفتق الحيلة» والمثل الانجليزى necessity is the mother of invention على أن هذا العامل لا تكون له قوته وفاعليته إلا فى مستوى ثقافى معين. فكم من المجتمعات تئن من أمراض وبائية متوطنة، وتحتاج أشد الحاجة إلى علاج هذه الأمراض التى تعوق نشاطها الإنتاجى ولكن هذا الشعور بالحاجة لا يكفى لقصور المستوى العلمى عن تحقيق هذا الحاجة . وكم من مجتمعات تعانى من الضيق والفقر المادى ، وتحتاج أشد الحاجة لإستغلال مواردها أو ثرواتها المدفونة فى باطن الأرض . ولكن هـذا الشعور وحده لا يكفى لقصور المستوى « التكنولوجى » وهكذا ..

٣ ـ ولذلك فان العامل الثالث فى الاختراع يعد أهم العوامل الثلاثة ، ونعنى به « المقدرة العقلية » (mental ability) .

وقد يقال إن بعض الاختراعات الهامة التى أثرت فى مجرى الحضارة البشرية قد جاءت بطريق الصدفة ، مثال ذلك إشعال النار بضرب قطعتين من الحجر إحداهما بالأخرى . بل قد يحدث أيضا أثناء إجراء التجارب فى المعمل أن يصل العالم إلى اختراع هام بطريق الصدفة . ولكن كل ذلك لا يمنع من التأكيد بأن الاختراع يحتاج إلى مقدرة عظيمة معينة .

وقد يظن البعض أن كل اختراع ممكن لو توفرت له المقدرة العقلية اللازمة، وهذا الظن مبعثه الاعتقاد فى قوة العقل التى لا نهاية لها . ولكن الواقع هو

أن العقل الإنسانى لا يستطيع الوصول إلى أشياء كثيرة خصوصا إذا كانت الظروف الثقافية التى يعيش فيها تمنعه من التفكير فى أشياء معينة .

فإذا كانت المعتقدات الدينية مثلا تمنع من التفكير فى إطالة العمر أو فى محاولة الوصول إلى معرفة سر الموت ، فان هذه المعتقدات تصرف علماء الحياة عن الوصول إلى إكتشافات جديدة فى هذه الميادين ، أو تثبط هممهم وتقيم أمامهم العراقيل إذا هم حاولوا بالفعل الإنصراف إلى مثل هذه البحوث .

ومن الضرورى أن نميز بين القدرات العقلية الموروثة والقدرات المكتسبة فمن المتفق عليه الآن بين علماء النفس أن بعض الأفراد يتميزون عن غيرهم باستعداد فطرى ومقدرة أكبر على الاختراع native capacity ويمكن إلى حد كبير تشبيه هـذا الاستعداد الفطرى من الناحية العقلية بالاستعدادات الفسيولوجية ، كالاستعداد للطول أو للسمنة الخ ..

ولكن هذا الاستعداد الفطرى وحده لا يكفى ، إذ لو اعتمدنا عليه وحده لكان فى الولايات المتحدة حسب الاحصاءات ما يقرب من ٢ مليون مخترع ، على حين أن سجلات الاختراع لا تحوى إلا ٢٠٢٣ شخصا يمكن أن نصفهم بأنهم مخترعون . وإذا بحثنا عن الأسباب فى هبوط نسبة المخترعين عن الحد الذى يتفق مع القدرات الموروثة أو الفطرية وجدنا أن هذه الأسباب تنحصر فى عدم تهيئة الفرص أمام أصحاب القدرات للتدريب ، وعدم توجيههم فى الوقت المناسب إلى الناحية التى تبرز مواهبهم وعدم تعهدهم بالرعاية اللازمة ، والتى قد تستلزم وقتا طويلا. لا نستطيع إذن أن نعزو ندرة الاختراع والمخترعين فى مجتمع ما إلى عدم وجود الصفات العقلية اللازمة للاختراع بين أفراده ، إذ لو كانت هذه الصفات تتوقف على الجنس race لأمكن القول إن السويسريين

والهنود — وهم ينتمون فى الأصل إلى جنس واحد — يتمتعون بقدرات فطرية متشابهة . ومع ذلك فان عدد الاختراعات فى سويسرا أكبر منها فى الهند بالرغم من تفوق هذه الأخيرة تفوقا كبيراً فى عدد السكان . وعلى ذلك فالسبب فى تفوق سويسرا فى الاختراع لا يرجع إلى الصفات العقلية الموروثة بقدر ما يرجع إلى وجود الفرص التى تساعد على نمو المواهب وتدريبها لتحقيق الاختراع .

أسباب مقاومة الاختراعات الحديثة :

قد يحدث حتى بعد ظهور الاختراع الا يتقبله الناس ، بل يقاومونه بشتى الوسائل . فحينما اكتشف « باستير » الجراثيم التى تسبب الأمراض وبدأ فى اختراع الامصال الواقية منها قاومه الأطباء وعرقلوا جهوده مدة طويلة . وعندما قال « هارفى Harvey » فى مطلع القرن السابع عشر أن الدم يسير فى دورة دموية عارضه العلماء معارضة شديدة فضلا عن اتهامه بالكفر من قبل رجال الدين . وعندما ظهرت السيارة قاومها رجال المال فى حى « وول ستريت » وامتنعوا عن شراء أسهم شركات السيارات وذلك لاقتناعهم الشديد بأنه « لا يوجد شىء يستطيع أن يقهر الحصان ويتفوق عليه فى السرعة » .

وكذلك فى الميادين الاجتماعية فان كثيرا من الاختراعات قد لقيت مقاومة شديدة . فقد تطلب الأمر عشرات السنين لكى يوافق أصحاب المؤسسات الصناعية على تحديد ساعات العمل وعلى الرعاية الاجتماعية للعمال . وقوبلت الدعوة إلى سفور المرأة وتعليمها فى مصر بتيارات — شديدة من المعارضة من ناحية رجال الدين والهيئات المحافظة . وتظهر اليوم فى محيط المجتمع المصرى اتجاهات ومحاولات نحو ضبط النسل birth control ، ونحو منع تعدد الزوجات وتنظيم الطلاق . ولكن هذه الاتجاهات تلقى مقاومة عنيفة بدعوى

إنها منافية للدين . وقد كانت الأديان والعقائد نفسها عرضة للمقاومة الشديدة وتعرض الأنبياء والرسل لأنواع مختلفة من الاضطهاد والعسف . ويكفى أن نذكر ما تعرض له المسيح من اليهود وكيف أنهم فكروا فى صلبه فى النهاية ، وما تعرض له النبي محمد من أنواع الأذى على يد المشتركين مما اضطره إلى الهجرة من مكة إلى المدينة .

انها لظاهرة غريبة حقا أن تلقى الاختراعات العظيمة فى ميادين الفكر والعمل هذه المقاومة العنيفة التى تصل أحيانا إلى حد سفك الدماء ، وذلك قبل أن تتبين الانسانية مقدار الفائدة منها . فما هى أسباب هذه المقاومة ؟

١ – التبرم والضيق بأوجه النقص فى بدء ظهور المخترعات :

تحاول آلاف المخترعات أن تظهر إلى حيز الوجود ولكن القليل منها هو الذى يكتب له النجاح والانتشار . وما ذلك إلا لأن العيوب وأوجه النقص فى المحاولات الأولى تحول الناس عن كثير من المخترعات وتجعلهم يتبرمون بها . وقد يحتاج تعديل الاختراع وتحسينه إلى كثير من الجهد والمال فيعدل عنه صاحبه . وقد تكون مضايقات بعض المخترعات أكثر من فوائدها فلا تنتشر بسهولة . مثال ذلك « الموتوسيكل » فانه بالرغم من سرعته وقلة استهلاكه للوقود لم ينتشر كالسيارة وذلك بسبب صوته المزعج ، وتعرض من يركبه لتيارات الهواء والأمطار . والعيوب كانت سببا فى قصر استعماله على الشباب إذ أنه يتحملها أكثر من غيره .

٢ – معارضة الاختراع لما يحدثه من اضطراب فى بعض الاوضاع الاجتماعية :

قد يؤدى التغير الذى يحدثه اختراع جديد فى إحدى نواحى الحياة الاجتماعية إلى تغير أو سلسلة تغيرات فى النظم الاجتماعية الأخرى ، وفى

ذلك ما يجعل الهيئات المحافظة تعارضه خوفا من الإضطراب الشامل والقلقلة للنظم المتوارثة . وقد كان خروج المرأة إلى ميدان العمل فى المصانع والمكاتب الخ .. أحد الأوضاع الجديدة التى قوومت لهذا السبب ، لأن هذا التغير يترتب عليه تغييرات أخرى عميقة فيما يتعلق بعلاقة المرأة بالرجل، وتربية الأطفال، ومشكلة الخدم وقضاء السهرات الترفيه بعد العمل، وكيفية تعليم المرأة، وتغير موقف المرأة من فكرة الزواج الخ . فاحتمال التغير فى جميع هذه العادات والنظم الاجتماعية ، مما قد نظن معه أنه يسبب بعض الإضطراب والفوضى فى المجتمع . هو الذى جعل كثيرا من الهيئات تقاوم خروج المرأة إلى ميدان العمل .

ويمكن القول عموما إن الاتجاه الجديد فى الأوضاع الاجتماعية ، أو الاختراع الجديد لا يصادف نجاحا ولا يتلغب على العقبات التى تثار فى وجهه بسهولة إلا إذا صادف حاجة ملحة من حاجات المجتمع، ومع ذلك يجب ألا يكون سببا فى إضطراب أو تفكك dislocation الحياة الاجتماعية .

٣ ـ صعوبة استبدال بعض العادات والنظم بغيرها :

فى كثير من الأحيان قد يكون الاستمرار فى أتباع اشكال من النظم والعادات القديمة أسهل من اقتباس أخرى جديدة . وهذا السبب الذى يفسر لنا وجود رواسب كثيرة من العادات والنظم القديمة فى جميع الحضارات تقريبا . والتعلق بأهداب القديم من شأنه بطبيعة الحال أن يعرقل التغير واستنباط النظم الجديدة . وقد وصل مؤرخو الأديان من بحوثهم إلى أن العيد الذى يقام فى الأيام الأخيرة من ديسمبر ويطلق عليه اسم « عيد الميلاد » Christmas ليس فى الحقيقة عيدا مسيحيا أصيلا ، بل أنه فى الأصل عادة وثنية كانت سائدة

فى شمال أوروبا قبل ظهور المسيحية . وقد وجدت المسيحية أنه من الأسهل ، وتمشيا مع عادات الناس ، أن تحتفظ بالشكل القديم لهذا العيد مع ما يصاحبه من شجرة الصنوبر المزينة بالأنوار، ونظام الهدايا، والحفلات الممتعة والأغانى، وأضافت إلى كل ذلك فكرة ميلاد المسيح فى هذا الوقت من السنة، ومايقتضيه ذلك من شعائر وأغان كنسية تتفق وهذا التحوير الدينى للعيد . وليست الصعوبة فى إيجاد نظام اجتماعى جديد، بقدر ماهى فى جعله ينتشر ويعم ويتقبله الناس عن طيب خاطر .

وفى الإسلام كذلك نجد فى شعائر الحج كثيرا من الشعائر التى كانت متبعة فى الجاهلية ، كتقبيل الحجر الأسود ورمى الجمرات الخ .. وقد احتفظ الإسلام بها لصعوبة استبدالها بغيرها ولارتباط هذه العادات ببعض العواطف النفسية .

وإذا بحثنا فى كثير من العادات التى تتصل بأنواع المأكل والمشرب فى مناسبات خاصة نجد أن هذه العادات لا تستند إلى أسس عقلية ، فما السبب مثلا فى أكل أنواع خاصة من المأكل فى بعض المناسبات كالأعياد أو شهر رمضان ؟ أن هذه العادات ليست إلا رواسب اجتماعية، ويطلق اسم الرواسب الاجتماعية Survivals على أشكال التقاليد والعادات التى تظل باقية فى نظام اجتماعى بالرغم من زوال الأسباب الحقيقية التى أوجدتها .

فهذه الرواسب تعد إذن حالة خاصة من الركود الثقافى .

٤ ـ حاجة بعض التغيرات الجديدة لنفقات كثيرة :

تحدث بعض التغيرات الاجتماعية نتيجة لجهود منظمة. مثال ذلك ما يتصل بالتشريعات العمالية وتنظيم العمل فى الشركات والمصانع والإشراف على النواحى

الاجتماعية للعمال . وهذه الجهود تحتاج فى تنفيذها إلى كثير من النفقات : نفقات للباحثين الفنيين والمهندسين والاخصائيين الاجتماعيين، ونفقات للدعاية أو لكسب الثقة هيئة أو حزب سياسى يعارض المشروعات المقترح تنفيذها . وقد تحتاج دراسة مشروع وإعداده التنفيذ إلى سنوات طويلة تتطلب جهودا متصلة ونفقات كبيرة . وهذه النفقات لا تحدد لنا إذا كانت مقاومة المشروع راجعة إلى الجهل بفوائده أو إلى التعصب ضده، ولكنها على كل حال ضرورية للتغلب على هذه العقبات مهما كان نوعها . وان من يدافعون عن رأى أو يحاولون إظهار فكرة جديدة أو اختراع جديد يعرفون جيدا أن المال لا بد منه لكى يستند ظهورهم ويضمن إنتشار اختراعهم .

٥ ـ الجهل والتعصب للقديم :

كثيرا ما تعرضت الآراء والمخترعات الجديدة المقاومة الشديدة نتيجة للجهل والتعصب القديم . وقد بدا ذلك بوضوح على الخصوص فى ميدان العلوم . فلم يعارض العلماء « باستير» حين اكتشف الجراثيم التى تفتك بالجسم وتسبب الأمراض إلا لجهلهم وتعصبهم للنظريات الطبية القديمة ، ولم يكن من السهل زحزحتهم عن آرائهم العتيقة . وقد بلغ التعصب بأحد هؤلاء العلماء إلى حد أنه رفض أن ينظر من خلال الميكرسكوب ليرى الجراثيم تسبح فى الخلايا الحية وقديما قاوم الفلاحون، بسبب الجهل ، المحراث المصنوع من الحديد لأنهم اعتقدوا أن الحديد يفسد التربة والبذور .

وقد كانت التجربة الناجحة كفيلة بالقضاء على مثل هذه الشكوك الناتجة عن الجهل ولكن الأمر إذا كان يتعلق باختراع اجتماعى فقد لا يكون إجراء التجربة بالسهولة التى تتحقق فى المعمل بالنسبة للاختراعات الآلية أو العملية.

فلا يمكن إقناع الناس بفائدة مشروع جديد فى ميدان الاقتصاد أو السياسة، لأن نتائجه الملموسة قد لا تظهر إلا بعد مضى وقت طويل .

عناصر الثقافة وأثرها فى تكييف الشخصية :

تتكون الحياة الاجتماعية من علاقات Relationships بين الأفراد تنظمها نظم وأوضاع وتقاليد خاصة . وهذه العلاقات تؤدى إلى مظهر ثقافى يتمثل فى النواحى المادية من ناحية (كالصناعة والفن والاختراع) وفى النواحى العقلية من ناحية أخرى (كالعقائد والعادات والتيارات الفكرية والثقافية). وهذا المظهر الثقافى يشكل الفرد والمجموعة ويطبعها بصفات معينة .

فقد لوحظ أن استجابات المرء ودرجة شعوره تتأثر بنوع الحضارة التى يعيش فيها . فالفرد الذى يعيش فى قرية نائية لا يعرف ضوضاء السيارات ولا أصوات الآلات المزعجة يكون أكثر تأثرا وانفعالا حين يوجد فى مدينة صاخبة من ساكن المدينة الذى يعيش وسط هذه الضوضاء ولا يكاد يحس بها .

وقد أجرى عالم النفس « وودورث Woodworth » بعض التجارب ليقيس بها درجة إحتمال الأجناس المختلفة للألم . فوجد أن الهنود الحمر أكثر احتمالا للألم من غيرهم من الأجناس البيضاء . وهذا الاختلاف فى درجة احتمال الألم لا يرجع إلى التكوين البيولوجى ، بقدر ما يرجع إلى القيم الثقافية السائدة فى مجتمعهم . فالطفل فى مجتمع الهنود الحمر يربى عند ولادته على احتمال الألم ، وقد توضع بعض الأشياء الثقيلة على رأسه لتتخذ جمجمته الشكل الذى يعتبر جميلا فى هذا المجتمع . وهو فى سن المراهقة يحتمل أنواعا من التجارب القاسية التى تعد جزءا من الشعائر التى لا يدخل الفتى فى مجتمع الرجال بدون

النجاح فيها (Rites of initiation) . أما فى حضارتنا فالأمر على العكس من ذلك ، إذ نبذل كل ما فى وسعنا لإبعاد الألم عن الطفل . بل إننا نحرص على عدم رؤيته للمناظر المؤلمة حتى لاتنطبع صورة القسوة فى مخيلته . ومقاومتنا للالم لا تكون باحتماله ، ولكن بمحاولة التغلب عليه بالعقاقير المسكنة. وهكذا نرى، حين نقارن بين الثقافتين الهندية وثقافة الشعوب المتحضرة، أن الاختلاف بينهما هو أساس الاختلاف فى الصفات التى ينطبع بها الفرد فى كل منهما .

تأثير المظاهر المادية للثقافة :

وسنرى الآن كيف تؤثر المظاهر المادية للثقافة فى شخصية الفرد وتصبغها بلون خاص وصفات مميزة إذ لاحظنا أفراد مجتمع بدائى أو أفراد قبيلة بدوية تعيش فى الصحراء بدون آلات لضبط الوقت كالساعات مثلا نجد أن هؤلاء الأفراد لا يحددون مواعيدهم بالدقة التى يحددها بها أهل المدن الذين يحملون الساعات ، ويرونها فى كل مكان. فيضرب أحدهم موعدا لصاحبه عند الضحى أو عند الزوال ، وهذه الأوقات تحتمل التبكير أو التأخير الذى قد يتفاوت مقداره. وكلنا يعرف ما يحكى عن أهل الريف حين يشرعون فى السفر فيذهب الواحد منهم إلى المحطة مساء ويبيت فيها إنتظارا لقطار الصباح ، أو يذهب فى الصباح إنتظارا لقطار المساء ، وذلك لما يدخل فى روعه من أن مواعيد القطار تقريبية ، ويحتمل أن تتقدم أو تتأخر . وهو فى هذا يطبق ما انطبع عليه من المواعيد التقريبية التى تقاس بحركة الشمس . وعلى هـذا الأساس يمكن القـول إن البدائى أو الريفى ليست عنده فكرة دقيقة عن الزمن . ولم تنشأ عادة تحديد الزمن بالدقة وضبط المواعيد عند المتحضر وساكن المدن على وجه الخصوص إلا بفضل إختراع الساعة، كما أن ارتباطه بأعمال فى مواعيد

محددة تحديدا صارما شكل عقليته بشكل خاص ، وأضاف اليها صفة لم تكن توجد من قبل وهى صفة الدقة .

ويبدو أن صفةالنظافة أيضا لم تصبح عادةمتأصلة وسمة من سمات الشعوب المتحضرة إلا بعد تيسير وسائل الحصول على الماء واختراع الأدوات الصحية وتعميمها فى المنازل . ولايكفى أن نردد على مسامع قوم « إن النظافة من الإيمان » ونطالبهم بتطبيق هذه الحكمةفى حين أننا نعلم أنهم يعيشون فى بيئة لايحصلون فيها على الماء إلا بصعوبة ، ولم يتيسر لهم التقدم التكنولوجى الذى يسمح بدخول وسائل النظافة إلى منازلهم ، ونحن لا ننكر أن هناك أقواما يتصفون بالنظافة بالرغم من معيشتهم على الفطرة كسكان الجزر الصغيرة فى المناطق الدافئة . . فهؤلاء بحكم ظروفهم الملائمة ينغمسون فى الماء طوال النهار تقريبا . ولكن إلى جانب هؤلاء نجد أن الاسكيمو مثلا يتصفون بالقذارة ولهم العذر فى ذلك إذا عرفنا أن الفرد منهم يحمل قربة يملأها بالثلج على ظهره مدة طويلة حتى ينصهر الثلج ويستطيع الحصول على الماء .

فالنظافة والقذارة ليست كما يعتقد الكثيرون،صفات مميزة للشعوب اكتسبتها بطريق الوراثة ، ولكنها نتيجة لمقدار تقدم الثقافة المادية (التكنولوجية) . ونحن نعتقد عادة أن الإنجليز شعب نظيف ، ولكن الواقع أن هذه الصفة لم تكن موجودة لديهم قبل إدخال الوسائل الصحية الحديثة . وكل من كتب عن عادات انجلترا وأحوالها فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر كان يشير فى دهشة إلى القذارة السائدة فى أشخاص الأنجليز ومساكنهم ،وكانت أرضية المنازل كما وصفها « إرازموس » ، بشعة كما كانت الشوارع تزكم الأنوف بروائحها .

تأثير المظاهر غير المادية للثقافة :

اللغة والشخصية:

إذا انتقلنا من مجال المظاهر المادية إلى مجال المظاهر غير المادية للثقافة فان أول وأهم مانصادفه هو تأثير اللغة فيالشخصية . . فاكتساب اللغة يعد بلا نزاع أهم مرحلة من مراحل تكوين الشخصية. وهذه الحقيقة يمكن ملاحظتها إذا رجعنا إلى الأسس البيولوجية للتكوين الإنسانى . وحينئذ نجد أن أهم ما يميز الإنسان عن غيره من الكائنات الحيوانية الأخرى الاختلاط بأفراد المجتمع وإذا قدر للانسان أن يعيش إلى سن الرجولة منعزلا لايختلط بأى إنسان يعلمه كيف يتكلم ، فانه يفشل فى تعلم اللغة والنطق بكلماتها .

كما أن مما يوضح أثر اللغه فى تكوين الشخصية حالات الصم والبكم . فهؤلاء بسبب عيب فسيولوجى ، لم يتمكنوا من سماع كلمات اللغة ، ولذلك فهم لايستطيعون أن يتكلموا كغيرهم . وغاية مافى الأمر أنهم إذا دربوا تدريبا خاصا أمكنهم أن ينطقوا ببعض الحروف والكلمات فى شكل مشوه، وعدم مقدرتهم على إكتساب اللغة ، والتحدث بها يجعل شخصيتهم غير مكتملة لأن وسيلة اتصالهم بالمجتمع غير متوفرة .وقد كانت العناية المتصلة التىوجهت الي هؤلاء التعساء سببا فى رفع معنوياتهم وإظهار شخصيتهم بعض الشيء ، بل أن منهم من أظهر تفوقا كبيرا ، بالقياس الي عاهته ،بعد أن تعلم الوسيلةالتى يستطيع بها مخاطبة الآخرين وادراك ماحوله من مظاهر الكون.وأشهرمثال لذلك « هيلين كيلر » التى فقدت بصرها وسمعها حين كان عمرها ثمانية عشر شهرا ، فأصبحت بذلكفى عزلة عن العالم المحيط بها ، ولم تستطع تبعا لذلكأن تنطق بحرف واحد . وظلت كذلك حتى سن السابعة حيث اهتمت بها مربية

عبقرية هى « مسس سايفان Sullivan » ومنذ ذلك الحين بدأت شجرة حياتها الذابلة تزدهر من جديد، وخصوصا بعد أن استطاعت المربية أن تعلمها بعض الكلمات بهجايتها لها بعلامات خاصة فى يدها . فأخذت هيلين تكرر هذه الكلمات وتربطها بالأشياء المحيطة بها . ولم تكن حتى ذلك الوقت تدرك أن جميع الأشياء لها أسماء خاصة ، وعن طريق هذه الأسماء استطاعت شيئا فشيئا أن تشترك مع الآخرين فى نشاطهم وكان إدراكها المفاجىء لوجود اللغة واكتسابها لها سببا فى تغيير شخصيتها تغييرا كاملا ، وفى تطورها نحو هذه الحياة العقلية التى أدهشت جميع من رأوها .

من هذه الأمثلة يتضح لنا أن اللغة هى المحرك الأساسى فى عملية نمو الشخصية، لانها الوسط الضرورى The essential medium الذى يعبره الفرد للحصول على معلوماته الذهنية ، ولتكييف مواقفه وتصرفاته وفقا لهذه المعلومات . وبالإضافة إلى ذلك فان اللغة نفسها تصبح بعد اكتسابها من الصفات التى تحدد الشخصية . وقد بين أحد العلماء أن للغة خمسة عناصر أساسية :ــ

نوع الصوت ، Voice quality وسرعة الكلام dynamics وطريقة النطق Pronunciation ونوع وعدد المفردات Vocabulary والأسلوب style وتحدد شخصية المرء حسب اختياره لطريقة اداء هذه العناصر . فنحن نعتمد مثلا على الصوت لتقدير أنواع مختلفة من الشخصية وطريقة الألمان فى النطق بعبارات قصيرة، جافة تخرج أكثر مقاطعها من الحلق ، تعد جزءا من الشخصية العسكرية الصارمة ، كما أن لغة الإيطالى الرقيقة المليئة بالصور والتشبيهات تعبر عن شخصيته الخيالية وحبه للفن والموسيقى .

ومن الأمثلة الهامة على أهمية اللغه فى تكوين الشخصية ما نلاحظ فى حالة المشتغل بالعلم . فالعالم له نموذج خاص من الشخصيه ، وأهم صفات هذا

من الكلمات والمعانى يستطيع أن يختار منها ما يلائم الظاهرة التى يريد أن يصفها ويعبر عنها فانه لا يستطيع أن يحقق الصفات التى ذكرناها ، ويصبح كلامه عاما أو غامضا لا يؤدى المعنى العلمى المطلوب . ولذلك فان بعض الثقافات التى لا تكون اللغة فيها غنية لا يمكن أن يتقدم فيها العلم ، لأنه لا يجد الكلمات المناسبة التى يصوغ فيها التفاصيل العلمية الدقيقة . فمثلا فى لغة بعض القبائل جنوب السودان تستخدم كلمة واحدة للتعبير عن معنى « الواسع » و «المتوسط» و «القصير » ، مع تغيير فى درجة الصوت للتعبير عن كل هذه المعانى . وبديهى أن مثل هذه اللغة المحدودة لا تكسب الإنسان صفة الدقة التى يمكن اكتسابها من لغة غنية كاحدى اللغات المتحضرة .

على أنه إذا كانت اللغة تسهم فى تكوين شخصية العالم ، فان العالم بدوره يسهم فى تطور اللغة وفى ثرائها . إذ أن كل إختراع جديد يتبعه وجود عدد من المفردات والمعانى الجديدة . ومعنى ذلك أن مفردات اللغة تنمو بنمو الثقافة . وإذا كنا نستطيع أن نحصى ما يقرب من مليون كلمة فى إحدى اللغات الحديثة ، فما ذلك إلا لتطور الثقافة فى المجتمعات المتحضرة وبلوغها درجة كبيرة من التعقيد . وإذا عرفنا أن نصف هذه الكمات تقريبا مفردات فنية rechnical terms أدركنا مبلغ ماتضفيه اللغة على الشخصية من تحديد ودقة .

ثقافة الريف وثقافة الحضر :

إذا كنا قد بينا فيما سبق أن بعض الاختراعات المادية كاختراع الساعة قد ساعد على إدراك قيمة الوقت وتحديد المواعيد ، فليس معنى ذلك أن كل من يمتلك ساعة يصبح بالضرورة دقيقا فى مواعيده ، فالأمر إذن يتعلق بمظهر

ثقافى راجع إلى تأثير البيئة . وقد لاحظ سكان أمريكا الشمالية أن جيرانهم سكان أمريكا اللاتينية لا يهتمون مثلهم بدقة المواعيد بالرغم من أنهم يحملون الساعات فى جيوبهم وحول معاصمهم . وإذا ضرب مكسيكى موعدا لأمريكى حرص على أن يسأل « هل الموعد إنجليزى أو مكسيكى Hora Inglesa er Hora Mejicana فاذا لم يتمسك الأمريكى بالموعد الدقيق فان المكسيكى الذى حدد الموعد الساعة العاشرة مثلا ، يتحرك من منزله فى التاسعة والنصف ، ثم يصادف صديقا فى الطريق فيعرج معه على إحدى الحانات لتناول قدح من النبيذ ، ويتركه ليقابل صديقا آخر يسأله عن صحة الأسرة ، ولا مانع لديه من الذهاب معه إلى منزله للاطمئنان بنفسه ، ثم يصل أخيراً إلى ميعاده فى الثانية عشرة بدلا من العاشرة .

وتفسير هذا التصرف هو أن الكرم والصداقة والمجاملة تحتل فى ثقافة المجتمع المكسيكى مكانا أهم وأبرز من فكرة الدقة فى المواعيد ، وهذه بصفة عامة هى الصفات التى تميز الثقافات الريفية . فبالرغم من أن المخترعات المادية لها تأثير فى الشخصية إلا أن إتجاه هذا التأثير ودرجته لا يتحدد إلا إذا نظرنا إلى المظهر الثقافى فى مجموعه وهو ما يعبر عنه بكلمة الأنماط الثقافية Culture Patterns .

وصفة الكرم بالذات من الصفات المميزة للثقافة الريفية ، وقد حاول علماء الإجتماع فى أمريكا تفسير هذه الظاهرة بالنسبة لمجتمعاتهم الريفية ، ولكن تفسيرهم يمكن أن ينطبق على المجتمعات الريفية بوجه ام . فالمسافات بين مزرعة وأخرى مسافات شاسعة ، ولم يكن يوجد فى القرى الريفية مطاعم أو فنادق يأوى اليها المسافر أو الغريب . وكان المسافرون حينئذ يضطرون

الى المبيت أثناء رحلتهم فى منازل الفلاحين الخاصة. وكان هؤلاء يرحبون بهم ويكرمونهم. لأن الطعام لا يكلفهم كثيرا وهو لديهم متوفر. ولم يكن الفلاح ينتظر مقابل ذلك مالا لأن استخدام المال لديه محدود، وما دامت حاجاته الأساسية من الطعام والمسكن والملبس مكفولة وحاجاته الكمالية قليلة أو معدومة، فلا داعى الى أن يلح فى طلب المال نظير خدماته للمسافر. ولم تكن وسائل المواصلات فى الريف سهلة ومتيسرة. فكانت الأخبار التى تصلهم عن أحوال المدن والعواصم قليلة، ولذلك اعتمدوا على المسافرين فى تلقى هذه الأخبار وفى تكليفهم ببعض الخدمات فى المدينة وكان إكرامهم نوعا من الجزاء على هذه الخدمات ومن ذلك نرى أن الظروف الثقافية التى عاش فيها الريف هى العامل الأساسى فى نمو عادة الكرم بين أفراده.

أما فى المدينة فالأمر يختلف تماما. إذ أن فيها مطاعم وفنادق كثيرة وليس من السهل على رب بيت ينزل عليه ضيف مفاجىء أن يذهب إلى حديقته ويجمع منها الخضر والفاكهة، بل لا بد له من شراء هذه الأشياء. وأثمانها فى المدينة مرتفعة. وهو لا يحتاج نظير خدماته للضيف إلى تلقى الأخبار منه أو تكليفه بأداء مهمة. فالمدينة هى مركز الأخبار والجرائد فيها كثيرة، كما أن الخدمات الأساسية مركزها المدينة. وفوق ذلك فليس لساكن المدينة متسع من الوقت ليكرسه لخدمة الضيف والعناية بأمره، إذ أن شواغله كثيرة ومتعددة. كما أن مسكنه نظرا لإزدحام المدينة لا يكاد يتسع إلا لأسرته الصغيرة.

وظيفة المرأة فى المجتمع وأثرها فى شخصيتها :

هناك تفرقة واضحة فى جميع المجتمعات بين المكانة الإجتماعية Social rank

للرجل والمرأة . ففى المجتمعات البدائية يفصل بين الجنسين تماما ويكون للرجال مجتمعاتهم وللنساء مجتمعاتهم . وعند بعض القبائل يحرم على النساء مشاركة الرجال فى الأكل (وهـــذه عادة مازالت متبعـة فى الريف المصرى) . وفى المجتمع اليونانى القديم كانت سياسة المدينة ومناقشة أمورها وقفا على الرجال ، كما أن الشعائر الدينية وتقديم القرابين ورعاية أمكنة العبـادة كان يقوم بها الرجال وحدهم .

وبالرغم من أن الوظيفة للمرأة ظلت خلال قرون عـديدة قاصرة على شئون البيت وتربية الأطفال إلا أن ذلك لم يمنع من إشتراكها وخصوصا فى البيئات الراقية ، فى بعض الأعمال المادية الخاصة بنقل المحاصيل من الحقل إلى البيت ، وفى تربية الدواجن ، وحلب الماشية ، وصناعة مستخرجات الألبان .

على أن الثورة الصناعية التى تمت فى أواخر القرن الثامن عشر رفعت المرأة إلى ميدان الحياة العملية ، وأخذ نصيبها يزداد كل يوم فى ميادين الحيــاة الإقتصادية والسياسية .

ومن الطبيعى أن يكون لذلك التغير فى وظيفة المرأة أثر فى شخصيتها . فقد عثر فى مذكرة فتاة أمريكية عاشت فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر على أسئلة من النوع الذى يوجد عادة فى مذكرات الفتيات مثل « ما هو أحب أنواع الزهور لديك ؟ » « وما هى أحب قصيدة شعرية لديك ؟ » . ومن هذه الأسئلة سؤال يهمنا فى موضوعنا الحالى وهو « ما أحب صفـة تطلبينها فى المرأة ؟ » . وكانت إجابة الفتاة على هذا السؤال أنا أحب صفة فى المرأة هى « الطاعة » .

فلو فرض أن وجه هذا السؤال اليوم إلى فتياتنا ونسائنا المتعلمات ،

فلا نتوقع أن نعثر فى واحد من الألف من الإجابات على مثل هذه الإجابة . وقد تكون من الإجابات بين التى نسمعها اليوم : (قوة الشخصية) (واصالة الرأى) الخ ... فما سبب هذا الإختلاف ؟ سببه تغير المثل العليا للمرأة بتغير وظيفتها ومكانتها فى المجتمع . فقد كانت من قبل تعتمد إقتصاديا على الرجل سواء أكان الوالد أم الزوج . وكان هذا الاعتماد يتطلب منها الخضوع لرأيه والنزول عند إرادته . فالطاعة اذن كانت نتيجة طبيعية للظروف الإجتماعية والإقتصادية التى عاشت فيها المرأة .

أما فى الوقت الحاضر فالمرأة تعمل ، ولها صوت يساوى صوت الرجل فى المجالس التشريعية ، وهى تدير معه دفة الأمور السياسية والإقتصادية وهى ، بسبب هذا الاستقلال المادى ، حريصة كذى قبل على الزواج فى أول فرصة تسنح لها . وقد يحلو أن تعيش حرة دون أن تصدم باستنكار الرأى العام . وكل هذه التغيرات فى الظروف الثقافية التى تعيش فيها المرأة الآن هى التى صبغت شخصيتها بهذه الصبغة الحديثة ، صبغة الاستقلال بالنفس .

عملية اكتساب الشخصية الاجتماعية :

أطلق علماء الاجتماع أسم « اكتساب الشخصية الاجتماعية » على الوسائل التى يكتسب بها الطفل تدريجيا عادات وتصرفات وعقائد المجتمع الذى يعيش فيه . وتكييف الطفل بالوسط الاجتماعى يتم بطرق مختلفة أهمها « عملية الأمر والتحريم » ، إذ يأخذ الوالدان على عاتقهما أن ينسبها الطفل فى كل مناسبة ما الذى يجب عليه عمله ، وما الذى يجب تجنبه . فالوصايا والمحرمات commandments & Taboos ، وهى الدعائم الأساسية لكل عقيدة دينية ، تكون كذلك أهم دعامة فى التجارب التعليمية لكل طفل ، وقد بينت الأستاذة مرجريت ميد » هذه الحقيقة بوضوح فى تتبعها للنظام التربوى عند بعض

القبائل البدائية . فذكرت أن بعض قبائل « غينيا الجديدة » حيث يقدس السكان فكرة الملكية وحيث يولول الأهالى وينتحبون حين يفقدون شيئا ، كما لو كانوا قد فقدوا قريبا عزيزا ـ فى هذا المجتمع تعلم الأم طفلها كيف يحترم ملك الغير منذ السنوات الأول من عمره ، وتكرر على مسامعه دائما وبدرجة تبعث على الضجر والسأم : « هذا الشيء ليس ملكك ، اتركه على الأرض ، إنه ملك فلان ، اتركه على الأرض » . وقد كان نتيجة ذلك ـ كما تقول مرجريت ميد ـ « أن كل ممتلكاتنا وما نحمله من علب الغذاء الحمراء والصفراء التى تجذب الأطفال عادة ، وأدوات التصوير ، كل ذلك ظل فى مأمن من عبث الأطفال الذين فى سن الثانية والثالثة » .

وإذا كانت الأوامر والنواهى هى الطريقة المباشرة التى يكتسب بها الطفل صفات المجتمع ومثله العليا، فان هناك طريقة أخرى غير مباشرة وهى «الإيحاء» الذى يتلقاه من الوسط الذى يعيش فيه cultural milieu ومن أمثلة هذا الإيحاء ماذكره « روس Ross » فى كتاب بعنوان « التعليم الدينى Religious Education فكتب أن البيت الكاثوليكى المحافظ على شعائر دينه يحرص على أن يضع فى غرفة الطفل منذ ولادته بعض الأشياء الدينية كالصليب أو صورة أو تمثال للمسيح ومنذ أن يبدأ الطفل فى الفهم تحكى له قصة المسيح ، كما يحرص الكبار على أداء صلواتهم أمام مهد الطفل حتى يشب على تقليد هذه الصورة ثم يحرص الأباء بعد ذلك على اصطحابه معهم من وقت لأخر الى الكنيسة وحينئذ تكون قد انطبعت فى شعور الطفل كل تفاصيل الشعائر الدينيـة . ، واختلطت اختلاطا تاما بوجدانه . ولا يمكن أن ندهش بعد ذلك إذا تركت الثقافة الدينية فى شخصية الطفل الذى ينشأ على هذا النحو أثرا عميقا .

مرونة الطبيعة الانسانية :

هذه الأمثلة السابقة التى ذكرناها ترمى فى تنوعها إلى توضيح حقيقتين اساسيتين . الأولى اثر الثقافة العميق فى شخصية الإنسان ، والثانية تباين الطبيعة الإنسانية من مجتمع إلى آخر وتشكلها بشكل الثقافة التى تسود فى كل مجتمع . فتحمل الالم الذى تكلمنا عنه بالنسبة للهنود الحمر امر تختلف درجته بالنسبة للعوامل الثقافية التى تحبذ حياة التراخى والاستكانة أو تمجد على العكس حياة الكفاح والصلابة . والميل إلى النظافة تختلف درجته من أحط حالات القذارة فى بعض البيئات الريفية التى تنعدم فيها الوسائل المادية التى تساعد على النظافة، إلى أعلى درجات النظافة والتطهير والتعقيم التى نشاهدها فى العيادات الطبية المجهزة بجميع الاختراعات الحديثة ، ومن ناحية التعبد والإيمان هناك درجات كبيرة بين روحانية المتصوف وبين مادية الشيوعى الذى لا يؤمن بالعقائد الغيبية .

فمجال الثقافات يتسع لوجود أنواع كثيرة من الاختلاف ، وهذه الاختلافات تؤدى بدورها إلى أنواع مختلفة من الشخصيات ، حتى يصل الأمر أحيانا إلى أن ينظر فريق فى أقصى اليمين إلى فريق فى أقصى اليسار على أنه بعيد كل البعد عن الإنسانية .

والاختلاف بين أنواع الشخصيات تبعا لتأثير الثقافة تشهد بوضوح على مرونة الطبيعة الإنسانية ، فالإنسان واحد ، كما قال « جولدنفيزر[١] Goldenweiser » ولكن الحضارات متعددة . وإذا نقلت طفلا من بين عشيرته فى جزيرة « بورينو » التى اشتهر سكانها بحبهم للحرب وذبح أعدائهم ،

---

(١) وذلك فى كتابه (فجر الحضارة Early Civilisation) .

إلى وسط مسالم كوسط « الكويكرز » فانه ينشأ على حب السلم وبغض العنف . وقد لوحظ على بعض الانجليز المشهورين ببرود الطبع وكراهيتهم لرفع أصواتهم والإشارة بأيديهم عند الكلام ، أنهم حينما عاشوا في إيطاليا مدة طويلة فقدوا تحفظهم واكتسبوا طريقة الايطاليين فى التعبير عن عواطفهم بالحركات المختلفة .

ويبين « إلزوث فارس Ellsworth Faris » (١) أنه إذا وجدت ثقافة تعارض الغرائز الأساسية القوية عند الإنسان كالبحث عن القوت ، والغريزة الجنسية ، وغريزة حب الحياة والمحافظة على البقاء ، فان الفرد الذى ينتمى إلى مثل هذه الثقافة يعمل على أماتة تلك الغرائز ارضاء للقيم الخلقية التى تحيط به. وهناك أمثلة كثيرة لمن يمارسون رياضة الصوم مدة طويلة بين فقراء الهنود، ولمن يهبون انفسهم للكنيسة ويحكمون على أنفسهم بالعزوبة طول حياتهم ، ولمن يحدثون بأنفسهم جروحا وعاهات عند أدائهم لشعائر عقيدتهم ، بل لمن يهبون أنفسهم للموت أرضاء للتقاليد (كما يحدث فى الهند حين تلقى الزوجة بنفسها فى النار لتلحق بزوجها المتوفى ـ أو كما يحدث فى اليابان ـ حين ينتحر المرء « Hara Kiri » إذا أحس أنه أخطأ خطأ يمس شرفه أو وطنه) فالإنسان ـ على حد تعبير « فارس Faris » لا يستطيع أن ينظم شخصيته بدون تأثير الوسط الثقافى أكثر مما يستطيع أن يولد بغير أم(٢) .

على أن مرونة الطبيعة الإنسانية لها حدود تقف عندها ، فالإنسان مهما

---

(١) وذلك فى كتابه (طبيعة الطبيعة الانسانية The Nature of Human nature) .

(٢) نفس المصدر .

اختلف الوسط الثقافى الذى يعيش فيه يحس بالجوع ، ولا يمكن لأية ثقافة أن تقضى على هذا الإحساس نهائيا ، بالرغم من أن طريقة إشباع هذا الجوع ومقدار ذلك الإشباع تختلف باختلاف الثقافات .

ولذلك يمكن القول إن الإطار البيولوجى العام للانسان واحد ، ولكن ما بداخل هذا الإطار من العناصر العاطفية والحسية تتصف بالمرونة . ولذا تتشكل بشكل الحضارة التى يعيش فيها الإنسان . على أن هذا القول يجب ألا يؤدى إلى اعتقاد أن كل تغير فى الطبيعة الإنسانية يؤدى بطريقة تلقائيه إلى تكييف الطبيعة البيولوجية بهذا التغير . فالإنسان مثلا يستطيع أن يعود نفسه على نوم أربع ساعات فقط فى اليوم ، ولكن ليس معنى ذلك أن يتم التوافق بالضرورة بين هذه العادة ، وبين حاجة الطبيعة البيولوجية. فالمرونة التى نشكل بها عاداتنا شىء ، ومعرفة أفضل العادات من حيث ملاءمتها لطبيعة أجسامنا شىء آخر .

التكيف وسوء التكيف الاجتماعى :

يتكيف الأفراد عادة بما يسود فى مجتمعهم من عادات وإصطلاحات وآراء وأذواق ، ويمكن أن نطلق على هذه جميعا اسم « Folkways » أى طرائق الحياة الاجتماعية . وإذا كان أفراد كل مجتمع يعتقدون أن ما يسود فى مجتمعهم من طرائق السلوك هو الأفضل ، فما ذلك إلا لأنهم تعودوا عليها وألفوها . ولا تعنى بكلمة « أفضل » هنا أن البرهان العلمى يؤكد هذه الأفضلية ، ولكنها تعنى فقط « توافقا adjustment » مع اتجاهات الرأى العام.

وبديهى أن الرأى العام فى مجتمع مركب تتباين عناصره ، كما هى الحال فى مجتمعاتنا الحالية ، لا يمكن أن يكون إجماعيا . فقد تشذ آراء عدد كبير

من الأفراد عن آراء المجموعة فيما يتعلق بمشروع أو اختراع أو رأى أو « مودة » جديدة . فالتكيف الاجتماعى يعنى إذن اتفاق الأغلبية وانسجامها مع الاتجاهات السائدة أو التغيرات الجديدة فى المجتمع .

ويزداد تكيف الناس بعناصر ثقافتهم كلما أمعنت هذه الثقافة فى القدم ورسخت فى عقلية المجتمع . وقد لا يلاحظ السائح العابر هذه الظاهرة، ولكن الباحث الاجتماعى الذى يعيش فى وسط من الأوساط الاجتماعية لا يلبث أن يتأكد منها ، ويبدو له بوضوح أن العادات السائدة هى فى نظر أصحابها « أفضل » العادات . وحينئذ تكون مهمة هذا الباحث عسيرة وشاقة فى عملية استئصالها ، إذا كانت فاسدة ، وإحلال غيرها محلها . ولا شك فى أن أى ثقافة تفيد إذا دخلت فيها آراء أو اختراعات جديدة ، ولكن بشرط أن يتكيف الأفراد بهذه الاتجاهات الجديدة ، وهم غالبا ما يرفضونها لأن وسائلهم التى اعتادوا عليها ، فى نظرهم ، هى الأفضل .

ويزداد التمسك بالقديم فى الريف عنه فى الحضر ، فلا تستطيع أن تقنع الفلاح بسهولة بفائدة إختراع جديد فى الزراعة . وهو لا يزال يتبع الطرق القديمة التى كان يتبعها منذ مئات السنين إقتناعا منه بأفضليتها .

فالكلام إذن أو النقاش حول «أفضل» وسيلة أو «خير» وسيلة للتكيف The best adjustment لا يراعى فيه وجهة النظر البيولوجية من حيث أن وسيلة من الوسائل أو عادة من العادات ، تحقق للفرد أوفر نصيب من الصحة أو السعادة ، ولكن ينظر فيه فقط إلى تحقق أكبر قدر من الإنسجام بين العناصر المختلفة للثقافة .

فالتعويض عن إصابات العمل مثلا ، ولو أنه يفيد العامل من الناحية المادية

إلا أن هذه الفائدة ليست السبب المباشر للاخذ بهذا التشريع ، وإنما قصد به تحقيق الانسجام والتوازن مع عناصر اجتماعية جديدة ، وهى تطور فكرة العدالة وإزدياد قوة الحركة العمالية ، وقيام النقابات،وإتساع حركةالإنتاج فى المصانع الكبيرة .

ومن البديهى أن درجة التكيف تكون أكبر فى المجتمعات التى تسود فيها نظم أو تقاليد مستقرة منها فى المجتمعات التى ما زالت تتجاذبها تيارات ثقافية مختلفة ، أو التى تحاول إقتباس عناصر جديدة للثقافة .

وكلمة « مستقرة » لاتعنى فى الواقع إلا حالة نسبية . فليس هناك فى الحقيقة مجتمع ثابت أو مستقر على حالة واحدة ، وعلى الأخص فى الوقت الحاضر حيث أصبح الاتصال سهلا وميسوراً بين المجتمعات المختلفة ، مماساعد على إختلاط الثقافات وإقتباس بعضها عن بعض . وحتى المجتمعات البدائية نفسها قد أصبحت الآن على اتصال دائم بثقافات أكثر تقدما ، وهى لذلك تسير فى تيار التغير الاجتماعى بأسرع من ذى قبل . ومع ذلك فان بعض المجتمعات أكثر ثباتا واستقرارا من غيرها من حيث التغير الاجتماعى . وإن من يدرس أحوال هذه المجتمعات يستطيع أن يلاحظ نوعا من التوازن والانسجام بين شعور الأفراد وبين الظروف الاجتماعية التى يعيشون فيها .

اختلاف نسب التغير فى مجتمع متطور :

وإذا لم يكن المجتمع من المجتمعات المستقرة ، بل كان من المجتمعات التى تتطور بسرعة ، فان مايحدث فيه من التغير الاجتماعى لايكون بدرجة واحدة من جميع النواحى ويكون التغير عادة أسرع فى النواحى التكنولوجية والصناعية منه فيما يتصل بالعادات والمعتقدات . والدين هو أشد الظواهر الإجتماعية مقاومة للتغير .

ولو كانت عناصر الكائن الاجتماعى منفصلا بعضها عن بعض ولا علاقة بين إحدها والعناصر الأخرى ، لكنا فى غير حاجة لأن نهتم اهتماما خاصا باختلاف نسب التغير بين هذه العناصر المختلفة . ولكن الكائن الاجتماعى « كل » تتعاون أجزاؤه ، ويؤثر بعضها فى بعض . ولذلك وجب الاهتمام بحالة الإنسجام التى تكون عليها جميع الأجزاء فى عملية التغير . وإذا كنا لا نستطيع أن ندعى أن أنواع النشاط المختلفة فى المجتمع تشبه فى ترابطها وتكاملها آلة دقيقة كالساعه مثلا ، بحيث إذا اختل جزء فيها أحدث خللا فى الساعة بأكملها ـ إذا كنا لانستطيع أن ندعى ذلك ، فان هناك نوعا من الترابط بين عناصر المجتمع المختلفة ، وكلما كانت الصلة وثيقة بين عنصرين أو أكثر ، ظهر الخلل واضحا إذا حدث تغير فى واحد دون الآخر . فهناك مثلا صلة وثيقة فى الزراعة بين إستخدام القوة الحيوانية ، وبين عدد الأيدى العاملة من الفلاحين فلو استعضنا عن القوة الحيوانية بالالات فى جميع الأعمال الزراعة ظهر الخلل أو سوء التكيف Maladjustment فى شكل البطالة بين العمال الزراعيين .

التخلف الثقافى :

ويطلق اسم التخلف الثقافى Cultural Lag فى حالة وجود عنصرين مترابطين من عناصر الثقافة يتغيران بسرعة متفاوته ، أى أن أحدهما يتغير بسرعة والآخر ببطء أولا يتغير مطلقا ، فيكون العنصر الثانى متخلفا عن العنصر الأول .

ومن أمثلة التخلف الثقافى ماحدث عندما تقدمت الصناعة بسرعة كبيرة فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، فجذبت إلى العمل فى المصانع عددا كبيراً من النساء . وما لبثت أهم واجبات المرأة الإقتصادية أن

انتقلت من المنزل إلى المصنع . وقد حدث التغير أولا فى الصناعة ، وكان تغيرا سريعا شاملا ، ثم أخذت الأسرة بعد ذلك تزحف ببطء لتكييف نفسها على قدر المستطاع بالوضع الجديد .

وقد كان التوازن أو التكيف كاملا بين حالة الأسرة وبقاء المرأة فى المنزل قبل التغير الجديد . ودليل ذلك ، الرأى الذى ذاع واتفق عليه بين الناس من أن « مكان المرأة الطبيعى فى المنزل » . وهناك من يذهبون إلى القول بأن الاختراعات الجديدة قد خففت من عبء المرأة فى المنزل . فلو فرض أنها استمرت كذى قبل لا تعمل إلا فى بيتها فلا بد من أن التكيف والإنسجام ستزداد درجته بين عناصر الأسرة ، لأن سهولة الأعباء المنزلية باستخدام الآلات الكهربائية سيزيد من الوقت الذى تكرسه للعناية بأطفالها وتثقيف نفسها وترتيب منزلها وتحسينه : ولكن هناك من يعترضون على هذا القول بأن التكيف على هذا النحو لا يلائم النساء الوحيدات أو النساء اللائى لا أطفال لهن . فاذا بقيت المرأة فى مثل هذه الحالات فى المنزل فانها تكون عالة على المجتمع ، وتنتقص حقوقها تبعا لنقص قيمتها الإنتاجية . وما دامت هناك أوجه نشاط عديدة تستطيع المرأة أن تمارسها خارج المنزل فان مما يضعف شخصيتها أن تقضى كل وقتها فى المنزل ، إذا كان المنزل ليس فى حاجة لأن تقضى فيه كل الوقت .

نخرج من كل هذا الجدل بأن التكيف الاجتماعى فى موضوع العمل الخارجى للمرأة يحدث حين تزن الأسرة امكانياتها وظروفها ، ثم تقرر إذا كان من الأفضل أن تكرس المرأة كل وقتها للمنزل ، أو تعمل بعض الوقت ، أو معظم الوقت فى خارجه .

ويحاول المجتمع أحيانا أن يتدخل بوسائل إيجابية كالتشريع وغيره لدرء

الأخطار التى تنجم عن تخلف أحد عناصر النشاط الاجتماعى عما يرتبط به من عناصر متغيرة . فمثلا حين استخدمت الآلات لأول مرة فى الصناعة كان العمال فى تخلف من حيث مقدرتهم على تشغيلها . فنشأ عن ذلك إصابات الكثيرين منهم . ولذلك سارعت الهيئات الرسمية إلى علاج هذا التخلف بالتشريعات المختلفة التى تفرض إنشاء حواجز تحمى العمال من الآلات الخطرة كما تفرض دفع تعويضات مجزية فى حالة إصابة العمال ، وعمل نظام مالى للتأمين على حياتهم ضد أخطار العمل .

فكلمة « تخلف lag » تتضمن بالضرورة ملاحظة عنصر من عناصر النشاط الاجتماعى لا يلحق بعنصر آخر يرتبط به فى سرعته ، ثم محاولة علاج هذا الوضع بطرق إيجابية إن أمكن . وفى ذلك ما يدفعنا إلى القول بأن التغير الاجتماعى لا يترك فى أحيان كثيرة للظروف ولعامل الزمن ، بل ان صالح المجتمع يدفعه الى التدخل لإحلال التوازن والتكيف محل سوء التكيف . فاذا زاد عدد السكان فى مركز صناعى بسرعة فائقة نظراً لاندفاع الأيدى العاملة اليه ، فان الصالح العام يقتضى أن تلحق وسائل الأمن بهذه الزيادة فى سرعتها فيزداد عدد رجال البوليس والادارات المختلفة التى تسهر على حفظ الأمن والنظام . واذا ظهر اختراع جديد حدث منه خطر على حياة العمال فى أثناء التنفيذ ، فيجب ألا نعود الى الوراء ، ونستغنى عن هذا الاختراع حفظا لحياة العمال ، بل يجب على العكس من ذلك أن نحاول ايجاد الوسائل التى تجعل تكيف العمال يتمشى مع السريع فى وسائل العمل .

الباب السادس

بعض مشكلات المجتمع

الفصل الأول

مشكلة السكان

١ ـ مشكلة السكان فى العالم :

سئل أولدس هكسلى عن أهم مشكلة يواجهها عالم اليوم فقال أن العالم يواجه مشكلتين رئيسيتين لا مشكلة واحدة، أولاهما المشكلة السياسية وثانيتها المشكلة الخاصة بتضخم عدد السكان. ولما طلب اليه أن يقدم واحدة على الأخرى قال إن المشكلة السياسية يمكن حلها عن طريق المؤتمرات ، ولكن مشكلة تزايد السكان أعقد من هذا بكثير . فحتى لو افترضنا أن المشكلة السياسية قد حلت بالفعل ، فان إضطراد إزدياد السكان سيفضى حتما الى بعث المشكلة السياسة من جديد .

والواقع أن مشكلة تضخم عدد السكان مشكلة قديمة ، إذ يروى لنا التاريخ أن أحد أباطرة الصين فى القرن الرابع قبل الميلاد راعه تزايد الناس فى أيامه ، فأمر وزراءه بأن يشيروا عليه بحل لهذه المشكلة . ولا يعرف أحد ماذا أشاروا عليه به فى ذلك الحين . وقد عرف العرب أيضا وأد الأطفال فى جاهليتهم ، الى ان جاء الاسلام ونزلت الآية الكريمة بتحريمه فى سورة الأسراء : « ولا تقتلوا اولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم واياكم ان قتلهم كان خطئا كبيرا » .

وقدم المشكلة يرجع فى الواقع الى العلاقة المتينة بين الانتاج الاقتصادى من جهة وبين عدد السكان من جهة اخرى ، فاذا كان الانتاج الاقتصادى

فى مكان ما كافيا لسكانه ، كان ثمة توازن بين الاثنين ، وان زاد عن حاجة الناس ارتفع مستوى معيشتهم ، أما ان قل الانتاج عن حاجة الناس فهنا يقول الاقتصاديون أنه يوجد تضخم فى عدد السكان وحل المشكلة يتلخص فى زيادة الانتاج الاقتصادى فى تلك المنطقة .

هذا هو المفهوم القديم للمشكلة . أما المشكلة فى مظهرها الحديث فهى غير ذلك تماما ، كما يتضح من كتاب «الفريد سوفى » فى هذا الموضوع .

تظهر لنا الاحصائيات المعاصرة أن سكان العالم يتزايدون اليوم بنسبة ١ر٧ ٪ فى العام . ومعنى هذا أننا لو بدأنا برجل وزوجته فى عصر المسيح ، لبلغت ذريتهم اليوم ـ حسب نسبة التزايد هذه ـ زهاء مائة وثلاثين مليون نسمة . والواقع أن معدل الزيادة السنوية فى بعض البلاد اليوم تزيد على نسبة ١ر٧ ٪ هذه . فهى فى مصر مثلا ٢ر٦ ٪ بينما تتراوح فى شمال أفريقيا العربى بين ٢ر٥ ٪ و ٣ ٪ وتعنى زيادة ٢ر٥ ٪ فى السنة أن عدد السكان يتضاعف مرتين فى مدى ٢٨ سنة ، ويتضاعف اثنتى عشرة مرة فى بحر مائة سنة .

ورب من يسأل عن سبب هذا التزايد الجديد السريع فى عدد السكان ، إذ من الواضح أن درجة التزايد الراهنة لم تكن موجودة من قبل . فلو أن كل رجل وامرأة عاشا فى العصر الرومانى أيام المسيح قد أنجبا مائة وثلاثين مليون نسمة اليوم ، لما اتسعت الأرض لسلالات هؤلاء الأسلاف . لذلك يجب أن نفرق هنا ـ للاجابة على هذا السؤال ـ بين نسبتين مهمتين : نسبة المواليد من جهة ، ونسبة الزيادة من جهة أخرى . فنسبة المواليد كانت ولا تزال فى معظم أنحاء العالم الفقيرة ثابتة على ٤ر٥ ٪ فى السنة . غير أن هذه النسبة العالية من المواليد كانت تحدها فى الماضى عوامل كثيرة أهمها وفيات الأطفال

إذ كانت أمراض الأطفال تقضى على عدد كبير من المواليد قبل أن يصلوا إلى سن الرشد . ولهذا فقد كانت الزيادة قليلة حتى أنها لم تزد أيام الرومان ١ر٠ ٪ فقط من مجموع السكان فى العالم أما اليوم فقد استطاع الطب الحديث أن يقضى على أمراض الأطفال وعلى أمراض أخرى كانت تحصد الأرواح حصدا ، كالملاريا والطاعون والتيفوس وغيرها . وهكذا فان نسبة الزيادة فى السكان أخذت ترتفع . فمع أن نسبة المواليد لا تزال على ما كانت عليه إلا أن نسبة من يعيشون من هؤلاء أصبحت ـ نتيجة للتطعيم والتعقيم وتقدم الطب ـ نسبة عالية جدا ، وهذا هو الجديد فى المشكلة التى نحن بصددها .

ولقد كان مالتوس أول من فكر فى مشكلة تضخم عدد السكان تفكيرا صحيحا على أسس علمية سليمة . وعاش مالتوس بين عامى ١٧٦٦و١٨٣٤ ، واشتهر بنظرية اقتصادية تقول « ان الناس يتزايدون فى متوالية هندسية ، بينما تتزايد كمية الطعام فى متوالية حسابية » ولما كان أساس المتوالية الهندسية هو التربيع فى حين أن المضاعفة هى أساس المتوالية الحسابية ، فمن الواضح أن الزيادة فى المتوالية الهندسية أعظم بكثير منها فى المتوالية الحسابية . وقد استنتج مالتوس أن تكاثر السكان فى العالم لابد وأن يزيد عن الحد الذى تستطيع فيه كمية الطعام المتوفرة أن تكفيه . واعتقد أن الحروب والأوبئة والمجاعات هى وسائل اعادة التوازن الى نصابه ، فتقلل الناس بحيث يصبح الطعام الموجود كافيا لمن يتبقى منهم غير أن هذه البقية لا تلبث أن تبدأ فى التزايد من جديد ، فيتكاثر الناس أكثر من تكاثر طعامهم ، الى أن تأتى حرب أو وباء أو تجتاح البلاد مجاعة تعيد التوازن إلى سابق عهده . ورغم أن مالتوس

دعا إلى تحديد النسل عن طريق التحفظ الخلقى ، إلا أن شخصيته لدى خصومه كانت تصوره دائما على نحو مفزع ، لا تحمل إلا إنذارات الشؤم والويل والخراب .

وجاء بعد ذلك قوم وافقوا مالتوس على نظريته من حيث التكاثر ، ولكنهم إختلفوا معه حول بعض استنتاجاته العامة . فقالوا إنه من الحمق ترك الحبل على غاربه والسماح لهذه العوامل أن تأخذ مجراها وتتم دورتها الكاملة دون أن نحاول التأثير عليها والتدخل فى مجرياتها بحيث ينقذ الناس من الوقوع فى هوة الجوع والتشرد والحرب .

ولهذا نادى مؤيدو مالتوس المعاصرون بضرورة تحديد النسل ، وجعل أى إزدياد فى السكان مشترطا بازدياد موازله فى المجال الاقتصادى . ولاشك أن موضوع تحديد النسل موضوع شائك له جذور عميقة فى العواطف الإنسانية البدائية والمشاعر الدينية ، ولهذا لم يفتقر انصار مالتوس(١) ، عندما قدموا اقتراحهم هذا ، إلى من هاجمهم مهاجمة مقذعة ، ومن رماهم بالكفر ومحاولة التدخل فى مشيئة الخالق . وليس من العادة أن يتفق الشيوعيون مع الكاثوليك على شىء ، ولكنهم متفقون فى موضوع تحريم تحديد النسل ومهاجمة أنصار مالتوس والتنديد بآرائهم ـ وان كانت الأسباب والعوامل التى أوجدت هذا الاتجاه المشترك تختلف إختلافا تاما فى جوهرها عند الأثنين .

ومهما يكن الأمر ، فقد انهمك الناس بعد مالتوس أنهما كا كليا بالثورة الصناعية التى كانت آنذاك جارية على قدم وساق . وظن البعض أن المجتمع

---

(١) يطلق على هؤلاء اسم دعاة المالتوسية الحديثة néo-malthusianisme .

الصناعى الجديد سيزيد الإنتاج الاقتصادى ، وأن الآلات الجديدة ستستغل الثروة والمصادر الطبيعية فيتوفر الطعام للجميع مهما زاد المجتمع فى تعداده . وأيقن الكثيرون أن القدرة الصناعية الجديدة قد أوجدت حلا جديدا لتلك الدورة المشئومة التى كشفها مالتوس ، وذلك بزيادة القدرة على إنتاج الطعام بدلا من التقليل من عدد الناس .

وقد انقضى الآن أكثر من مائة وخمسين عاما على مالتوس ونظريته ، فجدير بنا أن نقف لنتطلع إلى ما طرأ على العالم فى هذه الفترة . أن دورة مالتوس قد انقطعت فعلا فى غرب أوروبا .غير أن هذا الانقطاع لايعود إلى السبب البسيط الذى رآه البعض ابان الثورة الصناعية بل يرجع إلى عدة أسباب متشابكة . هناك بالطبع القدرة الصناعية التى قد يسرت فعلا اطعام عدد وفير من الناس . ثم هناك قلة عدد المواليد . فبينما نجد أن متوسط نسبة تزايد الناس فى العالم هى ١ر٧٪ فى السنة ، الا أن الزيادة فى غرب أوروبا لا تتعدى ٧ر.٪ فقط يضاف إلى ذلك أن البلاد الصناعية هذه قد استغلت لمصلحتها مصادر طبيعية كثيرة فى مناطق شاسعة من العالم . وأخيرا نجد عامل الهجرة ، فقد هاجرت من أوروبا أعداد كبيرة من الناس لاستيطان بلاد جديدة مثل كندا والولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا. والمهم فى كل ماتقدم أن ازدياد الإنتاج فى غرب أوروبا قد انسجم انسجاما تاما مع الازدياد فى عدد السكان بل إنه زاد علية فعلا ، الأمر الذى عمل على رفع مستوى المعيشة بوجه عام بين شعوب هذه المنطقة .

وانقطاع دورة مالتوس فى غرب أوروبا لا يساعد على حل المشكلة الأساسية التى نحن بصددها ، بل إنه يعمل على زيادتها تعقيدا . ذلك لأنه يدخل عامل

السياسة فى مشكلة اجتماعية اقتصادية تتلخص فى أن سكان العالم ـ لاسيما سكان البلاد الفقيرة ـ يتوالدون بالنسبة الطبيعيـة وهى ٤٫٥٪ فى السنة ، فى الوقت الذى يعمل الطب الحديث على المحافظة على حياة الأطفال ويمد فى عمر البالغين. ولهذا فان تعداد السكان فى البلاد الفقيرة يقفز اليوم قفزات عظيمة . ويبلـغ سكان العالم اليوم حوالى ثلاثة آلاف مليـون نسمة ويتوقع الأخصائيون أن يتضاعف هذا الرقم من الآن حتى آخر القرن فيصبح ستة آلاف مليون ، أما بعد مائة سنة فيتوقعون أن يصبح مائة وسبعين ألف مليون . وليست المـائة سنة بالمدة الطويلة فى حياة الإنسانية . ولهذا إذا سار الحال على هذا المنوال بضعة قرون من الزمان فقد يبلغ الأمر حدا لا يصبح فيه مكان على الأرض لجميع الناس الموجودين فيه آنذاك .

ويمكننا أن نقسم العالم اليوم من حيث مشكلة السكان إلى ثلاث مجموعات: أولاها البلاد المتقدمة اقتصاديا ، وثانيتها البلاد المتأخرة اقتصاديا ، وثالثتها البلاد الشيوعية . ولنبدأ باستعراض الحالة بشكل عام فى بلاد المجموعة الأولى .

أن أية زيادة فى عدد السكان تعنى أن جزءا من الدخل القومى يجب أن يخصص للاستثمار . ويعتمد مقدار هذا الجزء بالطبع على مقـدار الزيادة فى السكان ومقدار الدخل القومى . وأقرب مثال على ذلك العائلة التى تزيد أفرادها واحدا أو اثنين فان جزءا من دخلها لابد وأن يخصص للانفاق على الطفل أو الطفلين دون أن يعمـل ذلك على رفع مستوى معيشة الأسرة . وتعنى زيادة ١٪ فى السكان سنويا فى البلاد المتقدمة أن نسبة ٥٪ من الدخل القومى يجب أن تنفق على الاستثمار من أجل الابقاء على نفس المستوى المعيشى . أما إذا أرادت الامة زيادة سكانها بنفس هذه النسبة وتحسين مستوى معيشتها فى آن واحد ، فهذا يتطلب قدرا من الاستثمار يزيد بالطبع على ٥٪ .

وتستطيع بلاد غربي أوروبا أن تجابه زيادة أكثر من الزيادة التي تواجهها الآن . وقد يتوقع البعض ان تولد هذه القدرة الاقتصادية زيادة في عدد الناس ولكن ظهر أن الحقيقة هي عكس ذلك تماما . فقد أتضح أن القدرة الاقتصادية تجعل الناس يهتمون بمستواهم المعيشي ورفعه أكثر من اهتمامهم بالتوالد . وكثيرا ماتكتفي العائلة - في مثل هذه الظروف - بطفل أو أثنين حتى ينصرف جميع أفرادها بعد ذلك إلى الاستمتاع بمباهج الحياة. وهناك أيضا عامل آخر يعمل على الحد من عدد الأطفال وهو مقدار ثقافة الوالدين. فكلما زادت ثقافة الآباء والأمهات فانهم يأخذون في تقدير واجباتهم نحو أولادهم ، وعادة ما يرون أنهم لن يستطيعوا أن يقوموا بجميع هذه الواجبات خير قيام إذا زاد عدد الأطفال عن حد معين « فتربية الطفل تقتضي من والديه الاهتمام به - من ناحية صحة الجسم والتكوين النفسي والتثقيف العقلي والروحي . ولهذا يقتصر الآباء المثقفون على عدد محدود من الأطفال يستطيعون أن يؤدوا نحوه واجباتهم أداء ترضى عنه ضمائرهم . وهكذا فان أضمن وسيلة للاقلال من التوالد في مجتمع ما هي تعليم الوالدين ، ولاسيما الأم . وهنا تبرز نقطة هامة أخرى لعلها نتيجة مباشرة لما أسلفناه - تلك هي ازدياد أهمية الطفل في العائلة المثقفة . فكل هذه الأسباب تجعل للطفل قيمة في العائلة الصغيرة المثقفة أكبر مما يحظى به في العائلة الكبيرة الفقيرة . ومما ينطبق هنا على العائلة ينطبق أيضا على المجتمع .

ويخطىء من يظن أن المجتمع في غرب أوروبا لا يواجه أية مشاكل خاصة بالسكان . فهو يزيد ، كما أسلفنا بمعدل ٧ر٪ في السنة . ولكن هذه الزيادة، التي هي أقل زيادة في العالم ، لم تأت نتيجة زيادة المواليد، بل جاءت نتيجة طول العمر وأرتفاع حده الأقصى بين الأفراد واجتماع هاتين الظاهرتين - أي

قلة المواليد وطول العمر عند الأفراد ـ توجد مجتمعا فيه نسبة المسنين عالية جدا . فهو كما يقولون مجتمع آخـذ فى الهرم ، وبالتالى فهو مجتمع تقل فيه القدرة على الإنتاج لوجود أعداد كبيرة فيه لاتنتج مطلقا وتشكل فى الوقت ذاته عبئا اضافيا على كاهل العاملين يتوجب عليهم إعالتها والانفاق عليها . ولو تساءلنا هنا عن الغاية التى تسعى لتحقيقها الأمة،لقلنا إن غايتها رفع مستوى الشعب وجعل البلاد قوية مهابة لها احترامها فى الصعيد الدولى . ولكن عدد السكان الذى يناسب أفضل مستوى معيشى هو أقل عدد ممكن ، فى حين أن عدد السكان الذى يناسب أقوى نفوذ فى المجال الدولى هو أكثر عدد ممكن. ويشكل هذا التعارض إحدى مشكلات المجتمع الأوروبى فى الوقت الحاضر .

وننتقل الآن إلى المجموعة الثانية من بلاد العالم ، وهى البلاد المتخلفة إقتصاديا . أن الزيادة فى عدد السكان تستلزم كما ذكرنا سابقا تخصيص جزء من الدخل القومى للانفاق عليها ، ومقدار هذا الجزء يتوقف على مقدار الزيادة ومقدار الدخل القومى . وهنا نجد أن الزيادة فى السكان عالية جدا والدخل القومى منخفض جدا . ولهذا فان البلاد الفقيرة تحتاج إلى تخصيص ٦٠٪ من دخلها القومى لمواجهة الزيادة الجارية مع الابقاء على نفس المستوى المعيشى المنخفض أصلا . ولما كان الدخل القومى فى هذه البلاد لايكاد يكفى اللوازم الضرورية لحياة السكان الأصليين قبل الزيادة ، فان اقتطاع ٦٠٪ منه أمر مستحيل . ونعود الآن إلى تشبيه سابق فنقول إن حالة المجتمع حالة العائلة. وهى . فى مجال دول هذه المجموعة ، تشبه حالة عائلة فقيرة تتكون من رجل وزوجته ولهما دخل لايكاد يكفى لإقامة أودهما . ولكن العائلة رغم ذلك تأخذ فى التكاثر السريع ، فتنجب خلال بضع سنوات خمسة أطفال أو ستة ، والنية معقودة على الاستمرار فى إنجاب الأطفال دون توقف . يحق لنا أن

نتساءل عما يحدث فى مثل هذه الحالة . إن أهم ما يحدث هو أن نظرة العائلة للاطفال تتغير ، فيصبح الطفل مصدر رزق للعائلة إذ يخرج للعمل وهو فى سن الحداثة ، وبذلك يكفى أهله عبء الانفاق عليه . غير أن أهم ظواهر هذا الموقف هو أن الطفل لا ينال حقه من التربية والتعليم .

والإحصائية التالية ، لها أهمية كبرى لأنها تظهر توزيع الثروة بين سكان للعالم :

	عدد السكان بالنسبة إلى سكان العالم	الدخل القومى بالنسبة إلى الدخل العالمى
الشعوب المتقدمة إقتصاديا	٪١٣ر٦	٪٥٥ر٣
الاتحاد السوفيتى ودول الدرجة الثانية الأوربية	٪١٥ر٩	٪٢٠ر٤
أمريكا اللاتينية	٪ ٦ر٩	٪ ٤ر٢
أفريقيا وآسيا	٪٦٣ر٦	٪٢٠ر١
	٪١٠٠	٪١٠٠

يظهر من هذه الإحصائية أن زهاء ١٤٪ من سكان العالم يملكون أكثر من ٥٥٪ من الدخل العالمى ، بينما يملك ٦٤٪ من الناس ٢٠٪ فقط من الدخل العالمى [١] .

---

(١) اقتبسنا هذه الاحصائية من كتاب عالم السكان المشهور ألفردسوفى .

ويتساءل « سوفى Sauvy » هنا عن الطرق المفتوحة الآن أمام الشعوب المفتقرة فى وضعها الراهن ، فيقول إن هناك طريقين : طريق اقتصادى وآخر اجتماعى ، أما الطريق الاقتصادى فهو التصنيع واجتذاب رؤوس الأموال من الخارج وإدخال الطرق الحديثة فى الزراعة وتشجيع الاستثمار بكل معانيه . ولكن هـذا الطريق يتطلب رؤوس الأموال ، وهذه ليست متوفرة إلا عند الشعوب المتقدمة اقتصاديا . غير أن هذه الشعوب قلما تعطى أموالها دون أن تكون لهـا مآرب سياسية من وراء ذلك . لذلك فقد تقرر الدولة الفقيرة أن تدخل فى دائرة نفوذ دولة كبيرة وتحصل على أكبر قدر ممكن من المساعدة ، وهذا ما فعلته تركيا وألمانيا الشرقية ، أو قد تقف موقف الحياد وتحصل على المساعدة من الجانبين ولعل أفضل سياسة تستطيع أن تنتهجها الشعوب الفقيرة هى التوسط لإيقـاف سباق التسلح بين الاتحاد السوفيتى والدول الغربية[1] . فهذا السباق هو الذى يستنزف الفائض من أموال من لديهم القدرة على اعطاء المساعدة . ولو وقفت سياسة التسلح هذه ، لاتجهت تلك الأموال أو اتجه على الأقل جزء كبير منهـا إلى البلاد الفقيرة . ولاشك أن ادخال الآلات وإقامة المصانع أمور مهمة ، إنما الأهم منها هو رفع مستوى التعليم بين الناس ولهذا فان تقديم المساعدات للبلاد الفقيرة يجب أن يشمل تعليم طبقة من الناس تستطيع أن تطبق وتنتفع من أى استثمار مالى أو صناعى فى بلادها . ولو جرى الخيار بين رؤوس الأموال أو تعليم الرجال ، لما كان هناك مجال للتردد ـ فالرجال المتعلمون أهم بكثير من رؤوس الأموال . ولنضرب مثلا على ذلك ما حدث فى ألمانيا بعد الحرب الأخيرة فقد كانت البلاد فى أقسى حالات الدمار والفقر ،

---

(١) هذه السياسة هى التى تنتهجهـــا الآن دول العالم الثالث ، وتعـــرف بسياسة الحياد الايجابى .

وكان ينقصها كل شيء - إلا الرجال المتعلمون. وقد عوضها وجودهم عن كل شيء آخر ، وما لبثت تلك البلاد أن عادت اليها حيويتها وعاد اليها نشاطها فى بحر سنوات قليلة .

أما الحل الآخر الذى تستطيع الشعوب الفقيرة أن تأخذ به فهو الحل الاجتماعى ، وتعنى بذلك تحديد النسل . والواقع أن الحل الأول ، وهو الحل الاقتصادى ، يساعد على إيجاد الحل الثانى . فتحديد النسل قد بدأ أول أمره بين أفراد المجتمع الميسرين أو المثقفين . وقد ذكرنا سابقا أننا إذا رفعنا من المستوى المعيشى ، أصبح الناس أكثر اهتماما بتحديد عدد أطفالهم . وطالما نحن فى صدد الحديث عن البلاد الفقيرة فلابد أن نتعرض للحديث عن الهند حيث يبلغ المستوى المعيشى أدناه بين جميع شعوب العالم .

يبلغ تعداد الهند ٤٠٠ مليون نسمة ، وكثافة سكانها ٣١٠ أشخاص لكل ميل مربع ، وهى أكبر من كثافة السكان فى فرنسا بنسبة ٥٠٪ أما التوالد فيجرى على أعلى نسبة له وهى ٤٠,٥٪ فى العالم. وقد استطاع الطب أن يقضى على الملاريا والسل اللذين كانا يحصدان الأرواح حصدا. والخطر الآن ليس فى حدوث مجاعه تقضى على بعضه ملايين من النـاس ، بل فى وجود شعب يتكاثر ويتكاثر فينخفض مستوى معيشته المنخفض أصلا أكثر فأكثر ويمسى الشعب فى فقر مدقع يعيش على مستوى قريب جدا من مستوى المجاعة . ما الذى تصنعه حكومة الهند لمجابهة هذه الحالة؟ أنها أولا ترفض الاستدانة من الخارج إلى الحد الذى يرهق ميزانيتها - ولهذا لم يبق أمامها إلا الحل الاجتماعى وهو تحديد النسل . ففى عام ١٩٥٨ قرر وزير الصحة أن يوزع بالمجان جميع المستلزمات الطبية لمنع الحمل عند النساء . ونادى بعض كبار الموظفين ببناء عدة مصانع فى الهند لإنتاج موانع الحمل هذه، وأعلنت بعض المقاطعات أنها تعطى جائزة مالية لكل

إمرأة لا تنجب أطفالا . والهند تستطيع أن تقوم بسياسة مثل هذه لأنها دولة مستقلة ، ولو قامت بها الحكومة البريطانية مثلا أثناء حكمها للهند لكان من المحتمل جدا أن يتهم الناس ، ولا سيما الهنود أنفسهم ، مثل هـذه السياسة بأن لها مآرب استعمارية أو عنصرية . وليست الهند وحدها هي التى تواجه مشكلة كثافة السكان هذه . فاليابان مثلا قد بلغت فيهـا كثافة السكان قبل الحرب حدا عاليا جدا وهو ٥١٨ نسمة للميل المربع · وحاولت اليابان لحل مشكلتها هذه أن تجعل من بلادها مركزا لإمبراطورية مترامية الأطراف تأتيها بالخيرات والمواد الخـام . وخاضت اليابان غمار الحرب لتثبت دعائم هذه السياسة فلم تنجح ، وانهارت بهزيمتها تلك الآمال التى كانت تعلقها على ذلك الحل الاستعمارى لمشكلة سكانها . وهكذا لم يبق أمام اليابان بد من تحديد النسل ، فأصدرت الحكومة فى عام ١٩٤٨ قانونا سمته بقانون «تحسين النسل» ، تسمح بمقتضاه لأى طبيب بأن يجرى عملية التعقيم على أى شخص يبغى ذلك وتبيح عمليات الاجهاض ، وتشجع منع الحمل ، وتنشر بين النساء المعـلومات اللازمة لتحقيق هذا الهدف . وكانت نتيجة ذلك أن انخفضت نسبة التزايد فى اليابان من ٢ر٧٪ فى السنة حتى بلغت ١ر٧٪ فى عام ١٩٥٧ ، وهو إنخفاض لم يشاهد العـالم انخفاضا أسرع منه .

وهكذا نجد أن سياسة تحديد النسل تفرض نفسها فرضا على كل دولة تعانى من مشكلة تضخم عدد السكان . ولعل أبرز مثال على ذلك ما حدث فى الصين منذ سنوات ، إذ طبقت الصين سياسة تحديد النسل ، بالرغم من تعاليم ماركس التى ترفض مبدأ تحـديد النسل . وجدير بنا هنا أن ننظر بشىء من التفصيل فى موقف الدول الشيوعية من هذه المشكلة عموما .

لقد لخص المندوب السوفيتى موقف بلاده من هذه المشكلة عند ما قال فى

لجنة السكان التابعة للامم المتحدة : « إننا نعتبر أى عمل تقوم به هذه اللجنة بقصد الحد من الزواج أو التقليل من عدد الأطفال بعد الزواج ، عملا همجيا متوحشا . إن مشكلة تضخم السكان هى ثمرة النظام الرأسمالى ، أما النظام الاشتراكى الصالح فانه قادر على مجابهة أية زيادة فى السكان مجابهة ناجحة ، إذ يجب تحوير الاقتصاد لمواجهة حاجات الناس وليس تحوير عدد الناس لمواجهة حاجات الاقتصاد » .

وموقف الاتحاد السوفيتى هذا موقف واضح إذا أدركنا الأسباب الاجتماعية والجغرافية التى يرتكز عليها . فقد قتل من الروس فى الحرب ما يتراوح بين ١٢ مليون و ١٤ مليون نسمة ، فى الوقت الذى توجد فيها مناطق شاسعة لا تزال غير مأهولة بالسكان وفيها إمكانيات كثيرة لم يجر استغلالها بعد . ولهذا فان روسيا ليست لديها فى الحقيقة مشكلة تضخم السكان بالمعنى الصحيح . أما الموقف فى الصين الشيوعية فهو موقف مختلف . فالصين تعانى فعلا من مشكلة التضخم . وقد أعلن شوان لاى : « من أجل حماية النساء والأطفال ، ومن أجل التنشأة والتعليم للجيل الصاعد ، ومن أجل صحة الأمة وأزدهارها ، فاننا ندعو ونشجع تحديد النسل وتقليل الزيادة فى السكان . وقد خولنا وزير الصحة مهمة إيجاد مشروع شامل يرمى إلى منع الحمل بالطرق الوقائية المعروفة لدى الأطباء » .

وقد صدر مؤخرا فى الصين قانون يحرم الزواج قبل سن العشرين للرجل وسن الثامنة عشرة للمرأة . ويتلقى المقبلون على الزواج دروسا نظرية فى طرق منع الحمل .

وقد قال مندوب الصين عام ١٩٥٧ فى مؤتمر الاحصائيات فى ستوكهولم

أن عدد الولادات فى الصين يجب أن يقل بمقدار ٥٠٪ خلال السنوات العشر القادمة . ولو تحقق هذا فعلا ، فانه سيكون أسرع وأعظم إنخفاض يشاهده العالم فى تاريخه . ومهما تكن النتيجة ، فاننا نجد أن ماوتسى تونج يستجيب لنداء مالتوس أكثر من استجابته لنداء كارل ماركس فى هذا الموضوع .

ويرفض سوفى فى كتابه أن يأخذ موقفا متفائلا أو متشائما فى عرضه للمشكلة . غير أن النتيجة النهائيه التى يخلص اليها تدل بوضوح على إيمانه بامكانية مواجهتها ، وأن أصر على أن العالم لن يستطيع أن يفعل ذلك عن طريق حل اقتصادى بحت أو اجتماعى خالص وإنما عن طريق الحلين معا .

٢ ــ السكان فى العالم العربى

(ا) احصاء السكان فى البلاد العربية :

يمكن تقسيم الدول العربية الى ثلاث فئات من حيث توافر الإحصاءات الإجتماعية ودقتها العلمية :

١ ــ بلد ذو إحصاء موثوق وهو الجمهورية العربية المتحدة .

٢ ــ دول ذات إحصاءات ناقصة : وهى العراق ــ والأردن ــ وسوريا ــ ولبنان ــ وتونس ــ والجزائر ــ ومراكش . وبدرجة أقل السودان وليبيا .

٣ ــ دول معدومة الإحصاءات أو شبه معدومة وهى تشمل الدول العربية الأخرى كالكويت والبحرين والسعودية .

أما عن إحصاءات الجمهورية العربية المتحدة فسنتكلم عنها بالتفصيل فيما بعد .

أما فى العراق فلم تقم الحكومة العراقية بتعداد شامل للسكان إلا عام

١٩٤٧ . وجميع الإحصاءات السابقة ناقصة لا يصح الإعتماد عليها . وقد دل هذا الإحصاء على أن سكان العراق حوالي خمسة ملايين بينهم حوالى ½ مليون من البدو الرحل .

ولم تكن الإحصاءات السورية (قبل الوحدة) ولا اللبانية (قبل الاستقلال) بأكثر دقة ، ولا سيما أن هذين البلدين يهاجر منها عدد كبير من المواطنين. ولا سبيل إلى أحكام حصر السكان مع تدفق سبل الهجرة . ومنذ ١٩٤٦ أخذت مصلحة الإحصاء العام فى وزارة الاقتصاد الوطنى للجمهورية اللبنانية تنشر « المجموعة الإحصائية العامة » وهى تتضمن معلومات عددية عن نواحى النشاط الإجتماعى والاقتصادى للبلاد . ومما يزيد فى صعوبة الإحصاء السكانى فى لبنان وجود جالية كبيرة من المواطنين فى المهجر . وبعضهم قد اكتسب جنسية الوطن المهاجر اليه وبعضهم لا يزال يحتفظ بجنسيته الأولى . وقد أجرت السلطات الفرنسية أول تعداد فى لبنان عام ١٩٢١ والتعداد الثانى تم عام ١٩٣٢ وظلت أرقام هذا التعداد الأخير تنقح عاما بعد عام وقد بلغ عدد سكان لبنان حسب ما ورد فى «الحولية الديموغرافية للأمم المتحدة عام ١٩٥٣ مليون و ٣٢٠ الف نسمة .

أما فى سورية فقد ظل عدد كبير من المواطنين غير مسجل فى سجلات الاحوال المدنية، كما أن البدو الرحل و نصف الرحل غير مسجلين. ويظن تقديرا أن عدد أفراد العشائر هو ٣٢٠,٠٠٠ عام ١٩٥٢ . وهم على كل حال لا يدخلون فى الإحصاءات السكانية التى كانت تنشرها الحكومة السورية . وكذلك فان إحصاءات المواليد والوفيات والزيجات والطلاقات بعيدة كل البعد عن أن تصور الواقع الراهن . ولا يزال الأهلون . فى الريف خاصة . مستمرين على ما ألفوه فى العهد العثمانى ، فهم ينظرون الي كل تسجيل حكومى نظرة

إرتياب ، ويرون فيه دعوة الى الجندية أو فرضا لضريبة جديدة ، بالإضافة الى ما هم عليه من فقر وجهل .

وأول محاولة لتعداد السكان فى سورية جرت عام ١٩٢١ - ١٩٢٢ ، وقد نقح هذا التعداد فى السنوات التى تلت ونشرت نتائجه النهائية عام ١٩٢٧. وبلغ سكان سورية إذ ذاك ما يقرب من مليون ونصف .

وخلال الحرب العالمية الأخيرة قامت دوائر الإعاشة والتموين بمحاولات لحصر السكان أفضت بطبيعة الأمر الى زيادة وهمية ملحوظة فى عدد المواطنين. وفى مارس سنة ١٩٤٧ أجرت الحكومة السورية تعدادا عاما للسكان بمناسبه الإنتخابات التشريعية ولكن نتائج التعداد بدت غير مرضية للمسئولين ، فأعلنوا الغاء التعداد وطمس نتائجه ومن الأمثلة على إضطراب السجلات السورية نقص السكان الظاهرى عام ١٩٤٢ فى محافظتى حوران ودير الزور.. ولم يكن لهذا النقص من سبب سوى فقدان السجلات الرسمية فى هاتين المحافظتين خلال المعارك التى دارت بين جنود فرنسا (المنضمين الى الحلفاء بقيادة دى جول) وجنود حكومة فيشى (التى كانت خاضعة لألمانيا) .

والوثائق الإحصائيه فى سورية تضمها (المجموعة الإحصائية السورية) التى تنشرها منذ عام ١٩٤٧ مديرية الإحصاء فى وزارة الاقتصاد الوطنى .

المملكة الأردنية :

كانت وزارة المستعمرات البريطانية تقدم كل عام تقريرا مطبوعا لمجلس عصبة الأمم تضمنه معلومات احصائية عن شرقى الأردن وفلسطين (١٩٢١- ١٩٣٨). ومنذ سنة ١٩٥٠ أخذت دائرة الإحصاءات العامة فى وزارة الإقتصاد الأردنية تصدر نشرة احصائية سنوية اجتماعية واقتصادية. وقد أجرى تعداد عام لسكان الأردن فى أغسطس سنة ١٩٥٢ على أساس المساكن . وبلغ عدد

سكان الضفتين الشرقية والغربية ميلون و ٣٣٠ الف .

المغرب العربي :

عنيت السلطات الفرنسية بحصر السكان فى المغرب العربى وتسجيلهم ونشر الوثائق الإحصائية عنهم . ولكن عدد المسلمين ظل أقل من الواقع لعدم انتظام تقييدهم فى السجلات ولا سيا الأناث ، ولوجود جمهرة كبيرة منهم مغتربة فى فرنسا ، ولشمولهم عددا غير يسير من البدو المتنقلين ، يضاف الى ذلك كله حالة الجهاد المستمر ضد العدو المستعمر ، مما كان يحول دون إجراء التعداد فى بعض المناطق .

ولكل من بلاد المغرب العربى دائرة خاصة بالإحصاء تصدر منشورات دورية . ففى الجزائر تدعى « مصلحة الإحصاء العام Service De Statitstique Generale وهى تنشر نتائج التعدادات التى تجرى كل خمس سنوات . ولم يكن تزايد السكان فى الجزائر ناشئا عن زيادة المواليد على الوفيات فحسب ، بل عن الهجرة الأوربية . فقد كان عدد غير المسلمين عام ١٨٣٦ (١٥ الف) فأصبحوا فى عام ١٩٥٣ (مليون و ١٩ الف). وقدر عدد الجزائريين المسلمين عام ١٩٥٣ بـ (٨ مليون ، ٣٣٢ الف) .

ولمراكش ايضا « مصلحة مركزية للاحصاء Servicecentral de Statistique ونشرت عام ١٩٥٣ نتائج تعداد ١٩٥١ - ١٩٥٢ .

وفى تونس تشرف على الاحصاءات « المصلحة التونسية للاحصاءات Service Tonisien des Statistiques وقد نشرت فى الربع الثانى من عام ١٩٤٧ نتائج التعداد الأخير للسكان الذى جرى فى عام ١٩٤٦ . ويجرى التعداد فى تونس منذ ١٩٢١ كل خمس سنوات تقريبا . وحسب احصاء ١٩٥٢ كان عدد السكان فى تونس ٣ مليون ، ٦٠٠ ألف نسمة .

ويستدل الاخصائيون على نقص تسجيل السكان فى تونس بارتفاع نسبة الذكور (أى عدد الولادات من الذكور بالنسبة الى الف ولادة من الاناث). فهذه النسبة تبلغ ١٣٠٠ بينما النسبة الوسطى فى العالم هى ١٠٥٥ .

أما فى مراكش فقط كان اضطراب الاحصاءات البشرية ناجما بصورة خاصة عن وجود مناطق عديدة ثائرة على الاستعمار الفرنسى. وقد شمل تعداد ١٩٣٦ سكان البلاد جميعهم وكذلك تعدادا ١٩٤٧ ، ١٩٥١ ومع ذلك فالنتائج لاتزال غير موثوقة تماما ، لأن الجهاد ضد المستعمر لم ينقطع قط .

وقدر عدد سكان مراكش فى عام ١٩٤٧ بـ (٨ مليون و ٦١٧ الف تقريبا) . وكان عدد اليهود كبيرا (٢٠٤ الف) ولكن هذا العدد نقص بعد ١٩٤٨ بسبب انشاء دولة اسرائيل المزعومة وهجرة عدد كبير من اليهود المراكشين اليها .

ليبيا

كان معهد الاحصاء المركزى فى ايطاليا قد نشر نتائج تعداد ١٩٣٦. وحتى ١٩٥١ كانت الإدارة الفرنسية فى فزان والإدارة البريطانية فى المناطق الأخرى تقدم تقريرا عن أحوال البلاد للجنة الوصاية فى منظمة الامم المتحدة، يتضمن بعض معلومات احصائية .

والتعداد الأول فى ليبيا جرى فى ابريل ١٩٣١ ، والتعداد الثانى فى ابريل ١٩٣٦ . وقد عدد السكان فى عام ١٩٥٣ بمليون و ٣٠٠ الف .

السودان :

ومعلوماتنا الإحصائية عنه مستمدة من نشرات ادارة الإقتصاد والعمل وتقارير الحاكم العام السنوية . وتنشر وزارة الزراعة السودانية تقريرا إحصائيا سنويا ، صدر الأخير منه عام ١٩٥٤ ، وهو يتعلق بعام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ . وقدر عدد السكان عام ١٩٥٢ بنحو (٨ مليون ، ٧٦٦ الف نسمة).

وقد أجرى فى عام ١٩٦٠ إحصاء منظم للسودان ولكن لم تظهر نتائجـه النهائية بعد .

ولا نجد فى البلاد العربية الأخرى إحصاءات كافية أو شبه كافية للتعرف على أحوالها الاجتماعية والاقتصادية . على أن هذه البلاد تقـدم معلومات إحصائية تنشرها منظمة الأمم المتحدة فى نشراتها السنوية والشهرية وهى :

١ ـ الحولية الإحصائية : STATISTICAL YEAR BOOK

٢ ـ الحولية الديموجرافية : DEMOGRAPHIC YEAR BOOK

٣ ـ النشرة الإحصائية الشهرية : MONTHLY BULLETIN STATISTICS

بالاضافة إلى نشرات منظمة الزراعة والتغذية F. A. O.

ب ـ العرب فى المجموعة البشرية

إذا اتخذنا مساحات الدول العربية القائمة أساسا فى تحديد الوطن العربى اربت مساحة هذا الوطن على مساحة القارة الأوربية ، ولو اجتمعت الدول العربية كلها فى دولة واحدة لكانت الدولة الثانية فى العـالم من حيث الامتداد بعد الاتحاد السوفيتى .

وجملة مساحة الدول العربية تقرب من ١١ مليون كم٢ ٢٨ ٪ منها فى آسيا ، ٧٢ ٪ فى أفريقية . والدول العربية فى آسيا مرتبة حسب مساحتها هى : ١ ـ المملكة العربية السعودية . ٢ ـ العراق . ٣ ـ جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية . ٤ ـ عمان ٥ ـ اليمن . ٦ ـ سورية . ٧ ـ الأردن . ٨ ـ قطر . ٩ ـ فلسطين المحتلة . ١ ـ الكويت . ١٢ ـ لبنان . ١٢ ـ قطاع غزة . ١٣ ـ البحرين . ١٤ ـ مستعمرة عدن .

وفى أفريقيا :

السودان ٢٫٥٠٥٫٧٠٠ كم٢ ٢ ـ الجزائر . ٣ ـ ليبيا . ٤ ـ مصر مليون كم٢ ٥ ـ مراكش ٦ ـ تونس ٧ ـ مراكش المحتلة من أسبانيا ٨ ـ طنجة .

ويعمر الأرض العربية حوالى ١٠٠ مليون نسمة ، ثلثهم فى آسيا والباقى فى أفريقيا . وهكذا فان أفريقية هى الأرض العربية الرئيسية من حيث الامتداد ومن حيث عدد السكان .

وأكبر دولة عربية فى الاتساع هى السودان، وفى عدد السكان الجمهورية العربية المتحدة. فالدولة العربية الموحدة حين تبرز إلى الوجود تكون الدولة السابعة فى العالم من حيث عدد السكان بعد الصين، والهند ، والاتحاد السوفييتى، والولايات المتحدة الأمريكية ، والباكستان ، واليابان . ولا يزال فى البلاد العربية أقليات لم تتعرب جميعها ، وهى فى مجموع الوطن العربى لا تمثل أكثر من ١٢ ٪ من مجموع السكان . وقد تكون هذه الأقليات أصلية فى البلاد كالبربر فى المغرب والزنوج فى السودان على أن اللغة العربية تظفر كل يوم بانتشار أوسع وتضم هذه الأقليات الضئيلة إلى صرح العروبة الشامخ . وأمة لها مثل هذا العدد الضخم من السكان تستطيع بلا شك أن تؤثر فى مجرى السياسة العالمية .

تفاوت كثافة السكان فى البلاد العربيه :

يقع القسم الأكبر من البلاد العربية فى المنطقة الحارة الجافة فوق المدارية ، حيث تمتد الصحراوات والسهوب وتزول معالم العمران أو تكاد.

وقد قيل بحق أن قلب البلاد العربية يكاد يكون مقفرا والحياة تدب فى الأطراف . والماء هو العامل الأساسي فى تفاوت توزيع السكان . فالزرا

تتعذر إذا قلت الأمطار سنويا عن ٢٥مم إلا إذا كانت هناك انهار جارية. والسهوب التى تتراوح فيها الأمطار بين ١٠٠ ، ٢٥٠ مم تنبت فيها أعشاب قصيرة فى موسم المطر ويعيش فيها السكان عيشة البداوة المتنقلة . أما حيث تنقص الأمطار عن ١٠٠ مم فى السنة فهنالك الصحراوات الحقيقية الخاوية من السكان .

ولا غرابة إذن أن نجد أن أكثر سكان العالم العربى يتجمعون فى المنطقة القريبة من البحر المتوسط . ويسكن هذه المنطقة وحدها ٥٠ مليون نسمة (أى ٦١ ٪ من مجموع سكان أرض العرب) .

وامتداد الصحراوات فى العالم العربى هو الذى يسبب ضعف الكثافة السكانية فيه (الكثافة فى مصر ٢١٫٤ فى الكيلو متر المربع وفى السودان ٣٫٥) .

وفى البلد الواحد تختلف الكثافة السكانية إختلافا ضخما بين المناطق المروية والمناطق القاحلة ، لأن الزراعة هى المورد المعاشى الأول لسكان البلاد العربية . ونستنتج من ذلك أن كل محاولة لزيادة التعمير فى بلاد العرب وتخفيف التضخم السكانى المشاهد فى بعض المناطق يجب أن تبدأ بتعميم الرى وتوسيع الأرض المزرعة . ومن هنا تبدو أهمية بناء السد العالى فى الجمهورية العربية المتحدة .

ولقد أدى النمو المضطرد فى عدد سكان الأرض، واستمرار هذا النمو الى اهتمام الاقتصاديين بالتفكير فى مصير البشرية .

والواقع أن البشرية تزداد كل يوم سبعين الف نسمة . ولكن يجب ألا ننسى أن كثرة السكان كانت سببا فى تعمير الأرض ونشر الحضارة .والسكان القلائل قلما يستطيعون القيام بمشروعات اقتصادية ضخمة تساعد على تنمية الثروة القومية ورفع مستوى المعيشة . ولا يكون فقر السكان راجعا دائما إلى

كثرة عددهم ، بل قد يكون فى كثير من الظروف ناجما عن الجهل والكسل أو عن سوء التنظيم الاقتصادى والاجتماعى كأن تكون فئة قليـــلة من المواطنين تملك أكبر حصة من الأرض وأعظم نصيب من المال .

وتحل الامم الغربية مشكلة تزايد السكان فى هذا العصر بالتحديد الطوعى للنسل BIRTH CONTROL . ولكن الاقلال من الذرية له خطره على الكيان القومى للأمة وقدرتها الدفاعية . ولذلك يندد بعض المفكرين والساسة بهذه السياسة (المالتوسية الجديدة) . ويؤمنون بأن العلم كفيل بأن يخلق دوما من الموارد ما يكفى لمعيشة البشر وزيادة رفاهتهم .

وفيما يختص بالشعوب العربية فان أكثرها لم يصل بعد إلى درجة من الكثافة يخشى معها تجاوز الحد الملائم . ولا ضير على العالم العربى عموما من نمو مواطنيه وبالتالى من ارتفاع الكثافة فيه ، إذا أخذ بالحلول الآتية :

١ ـ رفع الحدود بين الدول العربية القائمة وتنظيم انتقال السكان فيما بينها .

٢ ـ توسيع الأرض المستثمرة بتوسيع شبكة الرى الدائم .

٣ ـ زيادة القدرة الانتاجية الزراعية باستعمال الأسمدة والآلات الخ . .

٤ ـ التعاون على دعم التصنيع وتنسيقه فى مختلف الأقطار العربية بحيث يتمم بعضها بعضا .

(ج) بعض الظواهر السكانية فى البلاد العربية :

١ ـ معدل الخصوبة فى النسل :

يقاس معدل الخصوبة فى مجتمع معين ، بحساب نسبة المواليد إلى عدد النساء اللاتى فى سن الحمل ، وهذا مايسمى بمعدل الخصوبة العامة Fècondité géinérale . وقد اتفق على حساب سن الحمل من ١٥ إلى ٤٩ سنة ، وتحسب

هذه النسبة عادة بالقياس إلى ١٠٠٠ امرأة فى سن الإخصاب. وهكذا تكون نسبة الخصوبة العامة كالآتى :

$$\frac{\text{عدد المواليد الأحياء} \times ١٠٠٠}{\text{عدد الإناث من سن ١٥ - ٤٩}}$$

وعلى هذا الأساس قسمت بلاد العالم إلى ثلاث فئات :

ا ـ شعوب شديدة الخصوبة مثل شعوب الشرق الأقصى ، وبعض بلاد أمريكا الجنوبية ، والشرق العربى (أكثر من ١٠٠ مولود إلى كل ١٠٠٠ امرأة) .

ب ـ شعوب معتدلة الخصوبة مثل الولايات المتحدة ويوغوسلافيا واستراليا (من ٧٠ إلى ١٠٠ مولود لكل ١٠٠٠ إمرأة) .

حـ ـ شعوب ضعيفة الخصوبة مثل النرويج والسويد وغرب أوروبا عموما (أقل من ٧٠ مولود لكل ١٠٠٠ إمرأة) .

ونسبة الخصوبة فى البلاد العربية تتراوح ما بين ١٦٠ ، ١٨٠ مولود لكل ١٠٠٠ إمرأة . ويمكن إرجاع وفرة الخصوبة فى البلاد العربية عموما إلى العوامل الآتية :

١ ـ إرتفاع نسبة الأميين وسيطرة الروح الاتكالية .

٢ ـ عدم تقييد الطلاق أو تنظيمه مما يجعل المرأة فى خشية دائمة فتسعى إلى إنجاب أكبر عدد من الأطفال لتوثق الروابط بزوجها . ويؤكد ذلك أن ٩٠ ٪ من حالات الطلاق تحدث قبل ميلاد الطفل الأول .

٣ ـ تعدد الزوجات فى الريف .

٤ ـ أمل الفلاح فى أن يعينه أولاده فى العمل ويكونوا ذخرا له فى المستقبل .

٥ ـ تأخر القرية وانعدام وسائل التسلية فيها وظلامها ليلا .

٦ ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال مما يجعل الوالدين حريصين على إنجاب عدد كبير لتعويض الوفيات المحتملة .

٧ ـ الجهل بطرق تحديد النسل .

وتبين من إحصاءات الشعوب العربية أن عدد المواليد الذكور فيها يتفوق على عدد المواليد الإناث بنسبة أكبر من المتوسط المألوف فى العالم. ويبدو أن ذلك يرجع الى نقص تسجيل البنات عند الولادة ولا سيما فى الريف . ولعل الرغبة فى حرمان البنات من الإرث هو الدافع إلى إغفال تسجيلهن . كما لانستبعد أن يكون للعادات الجاهلية الموروثة أثر فى ذلك . فمولد البنت لايزال يدخل الحزن على الوالدين ، وخاصة فى القرى ، حتى ليخفيان ذلك عن الناس ، بينما يستقبل المولود الذكر بالبشر والفرح والولائم .

ولوحظ كذلك أن نسبة المواليد لدى سكان الريف أعلى منها لدى سكان المدن . وذلك لاعتقاد سكان الريف أن الذرية رأس مال بشرى يستثمرونه فى العمل الزراعى دون أن تكلفهم تربية الأولاد نفقات باهظة ، كما أن الأسر فى الريف تعتز بعصبيتها التى تقوم على كثرة أعدادها وخاصة الذكور . ويمكن أن يضاف إلى ذلك أثر الدين الذى يعتبر الأولاد من نعم الله الكبرى .

وبالإجمال تقل نسبة المواليد كلما ازدادت الشعوب تحضرا لشعور الآباء بالمسئولية ، وميلهم إلى تقييد النسل وتحررهم بعض الشىء من ضغط الشعور الدينى .

ب ـ وفيات الأطفال:

تقاس وفيات الأطفال بنسبة المتوفين منهم دون السنة الأولى من العمر إلى كل ١٠٠٠ طفل ولد حيا . فموتى الأجنة لايدخلون إذن فى هذه النسبة .

وتتراوح هذه النسبة فى دول أوربا من ١٨٫٧ (فى السويد) إلى ١١٦٫٥ (فى يوغوسلافيا) .

ولا غرابة أن تتناسب وفيات الأطفال مع الحالة المادية للأبوين ، ودرجة ثقافتهما ، فاذا فرضنا أن وفيات الأطفال ، ١٠٠ عند أصحاب المهن الحرة وكبار الموظفين وكبار الملاك ، فانها تكون ١٣٨ عند الطبقات الوسطى ، ١٧٧ عند العمال الفنيين ، ٢٣٦ عند العمال العاديين .

والإحصاءات فى كثير من البلاد العربية ليست دقيقة فيما يختص بوفيات الأطفال الرضع ولكن من المؤكد أن نسبة وفيات الأطفال إلى مجموع الولادات السنوية تصل أحيانا فى بعض البلاد الى ١٥٠ لكل ألف وهى نسبة مرتفعة جدا . وقد كانت هذه النسبة فى مصر ١٢٨٫٦ (عام ١٩٥١) أما فى سورية فكانت ١٢٠ فى الألف فى دمشق ، وترتفع فى المناطق الريفية إلى ١٥٠ فيكون المتوسط ١٣٠ فى الألف .

ومما لاشك فيه أن ارتفاع نسبة وفيات الأطفال يرجع إلى انخفاض مستوى المعيشة بين الطبقات الشعبية مما يؤدى بالتالى إلى انخفاض المستوى الصحى . ويمكن أن نضيف إلى ذلك تفشى الخرافات فى الريف والالتجاء إلى « الوصفات البلدية » فى علاج الأمراض ، أو إلى المشايخ وأضرحة الأولياء بدلا من استدعاء الطبيب .

غير أن الإحصاءات فى السنوات الأخيرة قد أظهرت هبوطا ملحوظا فى نسبة وفيات الأطفال ، وذلك بسبب مشروعات الرعاية الصحية فى الريف ، وإزدياد نسبة التعليم مما أدى إلى التخلص من الخرافات والعادات السيئة .

ج ـ فئـات السن :

تهتم الدول اهتماما كبيرا بتوزيع المواطنين حسب فئات السن،وذلك لحصر القادرين على العمل والإنتاج ، ومعرفة من هم فى سن التجنيد ، ومن يحق لهم الاشتراك فى الانتخابات ، ومن هم فى سن التوظف ، ومن هم فى سن التحصيل الخ ... ويكون التخطيط الاقتصادى والاجتماعى عادة متمشيا مع البيانات والإحصاءات التى تعطى صورة واضحة عن توزيع فئات السن .

وللدلالة على النسب بين مختلف الأعمار فى بلد ما تحسب الأعمار على خط رأسى ، وعدد السكان من كل عمر على خطوط أفقية،والصورة الناتجة تسمى بسلم الأعمار . وعندما يكون هذا الهرم واسع القاعدة ضيق القمة فهو يدل على شعب فتى كثير المواليد والوفيات . وعندما تضيق القاعدة يكون الشعب هرما كثير الشيوخ قليل الأطفال .

والشعوب العربية فى طليعة الشعوب الفتية،فهى من جهة تكثر من الإنجاب، ومن جهة أخرى لا يعمر فيها الشيوخ بسبب حرارة الجو وسوء التغذية سواء من ناحية الكم أو من ناحية الكيف . وأخيرا بسبب ترك أعباء الأسرة غالبا على عبء رجل واحد فيها .

ويترتب على فتوة الشعوب العربية :

ا ـ إرتفـاع نسبة الأطفال فى سن التعليم الإبتدائى فتنوء الميزانية بنفقات تعليمهم وتعجز فى أكـثر الأحوال عن تعليم نصفهم .

ب ـ قلة عدد السكان العاملين (أى الذين فى سن الإنتاج) وذلك لوفرة الأطفال . ولذلك سمحت أكـثر التشريعات العمالية العربية بالعمل لمن هم فى سن الثانية عشرة. ولكن مقدرة الأطفال على العمل لا تعدل من حيث الكم والنوع مقدرة الشبان والشيوخ. وهذا من أسباب ضعف القوة الإنتاجية فى العالم العربى.

٣ ـ مشكلة السكان في مصر

لمحة تاريخية عن تعداد السكان فى مصر :

سادت الفكرة عند المؤرخين بأن مصر كانت دائما بلداً كثيف السكان ، وقد ساعد على ذلك جوها المعتدل وخصوبة أرضها . وقد عرف الفراعنة نظام إحصاء السكان وإن لم يكن يتفق مع النظام الحديث المتبع الآن. واهتموا باحصاء الأراضى والغلات لجمع الضرائب . وكانوا يحصون السكان بطريق غير مباشر بالنسبة لمقدار الحاصلات التى جمعت . ومن الأسباب التى جعلتهم يهتمون بالإحصاء ـ غير جمع الضرائب ـ العمليات الحربية والعمليات الإنشائية الكبيرة كبناء الإهرام والمعابد . ويذكر « برستيد Breasted » فى كتابه « Ancient Records of Egypt » أن قوائم تسجيل السكان عرفت فى مصر قبل ميلاد المسيح بعشرين قرن ، وقد عثر فى مصر على أثر يعد أقدم أثر عرف فى التاريخ عن تعداد السكان ، ويرجع تاريخه إلى القرن الخامس عشر قبل الميلاد. وهذا التعداد مكتوب على قاعدة تمثال «الكاتب» المقام فى معبد آمون بالكرنك . ولسوء الحظ فان هذا الأثر القيم قد أصابه كسر فى المكان الذى كتب فيه عدد السكان فى ذلك الوقت ، فتعذرت قراءة الرقم .

وقد كان ديودور الصقلى فى تقديره لسكان مصر فى عهد الفراعنة أقرب المؤرخين القدماء للحقيقة . فقدر عدد سكان مصر بسبعة ملايين .

واهتم العرب بتقدير عدد السكان فى مصر ، ولكن تقديراتهم كان فيها كثير من المبالغة . وقد بنيت فى أغلب الأحيان على إحصاء عدد من يدفعون الجزية ، ، وهؤلاء هم الذكور من سن ١٥ إلى ٦٠ سنة. وذكر بعض المؤرخين العرب أن عدد من يدفعون الجزية ستة ملايين ، فاذا كانت الفئة التى تدفع

الجزية تمثل ٣٠٪ من السكان (وذلك قياسا على نسبتها فى إحصاء ١٩٢٧) فمعنى ذلك أن عدد السكان فى مصر قد بلغ عند الفتح العربى ٢٠ مليونا،وهو أمر غير معقول .

ويمكننا أن نقول دون أن نجاوز الحقيقة كثيرا أن عدد السكان قد بلغ فى العصر العربى حوالى عشرة ملايين نسمة . وقد ازدهرت الحياة وعم الرخاء فى مصر خلال العصور الوسطى لأنها كانت حلقة الاتصال فى التجارة بين الشرق والغرب قبل أن يعرف طريق رأس الرجاء الصالح .

ثم أخذ عدد السكان يتناقص بعد القرن الخامس عشر. وتدهور تدهورا كبيرا أثناء الحكم التركى الذى كان من أشد العهود ظلاما فى تاريخ مصر . إذ ساد فيه الجهل ، وكثرت الدسائس وفسدت الضمائر وخربت الأرض . فنقص عدد السكان إلى مليونين ونصف فى أوائل القرن التاسع عشر . وهذه ظاهرة شاذة قل أن يوجد لها نظير .

وفى عهد الحملة الفرنسية قام « جومار Jomard » بأول تقدير حديث للسكان فى مصر . وقد وصل إلى تقدير السكان بمليونين ونصف مليون .

وفى عام ١٨٨٢ على أثر الاحتلال الانجليزى لمصر أجرى أول تعداد طبقت فيه القواعد العلمية على قدر ماسمحت به الظروف فى ذلك الوقت . ولكن اختيار هذه السنة بالذات لم يكن موفقا فقد كانت البلاد فى حالة اضطراب بسبب الاحتلال . فجاءت نتيجة التعداد غير مطابقة للحقيقة ، وقدر عدد السكان فى هذه السنة بستة ملايين وثمانمائة وواحد وثلاثين ألفا .

ومنذ عام ١٨٩٧ أصبح التعداد منتظما مرة كل ١٠ سنوات وكانت نتيجته كالآتى :

عام	١٨٩٧	٩٫٧١٤٫٠٠٠
	١٩٠٧	١١٫٢٨٧٫٠٠٠
	١٩١٧	١٢٫٧٥٠٫٠٠٠
	١٩٢٧	١٤٫٢١٧٫٠٠٠
	١٩٣٧	١٥٫٩٠٤٫٠٠٠
	١٩٤٧	١٩٫٣١٨٫٠٠٠

وقدر عدد سكان مصر فى تعداد ١٩٦٠ الأخير بحوالى ٢٦ مليون نسمة.

ويمكن القول عموما أن من أسباب عدم الدقة فى إحصاءات السكان فى البلاد العربية ما يأتى :

١ — عدم الرقابة الكافية على موظفى التعداد .

٢ — كان موظفو التعداد يختارون من بين الموظفين العاديين . ولم يكن يصرف لهم أجر إضافى على عملهم فكانوا يتبرمون به ولا يؤدونه بأمانة .

٣ — جهل الغالبية العظمى من أفراد الشعب .

٤ — كانت التقاليد تحول دون ذكر عدد النساء فى الأسرة ، وحالتهن، وأعمارهن .

٥ — تغلغل الخوف فى نفوس الفلاحين من رجال الإدارة ، واعتقادهم أن الإحصاء لغرض معين كجمع الضرائب ، أو التجنيد، أو أعمال السخرة. فكانوا يخفون أسماء أولادهم الذكور وأعمارهم .

٦ — تغلغل الخرافات والخوف من الحسد كان عقبة فى معرفة العدد الحقيقى للابناء فى الأسرة .

ويمكننا أن نخرج من هذه اللمحة التاريخية بنتيجة أساسية، وهى أن عدد السكان فى مصر قد زاد إلى الضعف فى المدة ما بين عامى ١٨٨٢ ، ١٩٢٧ ،

أى فى أقل من ٥٠ سنة . وهذه النسبة تفوق ضعف معـدل الزيادة فى سكان العالم . إذ ظهر من الإحصاءات العالمية أن سكان العالم قد تضاعفوا فى فترات تتراوح بين ١٠٠ ، ١١٠ سنة.

ولاحظ المهتمون باحصاءات السكان أن عدد السكان فى مصر قد تضاعف بمعدل أسرع فى الفترة ما بين عام ١٩١٧ ، ١٩٦٠ . فبينما كان تعـداد السكان ١٢٫٨ مليون فى عام ١٩١٧ ، ارتفع هذا العدد إلى ٢٦٫١ مليون نسمة فى عام ١٩٦٠ . ومعنى ذلك أن عدد السكان قد تضاعف فى خلال ٤٠ عاما تقريبا . ومما يزيد فى خطورة هذا الوضع أن مساحة الأراضى الزراعية المستغلة لم تلاحق هـذا النمو السكانى المطرد . فبينما زاد السكان فى فترة الستين سنة الأخيرة بنسبة ١٦٠٪ تقريبا ، لم تزد المساحة المزروعة إلا بنسبه ١٦٪ فقط وقد كان عدد السكان لكل ١٠٠ فدان من المساحة المزرعة ١٤٢ نسمة فى مستهل القرن الحالى ، فأصبح ١٦٤ فى عام ١٩٢٧ ، وزاد إلى ٢٣٠ عام ١٩٥٧ . أى أنه بعد أن كان الفدان من الأرض الزراعية يقوم بأود شخصين فى أوائل القرن ، أصبح يقوم بأود أربعة أشخاص ونصف فى الوقت الحـاضر(١) .

مشكلة السكان وعلاقتها بالحالة الاقتصادية :

تتلخص مشكلة السكان فى مصر إذن فى كـثرة المواليد، وعدم استطاعة الموارد الإنتاجية ملاحقة الزيادة المطردة فى عدد السكان .

وتتراوح نسبة المواليد فى مصر بين ٤٠ ، ٤٣ لكل ألف من السكان . ويتبين ارتفاع هذه النسبة من مقارنتها بنسبة المواليد فى بعض البلاد الأخرى.

---

(١) الدكتور على الجريتلى : السكان والموارد الاقتصادية فى مصر . مطبعة مصر ١٩٦٢.

البلد	نسبة المواليد فى الألف
مصر	٤٣
الهند	٣٤
اليابان	٣١
إيطاليا	٢٣
كندا	٢١
فرنسا	١٦

وقد جاء فى بعض الدراسات الاثنوغرافية عن مصر (مجلة الجمعية الجغرافية) أن أحد العلماء قام باستقصاء عن حالة المواليد فى قرية قرب شبراخيت . فاتضح أن متوسط عدد المواليد فى كل أسرة لا يبلغ منهم سن الرجولة إلا خمسة أو ستة . وذكر نفس المرجع أن المرأة المصرية فى الريف قد تحمل ١٤ مرة خلال حياتها الزوجية ، ولكن ثلاثة أرباع الأطفال يموتون فى الغالب فى سن مبكرة . وإذا كانت هذه الأرقام تنطبق على كثير من المناطق الريفية ، فانها قد تتحقق أيضا بين بعض الفئات العمالية فى المدن .

غير أن تغير الظروف الاجتماعية فى المدن وانتشار الثقافة وتغير الحالة الاقتصادية ، كل ذلك قد ساعد على ظهور تيار يتجه حتى الآن ببطء نحو الإقلال من النسل وتنظيمه . كما أن نسبة الوفيات، نظرا لتقدم وسائل العناية الصحية ، آخذة فى الهبوط .

وقد اهتمت المجتمعات الحديثة بالعمل على إنقاص نسبة الوفيات . واتخذت لذلك وسائل عديدة تتركز كلها أو تهدف جميعها نحو غرض واحد، هو رفع مستوى المعيشة . وثبت قطعا أن رفع مستوى المعيشة أهم عامل فى حفظ

كيان الشعب وازدياد حيويته . فتزداد فيه العناصر النشيطة ، وتقل فيه نسبة الوفيات تبعا لذلك . وقد هبطت نسبة الوفيات فعلا فى أنحاء كثيرة من العالم المتمدين ومنها مصر نتيجة للعناية الصحية وبرامج التنمية الاجتماعية .

فقد كانت نسبة الوفيات فى مصر حتى تعداد سنة ١٩٣٧ تتراوح بين ٢٨ ، ٢٦ لكل ألف من السكان . ولكنها هبطت فى السنوات الأخيرة إلى حوالى ٢٠ فى الألف .

فاذا كانت نسبة الوفيات قد هبطت ، وهى آخذة فى الهبوط بشكل ملموس ، ونسبة المواليد على ما هى عليه ، فلابد أن نتوقع ازدياد تعقد مشكلة السكان ، وتكاثرهم بنسبة كبيرة مما لا تستطيع معه زيادة الموارد الإنتاجية أن تلاحق هذه الزيادة فى السكان .

فلننظر الآن فى علاقة هذا الوضع بالحالة الاقتصادية .

نستطيع أن نقول لأول وهلة إن انخفاض مستوى المعيشة فى بلد ما يؤدى إلى انخفاض المستوى الصحى ويرفع من نسبة الوفيات . ولكن الدراسة العلمية أثبتت أن مستوى المعيشة يؤثر كذلك فى نسبة المواليد ، وأن الحالة الاقتصادية تؤثر تأثيراً مباشراً فى النسل وتخضعه لنظام معين . فاذا كنا بازاء شعب يرتفع فيه مستوى المعيشة ، ويتمتع أفراده بقسط ملائم من الثقافة ، وجدنا أن هؤلاء الأفراد ينظرون إلى مسألة النسل نظرة تنم عن الشعور بالمسئولية ، والنظر إلى المستقبل بعين الحذر . فلا يتركون هذه المسألة دون تحديد ، ودون موازنتها بظروف حياتهم الخاصة وبظروف الحياة الاجتماعية فى البيئة المحيطة بهم .

وقد لاحظ بعض علماء الاجتماع أن ظاهرة التناسل المفرط تظهر على وجه

الخصوص بين الطبقات الفقيرة وبين طبقة العمال فقال آدم سميث « يظهر أن الفقر يزيد من النسل بدلا من أن يحده » وقال منتسكيو « يزداد عدد الأطفال بنسبة ازدياد الفقراء والمعدمين » .

وقيل إن العامل الذى يعيش طيلة يومه بين المادة الجامدة يصبح لاهم له إلا الغذاء والتناسل ، وينعدم عنده كل ميل نحو القيم المعنوية والروحية . ونضيف إلى ذلك أن كسبه الضئيل المتقطع يقتـل فيه كل رغبة فى تقـدير المستقبل ، ويحطم فيه كل شعور بالمعانى الإنسانية . وقد وصل العلماء من ذلك إلى شبه قانون مؤداه أن هناك تناسب عكسى بين نسبة الخصوبة فى النسل ، ودرجة ثراء المجتمع . وقد توالت على الفلاح المصرى عصور من الاضطهـاد والظلم جعلته يفقد الثقة فى نفسه ، ويفقد الأمل كذلك فى تحسين حالتـه . فانطبعت حياته بطابع الاستسلام للمقادير .

وتدل الإحصاءات على أن نسبة السكان الذين يعتمدون على الزراعة فى تحصيل دخولهم ٦٣٪ من مجموع السكان . ولم يحدث تغيير يستحق الذكر فى هذه النسبة فى الفترة الواقعة بين تعدادى ١٩٢٧ ، ١٩٣٧ وإن يكن من المؤكد أن نسبة المشتغلين بالصناعة قد زادت بعد حركة التصنيع فى عهد الثورة .

ويؤخذ من إحصـاءات الملـكية فى سنة ١٩٤٢ أن عـدد ملاك الأراضى الزراعية قد بلغ مليونين ونصف تقريبا وحوالى ٧٠٪ من هؤلاء كان يملك كل منهم أقل من فدان ، وكانوا يمتلكون فيما بينهم ١٢٪ فقط من الأراضى المزروعة .

أما الذين كانوا يمتلكون من فدان إلى خمسة فقد بلغ عـددهم ٢٣٪ من مجموع الملاك ، وكانوا يملكون فيما بينهم ٢٠٪ من المساحة المزروعة . وبعبارة

أخرى فان الطبقة التى يطلق عليها عادة اسم « صغار الملاك » (وهى التى تملك ٥ أفدنة فأقل) كانت تكون ٩٣٪ من الملاك ولا تزيد ملكيتها عن ٣٢٪ من المساحة المزروعة .

أما من يملكون ٥٠ فدانا فأكثر (وهم كبار الملاك) فلم تتجاوز نسبتهم فى سنة ١٩٤٢ ½٪ من مجموع الملاك . وكانوا يمتلكون ٣٨٪ من المساحة المزروعة ، أى أكثر مما كان يملكه صغار الملاك وهم ــ كما أسلفنا ــ كانوا يمتلكون ٩٣٪ أى الأغلبية الساحقة .

نستخرج من هذه الإحصاءات حقيقة هامة . وهى أن الأراضى فى مصر ، قبل قانون الإصلاح الزراعى الذى كان أول وأهم مشروعات الثورة فى عام ١٩٥٢ ــ كانت موزعة توزيعا غير عادل . فمعظم الأراضى كانت تملكها فئة قليلة من الملاك . أما الأغلبية الساحقة من سكان الريف فكانت تعيش فى حالة فقر مدقع .

ومن الغريب أن يتمتع الفلاح بمستوى لابأس به من القوة الجسمية بالرغم من ضآلة غذائه وفتك الأمراض المتوطنة به وتفسير ذلك أن سكان الريف يجتازون فى السنوات الأولى من حياتهم اختبارا قاسيا وتتوالى عليهم الأمراض فتفتك بالكثيرين منهم ، ويترتب على هذا فناء الضعيف وبقاء الأصلح :

وقد كان من أهم النتائج التى ترتبت على قانون الإصلاح الزراعى ــ فيما يتعلق بمشكلة السكان ــ أن تمكن الفلاح من الحصول على قطعة أرض لاتقل عن خمسة أفدنة يزرعها لنفسه ــ وفى ذلك مايدفعه ، بلا شك ، إلى الحرص على أن تنتقل هذه الأرض إلى فئة قليلة من ذريته حتى تحتفظ بقيمتها . أو بمعنى آخر فان قانون الاصلاح الزراعى سوف يكون له أثر فى تحديد

النسل خوفا من تجزئة الأرض إلى أجزاء صغيرة وإضاعتها بين عدد كبير من الورثة . فاذا أضفنا إلى ذلك أن تحسن حالة الفلاح المادية سوف يكون له أثره فى رفع مستوى معيشته ، ومستوى ثقافته وثقافة ذويه ، أدركنا أن قانون الاصلاح الزراعى لايهدف إلى غايات مادية وإقتصادية فحسب ، بل إن أثره يتعدى ذلك إلى إحداث تغيير شامل فى العقلية الريفية وبالتالى إلى علاج كثير من المشكلات ومنها مشكلة السكان .

زيادة النسل وقلة الانتاج

من المعروف أن مساحة الأرض الزراعية فى مصر لاتتجاوز ستة ملايين فدانا . وقدقامت فكرة بناء السد العالى لتحويل نظام الرى الحياضى فى بعض أراضى الصعيد إلى الرى الدائم ، ولتوفير الماء اللازم لانتزاع مليون أومليون ونصف فدان من الصحراء يوفر السد الماء اللازم لزراعتها .

ونظرا لضيق الرقعة الزراعية وعجزها عن توفير حاجيات السكان الضرورية والمتزايدة من المواد الغذائية تضطر الدولة لشراء كميات ضخمة من هذه المواد، فى كل عام ، تقدر بملايين الجنيهات .

ويبين الجدول الآتى العلاقة بين السكان وزيادة الأراضى الزراعية .

سنوات الإحصاء	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧
عدد السكان بالمليون	١١ر٣	١٢ر٨	١٤ر٢	١٥ر٩	١٩ر٠٤
المساحة المنزرعة بملايين الأفدنة	٥ر٤	٥ر٣	٥ر٥	٥ر٣	٥ر٧٣
المساحة التى تخص الفرد بالفدان	٠ر٤٨	٠ر٤	٠ر٣٩	٠ر٣٣	٠ر٣

ويستدل من هذا الجدول[١] على أن عدد السكان فى عام ١٩١٤ كان متكافئا مع الإنتاج الزراعى . ولكننا نرى أن مساحة الأراضى المنزرعة قد ظلت حوالى ٥ر٥ مليون فدان ، ولم تزد إلا زيادة طفيفة بين إحصائى ١٩٠٧، ١٩٤٧. بينما قفز عدد السكان من ١١ مليون إلى ١٩ مليون وإذا ظل السكان يتزايدون بالنسبة الحالية (أى مايزيد على ربع مليون سنويا) ، فمعنى ذلك أنهم يبلغون فى سنة ٢٠٠٠ حوالى ٣٥ مليون نسمة . ولا بد أن تزيد مساحة الأرض المنزرعة إلى ١٠ مليون فدان حتى يمكننا الأحتفاظ بمستوى المعيشة الحالى . أى أنه يجب استصلاح الأراضى البور بمعدل ٨٠ ألف فدان سنويا، وهو أمر يكاد يكون مستحيلا .

أما عن قوى الإنتاج الصناعية ، فقد عملت الثورة جاهدة على تدعيمها بمزيد من المنشأت الصناعية من أجل رفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل وقد تجاوزت الدولة فى هذا السبيل طاقتها ، واضطرت فى كثير من الأحيان بعقد القروض . ولم يكن هناك طريق آخر غير هذا الطريق كى نسير فى خط التنمية الأقتصادية الذى تدفع اليه بل تحتمه زيادة السكان المطردة. ولسنا فى حاجة للاشارة إلى أن الصناعة لدينا مازالت وليدة ناشئة ، ولا زلنا نحبو على طريق الصناعة الثقيلة التى يتطلب استكمال وجودها رصيدا ضخما من الأموال والخامات والخبرات.

وفيما يتصل بقوى الإنتاج البشرية فقد تأثرت بدورها بزيادة النسل المستمره بمعدلاتها المرتفعة الحالية تأثرا كبيرا . فتركيب السكان النوعى فى

(١) نقلناه عن كتاب البيئة والمجتمع للدكتور محمد السيد غلاب ص ٣٠٠

الجمهورية العربية المتحدة بات يشكل أكبر العبء على الثروة البشرية العاملة التى تملك الخبرة والجهد، وتمثل بدورها جانباعدديا محدداً بالقياس إلى عددالسكان الذى يتزايد بواقع « سبعة آدميين لكل ثلاث دقائق » أو « ٣٣٦٠ نسمة فى نهاية كل يوم من أيام السنة» ومن ثم يشكل ازدياد عدد أفراد الأسرةالواحدة عبئا ضخما على رب الأسرة، وهو العنصر المنتج الوحيد الذى يتحمل عادة مسئوليات الإنفاق عليها . كذلك فان زيادة النسل المطردة قد أوجدت قطاعا ضخما من الأعمار المتقاربة (منذ فترة الميلاد حتى سن الخامسة عشرة) ، وهى السن التقليدية التى يبدأ عندها العمل ، وخاصة فى المجتمعات الريفية المحليــة ، ويبلغ هؤلاء قرابة ٥٠٪ من عدد سكان الجمهورية. وهذه الملايين الخمسةعشرة تعتبر بالضرورة قوه بشرية غير منتجة تعيش عالة على غيرها .

ثم نستطيع أن نذكر غير هذه الملايين عده ملايين أخرى لانستطيع أن تقدم للانتاج أية إضافة مذكوره لاعتبارات كثيره مما يتصل بالشيخوخة والمرض والإحالة للتقاعد وهناك بضعة ملايين أخرى يقل إنتاجها لدرجة كبيره بسبب الأمراض المتوطنة التى تنتشر فى الريف المصرى كالبلهارسيا والانكلستوما والبلاجرا ، وأمراض سوء التغذية والأرماد المتفشية .

ويضاف إلى هذه الملايين غير المنتجة لون آخر من البطالة المقنعة لا تضيف قليلا أو كثيرا إلى الإنتاج أو الخدمات ، يقوم أصحابها بممارسة أعمال تافهة تعجز دخولها عن تحقيق الحد الأدنى لمستوى المعيشة اللائق بالآدميين .

ولا يفوتنا بعد ذلك أن نذكر أن نظام العمل فى المجتمع الزراعى المصرى يمثل بدوره لونا من ألوان البطالة السافره حيث لايستغرق العمل الزراعى عاده أكثر من شهور قلائل فى كل عام تظل بعدها القوى العاملة فى سبات عميق . ونلاحظ أيضا أن دواوين الحكومة وشركات القطاع العام مثقلة

بأعداد هائلة من العاملين تتجاوز بكثير طاقة العمل وحاجته . وهذه الظاهرة ترتبط أوثق الارتباط بظاهرة زيادة السكان المستمرة التى أدت إلى التوسع فى الخدمات التعليمية على حساب مستوى التعليم نفسه ، مما أسفر عن تخريج أعداد ضخمة من معاهد العلم فى كل عام . وقد قضت الضرورة الاجتماعية الملحة لإمتصاص هذا الفائض الضخم من الخريجين بتوزيع العمل على أكبر عدد بينهم وخاصة فى قطاع الخدمات الذى أتخم بالموظفين .

وعلى الرغم من هذه الحالة فان القوة البشرية التى تمتلك الخبرة والقدرة على العمل المنتج لاتتجاوز بحال ربع عدد السكان ، وهى التى تتحمل وحدها مسئوليات التنمية والتطوير وزيادة الإنتاج .

زيادة النسل ومستوى الخدمات :

وليس من شك أن تأثير زيادة النسل المطردة على مستوى الإنتاج وأحجامه يضغط بدوره على مستوى الخدمات ويؤثر فيها تأثيرا سيئا. ويمكن أن نذكر عدة أمثلة على ذلك فى حياتنا الراهنة لعل من أبرزها ما نلاحظه من هبوط مستوى الخدمات الطبية ، وانخفاض مستوى التعليم بعد أن دفعت به زيادة النسل المستمرة إلى العمل على مستوى الكم بغير إمكانيات كافية تحقق له القدر الضرورى من الكفاية والإتقان . وقد تجاوزت الزيادة فى عدد الأطفال الذين بلغوا سن الإلزام طاقة الدولة وقدرتها المادية لبناء المدارس ، وإعدادها بالوسائل التعليمية المختلفة . ومن الطبيعى أن تكون حركة المواليد المتدفقة بغير حدود هى المسئولة وحدها عن وجود ما يقرب من مليون طفل بلغوا سن الإلزام يقفون وراء أسوار المدارس يتطلعون إلى فرصة التعليم .

ونستطيع أن نقرر أن زيادة السكان هى المسئولة الأولى عن الغلاء السريع

الملحوظ ، وضآلة المرتبات بالقياس إلى مثيلاتها فى معظم بلادالخارج،وزيادة الاستهلاك . وتعتبر زيادة الاستهلاك أحد العوامل الرئيسية المعوقةلخطةالتنمية الاقتصادية فى مصر . ومن الملاحظ أن معدل زيادة إنتاج المواد الغذائية فى مصر لم يزد بنفس معـدل زيادة السكان فى الفترة ما بين ١٩٣٧ ، ١٩٦٠ . فقد زاد السكان بمعدل ٦٢٪ بينما زاد إنتاج المواد الغذائية بمعدل ٤٢٪ . ومما ساعد على زيادة الاستهلاك إرتفاع متوسط دخل الفرد نتيجةللاجراءات التى اتخذتها الحكومة بشأن عدالة توزيع الثروة والدخل القومى . ومن بين هذه الإجراءات قوانين الإصلاح الزراعى ، ورفع الحد الأدنى للاجـور ، والتعليم المجانى ، والتأمينات الصحية والاجتماعية ، وتخفيض إيجـــارات المساكن(١) .

وقد ظل مستوى المعيشة منخفضا على الرغم من زيادة الإنتاج والدخـل القومى . إذ حقق الدخل القومى زيادة من ١٢٨٥ر٢ مليون جنيه فى عام ١٩٥٩ إلى ١٦٦٩ر٨ مليون جنيه فى عام ١٩٦٣ . ومع ذلك فإنه نتيجة لزيادة السكان المطردة لم يحدث إلا تحسن بسيط فى متوسط نصيب الفرد من الدخل السنوى . فزاد دخل الفرد من ٥١ جنيه فى عام ١٩٥٩ إلى ٥٩ر١ جنيها فى عام ١٩٦٣ . وما زال دخل الفرد فى مصر يعتبر ضئيلا جدا إذا ما قورن بالدول الصناعية المتقدمة . فبينما وصل دخل الفرد فى الولايات المتحدة ٢٣٢٤ دولار، والدانمرك ١١٧٧ دولار ، وتركيا ٢٥٤ دولار ، لم يزد دخل الفرد فى مصر عن ١٥٢ دولار(٢) . ومتوسط دخل الفرد للسكان الزراعيين يبلغ حوالى ٢٥ جنيها .

---

(١) دكتور صلاح الدين نامق : تضخم السكان والتنمية الاقتصادية فى ج. ع. م. دار المعارف ١٩٦٦ .

(٢) المرجع السابق .

وزيادة السكان هى المسئولة أيضا عن تحويل مساحة كبيرة من الرقعة الزراعية التى نمتلكها إلى وحدات سكنية على حساب حاجتنا الملحة إلى المواد الغذائية الضرورية . وقد إضطرت الدولة إلى ذلك كحل إجبارى لمشكلة الإسكان المستحكمة ، وما صاحبها من أزمات، حتى باتت حركة البناء والإسكان والتعمير تنوء تحت متطلبات هذه الفيضانات السكانية ، وهى ظاهرة لم تكن موجودة فى مصر منذ عشرين عاما على أكثر تقدير .

ولا نستطيع ، بعد ذلك ، أن نعفى زيادة السكان المفرطة فى بلدنا من مسئوليتها عن هذا الخلط الشديد فى توزيع القوى العاملة تفاديا لمشكلات البطالة العقلية وآثارها المعروفة على الاستقرار الاجتماعى . وهذا الخلط فى توجيه القوى العاملة ناتج عن مشكلة زيادة الخريجين فى جميع مراحل التعليم عن حاجة الأعمال نتيجة لزيادة النسل زيادة لاتعرف المسئولية أو التقدير . ومن شأن هذا الخلط فى توجيه الخريجين إلى غير ما تخصصوا فيه أن يبدد ما بذلته الدولة فى سبيلهم من جهد ومال ، وما بذله هؤلاء من جهود فى تحصيل العلم والمعرفة المتخصصة . وهذه الظاهرة تحمل الدولة أعباء مستمرة على مستوى التعليم ، والكفاية العلمية ، وميزانية الأجور ، دون أن يقابل ذلك أعمالا منتجة فى معظم الحالات .

الوعى السكانى وسيله هامة لتحقيق الاشتراكية :

مما لاشك فيه أن أحد المعوقات الأساسية التى تحول دون الوصول إلى الأهداف الاشتراكية ، إنعدام الوعى السكانى ، وعدم الاهتمام بتفهم المغزى البعيد لبرامج ضبط النسل . فالدعوة لزيادة الإنتاج ، وتشجيع الادخار ، وزيادة حجم التصدير ، كل هذه العوامل لايمكن أن تؤتى ثمارها المرجوة

إذا استمر معدل زيادة السكان على ما هو عليه الآن. فلا بد لنا من تحقيق درجة ثبات نسبي في السكان حتى تظهر آثار التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإذا لم يشترك المجتمع كله في هذا السبيل فانه يخشى أن تتحول جهودنا الدائبة لتحقيق الاشتراكية إلى لون من الأماني ، إلى « يوتوبيا » براقة تحلم فقط بالمجتمع السعيد .

لابد من القضاء على التخلف الفكري الذي يغلف الحياة الاجتماعية في آلاف القرى المصرية بغلاف ثقيل من الجهالة ، والتقاليد البالية . فما زالت لدينا تركة اجتماعية مثقلة بمختلف ألوان التخلف وأشكاله قد تجمعت عبر القرون الطويلة . ومن الطبيعي ، تبعا لهذه الظواهر الاجتماعية المعتلة ، أن تصبح هذه القرى معامل ممتازة لتفريخ الملايين من البشر بغير حدود .

وعلى الرغم مما حققته الثورة من مشروعات ضخمة ، فان الريف المصري ما زال يعيش في حالة من التخلف يزيدها تدفق النسل سوءا فوق سوء . ولذا فان أمام القيادة الاشتراكية أشواطا بعيدة للوصول بالقرية المصرية — وهي الوجه الحقيقي للمجتمع المصري — إلى المستوى الحضاري الذي يتناسب مع مستوى الحياة في المجتمعات الريفية بالدول الناهضة . لكن هذا الهدف الكبير رهن تماما بنجاح خطة ضبط النسل الوليدة .

ومع تقديرنا لدور التوعية الأساسي في هذا المجال إلا أن التوعية الشفوية وحدها تعتبر سلاحا عاجزا في معركة ضخمه تحتاج إلى تكتيل كل الجهود والوسائل لكسب معركة التحول الفكري بالنسبة لملايين المواطنين. فالملاحظ أن التوعية الكلامية تصادف صعابا كثيرة وهي تشق طريقها بين جماهير غارقة في لجة التقاليد وخاصة في المجتمع الريفي. وهذه الجماهير — نتيجة لإعتبارات

اجتماعية ذات جذور عميقة فى الكيان الاجتماعى عند كل من الفرد والجماعة ـ تعانى ألوانا من التخلف الثقافى والفكرى :

(ا) منها ما يتصل بالتناول الخاطىء للنصوص الدينية وتفسيرها تفسيرا مغلقا أو بعيدا تماما عن كل ما يتصل بالصواب أو المنطق .

(ب) ومنها ما يتصل بظاهرة الطلاق المتكررة التى تنتشر فى المجتمع المصرى إنتشارا كبيرا تشير إليه الإحصاءات المحلية والعالمية بحيث يعد المجتمع المصرى، من هذه الناحية ، من أكثر المجتمعات ممارسة للطلاق .

(ج) ومنها ما يتصل بالقيم الاجتماعية المتوارثة التى تمجد التناسل الكثير كمصدر للدخل الأسرى والمباهاة بالرجولة ، أو وقاية من احتمالات الثأر الذى ما زال يمارس نشاطه الشرير فى قرى الصعيد .

(د) ومنها ما يتصل بالرغبة فى تدعيم الأسرة ، أو برغبة ملايين الزوجات فى الحصول على ضمان أكيد يشد الرجل إلى بيته . فهن لذلك يلتمسن فى الإنجاب قيدا لا يستطيع الرجال منه فكاكا . وهذا يعنى بوضوح أن زيادة النسل فى معظم بلاد الجمهورية هو الوسيلة التى تضمن الاستقرار الأسرى .

ضرورة ضبط النسل :

عالج المفكرون ورجال الدين وعلماء الاجتماع مسألة ضبط النسل Birth Control من وجوه عدة . وأبرز بعضهم ، وهم الغالبية العظمى ، الأخطار التى تنطوى عليها الزيادة المفرطة فى النسل ، وهون البعض الآخر من شأنها .

والذين وجدوا فيها مشكلة حقيقية يجب الإسراع إلى معالجتها والتغلب عليها ، اعتمدوا فى نظرتهم هذه على المقارنة بين زيادة السكان ونسبة الزيادة

فى الموارد الاقتصادية ، وقد أوضحنا ذلك فى الفقرات السابقة .

أما الذين هونوا من شأنها فقد انقسموا فريقين : فريق لوح بمخالفة سياسة ضبط النسل لتعاليم الدين ، وفريق ترك العنان لروح التفاؤل،واعتقد أن العمل على زيادة الإنتاج وإستغلال الموارد التى لم تستغل حتى الآن كفيلان بالتغلب على المشكلة .

وأول رأى أثير من جانب الهيئات الدينية كان رأى جمعية الشباب الكاثوليكى[1] . فذكرت فى بيانها « أن الأسرة خلية المجتمع الأولى وصيانة قداستها تتوقف على احترام خيراتها ، وأول هذه الخيرات النسل». كما ذكرت أن الشرائع السماوية تحض على تعمير الكون وحفظ النوع .

ثم كتب المفتى أن الإسلام لا يبيح تحديد النسل إذا اتخذ صفة الدعوة العامة ، وإنما يبيحه فى حالات فردية وهى حالات الضرورة الملحة . وأدلى آخرون من رجال الدين بآرائهم فكانت أقرب إلى الاعتدال والتقدير لحقيقة المشكلة . إذ ذكروا أن بعض الفقهاء قد قرر أنه يجوز للشخص ، إذا وجدت أسباب جسمية أو مالية أو نحوها ، أن يحدد من نسله بالاتفاق مع زوجته . وبينوا أن الدين لا يمنع أن يقدر كل إنسان ظروفه بنفسه ، وهو المفتى لنفسه فى حاجاته ومسوغاته .

وللرد على القائلين بأن تحديد النسل إعتداء على قداسة الأسرة نقول إن

---

(١) نذكر ، بهذه المناسبة ، تصريح البابا بولس السادس الذى صدر مؤخرا ، وأعلن فيه أن تحديد النسل فيه مخالفة صريحة لتعاليم الكنيسة . وقد أثار هذا التصريح نقداً شديداً من جانب علماء الاجتماع والاقتصاد . ويبدو أن البابا كان يحصر اهتمامه فى الناحية الخلقية .

الأسر المتوسطة أو الغنية تميل من تلقاء نفسها إلى تحديد نسلها . ولكن الأسر الفقيرة هي التي تترك النسل دون ضبط أو تحديد . ومن البديهي أنه كلما إزداد النسل إزدادت متاعب الأسرة المادية ، مما يؤدى إلى الطلاق والتشرد والإجرام ، وفي ذلك مافيه من هدم لقداسة الأسرة . وإذن فكثرة النسل هي التي تؤدى إلى هدم الأسرة وتفككها لا تحديد النسل .

على أن هناك فرقا بين منع النسل ، وهو ماتحرمه الشرائع والأديان ، وبين تحديد النسل أو ضبطه أو تنظيمه ، وذلك أمر لايخالف الشرائع إذا كان لايضار به أحد الزوجين . وإذا كانت الشرائع تحض على النسل لتعمير الكون وحفظ النوع ، أفلا يكفي في ذلك أن عدد سكان العالم قد زاد إلى أربعة أمثال ما كان عليه منذ ثلاثة قرون ؟ فقد كان في القرن السابع عشر ٤٦٥ مليونا وأصبح اليوم مايقرب من ٣ مليار .

ويقول فريق المتفائلين بمستقبل مصر الاقتصادى أن الحكومة الآن ناهضة بمشروعات كثيرة لزيادة الدخل القومى ، وأننا دولة فتية بها كثير من المشروعات التي تحتاج لمن يستغلها . فلو صنعت مصر لاستطعنا أن نوجد موارد تكفى هذا العدد وتزيد عن حاجته . ولو استغلت كل مياه النيل لاستطعنا أن نضاعف الأراضى المنزرعة . وإن التاريخ ليحدثنا أن الأراضى التي تقع غرب الاسكندرية حتى حدود ليبيا كانت حدائق غناء في عهد الرومان .

ونذكر هؤلاء بما قاله « مالتوس » في نظريته المشهورة « من أن السكان يتزايدون وفق متوالية هندسية ، على حين أن الموارد الغذائية لاتزداد إلا وفق متوالية عددية . وإذا كان تقدم الصناعة في القرن التاسع عشر قد أثبت عدم صحة هذه النظرية فيما يتعلق بنسبة زيادة الموارد إلا أن النظرية في مجموعها

صحيحة إذا طبقت على البلاد التى تعتمد جل إعتمادها على الزراعة ـ وما زالت مصر حتى الآن ضمن هذه البلاد . ولابد لها من وقت طويل حتى تستطيع أن تصل إلى مايقرب من مستوى الدول الصناعية الكبيرة ، بحيث يمكنها تحقيق التوازن بين موارد البلاد وبين عدد السكان .

فى مصر إذن مشكلة للسكان ، بل نستطيع أن نقول إنها مشكلة المشاكل فى مصر لأن على حلها يتوقف نجاحنا فى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والذين ينادون أو يبصرون الناس بمشكلة السكان فى مصر لايثبطون الهمم عن النهوض بموارد البلاد وتحسين إنتاجها ، ولكنهم يرون فقط أن السكان يتزايدون بدرجة مخيفة عجزت معها ، وستعجز ، وسائل تنمية موارد الثروة الاقتصادية عن أن تسايرهم فى نموهم .

وسائل علاج المشكلة :

يرى كثير من المثقفين أن أنجع الوسائل لتحقيق ضبط النسل هى وسائل التشريع وأهمها .

١ ـ رفع الحد الأدنى لسن الزواج بالنسبة لكل من الشاب والفتاة .

٢ ـ تقييد الطلاق وتنظيمه بحيث لايسمح به إلا فى حالات الضرورة القصوى ، وحين تثبت إستحالة الحياة الزوجية .

٣ ـ إلغاء تعدد الزوجات نهائيا ، وهو مازال يمارس بكثرة فى الريف وبين قبائل البدو .

٤ ـ حرمان المغالين فى إنجاب الأطفال من بعض الحقوق الاجتماعية التى كفلتها إشتراكية الدولة لجميع المواطنين كمجانية التعليم والعلاج ، وبعض إمتيازات التموين والإسكان ، مثلما حدث بالنسبة للعلاوات الاجتماعيه التى ألغيت أخيراً .

والواقع أن الفئة القليلة التى تمارس ضبط النسل من تلقـاء نفسها ، عن طواعية ووعى بأهميته وضرورته وجدواه ـ هذه الفئة القليلة لن يضيرها بحال ما يمكن أن يصدر من تشريعات لتنظيم النسل .

غير أن الغالبية العظمى من الطبقات الشعبية ترى فى مثل هذه التشريعات تحديا صارخا لما تأصل فى نفوسها من عادات وقيم إجتماعية ، ولذلك فانهـا تعارضها أشد المعارضة . وهكذا نرى أن المجتمع المصرى ، فى الوقت الحالى يعانى من هذا التضارب الواضح بين آراء الطبقة المثقفة أو الواعية ، وآراء الجموع الغفيرة من جماهير الشعب . ونظرا لوجود هذا التضارب فان التشريع ، مقرونا بالتوعية والدعوة العقلية ، لن يأتى بما نرجوه له من نتائج إيجابية فى هذا السبيل .

وقد دعا بعض المفكرين إلى إستخدام التشريعات الاجتماعية المناسبـة ، على أن يصحبها رفع مستوى معيشة العمال ، وتنظيم أوقات فراغهم ، وإنشاء الأندية الرياضية والثقافية التى يقضون فيهـا وقت الفراغ ، وبذلك يرتفع تقديرهم للمسئولية وتتغير نظرتهم إلى الحياة .

على أن القوانين لا تؤدى الغرض المنشود إلا إذا صاحبهـا الباعث الذاتى لدى الأفراد . وهذا الباعث الذاتى لا يوجد إلا إذا نما الوعى الاجتماعى للسكان عن طريق الثقافة ، فيساعد ذلك على تقبل الدعوة نحو ضبط النسل وتنظيمه .

ونحن نعقد آمالا كباراً على التغير الاجتماعى الذى يحدث فى المجتمع نتيجة للسد العالى :

ولا تكمن أهمية السد ، فى الواقع ، فى إضافة مليون فدان جـديد أو أكثر إلى الرقعة الزراعية . ولكن قيمته الحقيقية ستكون فى كونه سلاحا

يقهر التخلف ، ووسيلة عملية إيجابية لإنجاح خطة ضبط النسل . إذ أن ماسوف يمنحه السد من قوة كهربية ضخمة سيتيح إلى جانب نهضة الصناعة وزيادة الإنتاج ـ الوسيلة الوحيدة لتحقيق التطور الحضارى الجذرى لحياة القرية المصرية .

ولا ريب أن تغيرا كبيراً سيطرأ على عقلية المواطن الريفى الذى يعيش عصر الكهرباء ويستمتع بثمرات الحضارة الآليـة الحديثة ، ويقرأ ويسمع عن المشكلات الاجتماعية والأحداث السياسية بعقل ناضج وفكر يتفتح بهذه الخطوة الحضارية وحدها يمكن إختزال آلاف المجهودات التى تبذل حاليا فى التوعية الكلامية المباشرة ، إذ سوف تكون لهـذه الثورة الحضارية آثارها الضخمة فى تطوير المضمون الثقـافى والإجتماعى عند المواطن العادى . وستتغير تماما ملامح المجتمع الزراعى وتتطور طبيعة الحياة والعلاقات الإجتماعية بين أهله .

ومن المؤكد أن كثيراً من القرى يمكن أن تتحول إلى مراكز للصناعات الزراعية التى تعتمد على إنتاج الأرض . ومن شأن هذا التحول الاقتصادى الاجتماعى أن يحدث أثره الهائل فيما حوله من بيئات محليـة مغلقة لم تعرف المدنية أو التقدم . ولا ريب أن هذا التغير الحضارى سيؤثر بدوره على أنماط السلوك والعادات والتقاليد والأعراف وقوالب التفكير ، ويهزها هزا عنيفـا ليعبر بها مسافات التخلف الطويلة ويقودها إلى التطور الاجتماعى المنشود .

وليس كالصناعة سبيل فعال لتطوير الحياة الإجتماعية ومفاهيمها تطويراً تقدميا . إذ تتسم المجتمعات الصناعية بألوان من الثقافة والتثقيف الذاتى تؤدى إلى سعة الأفق ، وعمق الإدراك . كما أنها تعكس فى نفس الفرد تعود النظام

والتكيف وفق قواعد العمل ، والمواعيد الصارمة ، والإدراك العميق بما يبذل من مجهودات فى العمل . ومن ناحية أخرى يشعر الفرد والجماعة بما تحتاجه الحياة من تكاليف معيشية باهظة تحفظ على الآدميين كرامتهم وتوقظ الشعور بما يفرضه إعداد الأبناء وتربيتهم من أموال وأعباء ورعاية مستمرة .

ومجمل القول إنه حين تضاء القرية المصرية ومنازلها ومؤسساتها الثقافية والاجتماعية بنور الكهرباء ، فسوف يختفى من حياتها كثير من معالم التخلف لتفسح المجال لعوامل التغير والتقدم الحضارى .

الفصل الثانى

مشكلات الأسرة المصرية

الاسرة اساس المجتمع :

حقيقة اهتم بتأكيدها دستور الشعب بعد أن قررها علماء الاجتماع ، إذ بالرغم من أن المجتمع يتكون من أفراد الا أن الفرد الوحيد يعتبر فى نظرعلم الإجتماع فكرة مجردة لأن كل ظاهرةاجتماعية وكل قوةاجتماعية تنتج عن تعاون يتفاوت نطاقه ضيقا وسعة ، أى عن تضافر النشاط بين عدد كبير أو صغير من الأفراد وإذا كان التحليل فى عام الحياة يجب أن يقف عند الخلية فانه فى علم الإجتماع يجب أن يقف عند الأسرة باعتبارها الخلية الأولى للمجتمع،ذلك لأن النوع الإنسانى من الأنواع التى لايلبث أفرادها أن يكونوا جماعات محددة وثابتة ومعنى ذلك أن غريزة التجمع فطرية فى النوع الإنسانى ،وأنها ترجع إلى الميل الغريزى إلى حياة الجماعة .

وتلك الحقيقة التى قررها علم الإجتماع ، وشهدت بها الوثائق التاريخية والتجربة ، تدحض الرأى الذى نادى به بعض الفلاسفة من أمثال هوبز فى القرن السابع عشر ، وجان جاك روسو فى القرن الثامن عشر ، من أن المجتمع ظاهرة مصطنعة وليست طبيعية،قامت على فكرة المنفعة واتباع الأنانية الفردية، فالواقع أن المنفعة لم تظهر الابعد تكوين المجتمع واحكام التعاون بين الأفراد. وأول صورة للتعاون ظهرت بطبيعة الحال فى محيط الأسرة .

فالأسرة إذن هى العنصر الاجتماعى الأول ، ويتكون المجتمع من الأسر ولكنه هو نفسه ليس أسرة كبيرة. فالأسرة والمجتمع يتميز كل منها عن الآخر

بصفات خاصة غاية فى الوضوح . فالأسرة اتحاد يتميز على وجه الخصوص بطبيعته الخلقية والعاطفية ، اما الناحية العقلية فيها فثانوية جدا . والمبدأ الذى تقوم عليه الأسرة، يوجد فى الوظائف العاطفية (كالحنان المتبادل بين الزوجين وحنو الاباء على الابناء والبر بالوالدين الخ ...) : أما المجتمع فان التعاون فيه يمتاز على وجه الخصوص بطبيعة عقلية ، أما الناحية العاطفية فثانوية.ويطلق اليوم على هذا التعاون اسم « تقسيم العمل » وتقسيم العمل هـذا هو السبب الأول فى الاتساع والتعقد المستمر الذى يطـرأ على المجتمعات ويقسمها إلى فئات تتباين مصالحها .

صعوبة الدراسة العلمية للاسرة :

ودراسة مسائل الأسرة دراسة اجتماعيةعلمية ليست بالسهولة التى يتصورها بعض الباحثين ، بل إنها على العكس دراسة عويصة تثير كثيرا من المسائل التى تشغل الاذهان وتحيرها . وربما كانت صعوبة الدراسة العلمية لمسائل الأسرة والنظم العائلية والتقاليد التى تحيط بها راجعة الى اتصالنا الوثيق بحياة الاسرة وارتباطنا العاطفى بها مما يصعب معه التخلص من وجهات النظر الذاتية ودراسة مسائلها دراسة موضوعية ، فنحن يخيل الينا أننا نعرف جيدا كل مانتصل به اتصالا وثيقا وكل مانعيش فيه من النظم،وعلى هذا الأساس، نندفع إلىتعريف الأسرة بحسب مانراه حولنا من نظمها المعروفة لدينا والتى يمارسها المجتمع الذى نعيش فيه . ولايدور بخلدنا أن هناك أشكالا وانظمة للاسرة تختلف باختلاف الجماعات الإنسانية وعاداتها وعقائدها .

ويعتقد الناس عادة أن الاتحاد الجنسى أو صلة الدم هى الأصل الأول أو الشرط الكافى لتكوين الاسرة ، ويؤيد ذلك فى نظرهم أن صلات القـرابة

ينظر اليهـا عادة على أنها صلات ترجع إلى رباط الدم . والنظر إلى الاتحـاد الجنسي هذا يعتمد على مانراه من سنة الطبيعة عند الكائنات الحية جميعا فقانون الحياة الاكبر هو الحرص على بقاء النوع عن طريق التناسل .

ولكن الحقيقة أن تشبيه الانسان بالحيوان من ناحية الغريزة الجنسية يجب ألا يحجب عن نظرنا فروقا هامةوأساسية تميز بين الاسرة الإنسانية والأسرة الحيوانية . فالأسرة الإنسانية ، لاتقتصر على انها اتحاد بيولوجى ، بل إنهـا أولا وقبل كل شيء وحدة خلقية تنظمها قواعد خلقية وتشريعية ،ولاتكفى الغريزة وحدها فى تحديد هذه العلاقات .

ونحن إذا انعمنا النظر فى بعض نظم الأسرة ـ ولسنا فى حاجة لأن نذهب بعيدا،إذ يكفى النظر فى بعض حالات خاصة فى نظام اسرتنا الحالية ـ فسرعان مانشاهد أن صلة الدم وحدها لاتكفى دائما فى تحديد صلات القرابة ، وفى ربط أفراد الاسرة برباط الحقوق والواجبات. فالاطفال غير الشرعيين لاتشفع لهم صلة الدم فى كثير من الحالات ، ويظلون خارج نطاق الأسرة لايعترف ـ لهم بحقوق شرعية ولا قانونية . وعلى العكس من ذلك، فان التبنى ـ فى كثير من المجتمعات ـ يعطى الابن المتبنى كل حقوق الابن الشرعى ، ويجعـله فى نظر المجتمع وفى نظر القانون فردا من أفراد الاسرة . وظاهر أنه ليست هناك أية صلة دم تربط بين هذا الطفل المتبنى وبين الاسرة التى تتبناه .

الاسرة نظام اجتماعى :

فالاسره إذن ليست نوعا من التكتل الطبيعى(أو الفسيلوجى) بين الآباء ينشأ من اتحاد الجنسين فحسب ، بل إنها نظام اجتماعى قبل كل شيء وقدعبر « دوركيم » عن هذا المعنى بوضوح حيث كتب فى المجلد الاول من النشره السنوية لعلم الاجتماع :

« إن المجموعة التى تتكون بالفعل من أفراد تجمعهم صلة الدم بحيث يتفقون فيما بينهم على العيش سويا ، دون أن يرتبط أحد منهم ازاء الآخر بالتزامات محددة، ويستطيع أى فرد أن ينفصل عن المجموعة حسب رغبته وفى أى وقت يشاء _ هذه المجموعة لايمكن أن يطلق عليها اسم الاسرة. فالعيش تحت سقف واحد ليس شرطا ضروريا فى تكوين الاسرة . كما أن صلة الدم ليست شرطا كافيا لتأسيسها ، إذ أن الأولاد غير الشرعيين لايدخلون فى حظيرة الاسرة فيجب أن يتوافر إذن لوجود الأسرة ، شرط آخر غير هذا وذاك .

يجب أن يكون هناك حقوق وواجبات يقرها المجتمع وتحدد التزامات كل عضو من الاعضاء نحو الآخر . ومعنى ذلك أن وجود الاسرة رهن بوجود نظام اجتماعى يحدد الصلة بين اعضائها . وهذه الصلة قانونية وخلقية فى آن واحد وتوضع تحت رقابة المجتمع والرأى العام . هذا التحديد لمعنى كلمة اسرة يمنع الخلط بين ائتلاف يقع بالفعل،دون أن تكون هناك أى صلة قانونية بين اعضائه ودون أن يعترف به القانون ولا الرأى العام ، وبين جماعة منظمة يرتبط اعضاؤها جميعا بصلات قانونية وخلقية بعضهم تجاه بعض » .

وهذه الصلة القانونية التى تجعل من الاسرة نظاما اجتماعيا وترتب لكل فرد من أفرادها حقوقا وواجبات معينة تتحقق عن طريق الزواج . فالزواج هو الوسيلة الاجتماعية التى تكسب الاسرة طابعها الشرعى ، بل طابعها الانسانى .

اشكال الاسرة :

وإذا كنا نريد أن نفهم طبيعة الاسرة والحقوق والواجبات التى تتصل بها والعلاقة بين الاسرة والزواج يجب أن نعنى ببحث الأشكال التى كانت عليها الأسرة فى الماضى ونتدرج منها إلى الشكل الذى نراه اليوم فى مجتمعاتنا الحاضرة.

وقد اتفق علماء الاجتماع على أن أول شكل من أشكال الاسرة ظهر على مسرح الحياة الإجتماعية كان ذا طبيعة دينية وعائلية فى آن واحد. وقد أطلقوا على هذا النوع من الجماعات اسم العشيرة «clan» وهى جماعة ينظم حياتها الاجتماعية والدينية نظام أطلق عليه اسم النظام الطوطمى Totemisme . فالعشيرة جماعة من الأفراد يعتبرون أنفسهم متصلين بصلة القرابة ، ولكنهم يعترفون بهذه القرابة على أساس واحد أو علامة مميزة وهى أنهم جميعا يحملون اسم طوطم واحد : والطواطم عبارة عن نوع من الحيوان أو النبات تعتقد الجماعة انها انحدرت عنه . وهو بالنسبة إليها شعار وكائن مقدس . فاذا كان طوطم العشيرة هو النمر مثلا فكل أفراد العشيرة يعتقدون أن هذا الحيوان هوجدهم الأكبر الذى انحدروا عنه وبالتالى يجرى فى عروقهم دم النمر وصفاته. والعشيرة بهذا المعنى مجتمع عائلى مادامت تتألف من أناس يعتبرون أنفسهم منحدرين من أصل واحد ، ولكنها تتميز عن الأنواع الأخرى من الاسرة من حيث أن القرابة فيها تقوم على وحدة الطوطم لا على صلات قرابة دموية محدده وكان الطفل عاده يعتنق طوطم أمه ، ولذلك كانت القرابة من ناحية الأم فقط matriarchal وربما كان هذا النظام راجعا إلى حالة الترحال الدائم عند القبائل البدائية وعدم استقرار الرجال فى جهة واحده ، ولما كانت الام هى وحدها التى تقوم برعاية الاولاد لذلك فان الأسرة البدائية كانت قائمة على سيادة سلطة الام ونسبة القرابة اليها .

وعندما تقدمت المجتمعات الى حالة الاستقرار تطور نظام الاسرة واتخذ شكلا يغلب عليه الطابع السياسى ، وظهرت سيادة الاب فى النظام العائلى ، وما لبثت هذه السيادة أن طغت على كل شىء واصبح اسم الاسره الابوية Patriarchal Family فى الحضارتين اليونانية والرومانية يدل على سلطة

عاهل الأسرة المطلقة Pater Familias ويختلط معنى الزعامة ومعنى الأبوة فى هذه الكلمة ، فقد كان عاهل الأسرة يتمتع ازاء أفرادها بحقوق مطلقة، بحيث كان هؤلاء الأفراد ملكا له يتصرف فيهم كيف يشاء . فان شاء نزع منها بعض الأفراد وإن شاء ضم اليها آخرين عن طريق التبنى . وهـذه الحقوق المطلقة تشمل حق توزيع العدالة والحكم بين أفراد الاسرة ، فهـو يعاقب كما يشاء أو يحكم بالموت على من يشاء ، وتشمل ثانيا حق الملكية ، وهو بهـذا الحق يستطيع أن يؤجر أولاده للعمل أو يبيعهم .

فلما نشأت المدن وتكونت كوحدات سياسية . كان ذلك عاملا كبيرا فى الحد من سلطة عاهل الاسرة المطلقة ، وانتقل كثير من حقوقه إلى الهيئة الحاكمة فى المدينة تمارسها عن طريق القوانين المدنية . وأخـذ حجم الأسرة ينقص شيئا فشيئا ، حتى وصل إلى الاسرة الزوجية conjugal family وهى الأسرة التى تسود اليوم فى مجتمعاتنا وعلى الأخص فى المـدن . كما انكمشت كذلك وظائف الاسرة ، فبعد أن كانت تشمل النواحى الدينية والاقتصادية والتشريعية والتربوية ، أصبحت تقتصر اليوم على الناحية التربوية، بل أن هذه الوظيفة قد اقتصرت على رعاية الاطفال وتنشئتهم حتى سن معينة ، ثم تتـولى الدولة بعد ذلك تربيتهم وتعليمهم وفقا لأهدافها ومثلها العليا .

ومن ذلك نرى أن تطور الأسرة قد سار من المجموعة الاوسع نطاقا إلى المجمـوعة الاضيق نطـاقا . وفى ذلك مايخالف الرأى السائد من أن الأسرة الزوجية هى الأصل . فلم تتطور الأسرة فى حركة انتشارية centrifuge أى من مركز ضيق نحو دوائر تزداد على الدوام اتساعا بل تطورت فى حركة مضادة أى حركة تركزية centripete ، حركة انقباض من دوائر واسعة

نحو مركز ضيق . فالمجموعة الزوجية هي التي نشأت عن المجموعة السياسية وعن المجموعة الدينية ، وليس العكس .

الأسرة المصرية :

وإذا نظرنا فى أشكال الأسرة المصرية نجد ما يؤيد صحة هذا الرأى . فالأسرة فى الريف ما زالت تحتفظ بكثير من صفـات الأسرة الأبوية القديمة فهى غالبا ما تضم عدة أجيال يعيشون تحت سقف بيت واحد كبير ، وتحت زعامة جد الأسرة الأكبر . ولا يستطيع الأبناء والبنات أن يبرموا أمراً سواء من الناحية الاقتصادية أو من النـاحية الاجتماعية (كالتفكير فى الزواج أو إختيار الزوجة) إلا بعد أخذ رأيه وموافقته .

أما فى المدن فقد أصبح نظام الأسرة الزوجية هو السائد ، أى أن الأسرة تتكون من الزوج والزوجة وأولادهما كوحدة مستقلة . وقلما تقبل الزوجة فى المدينة أن تعيش فى منزل والديه ، أو ترضى بأن تعيش حماتها معها فى منزلها الجديد . كما أن الشبان فى المدن غالبا ما يختارون زوجاتهم ، ويتزوجون دون أن يقيموا وزنا لآراء آبائهم ، ولا يقبلون بتاتا أن يتوقف إبرام هذا الزواج على موافقة الوالدين ، ويعدون تمسك الوالدين بوجهة نظر معينة تخالف وجهة نظرهم إفتئاتا على حريتهم الشخصية وطعنا فى كفائتهم .

الزواج :

والزواج ــ كما قلنا من قبل ــ نظام اجتماعى يحدد العلاقات بين الجنسين ، ويعطى الأسرة صفتهـا الشرعية ، وهو فوق ذلك يحـدد مكان كل شخص ونسبته وعلاقاته مع الآخرين فى المجتمع الذى يولد فيه . فكل طفل يولد فى المجتمع عن طريق الزواج يحتل مكانا خاصا فى البناء الاجتماعى ، وتحـدد

صلته ونسبه ببعض الأفراد فى هـذا المجتمع . ويترتب على ذلك أن يحل له الزواج من بعض أفراد الجنس الآخر فى المجتمع ، ويحرم عليه الزواج من طبقات أخرى . وكل هذه العلاقات وغيرها تتحدد بمجرد أن يولد الشخص فى أسرة معينة . وإذا نظر إلى الزواج من هذه الناحية فهو لاشك من أكبر النظم الاجتماعية أهمية وأجدرها بالدراسة والبحث .

وإختيار الزوج لا يتم بطريقة واحـدة بالنسبة للبيئات المصرية المختلفة ولا زلنا نذكر أنه فى مطلع هذا القرن – أى قبل أن يصبح إختلاط الجنسين وخروج المرأة ظاهرة عادية فى مجتمعاتنا المصرية – كان إختيار الزوج يتم بطريق غير مبـاشر . فكان والد الشاب أو والدته تتصل بالأسرة التى ستعقد معها أواصر النسب ، فاذا تم الاتفاق بين الأسرتين اقيمت مراسم الزواج دون أن يرى الخطيب خطيبته ، ولا زالت هذه العادة متبعة حتى الآن بين الغـالبية العظمى من سكان الريف المصرى . وكانت عملية الاتصال بين الشاب وأسرة العروس تتم عن طريق « الخاطبة » وكثيرا ما كان يؤدى هـذا الطريق إلى مفاجآت وأكاذيب تقلب الأفراح إلى أتراح .

أما فى المدن وفى المراكز وكـذلك فى بعض القرى المتطورة فان الخطيب يسمح له برؤية خطيبته قبل عقد الزواج ، وليس فى ذلك ما يتنافى مع تعاليم الإسلام مادامت المقـابلة ستتم فى حضرة الأهل وفى غير تبرج شائن من جانب الخطيبة .

ونحن نشهد اليوم تطورا سريعا فى المدن الكبرى من هذه النـاحية سببه الاختلاط التام بين الجنسين فى جميع نواحى النشاط ، وهذا التطور قد أدى إلى أن يتعرف الشاب إلى الفتـاة من غير طريق الأسرة ويخرجان سويا ثم يتفقان على الزواج ، بعد أن يتبين لهما التوافق بين طباعها وأمزجتهما .

والآن يتبادر إلى أذهاننا هذا السؤال : هل قضى هذا الشكل من أشكال الإختيار الزوجى على أسباب النزاع وضمن للاسرة حياة سعيدة رغدة فى ظل التوافق المزعوم الذى إدعى الخطيبان فى غمرة العواطف المتأججة أنه يرفرف على قلبيهما؟ إن نظرة واحدة إلى حالات الطلاق وخصوصا بين الطبقات التى تتزوج عن طريق التعارف والاختلاط تدل على أن هذه الوسيلة لا تضمن وحدها سعادة الحياة الزوجية ، كما يظن الكثيرون .

فالعبرة فى إختيار الزوج ليست فى الاختلاط أو فى عدمه . ونحن لا ننادى بالعودة إلى الوراء حين كان الزوج لا يرى زوجته إلا فى ليلة العرس . ولكن الأمر يتوقف على وزن مشروع الزواج من جميع نواحيه ، من ناحية التكافؤ المادى والتكافؤ الثقافى وعدم التنافر بين ميول أحد الزوجين والآخر ، إذا نظر كل من الشاب والفتاة إلى هذه الأمور قبل الاقدام على الزواج ووضعها موضع إعتباره فلاشك أنه يوفق فى الزواج إلى حد كبير – ما لم تتدخل عوامل أخرى خفية تفسد هذا الزواج فيما بعد – أما إذا انساق كل منهما وراء عاطفته ، فلا ينفع فى ضمان الحياة الزوجية السعيدة كثرة الاختلاط قبل الزواج .

ويعتقد الكثيرون أن هناك أزمة زواج فى مصر قياسا على ما يشاهدونه من أحجام الشباب المثقف عن الزواج أو تردده كثيرا قبل الاقدام عليه ، والحقيقة أن هذا الأحجام المؤقت يرجع فى معظمه إلى أسباب مادية ، إذ يرى الشباب الجامعى عند تخرجه أن مطالب الحياة الزوجية وأعباءها الثقيلة لا يستطيع الوفاء بها مرتبة الضئيل ، وهو مبلغ لا يكاد يكفى لدفع إيجار المسكن وسداد قيمة بعض الضروريات . وقد تغلب كثير من الشباب على هذا الوضع

بزواجهم من آنسات يعملن فى الحكومة أو الشركات واستطاع الأثنان عن طريق التعاون أن يضمنا لنفسهما مستوى ماديا لائقا . وقد أفلحت زيجات كثيرة من هذا النوع ، ولكن بعضها دب فيه الخلاف من جراء تعارض عمل المرأة أحيانا مع واجباتها الزوجية أو خروجها لعملها فى مواعيد لا تناسب الزوج أو تركها شئون البيت ورعاية الأولاد للتخدم .

أما فى الريف ، وهو يمثل الأغلبية العظمى من سكان مصر ، فليس هناك أزمة زواج . ولا زال الرجل والمرأة يتزوج كل منها فى سن مبكرة . ويرجع ذلك إلى عدم الإختلاط وإلى قلة وسائل اللهو التى تصرف الشبان عن التفكير فى حياة الأسرة . كما أن الفلاح يفكر فى الزواج مبكرا لانجاب أولاد يقوى بهم ظهره ، ويساعدونه فى العمل ويكونون له بمثابة تأمين على الحياة عند الشيخوخة .

لذلك فان نسبة الزواج فى مصر ما زالت حتى الآن مرتفعة عن مثيلاتها فى البلاد الأخرى الشرقية أو الغربية . وهذه النسبة تمثل ١٢ ٪ تقريبا ، من عدد السكان البالغين ، على حين أنها فى لبنان والأردن ٦٪ تقريبا وفى الولايات المتحدة ١٠٪ وفى انجلترا ٩٪ .

تعدد الزوجات :

عزا بعض مفكرى الغرب ومنهم الفيلسوف الفرنسى «مونتسكيو» نظام تعدد الزوجات فى البلاد الشرقية والإسلامية إلى عاملين كلاهما يرجع إلى تأثير المناخ . فالجو الحار يزيد من الحساسية الجنسية فى نظرهم ، ويدفع الرجل إلى الزواج بأكثر من واحدة لإرضاء هذه الغريزة . كما أن أثر الجو الحار يظهر — كما يقولون — فى زيادة عدد المواليد من الإناث زيادة تفوق بكثير عدد

الذكور ولذلك فان الرجل يتزوج بأكثر من واحدة لإحداث التكافؤ العددى بين الجنسين .

وإذا كان الزواج بأكثر من واحدة يحدث ـ حسب زعمهم ـ بدافع من إلحاح الغريزة الجنسية ، فما السبب الذى يدفع بكثير من الغربيين لاتخاذ خليلات ، متحايلين بذلك على قانون الزوجة الواحدة . مع العلم بأن الغريزة الجنسية لديهم معتدلة بسبب الجو المعتدل أو البارد الذى يعيشون فيه .

أما من ناحية زيادة عدد الإناث من المواليد بسبب الجو الحار، فقد أثبتت الإحصاءات الحديثة خطأ ذلك الاعتقاد ، وأصبح من الحقائق المعترف بها اليوم أن عدد المواليد من الذكور ، يفوق دائما عدد المواليد من الإناث وذلك بالنسبة لجميع الاجواء فى جميع المجتمعات . ثم يتفوق عدد الأناث على عدد الذكور فى سن الشباب ، وفى سن الاكتمال ، نظرا لتعرض الرجال لأخطار العمل وأخطار الحروب وزيادة نسبة الوفيات بينهم . فاذا كان السبب فى نظام تعدد الزوجات هو تفوق عدد الإناث للزم أن تأخذ بهذا النظام جميع المجتمعات .

أما الحقيقة فهى أن نظام تعدد الزوجات فى الإسلام قد شرع لمجموعتين من الأسباب :

(ا) أسباب خاصة دعت اليهـــا ظروف المجتمع الإسلامى فى بدء ظهور الإسلام .

(ب) أسباب إنسانية عامة تنطبق على النفس البشرية فى جميع العصور وفيما يتصل بالمجموعة الأولى من الأسباب :

١ ـ أن هذا النظام قد سمح لكثير من المسلمين أن يعولوا أرامل إخوانهم الذين استشهدوا دفاعا عن العقيدة .

٢ ـ أن هذا النظام قد سمح بتعزيز أواصر الوحدة والوئام بين القبائل المتفرقة فاذا تزوج رؤساء العشائر والقبائل من القبائل الأخرى كان ذلك عاملا على اتحادهم وتوحيد كلمتهم .

٣ ـ أن هذا النظام قد تدرج بالمجتمع الإسلامى من حالة الفوضى الشاملة فى الزواج إلى حالة من التنظيم لاترهق الناس . فالتشريع الحكيم لا ينتقل بالناس من الإباحة المطلقة إلى التحريم الصارم، وإنما يتدرج بهم فى خطوات حتى لا يتخذ صبغة التعسف والظلم .

وفيما يتعلق بالمجموعة الثانية من الأسباب :

١ ـ راعى نظام تعدد الزوجات، أن الطبيعة الإنسانية والعواطف الإنسانية لاتظل على حالة واحدة ، فقد تدب الكراهية بين الرجل وزوجته ، وفى هذه الحالة بدلا من أن يطلقها ويتركها مع أولادها تتلاقفها يد الأقدار يستطيع أن يتزوج بأخرى .

٢ ـ وراعى كذلك أن الزوجة قد لاتنجب أولادا ، وفى هذه الحالة يستطيع الرجل أن يتزوج من زوجة أخرى إذا كان يحرص على أن تكون له ذرية ترث ماله وجاهه من بعده .

٣ ـ كما أن نظام تعدد الزوجات قد نظم العلاقات بين الرجل والمرأة على أسس عادلة ، بدلا من أن يترك هذه العلاقات خارج نطاق القانون، فلا يكون للمرأة أى حق قبل الرجل الذى يحلو له أن يعيش معها مدة من الزمن .

وبالرغم من كل هذه الأسباب فقد قيد الإسلام تعدد الزوجات بشرط العدالة التامة بينهن ، « وأن خفتم ألا تعدلوا فواحدة » ثم نبهنا القرآن إلى استحالة تحقيق هذا الشرط «وان تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم» .

فتعدد الزوجات إذن نظام مباح قانونا ، ولكنه محدد بشروط تجعل من نظام الزوجة الواحدة أمرا حتميا بحسب الواقع . وإن من يفهم روح الدين وحكمة الدين لا يسعه إلا القول بأن هذا التشريع قد شرع للالتجاء اليه فى حالة الضرورة القصوى فقط .

والأمر الذى لا شك فيه أن مشكلة تعدد الزوجات ستحل من تلقاء نفسها نظرا لتعلم الفتاة وما يتبع ذلك من استقلالها الاقتصادى عن الرجل . وتدل الاحصاءات على التناقص المستمر فى نسبة حالات تعدد الزوجات وقد كانت :

فى سنة ١٩٠٧	٦٢ من كل الف حالة زواج .
فى سنة ١٩١٧	٥٤ من كل الف حالة زواج .
فى سنة ١٩٢٧	٤٨ من كل الف حالة زواج .
فى سنة ١٩٣٧	٤٢ من كل الف حالة زواج .

ولا تزال هذه النسبة فى انخفاض للأسباب التى ذكرناها مضافا اليها تعقد الوسائل للحصول على تكاليف الحياة وارتفاع تكاليف المعيشة بالنسبة للغالبية العظمى من الشعب .

الطلاق .

ليست مشكلة تعدد الزوجات إذن من المشكلات الخطيرة ما دام مصيرها إلى الزوال تحت تأثير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ولكن المشكلة الخطيرة حقا بالنسبة للاسرة المصرية هى مشكلة الطلاق . فالطلاق هو العامل الأساسى فى وجود هذا الفرق الشاسع بين نسبة الزواج عند المسلمين وعند الاقباط . وقد قدرت حالات الطلاق فى بعض السنوات بـ ٥٠٪ من عدد الزيجات التى تتم سنويا بمعنى أن هناك ٥٠ حالة طلاق تقريبا لكل ١٠٠ حالة

زواج . وتزاد النسبة عن ذلك فى القاهرة لما تسببه حيـاة الترف واللهو والتحرر من قيود الدين وقيود المجتمع من شقاق بين الزوجين . وتنخفض هذه النسبة كثيرا فى الريف . وهى تتراوح فى المتوسط بين ٣٠٪ و٣٥٪ من نسبة حالات الزواج.

وتحدث ٤٠٪ من حالات الطلاق فى السنة الأولى من الزواج .

و٤٠٪ أخرى خلال الأربع سنوات الأولى من تاريخ الزواج .

ويستنتج من ذلك أن معظم حالات الطلاق تقـع فى السنوات الاربعـة الاولى من الزواج. على أن الانصاف يقضى علينا بأن نذكر أن معظم حالات الطلاق فى تلك المرحلة تحدث فى الاسر التى لم تنجب اطفالا . وقد يكون هذا هو السبب الحقيقى للطلاق ، وقد يكون من العوامل التى تشجع عليه ، إذ ثبت لدى علماء الاجتماع أن الاستقرار العـائلى يرتبط بحجم الاسرة ، فكلما زاد عدد أفراد الاسرة انخفض عدد حالات الطلاق ، وكلما صغر حجم الاسرة زاد عدد حالات الطـلاق . ودلت الدراسة الاجتماعية ، كذلك على أنه كلما طالت مدة الحياة الزوجية قل عدد حالات الطلاق .

ونسبة الطـلاق فى مصر أعلى نسبـة فى العـالم كما يتبين من الاحصـائية الآتية وهى تشير إلى نسبة الطلاق فى بلاد مختلفة بالقيـاس إلى كل مائة من السكان البالغين :

مصر	٣ر٧١٪	الولايات المتحدة	١ر٨٨٪
فرنسا	٠ر٨٥٪	روسيا	٢ر٨١٪
انجلترا	٠ر١٥٪	الاردن	٢ر٣١٪

ويظهر من هذه الإحصائية أن نسبة الطلاق فى مصر أعلى من نسبتها فى

الولايات المتحدة التى اشتهرت بكثرة حوادث الطلاق لاتفة الاسباب . فماهى الدوافع التى تؤدى الى الطلاق فى مصر .

أما عن الدوافع الذاتية فان مبررات الطلاق من ناحية الزوج، حسب تقارير مصلحة الاحصاء والتعداد: تترتب على الوجه الآتى: الكراهية ـ الزواج بامرأة أخرى ـ اعجاز الزوج ـ مرض الزوج ـ سوء معاملة الزوج ـ كبر سن الزوج وعدم التكافؤ الصحى والجنسى ـ ادمان الزوج للمقامرة ـ اهمال الزوج لواجباته نحو الزوجة ـ ادمان الخمر ـ تعاطى المخدرات .

أما الاسباب من ناحية الزوجة فتترتب على الوجه الآتى: الكراهية ـ عقم الزوجة ـ سوء الأخلاق ـ مرض الزوجة بحيث تتعذر الحياة الزوجية ـ ارتكاب الزوجة جريمة الزنا ـ اهمال الزوجة لواجباتها ـ عدم الدخول فى الطاعة ـ كبر سن الزوجة .

أما العوامل الإجتماعية التى تكون وراء مشكلة الطلاق فانها تختلف بحسب البيئات وبحسب اختلاف درجات الثقافة .

فالطلاق يحدث فى الأوساط الشعبية لاستخفاف الرجال بالحياة الزوجية إذ أن الزواج فى الغالب لا يكلف كثيرا ، كما انهم ينظرون إلى المرأة على انها مجرد متعة وعلى انها مخلوق ليس عليه الا أن يخضع وليس له أى حقوق . كما أن عدم فهمهم لحكمة الطلاق واعتقادهم أنه حق مطلق للرجل يستخدمه وقتما يشاء ، جعلهم يستخدمونه لأتفه الأسباب .

أما فى الطبقات المتوسطة فان من اسباب الطلاق سوء اختيار الزوج[1]، فكثير من الشباب يضعون نصب اعينهم ميزات معينة ، كالثراء أو الجمال أو اسم الأسرة دون أن يعنوا بالاتفاق فى الميول والطباع وكفاءة كل من الزوجين

---

(١) الزوج تطلق على الرجل والمرأة على السواء .

للاخر وكذلك فان كثيرا من الآباء يزوجون بناتهم لأول متقدم لهم دون أن يتحروا عن سمعته واخلاقه وحالته المادية ويكتفون بما يقدمه لهم «واسطة الخير» من أنه ذو مستقبل باهر .

أما فى الأوساط المثقفة ، فان الطلاق يحدث لعدم استقرار العلاقات بين الرجل والمرأة ، فقد دخلت فى حياتها الاجتماعية أوضاع جديدة كاختلاط الجنسين ، واشتغال المرأة وادى ذلك إلى اعتزاز المرأة بشخصيتها وحرصها على تأكيد حقوقها التى اكتسبتها ـ على حد قولها ـ بعد كفاح شاق ضد تعسف الرجل . ولكن هذه الاوضاع الجديدة لم تغير من عقلية الرجل الذى مازال يريد أن يحتفظ بسيادته على المرأة . وإذا كان الكثير من الرجال المثقفين قد حاولوا التكيف بالوضع الجديد وروضوا انفسهم على معاملة الزوجة على قدم المساواة الا أن رواسب التقاليد القديمة الراسخة فى اللاشعور ، تظهر لديهم احيانا فى شكل ثورة تقابلها ثورة واستنكار من ناحية الزوجة ، مما يؤدى فى النهاية الى الطلاق لعدم رغبة أحد الطرفين فى التنازل للاخر .

النتائج الوخيمة للطلاق :

ويترتب على وقوع الطلاق بين الزوجين نتائج وخيمة ، منها الاضرار بالأطفال وحرمانهم من النشأة الطبيعية فى رعاية الوالدين . وكثير من هؤلاء الاطفال تتكون عندهم عقد نفسية يعانون منها فى حياتهم المستقبلة كما أن الطلاق فى الاسر الفقيرة قد يؤدى الى تشرد الاطفال واندفاعهم الى حياة الاجرام .

والطلاق يزيد من مشكلة كثرة النسل لان كثيرا من الزوجات ـ تحت تهديد سيف الطلاق المسلط فوق رؤوسهن ـ يعمدون الى الاكثار من النسل لتكبيل الزوج وجعله يفكر مرتين قبل أن يقدم على الطلاق . ومن النتائج

الاخرى التى تترتب على الطلاق إثاره الضغينة والحقد بين العائلات وقد يؤدى ذلك الى وقوع الجرائم والى حوادث الاخذ بالثأر .

علاج مشكلة الطلاق :

أن الطلاق شأنه فى ذلك شأن تعدد الزوجات قد شرع لحكمة . وهذه الحكمة تتلخص فى أن الطلاق يصبح أمرا محتوما إذا تعذرت الحياه الزوجية واستنفدت جميع الوسائل لاصلاح ذات البين واعاده الوئام بين الزوجين .

ولذلك يجب أن تتدخل الهيئات الدينية لافهام الناس الحكمة الكامنة وراء رخصة الطلاق وأنه انما شرع اتفادى الاضرار بالزوجين لا ليكون وسيلة لهدم الاسره من أجل اتفه الاسباب . ويجب كذلك أن تتدخل الهيئات التشريعية بسن التشريعات التى تنظم الطلاق ولا تتركه سلاحا فى يد الرجل يشهره فى وجه المرأة متى أراد .

على أن واجب الهيئات الدينية والتشريعية لا يعفى الافراد من ضروره التبصر والتروى قبل الزواج وبعده ، قبل الزواج لاختيار الزوج على أسس قويمه تضمن حياه زوجية مستقره ، وبعد الزواج لعدم التشبث بتوافه الأمور والتغاضى عن بعض الهفوات ولفهم أن الحياه الزوجية شركة يجب أن يتنازل فيها كل من الطرفين عن بعض حقوقه ، وعن كثير من عاداته ونزواته التى تعلق بها قبل الزواج .

الفصل الثالث

مشكلة قضاء وقت الفراغ

أهمية وقت الفراغ :

عرف الإنسان وقت الفراغ فى جميع العصور ، وفى ظل مختلف الحضارات ولكن يبدو ، بالرغم من ذلك، إن القليل هم الذين يدركون أهميته ويحسنون إستخدامه . ولم يعترف أى عصر من العصور بحق الأفراد ، على إختلاف طبقاتهم بالتمتع بوقت فراغهم مثلما إعترف به عصرنا الحديث . ومع ذلك ، فما زال كثير من الأفراد والجماعات بعيدين كل البعد عن الوصول إلى المتعة المنشودة من وقت الفراغ .

ومما لاشك فيه أن المجتمع يفيد أكبر فائدة إذا أتاح لأفراده أن يجنوا فوائد إيجابية من وقت فراغهم . أما إذا إقتصر على منحهم أكبر وقت للفراغ بدون أن يعد لهم الوسائل لحسن إستخدامه ، فانه بذلك يكون قد مكن لعوامل الهدم والفساد أن تعمل على تقويضه . فاذا كان الإعتراف - بوقت الفراغ ، والعمل على زيادته ، كسبا كبيرا للانسانية ، فان عدم تنظيمه أو إساءة إستعماله يخلق لهـا من المشاكل ما يضيع هذا الكسب ، ويحوله إلى خسارة .

ولسنا ننسى أن حضارة العالم قد تكونت معظم معالمها من المجهودات الحرة للشعوب فى أوقات فراغهـا . فالفن والموسيقى والعمارة والنحت والشعر والأدب ، كل هذه المظاهر التى غدت تراث الإنسانية العقلى وغذائها الروحى قد نبعت من النشاط التلقائى المثمر فى أوقات الفراغ . وعلى ذلك يمكن القول

بأنه إذا كانت الحضارة تقوم على العمل، فانهاتقوم أيضا على حسن إستخدام وقت الفراغ ، فبينما يكون العمل ضروريا للحصول على العيش ، نجد من ناحية أخرى إن ثقافه أى جماعة لا تبنى فى الواقع إلا على مايقوم به أفرادها من نشاط حر فى أوقات فراغهم .

وقد كانت الشعوب فى العصور الأولى للحضارة تكرس كل وقتها للعمل لأن كفاحها للحصول على العيش ، والتغلب على مصاعب الطبيعة كان يتطلب ذلك ، ولم يكن وقت فراغها الضئيل يسمح إلا ببعض الراحة والاستجمام قليلا من عناء العمل الشاق . وكان النشاط الابداعى فى أوقات الفراغ قاصرا على الطبقات العليا التى إستخدمت أفراد الشعب من العبيد فى قضاء حاجاتها المادية. ومع ذلك ، فقد استطاعت الحضارة أن تحقق ما حققته من التقدم على أيدى هذه الفئة القليلة . أفلا يحق لنا اليوم أن ننتظر نتائج أكثر شمولا وأكثر تحقيقا للرفاهية المادية والفعلية ، مادامت التشريعات الحديثة قد كفلت لجميع طبقات الشعب حق الاستمتاع بوقت كاف من الفراغ ؟

تنوع وسائل الاستمتاع بالفراغ :

ويجب ألا يتطرق إلى الذهن أن الدعوة لتنظيم وقت الفراغ تتضمن إيجاد وسيلة من وسائل موحدة للاستمتاع به . فهذه الوسائل الموحدة مهما بلغت من السمو فانها تنظر إلى الناس كآلات لا ككائنات بشرية ، ومما يجعل هذا التوحيد غير مجد تعقد نظام تقسيم العمل مما أدى إلى تنوع ميول الأفراد وأمزجتهم ، فأصبح النشاط الذى يعد ترفيها بالنسبة لفرد أو لفئة معينة يعد مضايقة وارهاقا بالنسبة لفرد آخر أو لفئة أخرى. فقراءة كتاب فى وقت الفراغ قد تحقق متعة عظيمة للمشتغلين بالأعمال اليدوية أو الأعمال التى

تتطلب مجهودا جسمانيا ، ولكنها قد لاتكون كذلك بالنسبة للمشتغلين بالأعمال العقلية أو الذهنية ، إذ قد يفضل هؤلاء أن يستمتعوا فى وقت فراغهم بممارسة بعض الألعاب الرياضية ، أو القيام برحلة خلوية . أضف إلى ذلك أنه ربما عد نوع واحد من النشاط عملا أو ترفيها بالنسبة للشخص الواحد ، وذلك فى حالات مختلفة كالقراءة مثلا تعد عملا بالنسبة للمدرس أو الأستاذ إذا كان الغرض منها إعداد درس أو محاضرة أو بحث ، ولكنها تعد ترفيها إذا انصرف اليها للمتعة الذاتية وبدون تحديد هدف معين . كما أن المدرب الرياضى قد ينظر إلى نشاطه على أنه عمل إذا كان مجبرا على أدائه فى أوقات معينـة ، وقد ينظر إليه على أنه ترفيه ومتعة إذا تبارى مع شخص آخر بمحض رغبته .

فالمتعة والترفية إذن لا يتحققان من قضاء وقت الفراغ إلا إذا انصرف المرء إلى نوع النشاط الذى يلائم ميوله وحاجاته ، وكان هـذا النشاط حرا طليقا من كل قيد ، ولا يهدف إلى تحقيق منفعة مادية مباشرة .

ولكن هل معنى أن يكون نشاط الإنسان حرا أن وقت الفراغ لايحتمل أى تنظيم ، أو توجيه ؟ لقد ثبت أن كثيرا من الناس يضيعون وقت فراغهم سدى ، بل يضيعونه فيما يعود عليهم بالضرر دون المنفعة . وقد قيل أننا إذا يسرنا للعامل وقتـا ملائما للفراغ ، فانه يستخدمه فى تحسين مستواه العقلى والإجتماعى ولكن شيئا من ذلك لم يحدث إذا استخدم كثير من أفراد الطبقة العاملة وقت فراغهم فى تعاطى المكيفات والمخدرات ، والجلوس فى المقاهى والحانات ، ولعب الميسر وبعثرة المال فيما يفسد الصحة والعقل. وأدت بهم هذه الحال أحيانا إلى إرتكاب الجريمة ، أما بسبب النزاع على مال إغتصب وأما لتعويض مال فقد على موائد القمار . لقـد كان المفروض حين حـدد التشريع ـ الحديث ساعات العمل باربعين سـاعة فى الأسبوع ، ان تزدحم المدارس ـ الليلية بالعمال ، وان تخصص بهم قاعات المكتبات والملاعب والنوادى

الرياضية ولكن الذى حدث هو إجتذاب وسائل اللهو التجارية لهم، فاصبحوا ينفقون فيها جزءا كبيرا من أجورهم، ولا يبقى بعد ذلك لحاجات الأسرة إلا النذر اليسير .

وقد ازداد لا كذلك وقت الفراغ بالنسبة إلى طلاب المدارس والشباب على وجه العموم، وذلك لسبب قلة تشغيل الأحداث وادخال أساليب الحياة الحديثة كما أن السيدات وربات البيوت أصبح لديهن من أوقات الفراغ أكثر مما كان لدى نظائرهن من سنوات قليلة، لأن أدوات المنزل الحديثة قد وفرت لهن الوقت بدرجة كبيرة، وحررتهن من بعض الأعمال البغيضة عديمة القيمة .

كل هذه الأسباب وغيرها تحتم على المجتمع فى العصر الحديث، ممثلا فى هيئاته الاجتماعية والرياضية، أن يشرف على تنظيم وقت الفراغ لطوائف الشعب المختلفة ويوجه الأفراد إلى حسن استغلاله، وهو حين يفعل ذلك فانما يهيىء لنفسه الحماية اللازمة ضد الشرور والآفات الإجتماعية .

وهنا يبرز أمامنا هذا السؤال : ماهى الاتجاهات التى يجب أن يتجه اليها تنظيم وقت الفراغ حتى يمكن الافادة منه فى الترفيه عن الفرد وتنمية شخصيته من ناحية، وفى تحقيق التقدم الإجتماعي وتجنب عوامل التدهور والانحلال من ناحية أخرى ؟ .

وظائف النشاط الترويحى :

للاجابة عن هذا السؤال نرى أن نستعرض بعض النظريات التى أثيرت بصدد وظيفة اللعب والنشاط الترويحى بوجه عام .

فقد صاحب الاهتمام بالنشاط الترويحى ظهور بعض النظريات عن فلسفة

اللعب كان الغرض منها شرح هذا النشاط ، ومعرفة ما يؤديه من الوظائف في حياة الإنسان . ومن المتفق عليه الآن أن الإنسان في السنوات الأولى من عمره يكتسب معلوماته وخبرته بوسيلتين أساسيتين : الأولى ذات طابع سيكولوجي ، وهي اللعب ، والثانية ذات طابع إجتماعي وهي التقليد (أو المحاكاة) (١) . أما عن اللعب فانه يظهر في وقت مبكر في حياة الطفل ، في حين أن التقليد لا يظهر الا بعد بضعة شهور — من ولادته ، ولا يظهر أثره الفعال الا بعد أن يفهم الطفل بعض القيم الإجتماعية .

وقد كان القدامى حين يتحدثون عن « اللعب Play » يعنون بذلك أن نشاطه يقتصر ، أو يجب أن يقتصر ، على مرحلة الطفولة . وحين توسع المحدثون في فهم قيمة هذا النشاط . واعترفوا بقيمته بالنسبة إلى الإنسان في جميع مراحل حياته ، فضلوا أن يطلقوا عليه اسما آخر هو « الترويح Recreation » .

ولم تظهر النظريات عن قيمة اللعب والنشاط الترويحي الا في وقت متأخر أي في اوائل القرن التاسع عشر . ويبدوا ان عدم الإهتمام بهذا الموضوع من قبل كان راجعا إلى الموقف العدائي الذي كان يتخذه المربون قبل النهضة التربوية الحديثة ، من كل ما يمت إلى اللعب بصلة . فقد كانوا ينظرون إليه على أنه نشاط عديم القيمة . وعلى أنه مضيعة للوقت ، بل على أنه ضار بالطفل، بله الإنسان المكتمل . وممن أذاعوا هذا الرأي في القرن الثامن عشر أحد المربين الألمان ويدعى فرانك Franke ، فقد كتب « ان اللعب يجب

(١) اعتبر عالم الاجتماع الفرنسي « جبريل تارد Tarde التقليد أساس كل ما هو اجتماعي وشرح نظريته هذه في كتابه » قوانين التقليد les lois de l'imitation

أن يمنع ويحرم في أي صورة من الصور ، وأن الأطفال يجب أن ينبهوا إلى عدم جداوه وإلى ما ينطوى عليه من نزق وحمق(١) .

وبالرغم من تأكيد قيمة اللعب والنشاط الترويحى كعنصر أساسى من عناصر التربية والنمو الاجتماعى فى الوقت الحاضر ، إلا أن المسائل التى تتصل بأصل اللعب وبواعثه لم تجد حتى الآن إجابات شافية ، ولا يسعنا إلا أن نستعرض أهم النظريات التى أثيرت فى هذا الشأن علها تلقى بعض الضوء على هذا الموضوع . وبعض هذه النظريات يؤكد أن الوظائف البيولوجية أو العضوية للعب ، وبعضها يهتم بالمظاهر السيكولوجية ، وبعضها يهتم بالوظائف الاجتماعية ، ولكن هذا التقسيم لا يعنى أن كل طائفة من هذه النظريات تغفل الجوانب الأخرى إغفالا تاماً .

وقد كانت النظريات البيولوجيــة أول النظريات ظهوراً . ومن أشهر أنصارها « شيلر Schiller » الفيلسوف والشاعر الألمانى ، وسبنسر ، و « لازاروس Lazarus » و « ستانلى هول Stanly Hall » و « جروس Groos » .

اللعب تصريف للطاقة الزائدة :

فيرى «شيلر و سبنسر» أن اللعب تصريف للطاقة الزائدة Surplus energy ذلك أن الطفل يتميز بالحيوية الدافقة ، ولما كانت قواه لا تستهلك فى أعمال جدية فانها تتراكم ، ولا يصرفها إلا اللعب . وهذه الحركات الصاخبة التى يأتيها الطفل ولا يقصد منها إلى تحقيق فائدة مباشرة ، هى ما نسميه باللعب . وهى لا تهدف ـ حسب رأى « شيلر » و «سبنسر » ـ إلا إلى تصريف

(١) ورد هذا الرأى فى كتاب :
Leisure and Recreation, by Martin & Neumeyer, New-york 1949.

الطاقة الزائدة . وقد عرف « شيلر » اللعب بأنه تصريف لا هـدف له للطاقة الزائدة .

واهتم سبنسر على الخصوص بشرح هذه النظرية فى ضوء مذهبه العام عن التطور فقال . إن المراتب الدنيا من الحيوان تستنفذ كل طاقتها ووقتها للمحافظة على كيانها ، ولهذا فهى لا تلعب ، إذ أنها تكرس كل جهودها للبحث عن الغذاء والهروب من عدوها وتأمين سلامتها . أما المراتب العليا من الحيوان ، وعلى الأخص الإنسان ، فانها لا تستنفذ كل قواها فى الحصول على حاجاتها الضرورية ولا تكرس لذلك الأجزاء من وقتها وطاقاتها ، ولذا فانها تصرف الطاقة الزائدة فى أوجه نشاط أخرى أهمها اللعب . ويشبه سبنسر اللعب بالبخار الزائد الذى يخرج من صمام الأمن أو المدخنة ، ويقول أن الأطفال يلعبون لأنهم محملون بطاقة زائدة ولا يستطيعون معها أن يظلوا هادئين.

ولا ينكر أحد أن الطاقة الزائدة تهيء فرصة أكبر لممارسة اللعب والاستمرار فيه . ولكننا لا نستطيع أن نعدها الباعث الحقيقى أو السبب الاساسى للعب . فمن الملاحظ عند الإنسان والحيوان على السواء أن كثيراً من الأفراد يلعبون حتى بعد أن ينهكهم التعب ، وأن الأطفال على الخصوص يظلون منهمكين فى اللعب حتى يغلبهم النعاس فيستسلمون له ، وهم محتضنون لعبهم .

كما أن هذه النظرية لا تفسر لنا اختلاف الميل إلى أنواع خاصة من اللعب عند كل من الذكور والأناث . فلو كانت وظيفة اللعب الاساسية تقتصر على تخليص الطفل من الطاقة الزائدة ، لما كان هناك مبرر حيوى لوجود هـذا الاختلاف . وعلى فرض أن الأطفال يلعبون لأنهم لا يقومون بنشاط جدى فى نواحى الإنتاج . فماذا نفسر لعب الكبار ؟ إن هؤلاء غالبا ما يلعبون

لتجديد نشاطهم وإعادة الحيوية إلى خلاياهم المنهوكة، لا لتصريف الطاقة الزائدة .

وإذا كانت هذه النظرية لم تهتم بتفسير الاختلاف فى أشكال اللعب ، فما ذلك إلا لأنها قامت ، فيما نعتقد ، على ملاحظة الحيوان دون الإنسان . فألعاب الحيوان محدودة ، وهى غالبا ما تقتصر على القيام بحركات غريزية . ومما يقوى هذا الاعتقاد عندنا أن « سبنسر » قد ربط بين اللعب وبين ظاهرة « المحاكاة » وهذا الارتباط ليس ضروريا فى جميع حالات اللعب عند الإنسان .

اللعب اعداد للحياة المستقبلة :

دفعت نواحى الضعف فى هذه النظرية السابقة العلامة « كارل جروس C. Groos إلى تقديم نظرية أخرى تكون أكثر إحاطة بوظيفة اللعب الأساسية وتعد مؤلفات «جروس» ، فى الواقع ، من أهم المؤلفات التى أسهمت فى شرح نظريات اللعب والنشاط الترويحى بوجه عام وإلى جانب ذلك فقد قام هذا العالم بوضع تصنيف شامل لأنواع اللعب عند فصائل الحيوان ، ومختلف الجماعات الإنسانية وقد اكتسبت نظريته عن اللعب قيمة خاصة ، لأنه تعرض فيها للمؤثرات الحيوية (البيولوجية) والنفسية (السيكولوجية) والاجتماعية التى تحدد النشاط الترويحى وتوجهه ، وجهة خاصة .

ويمكن تلخيص هذه النظرية فى أنها تنظر إلى اللعب على أنه « إعداد للحياة فأساس اللعب أو المصدر الذى ينبع منه — فى نظره — هو الغريزة . وهو يعترف بأن كلمة «الغريزة» كلمة غامضة لم يستقر الرأى بعد على تحديد معناها ، بل أن بعض العلماء ينكرون وجود الغرائز . ولكنه يحتفظ بها ، وبالرغم من ذلك ، لأنه لا يجد كلمة غيرها لتفسير أنواع «النزوع غير المكتسبة

- Unacquired tendancies

فالحيوانات الصغيرة على الخصوص تبدأ في اللعب حين تظهر غرائزها في وقت مبكر . وهذا اللعب من شأنه أن يدربها على وظائفها الأساسية التى تقوم بها فى الحياة ، ومن أنواع هذا اللعب القفز والقنص والصراع عند الحيوان كما أن الطفلة التى تلعب بدميتهـا وتعنى بشئونها تتدرب بالغريزة على وظيفة الأمومة التى تنتظرها فى المستقبل .

وبالرغم من أن « جروس » قد عدل من نظريته فى وقت من الأوقات ورأى أن كلمة « الغريزة » لا تؤدى المعنى الذى يقصده ، وأن اللعب ، فى الحقيقة ، إنما هو نتيجة لحافز طبيعى أو وراثى matural or heteditary impulses إلا أن فكرته الأساسية ظلت تقوم على اعتبار العامل البيولوجى أهم عامل يوصلنا إلى فهم وظيفة اللعب . وقد كان إغفال هذا العامل من قبل ، من جانب بعض علماء النفس ، سببا فى عدم إدراك الجـذور العميقة للنشاط العقلى .

والواقع ، إننا إذا نظرنا إلى اللعب والنشاط الترويحى من الناحية ـ البيولوجيه وجدنا أن أنواع النشاط والحركات التى يبذلها الصغار من أى نوع ـ حيوانى ، فى ألعابهم ، تشبه أنواع النشاط والحركات التى يقوم بها كبار أفراد هذا النوع . فالقطة الصغيرة مثلا تتحفز وتقفز للامساك بكرة صغيرة تحركها أمامها كما تتحفز وتقفز فيما بعد لاقتناص جرذ صغير أو عصفور والعنز الصغيرة تلهو مع عنز أخرى بالتناطح لتتدرب على المعارك التى ستخوض غمارها فى المستقبل . ولا نجد فى ألعاب أى نوع من أنواع الحيوان حركات غريزية تتشابه مع حركات نوع آخر فاذا حركت كرة أمام عنز فانها لا تقفز أبداً لالتقاطها ، كما أننا لم نشاهد بتاتاً هريرتين تلهوان بالتناطح .

فاللعب إذن تدريب وإعداد للحياة الجـدية ، إذ أن كثيراً من الغرائز

الموروثة تنشأ ضعيفة ، وخصوصا عند الحيوانات العليا والإنسان ، وهى لذلك لا تستطيع أن — تقوم بوظائفها إلا بعد فترة من التدريب تطول أو تقصر بحسب الحالات ، وهذا التدريب يتم عن طريق اللعب والنشاط الحرفى سن الطفولة . ولذا يجب ألا نحد من حرية — الأطفال ونلزمهم الهدوء والاستكانة ، لأن ذلك يعوق نموهم ويحول بينهم وبين اكتساب الخبرة التى تنفعهم فى حياتهم المستقبلة .

وكلما ارتفعت مرتبة الحيوان طالت فترة التدريب هذه حتى تصل إلى الإنسان فنجد أن مرحلة الطفولة لديه أطول بكثير منها عند الكائنات الأخرى كما أنها تحتاج من الكبار إلى مزيد من العناية والرعاية والتوجيه .

فاللعب لدى الطفل يعبر إذن عن استجابة لنداء الطبيعة ، ولذا يجد الطفل فيه هذه المتعة التى لا تقارن بالمتع الأخرى . ويستغرق فيه بكليته حتى لينسى كل ما يدور حوله .

وعلى ذلك فان هذه النظرية تعد من أسلوب النظريات التى استطاعت أن تحدد وظيفة اللعب والنشاط الترويحى . وكل ما يؤخذ عليها أن «جروس» — كما يبدو من بعض فقرات كتبه — قد أومأ إلى أن اللعب ليس له من وظيفة إلا إتاحة الفرصة لاكتمال ونمو الغرائز الكامنة فى الطفل . وفهم المسألة على هذا النحو فيه شىء من التضييق . وذلك لأن الطفل ليس لديه إلا عدد ضئيل من الغرائز ، إذا كنا نقصد بهذه الكلمة أنواع التصرفات التى تتم بصورة ثابتة وبشكل آلى ، كما هى الحال عند الحيوان . أما إذا نظرنا إلى المسألة من أفق أكثر اتساعا فاننا نقول أن وظيفة اللعب ليست فى تنشيط الغرائز ، بل فى تنمية الوظائف الحركية والعقلية عند الطفل .

وهذه النظرة الأكثر اتساعا تؤدى بنا إلى نظريات أخرى يمكن اعتبارها

مكملة لنظرية « جروس » إذ أنها تنظر إلى اللعب والنشاط الترويحى على أنه عامل من عوامل النمو وتكملة الشخصية .

اللعب منشط لعملية النمو :

وقد كان الأستاذ « كار Carr »[١] أشهر أصحاب النظرية القائلة بأن اللعب أحد العوامل المنشطة لحركة نمو الأعضاء . ودعم نظريته هذه برأى علماء الحياة الذين يقولون بأن نمو الفرد واكتماله ليستا نتيجة لما حـــددته الاستعدادات الموروثة فحسب ، بل أنهما يعتمدان كذلك على تأثير البيئة المحيطة وتفاعل الفرد معهـا . وبسبب تغير البيئة واحتياجاتها يمكن لبعض الأعضاء أن تضمر إذا كان الكائن فى غير حاجة لإستخدامها كما يمكن لأعضاء أخرى أن تقوى بسبب تنشيطها واستخدامها المتواصل .

ولا يقتصر أثر اللعب على نمو الأعضاء الظاهرة من الجسم بل إنه يتعداها إلى تقوية الجهاز العصبي نفسه. فالمراكز العصبية لا تكون عند الولادة قد إتخذت شكلها النهائى ، كما أن المخ ، على وجه الخصوص ، لا يكون فى حالة تمكنه من أداء وظائفه كاملة ، إذ أن عدداً كبيراً من الألياف العصبية التى - يحتوى عليها هذا العضو الرئيسى لا تكون قد اكتست بعد بالغشاء الميلينى ، أى الغلاف الدهنى الذى يفصلها بعضها عن بعض ، كما يفصل غلاف النسيج الأســلاك الكهربائية . ولا تستطيع هذه الألياف العصبية أن تؤدى وظيفتها ما لم تكتس بهذا الغشاء الميلينى ، وهى لا تصل إلى ذلك إلا عن طريق الحركة والنشاط اللذين يتبلوران فى صورة اللعب عنـد الأطفال . فاللعب حين يتيح الفرص العديدة لأوجه النشاط المختلفة يكون فى الوقت نفسه أهم عامل لنمو الجهاز العصبي واكتماله .

وقد أثبتت التجربة صدق وجهة النظر هــذه فالمراكز الحركية فى المخ

---

(١) Carr the survials Values of Play, 1902.

تضعف ويقف نموها عند الأشخاص الذين بتر ذراعيهم أو ساقهم في سن الطفولة وذلك لأنه لم تتح لها فرصة النمو بأداء الحركات المنشطة لها . وهذا مما يؤكد لنا الحقيقة المشهورة في علم الحياة وهي « أن الوظيفة تخلق العضو ».

ويضيف « كار » الى هذه الحقائق حقيقة أخرى، وهي أن اللعب يساعد على الاحتفاظ بالعادات والخبرات التي نكتسبها في حياتنا . ويصدق ذلك على وجه الخصوص فيما يتعلق باللعب عند الكبار . فالجندي وقت السلم يلعب لعبة ـ الحرب فيما تقوم به الجيوش من مناورات فيما يتصرف اليه من تسلية باصابة هدف معين ، أو بركوب الخيل . كما أن عازف « البيانو » يلهو أو أو يقضي بعض وقته في عزف بعض « السلالم الموسيقية » لتليين أصابعه والاحتفاظ بمرونتها. وإذا قارنا هذه ـ الملاحظة بما ورد في نظرية «جروس» أمكن القول أن « كار » يعتبر اللعب تمرينا وتنشيطا لعادات اكتسبت في الماضي، في حين أن جروس ينظر اليه ـ كما قدمنا ـ على أنه إعداد وتمهيد لعادات مستقبلة :

وقد عالج « كونراد لانج Lange » نظرية التنشيط هذه في شكل آخر فبين أن اللعب ينشط أنواع النزوع التي تكون في حالة ثبات عندما لا تكون ضرورات الحياة في حاجة اليها ، ويعوض الحيوان أو الإنسان عما لا يستطيع القيام به من نشاط في الحياة الجدية . ولذلك نرى أن الحيوانات الأليفة تلعب أكثر مما تلعب الحيوانات الوحشية، لأن اللعب يعوضها عما اضطرت اليه من حياة الكسل والخمول كما أن الموظف الذي يجلس الى مكتبه طوال الأسبوع يعوض هذه الحياة الرتيبة بما ينصرف اليه من ألعاب رياضية أو رحلات، أو تسلق جبال في أوقات فراغه . فهو يغذي ، بأوجه النشاط هذه ، ما لديه من ميول لا

تغذيها أعماله الجدية . ولو تركها معطلة لأختل التوازن بين قواه النفسية والعقلية والجسمية .

وعلى ذلك ، فان اللعب لا ينمى قوى الإنسان وملكاته التى اكتسبها من قبل فحسب ، بل يساعد كذلك على تنشيط الأعضاء التى لا تساعد أعباء الحياة اليومية على تنشيطها .

اللعب تنفيس عن الغرائز المكبوته (١) :

وذهب بعضهم ، ومنهم « كار » صاحب النظرية السابقة ، الى أن من وظائف اللعب الأساسية التنفيس عن بعض الغرائز المتأصلة فينا ، والتى كبتتها الطبيعة الحياة الاجتماعية وقيودها . فالإنسان تكمن فيه غرائز قد تستيقظ أحياناً ، وقد يكون فى إستيقاظها مالا يلائم حالة الحضارة والمدنية التى نعيش فيها . ولذا فهو يتنفس عنها ويصرفها عن طريق اللعب . فحين يقتل الإنسان إنساناً آخر فى مسرحية من المسرحيات ، أوحين يلهو بالمصارعة أو الملاكمة ، فانما ينفس بطريقة سلبية عن غريزة المقاتلة الكامنة فى نفسه .

وقد يقال إعتراضنا على هذه النظرية : كيف يكون اللعب أحياناً منشطاً مقوياً لبعض القوى والغرائز ، وكيف يكون هذا على العكس . عاملا على أضعافها والقضاء عليها ؟ وللجواب على ذلك نقول أن هذه النظرية لا تدعى أن اللعب يقضى على الغرائز الضارة بالمجتمع ، ولكنه يهذبها فقط ، ويسمو بها فى إتجاهات تتلاءم مع تطور الإنسان من الوحشية الى المدينة . والواقع أن التنفيس لا يكون عن « الغرائز » بقدر ما هو تنفيس عن « الانفعالات » التى قد تضر بالمجتمع فكلنا يعرف أن مما يهدىء من ثورتنا وإنفعالنا أن نلجأ

---

(١) يطلق على نظرية التنفيس أو التلطيف هذه فى اللغات الاوربية اسم Theory of cathatsis.

الى كسر آنية ، أو إلى دفع البـاب بقوة أو إلى قلب قطعة من الأثاث رأسا على عقب . وكذلك فان الطفل أو الشاب حين يتصارع لاهيـا مع زميل له لا يقضى على غريزة المقاتلة فهى ضرورية له . وقد يحتاج اليها فى الدفاع المشروع عن النفس ، ولكنه يخفف من وطأتها بطريقة غير ضارة .

وهذا التأثير الملطف لأنواع النزوع الضارة بالمجتمع ليست له ، فى الحقيقة أهمية كبيرة لدى الأطفال الصغار ، وذلك لأن العادات الإجتماعية لا تكون قد انطبعت بعد انطباعا كاملا فى نفوسهم. ولكن هذه الأهمية تزداد كلما تقدمت سن الطفل حتى تبلغ أقصاها فى المراهقة ، إذ يجب أن تكون علاقات الشباب فى هـذه السن ، وعلى الأخص علاقات كل من الجنسين مع الآخر ، علاقات سليمة لا تتعارض مع ما يقره المجتمع من نظم وتقاليد . وهنـا تبدو أهمية اللعب والنشاط الترويحى وتنظيم أوقات الفراغ كوسائل للتسامى بالغرائز وتوجيهها وجهة صالحة وحينئذ تحقق فائدة مزدوجة بالنسبة للفرد والمجتمع : فمن ناحية الفرد نجد أنها تسمح له بأن يتخفف من الضغط الذى تمارسه عليه الأخلاق والعرف الإجتماعى ، ذلك الضغط الذى يقف فى وجه الإنتشار الحر لأنواع النزوع الغريزى ومن ناحية المجتمع نجد أنها تحميه من الإنفجارات التى قد تحدث من جراء الكبت لهذه الميول الغريزية.

ولما كان الميل الجنسى من أقوى الميول الغريزية ، ولما كانت قيود المجتمع من جهة أخرى تتحكم فى هذا الميل وتنظمه، فقد نشأت عدة وسائل ترويحية للتنفيس عن هذه الغريزة وإكسابها مظهرا شاعريا. ومن هذه الوسائل الرقص التوقيعى والغزل ، ونظم الشعر ، والتصوير ، والموسيقى والفنون بأنواعهـا . فما من فنان بارع إلا واستلهم فنه من محبوبة واقعية أو خيالية يتوق إلى أن يحظى بقربها فالنشاط الترويحى يعد فى هـذه الحالة صماما للأمن ، ويجنب

الشباب الوقوع فى الكوارث دون أن يحرمه من متعة العلاقات البريئة .

ويمكن أن نلخص هذه النظرية فى عبارة نستعيرها من نظرية « فرويد » فنقول أن اللعب وسيلة بريئة للتعبير عن العواطف والغرائز الضارة بالمجتمع ولذلك يعد ظاهرة من ظواهر « التسامى » بالغرائز Sublimation .

القيمة الاجتماعية لتنظيم وقت الفراغ :

نخلص من النظريات السابقة الى أن النشاط الترويحى له وظائف أساسية فى حياة الإنسان، أهمها الإعداد للحياة المستقلة من الناحيتين الجسمية والنفسية، وتحقيق التوازن بين قواه المختلفة ، والتنفيس عن بعض الغرائز التى قيدتها النظم الإجتماعية .

ولذلك اهتمت الأمم المتحضره بتنظيم أوقات الفراغ والإستفادة منها فى النهوض بالشباب من النواحى الجسمية والخلقية والروحية . أضف الى ذلك أن تنظيم أوقات الفراغ له أهمية كبيرة فى إيقاظ الوعى الاجتماعى وتنشيطه، إذ لا يخفى أن طائفة كبيرة من أنواع النشاط التى يمارسها الشباب فى أوقات فراغه تشعره بالحاجة الى الجماعة ، وقيمة التعاون معها ، وتعوده الخضوع للقوانين ، وطاعة الرؤساء ، وإيثار المصلحة العامة ، والتضحية فى سبيل الجماعة التى ينتمى اليها ، والمنافسة البريئة ، وإحتمال الهزيمة ، والرحمة بالمغلوب ، وما الى ذلك من الأمور التى تتطلبها من الفرد حياته الاجتماعية .

وقد فطن الكثيرون الى ناحية أخرى يمكن تنميتها عن طريق تنظيم أوقات الفراغ ، وتتصل بالتقاليد الاجتماعية. فالجماعات المنظمة التى تهدف الى تحقيق برامج مشتركة تستعين على تنفيذ هذه البرامج بترديد الأغانى ، والأناشيد الجماعية وهى غالبا ما تتصل بأساطير شعبية أو أمجاد قومية ، كما تتمثل فيها عادات المجتمع ، وعرفه الخلق ، ونظمه الإجتماعية . فاذا ما ردد الصبيان

هـذه الأغانى والأناشيد فى جماعاتهم الترويحية رسخت بفضلها تقاليد أمتهم فى أذهانهم .

ولما كانت هـــذه هى أهمية أوقات الفراغ وأهمية تنظيمها ، أدركنا ما ينجم من أضرار بالنسبة الى الفرد والمجتمع إذا تركنا هذه الأوقات بدون تنظيم بحيث يمضى الشباب أوقات فراغه بطريقة إرتجالية ، وبلا نظـام أو سياسة مرسومة .

و « الفراغ » بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة لايمكن وجوده إلا إذا أخذت الضروريات كفايتها من الوقت كالنوم والراحة ، وإلا نقصت عنصرا من أهم مقومات الفراغ وهو وجود الإنسان فى حالة خلو مما يمكن أن تفرضه عليه ظروف حياته العضوية أو المعاشية ، هذا بالإضافة الى نقص المقدرة الصحية والنفسية على القيام بالنشاط الترويحى وعلى ذلك فالبطالة مثلا لانسمى فراغا بالمعنى المقصود فى هـذا البحث . ومن جهة أخرى ، فانه يقدر جدية العمل تظهر ضرورة الفراغ ـ وأهميته واضحة ، أى أن طريقة العمـل تؤثر على الفراغ والحاجة اليه والى ما يشغله بصورة مجدية . كما أن طريقة قضاء وقت الفراغ تؤثر فى العمل من حيث الاقبـال عليه والتحمس له . ومن المعروف أن الطالب الذى يمضى وقت فراغه فى رياضة يحبها ويستمتع برياضته الى الحد الأقصى يقبل على عمله الدراسى اقبالا لا نجـده عند ذلك الذى يمضى وقت فراغه فى كسل وخمول ، إذ أن هذا الكسل والخمول يصحبه الى وقت عمله فيفسده عليه . وهكذا الحال بالنسبة إلى العامل أو الموظف .

وقد حتم تقسيم العمل فى المجتمعات المتحضرة أن يتخصص كل إنسان فى مهنة معينة ، فأصبحت خبرته قاصرة على نوع النشاط الذى فرضـه عليه تخصصه ، وتعرضت قابليته لأداء أنواع أخـرى من النشاط للضعف . كما

أن هذا التخصص جعله ينظر إلى الحياة من زاويته الخاصة فقوى عنده عنصر النزعة الفردية ، على حساب الأهداف الاجتماعية المشتركة .

ولذلك فإن تنظيم وقت الفراغ يساعد على التقريب بين وجهات النظر المختلفة التي أوجدها التخصص في العمل ويساعد على أن يفهم كل إنسان صاحبه ويقدر ظروفه ، كما يساعد على تقوية روح الجماعة والعناية بالأمور المشتركة التي أغفلها نظام تقسيم العمل أو أضعفها .

نستطيع أن نستنتج مما تقدم أن التصور الحديث لوقت الفراغ يقوم على المزج بين القيم الفردية والقيم الاجتماعية فلكى تتحقق الحياة السليمة لكل من الفرد والمجتمع يجب أن نأخذ في الاعتبار أن يكون وقت الفراغ موجها لنواحى النشاط الاجتماعى التي تكسب الفرد قوة وتجربة ، والمجتمع ارتباطا ورقيا . ولعل من الملاحظ أن مجتمع المدينة مفكك بسبب اتساع رقعة المدينة وتعدد أنواع النشاط فيها وضعف روابط القرابة وروابط الجوار . وعلى العكس من ذلك ، نجد أن الرابطة الاجتماعية طبيعة فطر عليها مجتمع القرية وذلك لقوة العصبية العائلية وأواصر الجوار ، واشتراك الناس في كثير من الأعمال التي تتصل بالزراعة أو الرى أو مكافحة الحريق أو درء خطر الفيضان .

دراسة أوقات الفراغ بمدينة بالاسكندرية :

ولما كانت هذه أهمية شغل وقت الفراغ بالنسبة إلى مجتمع المدينة ، على وجه الخصوص ، فقد أردنا أن نأخذ مدينة الإسكندرية على سبيل المثال ، وندرس على ضوء الإحصاءات ما فيها من إمكانيات لتنظيم أوقات الفراغ .

دلت الدراسة الاجتماعية والتقارير التي كتبت في هذا الموضوع على أن الأطفال دون السادسة يبقون بالمنزل غالبا ، ووسائل اللعب لديهم قليلة ووقتهم

يضيع بطريقة مهوشة لا تجدى ، بل أنها تترك آثاراً خلقية ونفسية يعانى منها الطفل حين يكبر .

أما الطلبة فيقول آخر تقرير اجتماعى ، صدر عن مشاكل الإسكندرية فى سنة ١٩٥٢ أن معدل وقت الفراغ لديهم ٣٤ ساعة أسبوعيا خلال العام الدراسى و٦١ ساعة صيفا . أما الطالبات فلديهن خلال العام الدراسى ٤٩ساعة أسبوعيا وفى الصيف ٧٣ ساعة أسبوعيا . ويقول التقرير أن الطلبة يقضون ٢٤ ساعة فى نشاط ارتجاليا لا ضابط له ولا تنظيم فيه ، و٦ ساعات فقط فى نشاط منظم ، وساعة واحدة فى الخدمة الاجتماعية وساعتين فى النشاط الدينى وعشر ساعات فى الرياضة شتاء و٢٩ ساعة صيفا . ويستدل من هذا التقرير على أن الجزء الأكبر من فراغ ١٤٠ ألف من الشباب فى المدارس والمعاهد يضيع بطريقة قليلة الجدوى إلى حد كبير ، ويرجع ذلك إلى نقص فى التوجيه الاجتماعى .

وقد تداركت حكومة الثورة منذ قيامها هذا النقص وعملت على تلافيه بحزم وقوة . فأنشئت لذلك المجلس الأعلى لرعاية الشباب وتضافرت فيه جهود وزارة التربية والتعليم وجهود وزارة الشئون الاجتماعية والعمل . وأصبحت رعاية الشباب فى كل مدينة تقوم على تنظيم أوقات الفراغ للشبان، وذلك عن طريق المعسكرات والمخيمات والقيام برحلات من شأنها أن تعرف الشباب ببلاده وتنظيم جماعات للخدمة العامة فى القرى وكذا فى الأحياء الفقيرة .

أما العمال والعاملات فلديهم فى المتوسط ٣٣ ساعة فراغ فى الأسبوع ، يقضون معظمها فى نشاط ارتجالى وهذا يوضح أن النشاط المنظم يقل الاهتمام به كلما قلت الثقافة عموما من أن الفئات العمالية أكثر جامعة من غيرها إلى النشاط المنظم الذى يقوم كيانها عقليا وخلقيا . ولعل من المعروف أن انتشار

المفاسد الخلقية والمخدرات يعم فى هذه البيئات بوجه خاص .

وأما عن الموظفين فمن المؤسف — مع أنهم طبقة مثقفة لديها فراغ كبير — إنهم يضيعون أكبر جزء من وقت فراغهم هذا فى نشاط سلبى كالجلوس فى المقاهى ولعب النرد أو التراخى فى المنزل أو الزيارات التافهة . ولا يقضون فى النشاط الاجتماعى ما يستحق الذكر من وقتهم ويحلو لبعض الباحثين أن يشير هنا إلى أنه كلما اهتم المرء بالعمل زاد اهتمامه بحسن استغلال وقت فراغه والعكس صحيح . وهذه الملاحظة تومىء من طرف خفى إلى إنتاج الموظفين الضئيل فى الإدارات والمصالح الحكومية وعدم اهتمامهم بالتالى باستغلال أوقات فراغهم . ومما يؤكد هذه الفكرة عينها أن موظفى المؤسسات الحرة والشركات أكثر استغلالا لوقت فراغهم من غيرهم ، والمعروف أن العمل فى المؤسسات الحرة أكثر جدية وإنتاجا .

على أننا إنصافا للحقيقة يجب ألا ننكر أثر الحالة المادية وقلة اهتمام المؤسسات الحكومية بشغل أوقات فراغ موظفيها . أما المؤسسات الحرة والشركات فانها تهتم باقامة النوادى والملاعب لموظفيها ، كما أن منها ما ينظم لهم رحلات ترفيهية داخل القطر وخارجه بأجور مخفضة . هذا بالإضافة إلى أن مرتب العامل أو الموظف فى الشركة أكبر من مرتب زميله فى الحكومة ، وفى ذلك ما يرفع من حالته المعنوية ويجعله ينظر إلى الحياة بروح التفاؤل والمرح .

وإذا بحثنا إمكانيات قضاء وقت الفراغ بمدينة الإسكندرية وجدنا — على ضوء الإحصاءات — أن بها ١٥٠٠ مقهى ، ١٥٠ ملهى ، ٤٠ سينما . وهذه المواطن التجارية للترويح ليست خاضعة لأى نوع من الرقابة تضمن للجمهور قضاء وقت فراغه بطريقة سليمة ، وتبعده عن مواطن الفساد الخلقى والاجتماعى

فالملاهى أو (الصـــالات) تعرض أنواعا من الرقص الرخيص الذى يثير الغرائز البذيئة ، ومن الأغانى المبتذلة ، كما أنها غالبا ما تكون محطا لطلاب الهوى وتجار المخدرات والمشاغبين: أما عن دور العرض السينمائى فانها، هى الأخرى تعرض الغث أكثر مما تعرض الثمين ويتردد عليها الشباب دون أن يهتم أحد باختيار الأفلام التى تناسبه فتعرض عليه أفلام الجريمة وقطاع الطرق والإثارة الجنسية . ويتأثر بها بطريق لاشعورى ، ثم تنعكس حوادث هذه الأفلام فى تصرفاته وأفكاره .

إننا لا نحمل على هذه الأماكن العامة بقصد حث الجهات الرسمية المسئولة على إلغائها . ولكننا نحمل على التسكع على الأرصفة باسم المقاهى ، وندعو الشباب إلى الإقلال من التردد عليها إلا لظروف قهرية . ونحمل على البرامج التافهة الرخيصة التى تقدمها صالات اللهو الدنس ، ونحمل على عدم التمييز بين المراهقين وغيرهم فى مشاهدة الأفلام التى تهز مشاعرهم هزاً عنيفا دون أن تسمو بعواطفهم وأخلاقهم .

والآن ترى هل يقابل هذه الأماكن التجارية للترويح عـــدد مساو من المؤسسات الاجتماعية المخصصة لقضاء وقت الفراغ ؟ إن بالمدينة ١٣٧ ناديا . وقد يبدو هذا العدد ضخما لأول وهلة . ولكن الواقع أن منها ـــ ٦٠ ـــ ناديا خاصا لها برامج خاصة ثقافية ، والباقى نواد لها نشاط اجتماعى ورياضى . ومجموع أعضائها ٤٤٧٥٠ عضواً تقريبا ، ونسبة قليلة منهم هى التى لها نشاط ملموس ، وقدرت هذه النسبة بـ ١٥٪ من الأعضاء المقيدين .

إن هذه المؤسسات لا تفيد فى الواقع إلا واحدا فى المائة من السكان أضف إلى هذا أنها غير تامة ولا كاملة من حيث الأهداف والوسائل والأماكن والبرامج والإدارة ، ولو قارنا بين ما تجنيه البلدية من ضرائب من دور اللهو

التجارى وبين ما تنفقه على المؤسسات الاجتماعية الترويحية لوجدنا الفارق كبيرا. فالمدينة ليس بها مسرح لائق تستطيع أن تعرض فيه الفرق الراقية - سواء أكانت فرقة محلية أم آتية من الخارج - برامجها الممتازة فى التمثيل أو الغناء المسرحى (الأوبرا) أو الموسيقى الرفيعة .

من ذلك نرى أن مدينة الإسكندرية ، وهى ثانية مدن القطر تحتاج إلى عناية كبيرة من الهيئات الإدارية والهيئات الشعبية للنهوض بما تستلزمه حاجة سكانها من مؤسسات تعمل على رعايتهم من الناحية الاجتماعية وتشغل وقت فراغهم بطريقة تحقق الكمال للفرد والتقدم للمجتمع .

الفصل الثالث

الأسس الإجتماعية للتربية

ومشكلات التعـــليم

لا شك فى أن من أهم مميزات العصر الذى نعيش فيه الإهتمام بشئون التربية، حتى أن عددا من رجال الفكر لم يترددوا فى أن يطلقوا على القرن العشرين اسم « عصر التربية » ، وإن كان هنـاك من رجال الحرب من يفضلون أن يطلقون عليـه إسم « عصر القنبلة الذرية » . وشتان بين التسميتين وبين أهداف كل منها .

والحقيقة أننا نشهد منذ بداية هذا القرن نهضة وثابة ، فى ميادين التربية، كان غرضها الأساسى هدم المبادئ، والنظم التربوية العتيقة لتقيم على أنقاضها فنا تربويا جديدا أساسه ملاحظة الطفل، ودراسة طبيعته وميوله وإستعداداته دراسة علمية ، ومحاولة فهم نفسيته فهما دقيقا . وقد تخصص فى هـذه الدراسة عدد كبير من العلماء . وكان من نتيجة جهودهم تلك المؤلفات الكثيرة والنشرات والمجلات التى تعالج مسائل التربية وعلم نفس الطفـل على وجه الخصوص . وإلى جانب ذلك فقد أسست فى البلاد المختلفة معاهد كثيرة للعناية بالأطفال، وبعض هذه المعاهد يهتم بدراسة الأطفال المتأخرين عقليـا ، وبعضها خاص بالأطفال الشواذ أو ذوى العاهات الجسمانية .

فبماذا نفسر هذا الإهتمام الشديد بشئون التربية فى عصرنا الحالى ؟ إن هذا الاهتمام مرجعه إلى أن الرأى العام قد إنتبه منذ أواخر القرن الماضى . وأوائل القرن الحالى، إلى أن التربية ضرورة حيوية للمجتمع، ويقول «ديوى Dewey»:

أستاذ التربية الأمريكى فى ذلك : «أعتقد اعتقادا جازما أن التربية هى الوسيلة الأساسية للتقدم الإنسانى ، وأنها الأساس الذى يجب أن يقوم عليه كل إصلاح إجتماعى » .

والواقع أن الإصلاحات ، التى لاتستند إلا على مايشرع من القوانين ، اصلاحات عقيمة ، لأنها لاتحدث فى كيان المجتمع إلا تغيرات سطحية ،ولذلك لا يمكن أن يكتب لها البقاء والإستمرار . أما الإصلاح الحقيقى فهو الذى يبدأ من الأصول ،والتربية هى الوسيلة الوحيدة لتقديم الأصول . فمن طريق التربية يستطيع المجتمع أن يرسم الغاية النبيلة التى يريد تحقيقها لأداء رسالته الحضارية كاملة ، وعن طريق التربية يستطيع أن يكون رجالا يتجهون به نحو تحقيق تلك الغاية . فاذا أردنا أن نحقق الرفاهية للمجتمع ، وأن نضمن له أطراد التقدم ،وجب أن نبدأ عملنا من طريق تربية النشىء على أسس سليمة. وفى هذا أبلغ الرد على من يستخفون بأمور التربية،ويعتبرونها أقل خطراً إذاماقيست بمسائل السياسة والاقتصاد والتشريع . والحقيقة أن التربية أخطر شأنا من هذه المسائل جميعا لأنها قوام المجتمع . ولا تستطيع أمة أن تنجب أبناء نابغين فى أمور السياسة والإقتصاد والتشريع ، يتصفون إلى جانب نبوغهم بحبهم لوطنهم وتفانيهم لإعلاء شأنه،إلا إذا نشأتهم منذ حداثتهم على أصول قويمة، وراعت فى تربيتهم أن يحققوا يوما ماتصبو إلى تحقيقه من أهداف .

فن التربية وعلم التربية :

وهنالك فرق بين التربية كفن،والتربية كعلم . ففن التربية هو التأثير الذى يحدثه الآباء والمربون فى نفوس النشىء ليجعلوا منهم رجالا صالحين للمجتمع الذى يعيشون فيـــه . وهذا التأثير هو ما أصطلح على تسميته فى الغرب « بالبيداجوجيا Pedagogy » .

أما إذا أردنا أن ندرس التربية كعلم ، فان هذا العلم يجب أن ينضوى تحت لواء علم الإجتماع ، ويدرس التربية على أنها ظاهر إجتماعية . وهذا العلم لاشأن له بالتربية من حيث هى نشاط أو تأثير يحدثه المربى فى نفسية الطفل . ولكنه يحاول أن يقوم بدراسة مقارنة لنظم التربية فى المجتمعات المختلفة ليعرف مطابقة هذه النظم للبيئة التى نشأت فيها، ويحاول أن يشرح الأسباب الإجتماعية التى أدت إلى ظهور هذه النظم، ويكشف عن القوانين التى تخضع لها فى تطورها. هذا هو علم التربية Science of Education كما يفهمه علم الإجتماع . فكلمة « علم Science» كما بينا فى القسم الأول من هـذا الكتاب - يجب إلا تذكر إلا إذا كنا بصدد بحث موضوعى يبحث فيما هو كائن دون أن يتعرض لما يجب أن يكون .

ولكن إذا كانت التربية أو « البيداجوجيا » فنا ، فان ذلك لاينفى أنها تعتمد على طائفة من الحقائق العلمية تستقيها على الأخص من علمين أساسيين هما علم النفس وعلم الإجتماع .

أما علاقة علم النفس بالتربية فليس هذا مجال الخوض فيه ، ونحن نتركها لأساتذة علم النفس فهم أقدر منا على الكلام فيها . وغرضنا من هذا البحث هو أن نوضح كيف تستطيع التربية أن تفيد من علم الإجتماع ، أى بمعنى آخر ماهى الأسس الاجتماعية للتربية .

علم الاجتماع وتحديد الاهداف التربوية :

فعلم الإجتماع هو الذى يحدد الوجهة التى يجب أن تتجه اليها المبادىء التربوية ، أو بمعنى آخر هو الذى يضع لنا الغاية أو الغايات التى يقصد اليها النشاط التربوى .

ورب معترض يقول : ولكن الغاية أو الغايات من التربية واضحة ليست هى الوصول إلى تحقيق مثال أعلى للانسان ؟ وهـذا المثال الأعلى – كما يراه الأخلاقيون – يجب أن يكون واحدا بالنسبة للبشر جميعا لا يختلف باختلاف الزمان والمكان .

ولكن علماء الإجتماع لايقبلون هذا الرأى ، لأنهم إذا قبلوه حكموا على علم الإجتماع بالموت ، لأن هذا العلم يقوم ، قبل كل شيء ، على مقارنة الإختلافات ودراسة التنوع فى النظم والمعتقدات .

وقد نظر علماء الإجتماع إلى المبادىء التربوية التى ظهرت خلال القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر ، نظروا إلى هذه المبادىء نظرة فاحصة فوجدوا أنها تبدأ جميعا بفرض خاطىء ، وهو إمكان وجود نظام تربوى مثالى يصلح لجميع الناس فى جميع الازمنة والامكنة دون تميز : فيقول « كانط Kant » مثلا « إن الغرض من التربية هو أن تصل بالفرد إلى أقصى درجات الكمال الممكنة » هذه عبارة ولاشك تستهوى الافئدة بما تحوى من مثالية نادرة ، خصوصا إذا كان المقصود من الكمال أن ننمى القوى الإنسانية المختلفة إلى أبعد مدى مستطاع ، ولكن ألا نلاحظ أن هذا الكمال المنشود ، مع كونه فى ذاته أمرا يتوق إليه كل إنسان ، لايمكن أن يتحقق عمليا؟ ذلك لأنه يتعارض مع حقيقة أخرى تسير بمقتضاها الحياة داخل نطاق المجتمع . هذه الحقيقة هى أن كل إنسان لابد أن يوجه الجانب الأعظم من نشاطه لاداء عمل خاص ؟ والحياة الاجتماعية لايمكن أن تسير إذا قام الناس جميعا بأداء عمل واحد ، فالكل فى الحياة وظيفة خاصة ، وهذه الوظيفة تفرض عليه أن ينمى القوى والملكات التى تعينه على أداء تلك الوظيفة . وهو مضطر حين يقوم بتقوية أحد الجوانب أن يهمل الجانب الآخر ، ولو عن غير قصد . ولم يخلق الناس جميعا ليكونوا

مفكرين ، ولكن إلى جانب هؤلاء لابد من وجود أناس يتميزون برفاهة الحس ، ويتفرغون لإرضاء الناحية العاطفية فى الحياة ، بما فيها من موسيقى وفن، وآخرين ذوى اتجاه عملى يقومون بأعباء الحياة المادية . ونلاحظ أن الحياة الفكرية لا تصل إلى أقصاها إلا إذا خلصت تماما من الحركة وانطوى الإنسان على نفسه يتأمل دون أن تعكر صفو تأملاته مشاغل الحياة الخارجية. وفى ذلك وحده مايقضى على التوازن المنشود الذى ينادى به « كانط». فنحن لا نستطيع إذن أن ننمى قوانا جميعا إلى أبعد مدى، ولا يمكن أن يكون الكمال المطلق هو الغاية الحقيقية للتربية .

ولنختبر الآن نوعا آخر من المثالية، هو المثالية النفعية التى نادى بها «ستيوارت ميل » Stewart Mill . فهو يقول إن الغرض من التربية أن نجعل من الفرد وسيلة لتحقيق السعادة لنفسه ولأمثاله من البشر » . وهذه العبارة ، وإن كانت هى الأخرى خلابة ، إلا أنها لا تصمد طويلا أمام التفكير الواقعى القائم على فهم الحقائق الإجتماعية . فالسعادة شىء نسبى محض، ويختلف تقديرها باختلاف الأشخاص . فمبدأ « مل » من هذه الناحية يترك الغاية فضفاضة ، دون أن يحددها داخل نطاق محكم . وحتى إذا اقتصرنا على النظر إلى الناحية المادية وهى توفير مستوى لائق للمعيشة ، فان هذا المستوى يختلف باختلاف الزمان والمكان ، ويختلف فى بلد واحد باختلاف الظروف ، فهو فى زمن الحرب غيره زمن السلم . وما كنا نجده بالأمس كافيا لمعيشتنا قد نراه اليوم دون ما يحقق كرامة الإنسان .

وهكذا يضيق علماء الإجتماع الخناق على الفلاسفة الذين يولعون بالمبادىء الكلية ويقولون لهم : تعالوا وإيانا نحتكم إلى التاريخ . إن نظرة واحدة نقلبها فى صفحات التاريخ تكفى لهدم ما تدعون من وجرب إنشاء نظام مثالى موحد

يسرى على المجتمعات جميعا. إنكم تريدون فرض نظم مثالية تدعون لها الكمال وتريدون تطبيقها على كافة البشر دون تميز . ولكننا لا نجد فى التاريخ ما يؤيد صحة دعواكم . وما أكثر ما اختلفت نظم التربية وتنوعت حسب الزمان والمكان .

فقد كان المثال الأعلى فى أثينا تكوين العقول المهذبة التى تستطيع أن تتذوق معنى الجمال ، وتتبارى فى الحوار والجدال الفلسفى . أما فى روما فقد كان المثال الأعلى هو تربية الأطفال ليكونوا رجال كفاح يتحمسون للحرب ويولعون بالإنتصارات الحربية . فاذا جئنا إلى العصور الوسطى وجدنا أن المثال الأعلى قد تغير ، وأن غرض التربية الأول انحصر فى إعداد رجال يكرسون حياتهم لنصرة الدين المسيحى . وفى عصر النهضة تبدل الحال أيضا وتغير المثال الأعلى فاتجهت التربية تبعا لذلك نحو الأمور الدنيوية ، واتجهت وجهة أدبية فنية قوامها إحياء الحضارة الإغريقية والرومانية القديمة وها نحن أولاد اليوم نرى أن العلم يحتل المكان الأول من اهتمامنا بعد أن تربع الفن قديما على عرش المثل العليا .

لماذا كانت التربية دينية فى العصور الوسطى ، دنيوية فى عصر النهضة ، أدبية فى القرن السابع عشر ، علمية فى عصرنا هذا ؟ لا نستطيع أن ندعى أن العقل الإنسانى كان يهيم فى مجاهل من الأخطاء المتتالية ، أو أن الناس كانوا يتخبطون فى الوصول إلى حقيقة الطبيعة الإنسانية والتعرف على حاجاتها . وكل ما فى الأمر أن هذه الحاجات والرغبات تنوعت واختلفت تبعا لظروف الحياة الإجتماعية التى تتغير بطريقة مستمرة .

هناك إذن مؤثرات تؤثر فى المثل العليا سواء أكانت هذه المثل خاصة بنظم التربية ، أو بنظم الأخلاق . وهذه المؤثرات هى الظواهر الإجتماعية ، أو

ظروف البيئة الإجتماعية فى مجموعها . وهى التى تكسب المجتمع طابعه الخاص الذى يتميز به عن سواه من المجتمعات .

ونحن إذا درسنا نظم التربية دراسة إجتماعية نجد أنها تتأثر بالدين، وبنوع النظام السياسى ، وبدرجة تقدم العلوم ، وبمستوى التقدم المادى من حيث الصناعة والزراعة . كل هذه ظواهر إجتماعية تؤثر حتما فى اتجاه التربية .

ولكن مالنا نذهب بعيدا وأمامنا أمثلة قريبة عن نظم التعليم فى الدول المعاصرة ، وهى تدل دلالة واضحة على أن النظم التربوية يجب أن تتفق قبل كل شىء مع الاتجاهات السائدة فى مجتمع . فالمثال الأعلى فى الولايات المتحدة هو إعداد الفرد عن طريق التربية العلمية ليكون رجل نشاط وعمل Business man . ولا يهتم الأمريكيون بالملكات العقلية إلا بالقدر الذى يسمح للمرء بتوجيه دفة الأعمال توجيها ناجحا أما فى انجلترا فتتجه التربية نحو إعداد ما يسمونه « الجنتلمان » ، وأهم صفاته الاعتداد بالنفس ، وتقدير الواجب داخل نطاق النظام ، والتمسك ببعض التقاليد ، وحب الرياضة . فاذا انتقلنا إلى فرنسا وجدنا ميلا إلى تقوية الصفات العقلية وبخاصة التفكير المنطقى ، والمقدرة على سرد الأفكار والآراء بوضوح حسب تعاليم «ديكارت» . ويتمتع الرجل الذكى فى فرنسا باحترام بالغ خصوصا إذا استطاع أن يجمع إلى جانب ذكائه فن التعبير عن آرائه بسهولة ووضوح .

أسباب عدم الاستقرار فى نظمنا التعليمية :

نستطيع أن نقول إذن أن كل شعب فى كل طور من أطوار تاريخه يكون لنفسه مبدأ خاصا فيما يتعلق بمثالية الإنسان . وعلم الإجتماع هو الذى يعيننا ويهدينا إلى معرفة المثل الأعلى الذى يتفق مع مقتضيات مجتمعنا الحالى .

وحين أغفلت الحكومات المتعاقبة دراسة النظم الإجتماعية في مجتمعنا المصرى ، وأغفلت الإستعانة بعلماء الاجتماع لأخذ رأيهم فى توجيه النظم التربوية والتعليمية ، أخذت تتخبط بين نظام وآخر ، ولم تستطع أن تصل إلى نوع من الاستقرار لا فى النظم ولا فى البرامج . ذلك لأن عملها كان ارتجاليا محضا ، ولأنها أرادت أن تقتبس ما ثبتت صلاحيته فى مجتمعات أخرى تختلف تمام الإختلاف فى مقوماتها وظروف حياتها وعاداتها عن مجتمعنا المصرى .

فاذا أردنا أن نصل إلى المثال الأعلى التربوى الذى يتفق مع طبيعة مجتمعنا المصرى ، ومع الظروف الخاصة بحياتنا ، وجب أن ننصرف أولا إلى دراسة هذا المجتمع دراسة علمية منظمة لنتعرف على العوامل المختلفة التى تؤثر فى تطوره . فاذا وصلنا إلى تحديد الأسس ورسم الخطوط الأساسية التى تميز مجتمعنا المصرى عما عداه من المجتمعات وتعطيه طابعه الخاص استطعنا بعد ذلك أن نصل إلى ملاءمة النظم التربوية والتعليمية مع ذلك الطابع ، وأن نصل إلى نوع من الاستقرار فى حياتنا التعليمية .

النظم التربوية ظواهر اجتماعية :

شئون التربية إذن ترتبط إرتباطا وثيقا بحياة المجتمع ، والتربية فى ذاتها ظاهرة اجتماعية من حيث أصلها ووظائفها . فلابد أن تكون صلتها بعلم الاجتماع وثيقة . والنظم التربوية بوصفها ظواهر إجتماعية تنطبق عليها خواص تلك الظواهر من حيث أننا لانستطيع أن نبدلها أو نعدلها حسب أهوائنا الفردية ، بل يجب أن نلاحظ انسجامها مع عناصر البناء الإجتماعى الذى تكون معه وحدة مترابطة الأجزاء .

والتربية فى جملتها ليست مذهبا يضعه شخص معين ، وإنما هى نتيجة لتفاعل عناصر المجتمع الثقافية فى الماضى والحاضر ، وهى تمثل ضرورة إجتماعية ، كما

أنها تهدف لتحقيق أغراض اجتماعية. ومن الوهم أن نعتقد، أو يعتقد المشتغلون بأمور التربية والتعليم أنهم يستطيعون خلق نظام أو مذهب تربوى من العدم. ولا فائدة فى نظام لا يقوم على دراسة وفهم حقيقيين لطبيعة المجتمع وظروفه الخاصة .

وللتربية بوصفها ظاهرة اجتماعية صفة الإلزام . ففى كل مجتمع ، وفى كل طور من أطوار حياته ، نوع غالب للتربية لا سبيل للحياد عنه أو الفرار منه. ويتمثل هذا الإلزام التربوى فى العادات والنظم الخاصة بتنشئة الأطفال وتهذيبهم. وإذا لم يشب الطفل على قواعد التربية السائدة فى مجتمعه ، فانه يفشل فى حياته وينحرف نحو اتجاهات شاذة لا يقرها المجتمع ، فيجر على نفسه سخط الرأى العام ، وما يتبع ذلك من جزاءات وعقاب .

ويجب أن ننوه أن هذا الإلزام التربوى لا يتنافى مع حرية الفرد ، لأن الطفل حين يكتسب العادات الاجتماعية شيئا فشيئا ، وتتكون شخصيته، يصبح تصرفه فيما بعد تلقائيا صادرا عن إرادة وبواعث ذاتية. ويمكن تشبيه ظاهرة الإلزام بالضغط الجوى فى عالم الطبيعة ، فان الناس لا يشعرون به فى حياتهم الجارية . ويظهر أثر الضغط الإجتماعى فى الواقع ، سواء أكان ذلك فى مجال التربية أو فى مجال الدين أو فى أى مجال اجتماعى آخر ، إلا إذا حاول الأفراد الخروج على القواعد المألوفة السوية فى المجتمع ، وفى هذه الحالة يكون المجتمع بأدواته التنظيمية والقانونية واقفا لهم بالمرصاد فيوقفهم عند حدهم ليتحقق الاستقرار الاجتماعى .

فليس معنى الإلزام التربوى ، أن يشب الطفل تابعا أو مسودا ، وإنما معناه أن يشب على إدراك معنى الواجب الاجتماعى ، كما أن الإلزام لا يعنى بتاتا الضغط المادى على الطفل بأى وسيلة كانت ، وإنما هو يتمثل فى موقف

معين يقفه المعلم بوصفه يعبر عن المثال الأعلى الإجتماعى الذى يريد أن ينشىء الطفل على نمطه ، فيجعل من نفسه قدوة ويستعين بما عند الطفل من ميل إلى التأثر بالإيحاء ، فيوصى إليه بالاتجاهات السليمة التى يجب أن ينتهجها فى تصرفاته .

وخلاصة القول إن التربية عملية إجتماعية تربط الفرد بالمجتمع وتجعله يشعر بأنه متضامن معه ، وأنه مترابط مع تراث إجتماعى عام له ماضيه وحاضره ومستقبله .

بعض مشكلات التعليم فى مصر :

على ضوء ما قدمناه من ضرورة العناية بدراسة البيئة المصرية ، وما تتسم به من سمات خاصة بها ، وما يظهر فيها من مشكلات ذات طابع معين ، يجدر بنا الآن أن نستعرض بعض المشكلات التى يعانى منها نظام التعليم فى مصر .

وأول هذه المشكلات مشكلة تيسير التعليم فى المرحلة الأولى لجميع التلاميذ الذين يبلغون سن الإلزام وهى سن السادسة . وإننا نبادر إلى القول بأن وزارة التربية والتعليم فى العهد الجديد ، أى منذ قيام ثورة التحرير فى يوليو عام ١٩٥٢ ، لم تأل جهدا فى إعداد الأماكن اللازمة لصغار التلاميذ فى المرحلة الأولى من التعليم . ورغبة منها فى الإسراع بتوفيرهذهالأماكن أنشأتمؤسسة خاصة لهذا الغرض ، هى مؤسسة أبنية التعليم . وهذه المؤسسة تنجز فى كل عام عددا ضخما من المدارس الجديدة لايقل عن مائة ، وذلك فوق ما تقوم باصلاحه وتهيئته للدراسة من الأبنية القديمة التى تشتريها أو تستأجرها من الأهالى .

ومع ذلك فما زالت هذه الأبنية الجديدة ، والقديمة المستصلحة على كثرتها قاصرة من أستيعاب جميع التلاميذ الذين بلغوا سن الإلزام.وهنا يجب أن نشير

إلى عاملين نرى فيها السبب الأساسى لهذا القصور ، وكلا العاملين يتصل بظاهرة لا دخل للحكومة ولا للهيئات المشرفة على التعليم فى خلقها . وأولهما يتصل بتلك الحالة التى كانت عليها مصر حتى نهاية الربع الأول من هذا القرن، ونعنى بها حالة الجهل والأمية اللذين كانا يخيمان على الغالبية العظمى من أفراد الشعب . وكلنا يذكر — هذا العهد ليس ببعيد — أن الاسكندرية وهى العاصمة الثانية للقطر ، لم يكن فيها حتى سنة ١٩٣٠ سوى أربع مدارس ابتدائية أميرية (رأس التين ، والعطارين ، ومحرم بك ، والرمل) ، ومدرستين ثانويتين (رأس التين والعباسية) ، هذا عدا بضع مدارس حرة لم يكن لها من إشراف الوزارة أدنى نصيب ، فكانت بمثابة مأوى لمن لفظتهم المدارس الأميرية ، يبقون فيها كما يشاؤن ، ويخرجون منها عندما يشاءون . وكثير من مراكز القطر الكبيرة لم يكن بها فى هذا العهد مدارس ، فكان أهالى مديرية البحيرة بأسرها يرسلون أبناءهم إلى دمنهور ، وأبناء الغربية على سعتها يرسلون أبناءهم إلى طنطا وهكذا ... وكان التعليم فى هذه المدارس القليلة قاصراً على أبناء القادرين على دفع الرسوم التى كانت تعد باهظة بالنسبة لقيمة النقد ودخل الأفراد فى ذلك العهد ، إذا كان التلميذ فى التعليم الابتدائى يدفع عشر جنيهات ، وفى التعليم الثانوى عشرين جنيها . وكان يضم إلى عدد التلاميذ فى المدرسة نسبة ضئيلة لا تتعدى ٢٪ من أبناء الفقراء الذين يتعلمون بالمجان . وهؤلاء كان يشترط فيهم النبوغ والتفوق حتى يضمنوا لأنفسهم مكانا دائما فى المدرسة .

كان التعليم إذن فى مصر إلى وقت قريب تعليما أرستقراطيا يقتصر على فئة قليلة محظوظة من أبناء الوطن ، وكان عدد المدارس تبعا لذلك قليلا ، كما أنها لم تكن مكتظة هذا الاكتظاظ الذى نراه اليوم على الرغم من زيادة عددها أضعافا مضاعفة

وحين تفتح ذهن الشعب ذهب يطالب بحقه فى التعليم ، وأخذت الدولة تستجيب لهذا المطلب العادل ، لأنها وجدت فيه واجبا أساسيا من واجبات الدولة فى العصر الحديث ، جابهت الحقيقة الواقعة ، وهى قصور المدارس الموجودة عن استيعاب من يبلغون سن الإلزام فى كل عام . ولكنها استطاعت أن تدبر الأمر على قدر المستطاع . وعاونها فى ذلك أفراد الشعب أنفسهم . وسارت الأمور فى الأعوام الأخيرة من حسن إلى أحسن . وأصبحنا نتوقع انفراج أزمة المدارس فى وقت قريب .

غير أن الفصول ما زالت مزدحمة بالتلاميذ ، وفى ذلك مايضعف من العناية بهم ومراقبتهم . فمما لاشك فيه أن المدرسة لاتقوم بواجبها التربوى على أكمل وجه إلا إذا استطاع المعلم أن يتتبع حالة تلاميذه فرداً فرداً ، وأن يراقب تقدمهم فى الدراسة ، والتكوين الخلقى وتكامل الشخصية . هذا إلى أن هناك بعض المواد كاللغات والعلوم التجريبية لا يتحقق منها النفع الكامل ، إلا إذا كان عدد التلاميذ محدودا . فكثرة التلاميذ فى الفصل تحد من قيمة التعليم ومن التأثير التربوى للمعلم . ولم تغب مشكلة إزدحام الفصول هذه عن ذهن القائمين على شئون التعليم ، ولكنهم اضطروا إليها كاجراء سريع بدلا من ترك التلاميذ فى الشوارع . وسوف يأتى الوقت القريب الذى لاتستوعب فيه المدرسة أكثر من طاقتها ، وبذلك يصبح الفصل ميدانا خصبا للتعليم والتربية الصحيحة .

أما العامل الثانى الذى أدى إلى وجود أزمة التعليم فى المرحلة الأولى ، فهو الذى يتصل بظاهرة تكاثر السكان فى مصر . فالسكان فى مصر يتزايدون بنسبة تعد أعلى نسبة بين دول العالم جميعا ، إذ يزداد عددهم بمقدار ما يقرب من ٣٠٠ ألف نسمة فى كل عام . وفى ذلك ما يجعل وزارة التربية والتعليم تجابه فى كل عام جيشا كبيرا من الصبية يريدون غزو المدارس ، ولكنها

لاتتسع لإيوائهم جميعا بالرغم من الجهود التى تبذل للاكثار منها. وهكذا نجد أن هذه الظاهرة الإجتماعية التى تختص بها مصر ، كانت من الأسباب التى عرقلت جهود رجال التعليم ، وجهود رجال الإصلاح الإجتماعى بصفة عامة. فلابد أن تكون لنا إذن سياسة سكانية واضحة المعالم ترسم فى ضوء ظروف حياتنا وإمكانياتنا حتى تستطيع الهيئات الاجتماعية أن تقدر ما يجب القيام به فى كل ميدان من ميادين الإصلاح .

والمشكلة الثانية من مشكلات التعليم فى مصر تتصل بتحديد الغرض أو الهدف من كل مرحلة من مراحل التعليم .

فقد نظم التعليم فى مصر أيام الاحتلال وبعده لإعداد الموظفين الذين يعملون فى المصالح والدواوين . ولم تكن القلة التى ترسل أبناءها إلى المدرسة تطمع إلا فى حصولهم على المناصب الحكومية بعد إتمام التعليم. فاتجه التعليم لذلك وجهة سلبية قوامها التلقين والاستعابة ، مستبعدا كل ميل نحو التفكير المستقل والاصالة ، وأوجد بذلك فى عقول الشباب نوعا من الجمود العقلى لم نستطع أن نخلص منه ، فى السنوات الأخيرة إلا بعد مشقة وجهد .

والآن بعد أن زال الاحتلال وآثاره لم تزل غاية التعليم فى مراحله المختلفة غير واضحة فى أذهاننا « فقوم يقولون إن غاية التعليم الثانوى هو إعداد الطلاب للتعليم العالى ، فاذا سألتهم عن غاية التعليم العالى نفسه لم يعرفوها أو لم يحققوها . وإذا كان التعليم العالى مجهول الغاية ، وهو فى الوقت نفسه غاية التعليم العام ، فقد أصبح التعليم العام نفسه مجهول الغاية أيضا . وقوم يقولون إن غاية التعليم العام إعداد الشباب للحياة ، فاذا سألتهم عن إعداد الشباب للحياة ما معناه وما تفصيله الواضح الدقيق ، لم يحسنوا الجواب لأنهم لا يحققون هذه الحياة ، ولا يحققون الإعداد لها ، وإنما هى كلمات تقرأ فى الكتب ...

وفى الكتب، التى تنقد فيها نظم التعليم هنا وهنالك ، فتؤخذ على علاتها فى غير بحث ولا تحقيق ولا تمحيص »(١).

ومازال التلاميذ والطلاب حتى الآن يخرجون من المدارس ، بل ومن الجامعة،ضعافا عاجزين عن التصرف فى الحياة،ومازالوا يتزاحمون على الوظائف الحكومية مهما كانت تافهة ، وبالرغم من تفاهة مايؤدونه من أعمال كتابية فى مصالح الحكومة ، فانهم لايحسنون اداء هذه الأعمال . ودليل ذلك ان ديوان الموظفين _ الذى جعل من نفسه رقيبا على الجامعة وخريجيها _ لا يقبل الموظفين إلا بعد اجتياز امتحان المسابقة الذى يعده لهم. وقد أتاح له هذا الامتحان كما يقول _ أن يكشف عن ضعف الخريجين فى « المعلومات العامة » وشئون الحياة الجارية. وإذا لجأ بعض الخريجين إلى ميدان الأعمال فى القطاع العام فان رؤساء هذه الأعمال فى الشركات والبنوك وغيرها يعرضون عن استخدامهم لأنهم لم يعدوا لها إعدادا صالحا .

(ومصدر هذا كله أننا نكتفى بالالفاظ العامة الغامضة المهمة التى لا تحقق معانيها فى نفوسنا ثم تتخذ هذه الالفاظ غايات لنا ، ثم نبتغى لهذه الغايات المهمة وسائل مبهمة، فننتهى إلى أن تختلط الامور علينا أشد الاختلاط ، وإلى أن يكون الشباب ضحية بريئة لهذا الإبهام والغموض)(٢).

إن علاج هذه المسائل لا يكون إلا بقصر التعليم الجامعى على من يستطيع أن ينتفع بهذا النوع من الدراسة، ويجد فيها لذة تدفعه إلى أن يضاعف جهده، وإلى أن يقوم بنفسه بالبحث والدرس متخذاً من الاستاذ مرشدا وموجها . فالتعليم الجامعى

---

(١) أقتبسنا هذه الفقرة من كتاب الدكتور طه حسين مستقبل الثقافة فى مصر ص ١٧٨.

(٢) ألمصدر نفسه .

أساسه البحث والتنقيب لا التلقين لكثرة عدد الطلاب، وعدم استطاعتهم الاستفادة من المراجع وأغلبها باللغات الاجنبية ، كما أن كثيرا من هذه المراجع لا وجود له فى المكتبات الجامعية ، وإذا وجد منها عدد قليل فانه لا يكفى للتداول بين هذه الاعداد الضخمة من الطلاب .

ليس الغرض الحقيقى من الجامعة إذن هو تخريج الموظفين ، أو المحاسبين، أو المهندسين أو الاطباء ، فان هذا الغرض الذى تستدعيه حاجة المجتمع إلى هذه الطوائف يتحقق عرضا مادام هناك محاضرات تلقى ، وطلاب يستمعـون إلى هذه المحاضرات . ولكن الغرض الحقيقى ، والهدف الاساسى من وجود الجامعة هو أن تكون مصدرا للاشعاع العلمى، ومركزا للبحوث يساهم بنصيبه فى زيادة التراث العام للانسانية . ولا يتحقق هذا إلا إذا كان الطـلاب الذ ن تقبلهم الجامعة على مستوى معين من الكفاءة الذهنية التى تمكنهم من بذل الجهد لتنمية العلم والاضافة اليه .

وقد يقال إن توجيه التعليم الجامعى هذه الوجهة يرجع بنا إلى أرستقراطية التعليم التى بذلنا الجهود لمحاربتها والقضاء عليها . ولكن هذا القول فيـه نوع من المغالطة إذ أن أعرق البلاد فى تطبيق النظم الديمقراطية فى التعليم مازالت تحتفظ للتعليم الجامعى بأرستقراطية ، وذلك تمشيا مع طبيعة هذا التعليم الذى يتطلب ملكات عقلية ترتفع عن المتوسط العام بين أفراد الشعب . ولم يرتفع صوت فى أى بلد من البلاد الأوربية أو الأمريكية يطالب بفتح باب التعليم الجامعى على مصراعيه ، بل إن أفراد الشعب فى تلك البلاد يعرفون من تلقاء أنفسهم عن خوض غماره ، ولا يطرق أبواب الجامعة منهم إلا أقلية ضئيلة ن آلاف المتخرجين من التعليم العــــام. ومن الظواهر الغريبة التى لاحظها

الكثيرون أن نسبة عدد الطلاب فى التعليم الجامعى عنـدنا تفوق نسبتهم فى كثير من البلاد ، بالرغم من أن نسبة المتعلمين بوجه عام فى مصر لم تصل إلى الحد الذى نعده ملائما لمجتمع متحضر ، فهى لاتزيد على ١٢ ٪ من مجموع السكان ، بينما تبلغ هذه النسبة فى كثير من البلاد المتحضرة ١٠٠ ٪

وهنا يجب أن نذكر أن إختلاف النظرة عندنا ، واعتبار التعليم الجامعى ضرورة لأزمة لكل تلميذ أكمل المرحلة الثانوية ـ هذا الاختلاف يرجع إلى ظواهر أساسية فى مجتمعنا .

وأول هذه الظواهر أننا نعتبر دخول الجامعة وسيلة لنيل « الرخصة » التى تجيز لحاملها الحصول على الدرجة السادسة ، والانخراط فى « الكادر » الفنى العـالى . وبدون هذه « الرخصة » التى نسميها « الليسانس » أو « البكالوريوس » ، والتى يحاول الطالب أن يحصل عليهـا بأية وسيلة إلا وسيلة العلم الصحيح والثقافة الحقة ـ بدون هذه الرخصة يحـكم على الشاب أن يظل طول حياته سجين الدرجة السابعة ، أو الكادر الكتابى المتوسط .

ومن ظواهر مجتمعنا التى لها أيضا تأثير مباشر على إزدحام الجامعات أن الأسر المتوسطة أو مادون المتوسطة ، بدافع من الغرور وحب المظهر ، لاتحكم على الشباب بقيمة عمـله ، وما ينتظره من مستقبل باهر فى هذا العمل ، بل لاتحكم عليه بما يحققه ، أو بما هو قادر على أن يحققه من كسب مادى عن طريق العمل المنتج ، وإنما تحكم عليه من خلال الشهادة العليـا التى يحملها ، حتى ولو كانت تخفى وراءها جهـلا وتفاهة وشخصية ضعيفة متخاذلة . فاذا تقدم إلى أسرة شابان لخطبة إحدى بناتها ، وكان أحدهما يشتغل بالتجارة ويدر عليه عمله ربحا طيبا ، ولا يحمل إلا شهـادة متوسطة ، وكان الآخر

يحمل شهادة عليا ، ولا يشغل إلا وظيفة صغيرة تزوده بمرتب ضئيل ـ فان الأسرة تفضل الثانى على الأول، مكتفية بالمظهر دون المخبر ؛ إذ كثيرا ما يكون صاحب الشهادة المتوسطة أوسع أفقا ، وأكثر ثقافة وخبرة بشئون الحياة ، وأقدر على القيام بأعباء أسرته من صاحب الشهادة العليا .

فى رأينا إذن أن إصلاح التعليم الجامعى لا يتم قبل أن تتغير هذه الظواهر التى تسيطر على عقلية المجتمع المصرى . فيجب أن نبدأ أولا بتحرير النظم الحكومية من « الكادرات المغلقة » ومن تسعير الشهادات ؛ ويجب أن نفتح باب الترقى على مصراعيه لكل كفء ، ولكل من يثبت أنه جدير باحتلال المركز الذى يتقدم له عن طريق المسابقة والتنافس المتحرر من النعرة الطائفية .

ونحن إذا فعلنا ذلك فاننا نشجع الشباب فى الوقت نفسه على تثقيف نفسه واكتساب الخبرة بطريق ذاتى ، وفى ذلك ما يعود عليه بنفع أكبر وأجدى من النفع الذى يكتسبه من التعليم (بالإكراه) فى الجامعة . وها نحن نرى الجاليات الأجنبية من حولنا تسلك هذا الطريق وتنجح فيه أيما نجاح . فلا يجرى شبابها وراء التعليم الجامعى كما نجرى ، ولا يبكى حسرة لضياع مستقبله إذا لم يدخل الجامعة ، وإنما نراه يلتمس الرزق من أى وسيلة شريفة من طريق التجارة أو الصناعة أو العمل فى الشركات ، ويحاول فى ذات الوقت أن يوسع ثقافته بالقراءة الحرة أو بالالتحاق بالمعاهد الليلية . وليس هناك أفضل ولا أثبت من الثقافة التى يكتسبها المرء بمجهوده الذاتى .

ويجب بعد ذلك أن تتغير نظرتنا إلى القيم الإجتماعية ، وأن نعدل هذه القيم على أساس آخر غير الأساسى الذى كان سائدا أيام الاستعمار . إن نشاط البلاد لا يقوم على دواوين الحكومة وحدها ؛ بل يقوم على الزراعة

والصناعة والتجارة وأعمال البنوك والشركات . فلماذا ننظر إلى الموظف على أنه جدير وحده بالإحترام ، ونضعه فى مرتبة لا تدانيها أية مرتبة أخرى من مراتب النشاط الإجتماعى ؟ إن أوجه النشاط الأخرى من صناعة إلى تجارة لتعد اليوم عصب التقدم والرقى فى المجتمعات الحديثة ؛ بل إنها مقياس رقى المجتمعات وعظمتها . فلنترك إذن الفكرة القديمة التى كانت مسيطرة على عقولنا ونطرح المثل البالى الذى يقول (إن فاتك الميرى ...) ، ولنشجع شبابنا على خوض غمار الأعمال الصناعية والتجارية ، لا بالكلام وحده ؛ بل بما نسبغه من تقدير على تلك الأعمال .

وهنا نرى أن مهمة التعليم العام فى مراحله الابتدائية والثانوية قد تحددت من تلقاء نفسها ، إذ تصبح نظرتنا إلى هذا التعليم لا على أنه وسيلة ، أو خطوة توصل إلى الجامعة ، بل على أنه مرحلة قائمة بذاتها ، تعد الطالب فى شعبها المختلفة من عملية وصناعية وتجارية وزراعية ، للعمل فى ميادين النشاط الإقتصادى الفسيحة . فاذا كان لديه متسع من الوقت بعد العمل فلا مانع من أن يختلف إلى بعض المحاضرات العامة التى تنظمها الجامعة ، أو ينتسب إلى إحدى الكليات لتوسيع ثقافته وإزدياد معارفه فى الميدان الذى يعمل فيه على أن يفتح باب الانتساب لكل راغب فيه من حملة الشهادة الثانوية ، وفى ذلك ما يفتح أمام الشباب مجالى التثقيف العالى واكتساب الخبرة .

على أن إعداد التلميذ فى المرحلة الثانوية إعداداً صحيحا ، بحيث يصبح شابا متكامل الشخصية ، يعتمد على نفسه ، ويستطيع أن يشق طريقه فى الحياة متغلبا على ما يقابله من الصعاب والعقبات ـ هذا الإعداد لا يتم على أكمل وجه إلا إذا آمن المعلم برسالته إيمانا حقيقيا ، وكرس جميع جهوده وإمكانياته العقلية والخلقية للنهوض بهذه الرسالة .

ويؤسفنا أن نقرر أننا نلمس فى هذه الناحية نقصا كبيرا . فالمعلم ، فى غالب الأحيان متبرم بعمله ، يدخل الفصل متثاقلا ، ويبذل فى قاعة الدرس أقل مجهود ، وينتظر بفارغ الصبر إنتهاء الحصة ليفرغ من هذا الحمل الثقيل . والتلاميذ أمامه كلهم نكرات ، لا يهتم بأن يخبرهم عن كثب ويتعرف على مشكلاتهم ، وسيان لديه فهموا الدرس أو لم يفهموه .

ولنا أن نلتمس له العذر فى ذلك . فالفصل ــ كما قلنا من قبل ــ مكتظ بالتلاميذ ، ولا يسمح هذا العدد الكبير بأن يهتم المعلم ــ مهما أوتى من العزم والرغبة الصادقة ــ بتقويم المعوج من خلق التلاميذ أو تفكيرهم . والمعلم فوق ذلك عليه أن يقوم بتدريس (جدول) يحتوى على ما يقرب من الثلاثين درسا فى الأسبوع ــ فكيف يستطيع ان يفى كل درس بما يتطلبه من عناية فى ظل هذا الإرهاق ؟ وعليه بعد ذلك أن يحضر دروسه ، وأن يصحح أكواما من الكراسات ، وأن يأخذ بنصيب فى أوجه النشاط المدرسى من رحلات إلى تمثيل إلى خطابة الخ . فكم من الوقت يتبقى له بعد ذلك للاهتمام بشئونه الخاصة وشئون أسرته ؟

وياليته بعد ذلك يؤجر بما يوازى هذه الجهود المتصلة ، وبما يتفق مع خطر رسالته وقيمة ما يؤديه للدولة من خدمات تتصل بتثقيف الشباب وإعداده للنهوض بالوطن . ولكنه ينال من الأجر ما يناله كاتب فى (الأرشيف) أو موظف فى (قلم الشطب) أو أى موظف آخر لا يقوم الا بعمل آلى لا يتطلب منه أى مجهود عقلى .

لا يمكن أن ننتظر من المعلم ، وهو فى غمرة هذا الغبن المادى ، وتحت وطأة هذا العبء الثقيل أن يقوم بواجبه خير قيام . ولذلك فهو يتحايل على

تصحيح هذا الوضع الخاطىء بوسائل هى الأخرى ملتوية . فيترك التلاميذ يرسبون حتى يحتاجوا لأخذ (دروس خصوصية) ؛ وهو يستعين بهذه الوسيلة على تحسن حالته المادية ، ولكنها تزيده ارهاقا من الناحيـة العقلية ، وتهبط بمستوى التلاميذ من الناحية الخلقية . إذ أن هؤلاء يدركون ألا سبيل إلى نجاحهم إلا بدفع هذه (الأتاوة) التى تفرض أحيانا عليهم فرضا ، كما أن هذه الوسيلة تشككهم فى قيمة العدالة ، فمنهم من يجد ويجتهد ولا ينـال من جده أدنى نصيب .

ولا يمكن أن نصلح من هذه الحال إلا إذا قدرت الدولة المعلم وكافأته بما يوازى قيمة الرسالة التربوية التى يقوم بها . فالمعلم على حق حين يتبرم بعمله ، وهو يرى من حوله زملاءه من خريجى الجامعة ممن يعملون فى ميادين الهندسة أو الطب أو التجارة ينالون المرتبات والمكافآت الضخمة ، فى حـين يفرض عليه أن يكتفى بمرتبه الضئيل ، بينما لا تقل خدماته للدولة عن الخدمات التى يؤديها كل من هؤلاء الزملاء .

بقيت مشكلة الامتحانات ، والامتحانات ، كما يعرف جميـع المشتغلين بالتربية (شر لابد منه) ، فيجب أن يخفف هذا الشر إلى الحد الأدنى ، وأن يتخلص من مظهره الرهيب الذى يتمثـــل فى اللجان والنمر السرية والمراقبة ألخ . .

ويا حبذا لو حل محل هذه الامتحانات فى المدرسة تقدير للتمرينات والواجبات المنزلية والإختبارات التى يقوم بها المدرس فى الفصل من آن لآخر ، على أن يصحب ذلك بطبيعة الحال إعلاء لفكرة العدالة ، وإبعاد لفكرة المحاباة لأى إعتبار أيا كان مصدره . وكذلك فى الجامعة ـ ومهمتها الأساسية كما قلنـا

هى البحث العلمى - يجب أن تكون بحوث الطلاب هى المقياس الأساسى للتقديرات التى يحصلون عليها آخر العام ، على أن يلغى نظام (النمر السرية) فيستطيع الأستاذ أن يقدر طلابه بحسب جهودهم طول العام لا بحسب ما يستوعبونه من مذكرات سريعة أيام الامتحانات .

وبعد فهذه نظرة سريعة فى بعض مشكلات التربية والتعليم فى بلادنا ، وقد درسناها وحللناها فى ضوء إرتباطها ببعض الظواهر الإجتماعية الأخرى ولما كنا الآن بصدد تحقيق نهضة شاملة فى جميع مرافق حياتنا ، فلابد أن يسرى تيار هذه النهضة فى نظمنا التربوية والتعليمية باعتبارها المحور الرئيسى لكل تقدم .

مراجع مختارة

اولا : مراجع عربية

١ ـ دكتور أحمد أبو زيد : البناء الإجتماعى . الجزء الأول . المفهومات . الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٦ .

٢ ـ » » » : البناء الإجتماعى . الجزء الثانى . الأنساق . الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٨ .

٣ ـ أرمان كوفيليه : مقدمة فى علم الإجتماع . ترجمة الدكتور السيد محمد بدوى والأستاذ عباس الشربينى . دار المعارف ١٩٦٢ .

٤ ـ دكتور السيد محمد بدوى : التطور فى الحياة وفى المجتمع . مؤسسة الثقافة الجامعية . الإسكندرية ١٩٦٦ .

٥ ـ » » » » : الأخلاق بين الفلسفة وعلم الاجتماع . دار المعارف ١٩٦٦ .

٦ ـ إميل دوركيم : قواعد المنهج فى علم الإجتماع . ترجمة الدكتور محمود قاسم . ومراجعة الدكتور السيد محمد بدوى . مكتبة النهضة المصرية ١٩٦١ .

٧ ـ » » : التربية الأخلاقية . ترجمة الدكتور السيد محمد بدوى ومراجعة الدكتور على عبد الواحد وافى . مكتبة مصر بالفجالة .

٨ ـ دكتور حسن شحاته سعفان : تاريخ الفكر الإجتماعى والمدارس الإجتماعية . مطبعة دار التأليف . القاهرة ١٩٥٧ .

٩ ـ » » » » : علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) . مكتبة العرفان بيروت ١٩٦٦ .

١٠ـ دكتور حسن الساعاتى: التصنيع والعمران. دار المعرفة. القاهرة ١٩٥٨.
١١ـ شارل بتلهيم : التنمية والتخطيط . ترجمة الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله دار المعارف ١٩٦٦ .
١٢ـ شارل بلوندل : مقدمة فى علم النفس الإجتماعى . ترجمة الدكتورين محمود قاسم وابراهيم سلامة . مكتبة الأنجلو المصرية .
١٣ـ دكتور عبد الحميد لطفى : علم الإجتماع . مؤسسة الثقافة الجامعية . الإسكندرية ١٩٦٥ .
١٤ـ دكتور عبد العزيز عزت : فلسفة التاريخ وعلم الإجتماع . القاهرة ١٩٦١
١٥ـ دكتور على عبد الواحد وافى : الأسرة والمجتمع . دار إحياء الكتب العربية . القاهرة .
١٦ـ دكتور على الجريتلى : السكان والموارد الإقتصادية فى مصر . مطبعة مصر ١٩٦٢ .
١٧ـ دكتور محمد عاطف غيث : مقدمة فى علم الاجتماع. دار المعارف ١٩٦٦.
١٨ـ « « « « : التغير الإجتماعى فى المجتمع القروى . الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥ .
١٩ـ دكتور محمد عبد المعز نصر : فى المجتمع الاشتراكى . مطبعة دار نشر الثقافة . الإسكندرية ١٩٦٥ .
٢٠ـ دكتور مصطفى الخشاب : علم الاجتماع ومدارسه . الكتاب الأول . الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٦ .

ثانيا : مراجع اجنبية

- Benedict, R.; Patterns of Culture, London 1953.
- Bouthoul, G.; Traite de Sociolagie, Payot, Paris 1959.
- Coser (Edit.); The Family, Its Structure and Functious, New-york 1964.
- Davy, G.; Sociologues d' hier et d' Auyond' hui, P. U. F. 1963.
- Durkheim, E. Sociologie et Philosophie, P. U. F. 1963.
- ————, Leçons de Sociologie, P. U. F., 1950.
- Evans-Pritchard, Social Anthropology, Oxford, 1951.
- Francis (Allen), Technology and Social Change, New-york 1957.
- Goode & Hatt, Methods in Social Research, New-yorh 1952.
- Groues, E., The Family & its Social Functions; New-york 1940.
- Gurvitch et Moore, La Sociologie au XX'S. P. U. F. 1947
- ————, La. vocation actuelle de la Sociologie, P. U. F., 1950.
- Loomis & Beegle, Rural Sociolgy, New-york 1957.
- Mac Iuer, R. & Page, ch., Society. London 1953.
- Merton, Robert, Social Theory & Social Structure, London, 1964.
- Ogbura, W. & Nimkoff, Hand Book of Sociology, London 1653
- ————, Social Change, New york, 1952.

18— Sauvy, A., Théorie Générale de la Population, P, U. F., Vol. 1963.

19— Stoetzel ,J , La psychologie Sociale; Flammarion, Paris 196

20 – Sorokin, P., Social and Cultural Dynamics; New-york,194

21— ______, Society, Culture and Personality, New-york, 194

22— Talcott Parsons & Others (Edit.), Theories of Society New-york, 1961.

23— Westermarck, A., Short History of Human Marriag London, 1926.

42— Wrong, D, H , Population and Society, New-york 1961.

25— Znaniecki, The Methods of Sociology, New-york, 1934.

المحتـــويات

صفحة

مقدمة ١

الباب الأول : موضوع علم الاجتماع ومنهجه وتقسيماته ١ – ٢٠

مكانة علم الاجتماع بين العلوم الإنسانية ٣ ـ التفكير الذاتي والتفكير الموضوعي في المسائل الاجتماعية ٤ ـ بحثا علميا لمعرفة طبيعتها والوصول إلى قوانينها ـ طبيعة علم الاجتماع الحديث ـ علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية ٧ ـ علم الاجتماع والانثروبولوجيا والاثنولوجيا ٩ ـ مجال الانثروبولوجيا الاجتماعية ١١ ـ مجال الأثنولوجيا ـ تقسيم علم الاجتماع إلى علوم إجتماعية خاصة ١٤ ـ تسمية عملية الاجتماع ١٨ .

الباب الثاني : مراحل الإنتقال من الفلسفة الإجتماعية إلى علم الاجتماع ٢٣ –

الفصل الأول : التفكير الاجتماعي عند الفلاسفة ٢٥ ٢٥ –

أولا: التفكير الاجتماعي أفلاطون ٢٨ ـ أرسطو ٢٩ .

الفصل الثاني : ابن خلدون وآرؤه الاجتماعية ٣٣ ـ ٣٣ –

الاجتماع أساس لدراسة التاريخ ٣٥ ـ مسائل علم لاجتماع كما عرضها ابن خلدون ٣٧ ـ ملاحظة

صفحة

الواقع وتحليله ٣٩ ـ ضرورة الحياة الاجتماعية للانسان ٤٠ ـ القوانين الإجتماعية ٤١ .

الفصل الثالث : التفكير الإجتماعي في القرنين السابع عشر والثامن عشر ٤٤ ـ ذكاء الإنسان هو الذى هداه إلى تكوين المجتمع ٤٧ ـ رأى روسو فى حياة المجتمع ٤٩ ـ نقد رأى هوبز وروسو عن حياة الطبيعة ـ حياة الجماعة ظاهرة طبيعية وعامة ٥١ . ٤٤ ـ ٥٤

الفصل الرابع : التفكير الاجتماعى عند منتسكيو ـ علاقة النظم والقوانين بالبيئة الطبيعية والخلقية ٥٥ ـ فكرة القوانين الاجتماعية فى القرن الثامن عشر ٥٥ فلسفة القانون ٥٦ ـ فلسفة التاريخ ٥٩ ـ الاقتصاد السياسى ٦٠ ـ علم السياسة ٦١ ـ علم الاحصاء ٦٢ ـ آراء منتسكيو السياسية والاجتماعية ٦٥ ـ نسبية القوانين والنظم الاجتماعية ٦٦ ـ تطبيق طريقة الملاحظة والتجربة على دراسة القوانين ٦٧ ـ العلاقات بين القوانين وأنواع الحكومات ٦٩ ـ الحكومة الملكية ٧٢ ـ حكومة الطغيان ٧٥ ـ علاقة القوانين بالبيئة الطبيعية والخلقية ٧٧ ـ المناخ ٧٨ ـ طبيعة الأرض ٧٩ ـ طرق معيشة السكان ٨٠ ـ أثر العوامل الخلقية والروحية ـ العادات والتقاليد ٨٠ . الدين ٨١ . ٥٥ ـ ٨٥

الفصل الخامس : أوجست كونت ونظرياته ٨٦ ـ ١٠٢

صفحة

الاجتماعية ٨٦ ـ التنظيم الاجتماعى يقوم على التنظيم العقلى ٨٧ ـ قانون الحالات الثلاث ٨٩ ـ الحالة اللاهوتية ٩٠ ـ الحالة الميتافيزيقية ٩١ ـ الحالة الوضعية (أو العملية) ٩٢ ـ تأسيس علم الاجتماع وتقسيمه إلى الإستقرار ودراسة التطور ٩٤ ـ الاستاتيكا الاجتماعية ٩٥ ـ الديناميكا الاجتماعية ٩٨ .

الباب الثالث تقدم الدراسات الاجتماعية نحو المنهج العلمى خلال القرن التاسع عشر ـ وضوح فكرة النسبية خلال القرن التاسع عشر ١٠٧ ـ المدرسة الأنثروبولوجية الانجليزية ١٠٨ . ١٠٣–١٢٣

الفصل الأول : هربرت سبنسر ونظرية التطور الاجتماعى ١١٢ ـ نشأة المذاهب التطورية ١١٣ ـ صلة التطور الاجتماعى بالتطور العضوى ١١٥ ـ التطور الإجتماعى عند سبنسر ١١٦ ـ الانتقال من حالة المتجانس إلى حالة اللامتجانس ١٨ ـ كيف يحدث التطور داخل نطاق المجتمع ١٢٠ . ١١٢–١٢٣

الفصل الثانى : التيار السيكلوجى فى علم الاجتماع نظرية تارد ١٢٤ ـ الأساس السيكلوجى لدراسة الظاهرة الاجتماعية ١٢٧ ـ الظواهر الاجتماعية أساسها التقليد ١٢٧ ـ نقد نظرية تارد وتقريبها من وجهة النظر الاجتماعية ١٣١ . ١٢٤–٣٥

صفحة

الفصل الثالث: المدرسة السسيولوجية الفرنسية ومنهج بحث الظواهر الاجتماعية ١٣٦ - أميل دوركايم ١٣٩ - مقالات وأبحاث إجتماعية ١٤٣ ... المذهب الاجتماعى أو السسيولوجى ١٤٣ ... خواص الظاهرة الاجتماعية ١٤٦ ... طريقة دراسة الظواهر الاجتماعية ١٥٠ . ١٣٦-١٥٤

الباب الرابع : مناهج دراسة المجتمع ١٥٥-٢٢٦

الفصل الأول : المجتمع والظواهر الاجتماعية - معنى كلمة مجتمع ١٥٧ - معنى الظواهر الاجتماعية ١٦١ . ١٥٧-١٦٥

الفصل الثانى : تقسيم الظواهر الاجتماعية - الجماعات الإنسانية ١٦٦ - الجماعات البيولوجية ١٦٩ - التجمعات الجغرافية ١٧٢ - التجمعات الاجتماعية ١٧٦ ١٦٦-١٨١

الفصل الثالث : تقسيم الظواهر الاجتماعية (نهاية) التصرفات الإنسانية ١٨٢ - حياة الإنتاج ١٨٥ - حياة الاتصال ١٩٠ - حياة العبادة ١٩٤ . ١٨٢-١٩٨

الفصل الرابع : مناهج البحث ... المبادىء الأساسية لبحث الظواهر الاجتماعية ١٩٩ - مبدأ الملاحظة الحسية ٢٠٠ - الأقبال على البحث دون التقيد بفكرة سابقة ٢٠٣ ... مبدأ تحديد مجال البحث ٢٠٤ - مبدأ ترابط الظواهر الاجتماعية ٢٠٤ .. المنهج العام والمناهج الخاصة لبحث الظواهر الاجتماعية ٢٠٦ - ١٩٩-٢٢٥

صفحة

بعض طرق البحث الخاصة ـ الاستفتاء الاجتماعي ٢١٤ ـ المسح الاجتماعي ٢١٥ ـ طريقة بحث حالة الأسر وميزانيتها ٢١٦ ـ تاريخ الأسرة وصفتها الفسيولوجية ٢١٧ ـ حالة السكن ٢١٨ ـ الحرف ٢١٨ ـ الحالة الخلقية والروحية ٢١٨ ـ دراسة الوحدات المهنية أو الصناعية ٢١٩ ـ بحث المجتمع كوحدة متكاملة ٢٢٠ ـ بحث اتجاهات الرأي العام ٢٢١ ـ دراسة وتحليل الحالات الخاصة ٢٢٣ .

الباب الخامس : التغير الاجتماعي ٢٢٧ ـ ٢٦٦

معنى التغير الاجتماعي ٢٢٩ ـ الفرق بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي ٢٣١ ـ الفرق بين النشاط الاجتماعي والتغير الاجتماعي ٢٣٢ ـ منهج دراسة التغير الاجتماعي ٢٣٩ ـ اتجاه التغير الاجتماعي ٢٣٧ ـ عوائق التغير الاجتماعي ٢٣٩ ـ ركود حركة الاختراع ٢٤٠ ـ أسباب مقاومة الاختراعات الحديثة ٢٤٣ ـ التبرم والضيق بأوجه النقص في بدء ظهور المخترعات ٢٤٤ ـ معارضة الاختراع لما يحدثه من إضطراب في بعض الأوضاع الاجتماعية ٢٤٤ ـ صعوبة استبدال بعض العادات والنظم بغيرها ٢٤٥ ـ حاجة بعض التغيرات الجديدة لنفقات كثيرة ٢٤٦ ـ الجهل والتعصب للقديم ٢٤٧ ـ عناصر الثقافة وأثرها

صفحة

فى تكييف الشخصية ٢٤٨ ــ تأثير المظاهر المادية للثقافة ٢٤٩ ــ تأثير المظاهر غير المادية للثقافة ــ اللغة والشخصية ٢٥١ ــ ثقافة الريف وثقافة الحضر ٢٥٣ ــ وظيفة المرأة فى المجتمع وأثرها فى شخصيتها ٢٥٥ ــ عملية إكتساب الشخصية الاجتماعية ٢٥٧ ــ مرونة الطبيعة الإنسانية ٢٥٩ ــ التكيف وسوء التكيف الاجتماعى ٢٦١ ــ إختلاف نسب التغير فى مجتمع متطور ٢٦٣ ــ التخلف الثقافى ٢٦٤ .

الباب السادس. بعض مشكلات المجتمع ٢٦٧-٣٧٦

الفصل الأول : مشكلة الإنسان ــ مشكلة السكان ٢٦٩-٣١٦ فى العالم ٢٦٩ ــ السكان فى العالم العربى ــ احصاء السكان فى البلاد العربية ٢٨٢ ــ المملكة الأردنية ٢٨٤ ــ المغرب العربى ٢٨٥ ــ ليبيا ٢٨٦ ــ السودان ٢٨٦ ــ العرب فى المجموعة البشرية ٢٨٧ ــ فى أفريقيا ٢٨٨ ــ تفاوت كثافة السكان فى البلاد العربية ٢٨٨ ــ بعض الظواهر السكانية فى البلاد العربية معدل الخصوبة فى النسل ٢٩٠ ــ وفيات الأطفال ٢٩٢ ــ فئات السن ٢٩٤ ــ مشكلة السكان فى مصر ــ لمحة تاريخية فى تعداد السكان فى مصر ٢٩٥ ــ مشكلة السكان وعلاقتها بالحالة الاقتصادية ٢٩٨ ــ زيادة النسل وقلة الإنتاج ٣٠٣ ــ زيادة النسل ومستوى

الخدمات ٣٠٦ - الوعى السكانى وسيلة هامة لتحقيق الاشتراكية ٣٠٨ - وسائل علاج المشكلة ٣١٣ .

الفصل الثانى : مشكلات الأسرة المصرية : الأسرة أساس المجتمع ٣١٧ - صعوبة الدراسة العلمية للاسرة ٣١٨ - أشكال الأسرة ٣٢٠ - الأسرة المصرية ٣٢٣ - الزواج ٣٢٣ - تعدد الزوجات ٣٢٦ - الطلاق ٣٢٩ - النتائج الوخيمة للطلاق ٣٣٢ - علاج مشكلة الطلاق ٣٣٣ . ٣١٧-٣٣

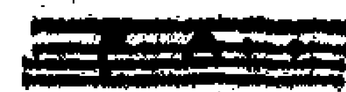
الفصل الثالث : مشكلة قضاء وقت الفراغ - أهمية وقت الفراغ ٣٣٤ - تنوع وسائل الاستمتاع بالفراغ ٣٣٥ - وظائف النشاط الترويحى ٣٣٧ - اللعب تصريف للطاقة الزائدة ٣٣٩ - اللعب اعداد للحياة المستقبلة ٣٤١ - اللعب منشط لعملية النمو ٣٤٤ - اللعب تنفيس عن الرغبات المكبوتة ٣٤٩ - القيمة الاجتماعية لتنظيم وقت الفراغ ٣٤٨ - دراسة أوقات الفراغ بمدينة الاسكندرية ٣٥٠ ٣٣٤-٤

الفصل الرابع : الأسس الاجتماعية للتربية ومشكلات التعليم ٣٥٥ - فن التربية وعلم التربية ٣٥٦ - علم الاجتماع وتحديد الأهداف التربوية ٣٥٧ - أسباب عدم الاستقرار فى نظمنا التعليمية ٣٦١ - النظم التربوية ظواهر اجتماعية ٣٦٢ - بعض مشكلات التعليم فى مصر ٣٦٤ . ٣٥٥-٥

مراجع مختارة ٣٧٧.

مطبعة م. ك. الاسكندرية
محمد محمود محمد سعد
٥ شارع أديب اسحاق (عمارة البصير)
تليفون ٣٠٨٤٧ - ٣٠٩١٠

١٠٠٠م



١٠٧٠٤٨

ملتزم الطبع والنشر دار المعارف — ١١١٩ كورنيش النيل
فرع الاسكندرية ٤٢ شارع سعد زغلول — ٢ ميدان التحرير (المنشية)